

هل تريدون حقاً .. إصلاح التعليم ؟

(إجابات، واقتراحات، وأفكار جديدة ..)

تأليف

أ.د. حامد طاهر

نائب رئيس جامعة القاهرة

السابق

اسم الكتاب : هل تريدون حقا إصلاح التعليم !؟

المؤلف : أ . د . حامد طاهر

رقم الإيداع : 2008 / 11222

الطبعة الاولى

دار الهانى للطباعة والنشر

44442055

تصميم الغلاف :

للفنان سعيد عويس

كتابة الكمبيوتر :

السيدة نجوى مصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هل تريدون حقاً إصلاح التعليم ؟ هذا هو السؤال الواضح والصريح الذى جعلته عنواناً لهذا الكتاب ، الذى يضم مجموعة كبيرة من المقالات التى سبق أن نشرتها متناثرة فى الصحافة المصرية على مدى أكثر من عشر سنوات ، من منتصف التسعينات وحتى يومنا هذا .. وأعترف بأن بعض هذه المقالات كانت تلقى قبولاً حسناً لدى القراء والكثير من المهتمين بإصلاح التعليم أو تطويره ، لكن بعضها كان يثير الغضب ، وأحياناً الغيظ لدى بعض المسؤولين الذين كانوا يتعجبون من وجودى فى منصب جامعى ، مثل عمادة كلية دار العلوم ، أو نيابة التعليم والطلاب لجامعة القاهرة ، ومع ذلك فأنا أنشر آرائى فى الصحف ، دون أن أهتم لهم بها فى تقارير خاصة ! والواقع أننى كنت وما زلت مقتنعة بدور الصحافة فى تكوين الرأى العام، الذى ينبغى أن تكون له الكلمة الأولى والأخيرة فى أى إجراء تتخذه السلطة التنفيذية . ومهما كان المسئول قادراً على فرض

رأيه من خلال موقعه أو منصبه إلا أنه سوف يحكم عليه بالموت طالما لم يستجب له رأى العام . وما دام التعليم هو قضية رأى عام، وأمن قومى كما يقال فلا بد أن يشارك فيه المجتمع كله ، ولا يترك لقلة من الموظفين أو المسؤولين فى الوزارات لكى يقرروها وحدهم ثم يقوموا بتطبيقها . المهم أن بعض الآراء التى ذكرتها فى تلك المقالات كان يضع الأيدى على أخطاء يجب أن تختفى ، وسلبيات ينبغى أن تزول ، وقصور لابد من علاجه .. أما بعضها الآخر ، فكان يتجه إلى ما ينبغى أن يكون ، وقد حرصت فى هذا الجانب بالذات ، أن تكون أفكارى قابلة للتنفيذ ، بمعنى أن المجتمع إذا تلقاها بقبول حسن ووافق عليها ، أصبح فى استطاعة المسؤولين أن يقوموا بتحويلها إلى واقع عملى .

ولكى أسهل على القارئ التجول المنظم فى مقالات هذا الكتاب ، قمت بتصنيفها إلى عدة أقسام ، يدور الأول حول التعليم من الحضانة وحتى الثانوية العامة ، ويتناول الثانى التعليم الجامعى والعالى ، ويركز الثالث على مرحلة الدراسات العليا ، والبحث العلمى . أما القسم الرابع والأخير ، فيقدم مجموعة من أفكارى الجديدة حول التعليم ، أرجو أن تكون موضع نظر وتأمل بل ومناقشة واعتراض من المهتمين . وفى

كل ذلك ، أؤكد أننى لم أقصد سوى إصلاح التعليم الذى هو
المدخل الحقيقى لأى نهضة فى مصر ، ومحيطها العربى .
والله ولى التوفيق ،،،

15 مايو 2008

حامد طاهر

الفصل الأول

التعليم من الحضارة ..

لمكتب التنسيق

أهمية تنظيف المكان

مثل أى مواطن مصرى ، كنت أتابع تدهور التعليم فى حزن . وكأستاذ جامعى اشتغل طويلاً بالإدارة الجامعية ، كنت أحاول أن أضع يدي على مواطن الخلل ، وأتلمس الطريق إلى كل من إصلاح التعليم والنهوض به ، لكن ما باليد حيله كما يقول المصريون ، لأن النظام التعليمى فى بلادنا من الضخامة والنقل والركود بحيث لا يكاد يسمح لأى فكرة إصلاحية باختراق جدرانها السميكة . والسبب أن مشكلاته وأزماته متداخلة ، والمنتهجين من وجودها بل واستمرارها أقوياء جدًا ، بحيث أننى طالبت فى إحدى المرات بضرورة (تنظيف المكان) قبل بدء تطوير التعليم ، لأن أى تطوير لا يمكن أن يتم فى وجود تلك القوى المستفيدة من تدهور التعليم . وليست المسألة صعبة أو هى فزرة غير قابلة للحل . فكل مكان يوجد فيها (فلوس) تتراكم فيه جماعة منتفعة ، تحافظ على مكاسبها الضخمة ، ولا تريد للأوضاع أن تتحرك من حولها لكى لا تقترب منها فى يوم من الأيام .

وخذ مثالا على ذلك بالكتاب المدرس ، والكتاب المقرر فى الجامعة . كلاهما هابط ويتطلب إما التطوير والتحديث ، وإما الإزالة . ولكن نظرة إلى حرص المستفيدين على استمرار أوضاعهما يخرس أى صوت يطالب بشئ من ذلك . احسبوا معى كم كتابًا يوزع كل عام على تلاميذ المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية فى جمهورية مصر العربية ؟ ومن هم الذين يقررون تلك الكتب ويختارونها ؟ وكم يأخذون مكافآت عليها ؟ وما هى المطابع المحظوظة التى تقوم بطبعها ؟ وكم التكلفة والأرباح ؟ لذلك إذا جاء واحد مثلى وطالب بأن يتم تدريس مناهج الرياضيات والعلوم والجغرافيا مثلا على غرار ما يتم تدريسه

تماما فى الاتحاد الأوروبى ، بمعنى نقل الكتب التى يتعلم فيها التلاميذ هناك إلى اللغة العربية لكى يتعلمها التلاميذ عندنا .. وقفت هذه الجبهة التقليدية المنتفعة فى وجهه ، بل ودفعت بعض الكتاب المأجورين لمهاجمة الفكرة حتى لا تهز ملكتهم الخفية !

ونفس الحال بالنسبة للكتاب المقرر فى الجامعات ، والذى لا يوجد له مثيل فى كل جامعات العالم المتقدمة ، ومن العجيب أننا نحزن جدًا إذا وجدناهم يخرجون جامعاتنا من تصنيفهم بين أفضل خمسمائة جامعة فى العالم . من المستفيد (ماليا) من وجود الكتاب المقرر فى الجامعة ؟ وعلى كم يحصل ؟ وما هى تكلفة طباعة هذا الكتاب فى المطابع الخاصة به ؟ ثم ما هى الأرباح ؟ هنا تكمن المشكلة الحقيقية ، وتتساقط مع الأسف كل صيحات الإصلاح التى تطالب بإلغاء الكتاب المقرر من الجامعة ، وإحلال نظام المراجع وثقافة البحوث المبسطة من جانب الطلاب حتى ينتقلوا من اطار التلقين والحفظ إلى فضاء المعرفة الواسعة ، والابتكار .

وقريب من هذا المثال ، وربما أفحش منه ، ما يجرى فى مجال الأبنية التعليمية ، التى تكاد تكون عطاءاتها قصرًا على مجموعة شركات أو مقاولين لا يوجد عندهم أى فكر إبداعى على الإطلاق - فنموذج المدرسة التى يبنونها فى مدينة ساحلية ، هى نفسها التى يقيمونها فى العواصم ، أو حتى فى قرى الوجهين البحرى والقبلى ! ما هى المبالغ المخصصة لذلك ؟ ومن هم المستفيدون منها ؟ وكيف تتم عمليات التخليص والتسهيلات ؟ هنا أيضا مفصل أساسى من مفاصل معوقات تطوير التعليم ، والغريب أن التعتيم والتكتم والسرية هى الستائر أو الجدران التى تحمى بها أمثال هذه الجهات نفسها من المجتمع ، ولا نكاد نعرف عنها شيئًا حتى نفاجأ أحيانًا بسقوط أحد أعضائها فى قبضة الرقابة الإدارية أو نيابة الأموال العامة !

فإذا انتقلنا من ذلك إلى الأجهزة التعليمية والوسائل المساعدة على الشرح والإيضاح للتلاميذ دخلنا أيضا فى نفق مظلم ، توجد فيه فئة مستفيدة من تكهين الأجهزة وهى ما زالت صالحة للعمل ، ومن الشراء بالأمر المباشر متجاوزة نظام الممارسات . وهنا ينبغى أن نتوقف لنسأل : من هم الموظفون المسئولون عن ذلك ؟ وكم سنة قضوها فى هذا العمل دون محاسبة أو تدقيق ؟ وما هى الشركات والمصانع التى تعود هؤلاء على التعامل معها دون غيرها ؟!

لكن تنظيف المكان لا يقتصر فقط على تلك الجهات ، المستفيدة ماديا أو المحتمل جدًا استفادتها من عملها التى تحرص كل الحرص على عدم تغيير أى جزئية منه ، وإنما يمتد كذلك فيشمل مجموعة لا بأس بها من رجال التعليم أنفسهم ، يملكون عقولاً متحجرة ، ويتوقعون داخل ثقافة تقليدية ترفض أى جديد حتى لو كان صحيحاً ، ويكفى أن أشير هنا إلى الجهل التام للأجيال القديمة باستخدام أجهزة الكمبيوتر ، والاستفادة من إمكانياتها . كيف يشجع هؤلاء الجاهلون تماماً بالكمبيوتر التلاميذ الجدد على استخدام تلك الوسيلة الالكترونية الحديثة ؟ بل إن أستاذًا تقليديًا تربى داخل الجامعات المصرية دون أن يعرف لغة أجنبية ، كيف يحق له أن يحكم فى إنتاج علمى لمدرس جديد تم ابتعائه لإحدى الجامعات الأجنبية، وحصل منها على الدكتوراه فى تخصصه ؟ ومن الغريب أن الجامعات عندما تحاول التطوير أو تفكر فيه لا تجد أمامها إلا هذا الجيل التقليدى القديم بحكم موقعه ومناصبه هو الذى يتقدم لإبداء رأيه فى التطوير . كيف يحدث ذلك ؟!

* *

فن التعليم

بدأ التعليم فى العالم عندما قصد كل من والد الصبى وأم الفتاة إلى أن يصحح لهما النطق ، أو يرشدهما إلى طريقة تناول الطعام ، أو شرب الماء ، ثم تنظيف البيت وترتيب الفراش . وبالطبع كانت تحدث أخطاء ، وكان يتم إصلاحها . وكان يحدث فشل ، كما كان يتحقق نجاح . وفى كل ذلك كانت عقول الأطفال تلاحظ ، وتستوعب ، ثم تتهض وتقلد حتى يصبح لديها الخبرة والكفاءة على محاكاة الآباء والمهات ، بل والتفوق عليهم فى بعض الأحيان . لكن الآباء والأمهات ليسوا متفرغين طوال الوقت لتعليم أولادهم ، لأن مهمتهم الأولى هى توفير وسائل العيش ، ولذلك فإنهم يعملون ويكدحون حتى يأتوا لأبنائهم بتكاليف المسكن والطعام والملبس ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى من يعلم هؤلاء الصغار ، وكذلك إلى مكان يتعلمون فيه ، وإلى مناهج ومقررات يدرسونها ، فنشأت المدرسة ، ثم الجامعة . وفى كل الأحوال ، كان الأولاد والبنات يرجعون إلى عائلاتهم ليحكوا عما درسوه هناك ، وعن المعلومات الجديدة التى اكتسبوها ، والمعلمين الجيدين أو المقرفين الذين التقوا بهم !

والواقع أن أولياء الأمور لم يستطيعوا أن يحلوا أبداً تلك المعضلة ، وهى التى تتمثل فى عدم توافر معلمين جيدين لأبنائهم . وغاية ما كانوا يفعلونه هو الذهاب إلى الناظر للشكوى من ضرب تلميذ أو شتمه . أما الشكوى من ضعف أدائه التعليمى فلم يتعرض أحد لها ، لأن الرد كان جاهزاً وهو : كيف تحكم يا ولى أمر التلميذ على المعلم الذى هو متخصص فى التعليم والتربية معاً ؟ ! وكانت النتيجة المحزنة أن أولياء الأمور اضطروا للبحث عن

معلمين يساعدون فلذات أكبادهم فى فهم واستيعاب دروسهم التى لم يتمكن
المساكين من فهمها داخل فصول المدرسة .

ومهما قيل عن تكوين المعلم ، وتزويده بخبرات ونصائح موسوعة
التربية وعلم النفس ، فإن التعليم أى نقل وتبسيط المعلومات لعقول التلاميذ
يظل : فناً ، وأكاد أقول : موهبة . أنكر من بين أساتذتى من كان يتطير من
فمه الرذاذ علينا ، فنخفى رؤوسنا منه ، ومنهم من كان يصنع التلميذ فيوقعه
على الأرض ، ومنهم من كان يخفى جهله برفع صوته والنظر فى السقف ،
ومنهم من كان يتقبل الرشاوى ، وليست الهدايا ، من بعض التلاميذ فيزيد من
درجاتهم فى أعمال السنة .. وفى المقابل من تلك الصفحة السوداء ، أنكر
صفحة أخرى ناصعة يبرز فيها معلمون كانوا لا يدخلون الفصل إلا وهم
مرتدون البدة والكرافتة ، وكان يعاملون التلاميذ باحترام كامل . وقبل أن
تظهر بدعة فصول التقوية كانوا يجمعون التلاميذ الضعاف ويعيدون لهم شرح
المقررات الصعبة عليهم . وعندما كنا نتناول وجبة غداء كاملة فى المدرسة ،
كان الأستاذ عبد الحليم ، مدرس العربى يرسل الفراش لشراء رغيف فينو
وقطعة جبنة رومى ، ويتناول هذه الوجبة الجافة رافضاً بحسم عزومتنا عليه
بما هو أفضل منها مما كان يفيض معنا من طعام المدرسة ! وهكذا كان مثل
هذا المعلم يزودنا بالعلم مع القيم ، ويقودنا بالقدوة مع المعلومات المبسطة .

والخلاصة أن التعليم ، مثل التمثيل ، فن من أهم الفنون التى يمكن أن
تقوم بدور حيوى فى نهضة الأمم ، يقول الفيلسوف الأمريكى وليم جيمس : إن
مصير هذه الأمة (الأمريكية) بأيدي معلميها !

* *

التعليم والتعلم

لعلكم تلاحظون معى أننا نتحدث كثيرًا عن تطوير التعليم ، ولا شك أنه قد أصبح لدينا الآن منظومة ضخمة من الآراء والسياسات والاستراتيجيات حول هذا الموضوع الهام ، والكثير منها جيد وصالح ، ولا يبقى سوى أن يتم أن يتم تطبيقه أى تجريبه لمعرفة مدى جدواه ، فإن كان ملائمًا أخذنا به ، وإن كان غير مناسب طرحناه وبحثنا عن غيره . لكن الوجه الآخر من العملة ، والذي لا يكاد يلتفت إليه أحد هو (عملية التعلم) أى قدرة التلميذ أو الطالب على استيعاب ما يقدم إليه من خلال التعليم. وهكذا ينبغى أن يقسم الموضوع إلى جانبين ، التعليم الذى يرتبط بالمعلم والمنهج والبيئة المدرسية أو الجامعية التى يتم توفيرها ، والتعلم الذى يرتبط بالتلميذ ، وقدراته الذهنية ، ومدى تقبله لما يقدم إليه ، أو مدى رغبته فيه أو كراهيته له . لذلك إذا أردنا أن نتحدث عن (تطوير العملية التعليمية) فى مجملها ينبغى ألا نغفل واحدًا من جانبيها اللذين يشبهان تمامًا وجهى العملة الواحدة .

فى تطوير التعليم ، نحن نهتم بالمقررات والمناهج ونبحث عن الوسائل التعليمية التى تساعد على سهولة توصيلها للتلميذ أو الطالب ، كما نتيح له مجموعة من الأنشطة التى يفترض أنها تشبه هواياته ، وتستجيب لمتطلباته غير الذهنية . وبالطبع نحن نغفل هنا ما يريده هذا التلميذ أو الطالب ، ولا نكاد نستمع إليه : ماذا يريد أن يعرف ؟ وهل هو قادر على استيعابه ؟ وما هى المعلومات التى يمكن أن يقبلها ذهنه ، وتتحول بالتالى إلى معرفة يستفيد منها فى مواجهة حياته العملية . وأنا أسأل وأتساءل معًا : هل عقدت مدرسة أو كلية ندوة خاصة لاستطلاع آراء التلاميذ أو الطلاب فى أحد المقررات الدراسية التى

مرت بها ؟ هل أصغينا أبداً لأصوات هؤلاء التلاميذ والطلاب وهم يتحدثون بصراحة وشفافية عما عانوه من غموض المقرر أو صعوبته أو إلغازه أو عدم ارتباطه بالحياة العملية لهم ، أو البيئة المحيطة بهم ؟ وهكذا يتضح أن تطوير التعليم ينبغي أن يشمل فى نفس الوقت تطوير عملية التعلم ، التى تبدأ بالإصغاء الكامل إلى أهم أطرافها وهو التلميذ أو الطالب ، فضلاً عن أولياء الأمور الذين أصبحوا يعانون مع أبنائهم تبعات ومشاكل التعليم فى كل أنحاء العالم . ويكفى أن أذكر هنا أن الأسرة اليابانية التى ترغب مثلاً فى توجيه ابنها أو ابنتها إلى دراسة الطب ، يقوم كل فرد فيها (الجد والجدة والأب والأم والأخ والأخت ..) بجمع كل ما يتعلق بالطب وتبصير التلميذ المهياً لها ، يعنى أنهم (يذكرون) لكى يساعده على التحصيل الجيد ، وإعداده للحصول على المجموع الذى يؤهله للالتحاق بكلية الطب .. أما نحن فما زلنا نقدم مساعدتنا للأبناء فى صورة نقود نستأجر بها مدرسين خصوصيين ، فنزيد الطين بلة ، ونحول البركة إلى مستنقع !

أحياناً توجد بعض الجوانب التى تغيب عنا ، ومنها الاهتمام بعملية التعلم ، فى سياقنا السريع نحو تطوير التعليم . لذلك أرجو أن يعطى لهذا الجانب ما يستحقه من الأهمية التى لا تقل - فى تقديرى - عن مثيلتها لتطوير عملية التعليم .

* *

ركائز عملية التعلم

التعلم هو وجه العملة الثانى للتعليم . وكما أن التعليم فن له أصول ومناهج وأساليب ، فإن التعلم له مجموعة من الركائز هى التذكر ، والفهم ، والمقارنة ، واستخلاص النتائج . أما (التذكر) فهو ما نعرفه جميعاً بالحفظ ، وليس الحفظ كله سئياً كما يظن البعض ، وخاصة أولئك الذين يدعون حالياً إلى استبعاده تماماً ، وإحلال الإبداع والابتكار مكانه (كيف ؟!) والواقع أن الحفظ ضرورى وخاصة فى مراحل التعليم الأولى ، ويتمثل ميزته فى اختصار الوقت والمجهود لاستعادة المعلومة التى يمكن أن تستقر فى الذهن . ولعلكم تذكرون أننا قد حفظنا جميعاً جدول الضرب الذى يوفر على الشخص الذى حفظه سرعة التعامل مع الأرقام ، كما حفظنا آيات من القرآن الكريم ، ما زالت جزءاً من ذاكرتنا حتى اليوم ، وهناك من حفظ العديد من أبيات وقصائد الشعر العربى ، وما زال يتمثل بها فى مختلف المواقف وبعضها يحتوى على خلاصة الحكمة لدى العرب . وجدائنا اللاتى تحفظ الأمثال الشعبية لهن فى نفوسنا تقدير خاص . ومن مزايا الذاكرة أنها تحتفظ بالمعلومة وما يشبهها ، كما أنها تصنف المعلومة وما يناقضها فتسهل فى الحالتين جودة الحكم على الأمور . ومنذ هجر أبناؤنا فى المدارس حفظ جدول الضرب واعتادوا على الآلة الحاسبة الصغيرة وهم لا يستطيعون أن يحسبوا حسبة إلا إذا حركوا أصابعهم ، وكثيراً ما يخطئون ! وأما (الفهم) فهو أهم عناصر التعلم ، وبدونه تدخل المعلومات من إحدى الأذنين لتخرج من الأخرى . ومن شروط الفهم الوضوح ، الذى قد يتأكد بالتكرار ، واستخدام الوسائل التعليمية التى تقرب المفاهيم البعيدة من العقل . ولعلنا نذكر نموذج الكرة الأرضية والشمس والقمر الذى كان المدرس يحركه أمامنا حتى

ندرك كيف تدور الأرض حول الشمس ، ويدور القمر حولها . وبدون هذا النموذج ما كان لأى عقل صغير أن يستوعب هذا الوضع، أو حتى يتصوره .

وبالنسبة إلى (المقارنة) فإن أهميتها تكمن فى توسيع مدارك العقل من خلال إطلاعه على المتشابهات والمتضادات . فاللون الأبيض يمكن أن يشاهده التلميذ فى السحاب والثلج وضوء الشمس وقرص القمر ، فى حين يمكنه أن يصنف ما يضاده من اللون الأسود فى ظلمة الليل ، ولون الغراب ، وثوب الحداد . والواقع أن المقارنة هى التى سوف تظل مع التلميذ حتى بعد أن يغادر المدرسة ، ويخرج للحياة العملية . فهى التى تملأ خانات العقل الخالية بالمعلومات الصحيحة ، وعند الضرورة تقوم بالمقابلة بينها حتى تحكم للشئ أو تحكم عليه . وفى قمة ركائز التعلم يأتى (استخلاص النتائج) ، ويفضل دائماً أن نعود التلميذ على الوصول إليها بنفسه ، بدلاً من أن نقدمها إليه بصورة جاهزة . لأن النتيجة التى يشعر الشخص أنه بذل جهداً خاصاً فى التوصل إليها تظل معه طوال العمر ، ولا ينساها أبداً ، وبذلك يصبح التعلم عملاً ذاتياً ، ويكون دور المعلم هو استثارة العقل وتحفيزه من أجل مزيد من الجهد والاجتهاد .

• •

عملية التعليم المتكاملة

يخطئ المندفعون إلى تطوير التعليم حين يدعون إلى طرح (الحفظ) تمامًا من العملية التعليمية لكي يحل محله الإبداع والابتكار .. والواقع أن العملية التعليمية الصحيحة والمتكاملة هي التي تعتمد على عدة ملكات لدى التلميذ من أهمها الذاكرة ، والمحاكاة ، والخيال . أما الذاكرة فهي التي تحتفظ بالمعلومات الأساسية ، مثل جدول الضرب ، وبعض آيات وسورة القرآن الكريم ، وكذلك بعض القصائد والأناشيد التي تعود اللسان على النطق الصحيح من خلال استخدام الكلمات . وهنا لا يمكن إغفال دور الذاكرة أبدًا من عملية التعليم والتعلم . فهي تقوم بتخزين كل ما يحصله التلميذ من (معلومات) تتحول بمرور الوقت وبلاستخدام الجيد إلى (معرفة) يمكن تطبيقها في الحياة بعد ذلك . أما المحاكاة فهي التي تؤدي إلى قيام التلميذ بممارسة بعض الأعمال اليدوية ، واكتساب المهارات التي تقترب من التعامل مع الأشياء من حوله . وهنا يمكن التدرج في تعليم المهارات من رسم لوحة ، إلى وضعها في برواز ، إلى تعليقها على الحائط باستخدام شاكوش ومسمار ، إلى استخدام نول ، وتقصير قطعة خشب بالمنشار .. وفي عصرنا الحاضر ، يصبح استخدام الأصابع على لوحة الكمبيوتر جزءًا من المهارات اليدوية التي يمكن اكتسابها من خلال محاكاة التلميذ لأستاذه ، ومنافسته في ذلك مع باقي زملائه .. أما الخيال فيأتي بعد كل من الذاكرة والمحاكاة ليفتح ذهن الطالب على عوالم واسعة، واكتشاف أفكار أو رؤى جديدة . وهنا ينبغي أن نفسح المجال أمام التلميذ لكي (يحلم وهو مستيقظ) بمعنى أن يقول ما في نفسه دون خشية من عدم معقوليته ، أو من اصطدامه بالواقع ، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى الإبداع والابتكار .

أما أن ننادى بإحلال الإبداع محل الذاكرة ، فهذا ما لا يوجد فى أى نظام تعليمى فى العالم ، لأنه من المعروف أن التعلم عملية تراكم (معرفى ومهارى) مستمرة ، وكلما أجادها الإنسان أصبح مؤهلاً لأن ينطلق منها إلى مجال الإبداع والابتكار . وهذا هو نفس القانون الذى ينطبق على مجال البحث العلمى . فالعلم الذى يخترع شيئاً أو يبتكره لا يبدأ من فراغ ، وإنما يسبق ذلك عمل طويل يقوم على البحث والفحص والتقصى والملاحظات والتجارب . وكل ذلك يعتمد أساساً على ذاكرة قوية تحتفظ بأدق التفاصيل ، كما يمكنها أن تصنف المتشابهات ، وتميز بين المتضادات . والذين يقولون بأن نيوتن قد اكتشف قانون الجاذبية من رؤيته سقوط تفاحة من غصن شجرة على الأرض ، لا يدركون أنه ظل طيلة حياته مشغولاً بموضوع الجاذبية ، حتى شاهد هذا المنظر الذى كشف له عن قانونها .. أرجو أن يكون ذلك واضحاً لدعاة تطوير التعليم ، الذين يتحدثون كثيراً عن الإبداع !!

* *

روح التعليم

عندما كنت تلميذاً بمدرسة الجمالية بالقاهرة ، وكانت تضم المراحل من الابتدائي حتى الثانوى ، كنا نقف جميعاً فى طابور الصباح بحضور جميع المدرسين ، وناظر المدرسة المهيب ، يتقعد الصفوف ، التى تتطلق بعد ذلك فى طوابير منظمة بعد تحية العلم على إيقاع الطبول التى يدقها تلاميذ من المدرسة. وفى كثير من الأحيان كنا نستمع فى هذا الطابور لخطبة قصيرة من الناظر يحذر فيها التلاميذ الأشقياء من عدم التقيد بالنظام ، أو يقدم لنا فيها أحد التلاميذ مقطوعة نثرية أو قصيدة شعر من تأليفه . وأذكر جيداً أنه ما من تلميذ فى المدرسة إلا وكان يشترك فى نشاط معين : إما نشاط فنى غنائى أو مسرحى ، أو ثقافى إذاعى أو صحافى ، أو رياضى بالطبع . وإلى جانب ذلك كان هناك نشاط يعنى بتشغيل الأيدي فى الأعمال اليدوية كتربيبة دودة القز وصنع البراويز، وعمل الأوانى الفخارية .

فى البداية كنت أكره المدرسة ، واعتبرها سجنًا يضيع فيه معظم النهار الذى كنت أرى أن قضاءه فى اللعب الحر أفضل بكثير ، لكننى مع مرور الوقت ، وتكوين الصداقات الحميمة ، والارتباط الوجدانى ببعض المدرسين المحبوبين ، وممارسة واحد أو أكثر من تلك الأنشطة التى ذكرتها ، تحولت المدرسة إلى بيتى الكبير ، الذى كنت أنام فى الليل على أمل الإسراع إليه فى الصباح الباكر ، حتى أننى أذكر أننى ومجموعة أصدقائى كنا نصل إلى المدرسة قبل الموعد بحوالى ساعة ، نقضيها فى اللعب والحديث بجوار باب المدرسة ، الذى لم يكن يفتح لنا إلا فى موعد محدد تمامًا .

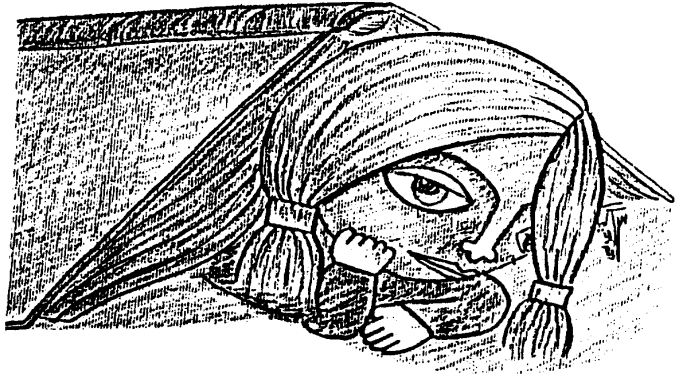
كان اليوم الدراسي يبدأ فى الثامنة وينتهى فى الثالثة والنصف يتخلله فسحتان إحداها قصيرة نصف ساعة ، والثانية كبيرة تصل إلى أكثر من ساعة . وبالطبع كانت تقدم لنا وجبة ساخنة ، ما عدا يومى الاثنين والخميس فيقدمون لنا سندوتشات الجبن وأكياس الفول السودانى وموزة أو برتقالة .. أما الفسحة الكبيرة فقد كنا ننتظرها بشوق ، لأنها هى التى كانت تقام فيها مباريات كرة القدم أو كرة السلة فى فناء المدرسة بين فريقين متنافسين من المدرسة نفسها ، أو من المدرسة ومدرسة أخرى كان يأتى فريقها مصحوبًا بعدد كبير من المشجعين ، وهكذا كانت الفسحة الكبيرة موعدًا منتظرًا لمهرجان رياضى يقام مرة كل أسبوع تقريبًا ، فيشعل حماسنا ، ونظل نتحدث عنه مع مدرسينا لعدة أيام ..

أما طابور الصباح فكانت مفاجآت لا تنتهى . اليوم يتلو أحد التلاميذ آيات القرآن الكريم مقلدًا فيها أحد كبار المقرئين ، وغدا يسرد علينا أحد التلاميذ مجموعة من الأخبار والطرائف العالمية ، قام بترجمتها بنفسه من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، وبعد غد ، يقف تلميذ يجيد التمثيل فيقلد أحد كبار الممثلين .. وهكذا كانت فترة الطابور مفيدة وممتعة معًا .

وفى داخل الفصول ، كان الانتظام والألفة واليقظة الكاملة لكل ما يقوله المدرسون . وهؤلاء كانوا على درجة عالية من النظافة والשיاقة . لا أذكر وأنا فى مرحلة الابتدائى أن رأيت مدرسًا بدون البدلة والكرافتة . وكانت طريقتهم فى التدريس سهلة ومبسطة ، وأذكر أنهم كانوا يحرصون على أن نحفظ المقطوعات الشعرية المقررة علينا فى الفصل ، بدلاً من أن نستذكرها فى

المنزل ، كما كانوا يكلفون بعضنا بإلقاء جزء من الدرس ، الأمر الذى كان يدفعنا للاستعداد وطرح الخوف من الحديث المباشر أمام الجميع .
ماذا أقول بعد ذلك ؟ كانت المدرسة بالنسبة لنا هى البيت الكبير ، الذى لم نكن نتمتع فيه بالتعليم فقط ، وإنما أيضًا بروح التعليم !

* *



مدرستى فى الخمسينات

كان اسمها مدرسة الجمالية . وفيها المراحل الثلاث : الابتدائى والإعدادى والثانوى . ولها ناظر حازم وحنون . أما المدرسون فكانوا غاية فى الانضباط . وكنا نحضر جميعا طابور الصباح . ونحى شعار "الاتحاد والنظام والعمل" . ثم ننطلق فى طوابير ثنائية إلى الفصول . كل فصل يضم ما يقرب من ثلاثين تلميذا . يعين من بينهم تلميذ يتابع حفظ النظام ، ويساعده ثلاثة أو أربعة تلاميذ آخرين .

فى بداية العام ، ندفع مصاريف الدراسة التى أذكر أنها كانت تبلغ ثلاث جنيهات وخمسة وسبعين قرشا ، وفى مقابها نتسلم جميع الكتب المقررة ، والكراسات ، وبعض الأقلام ، بما فى ذلك أسنان الخط ، وبرجل ومنقلة للهندسة . أما أقلام الرسم وعلب الألوان فكنا نحن الذين نشترىها .

فى الصباح نحضر أربع حصص تتبعها فسحة فى فناء . والفناء عبارة عن ملعب كرة قدم ، ويستخدم أيضا كملعب كرة سلة ، وكرة طائرة . ولكل من ذلك فريق متخصص ، يمكن أن يضم من يرغب فى اللعبة ، بشرط أن يكون لديه موهبة . وإلى جانب ذلك يوجد النشاط الثقافى من إذاعة وصحافة (مجلات حائط) ونشاط فنى (مسرح ، وغناء ، وعزف على آلات موسيقية كان مخصصا لها حجرة مستقلة) وكانت هذه الفسحة الأولى تبلغ حوالى 45 دقيقة ، وتسمى الفسحة الصغرى . بعدها نعود للفصول ، فنحضر ثلاث حصص أخرى، تتلوها الفسحة الكبرى وتصل إلى ساعة ونصف ، نقدم لنا فيها وجبة غداء كاملة (لحم أرز وخضار ثم فاكهة) وفى هذه الفسحة تتم ممارسة كافة الأنشطة ، وجميع التلاميذ تقريبا منخرطون فيها ، أو مشجعون لها . وأذكر أنه

لم يكن يمر أسبوع بدون مباراة كرة قدم أو طائفة بين مدرستنا ومدرسة أخرى .

وعلى الرغم من طول وقت الفسحة الكبرى إلا أننا لم نكن نشعر فيها بأى نوع من الملل ، ربما فقط بعض التعب . ولم يكن يتبقى لنا بعد ذلك سوى حصتين أخيرتين نحضرهما ، ثم يرن جرس انتهاء اليوم الدراسى . فنبدأ بالانصراف ، وعلى أكتافنا بعض الواجبات المدرسية التى نكلف بها لليوم التالى ، وكذلك بعض أنواع النشاط الذى نكون قد التزمنا نحن به أمام المدرسين .

لم يكن الوقت المتبقى لنا حتى نهاية اليوم سوى ساعتين أو ثلاث ، كنا ننكفئ فيها على الكتب والكراسات لعمل الواجب المدرسى ، أو إنجاز موضوع التعبير أو رسم لوحة . وهكذا كانت حياتنا كلها مرتبطة بالمدرسة ، دائرة حولها ، متعلقة بها . وكنا نتعلم فيها ، ونتربى داخلها . أذكر أن ناظر المدرسة كان يلقي كل صباح كلمة ، يؤنب فيها بعض طلاب الثانوى على غيابهم ، أو ارتكابهم بعض المخالفات ، وكان يصدر بشأنهم عقوبات صارمة ، كانت تخيفنا نحن صغار التلاميذ .

أما الرحلات فكانت من أجمل الهدايا التى تقدمها المدرسة لأبنائها . وفيها يخرج الأساتذة مع التلاميذ إلى حديقة الحيوان ، أو القناطر الخيرية ، أو أهرامات الجيزة ، يأكلون مغا ، ويتبسطون أمامهم ، وكانت الرحلة الواحدة تظل موضع حديث بيننا لفترة طويلة ، كما تستمر نبع ذكريات متجدد .

وعندما لاحظت إدارة المدرسة بعض الضعف فى تحصيل بعض التلاميذ ، قررت أن تنشئ فصول تقوية لمن يرغب فى ذلك ، لقاء مبلغ معين . وكانوا يحضرون حصصهم بعد انتهاء اليوم الدراسى القصير نسبيا ،

وخاصة الاثنين والخميس . ولم تكن نتصور حينئذ أن يخرج من هذه الدروس
ذلك الوحش الكاسر الذى أصبح يسمى "الدروس الخصوصية" .
مرت بى فى المدرسة أيام صعبة ، كما عوقبت فيها على بعض
الأخطاء ، لكنها تظل بالنسبة لى فترة من أجمل فترات العمر .

* *



التعليم منظومة متكاملة

يرجع الفضل المتكرر فى إحداث التطوير المطلوب فى قطاع التعليم بكل مراحله إلى سبب رئيسى . لا يلتفت إليه معظمنا غالبا ، هو الفصل الذى اصطنعناه بين التعليم الجامعى والتعليم قبل الجامعى . وقد خصصنا لكل منهما وزارة ، وكاد التواصل بينهما يتلاشى ، حتى أن المؤتمرات التى عقدتها إحداهما لم تمس مشكلات الوزارة الأخرى ، مع أن مخرجات وزارة التربية هى مدخلات وزارة التعليم العالى . وعندما نبحث أى ظاهرة فى إحداهما لا بد أننتعرض إما لنشأتها فى الأولى أو تطورها وعواقبها فى الثانية . وسوف يكون من الصعب فى الوقت الحالى إدماج هاتين الوزارتين ، التى تضخمت إحداهما بصورة لم تعد تقبل معها أى أدماج لوزارة أخرى حتى ولو كانت لصيقة بها . لكن المتاح هو أن يتم إنشاء نوع من العلاقة الوثيقة بينهما ، بحيث يكون من أهدافها إحداث التوازن المطلوب بين الحاصلين على الثانوية العامة والمعاهد الفنية وبين احتياجات الكليات والجامعة .

لكننا قبل ذلك لابد أن "تحدد" الهدف الرئيسى من التعليم فى بلادنا . وعلى الرغم من كثرة العبارات الإنشائية التى تتحدث عن هذا الهدف فإننا لا نكاد نضع أيدينا على شئ محدد . فهناك من يقول إنه تخريج المواطن الصالح ، وهناك من يقول : إنه إعداد الخريج العصرى ، وهناك من يقول : تخريج الشباب القادر على قيادة قاطرة التنمية فى المجتمع . وهذه كلها عبارات أدبية جميلة لكنها لا تنفع عند وضع استراتيجية تتضمن خططاً وبرامج تنفيذ ومتابعة الخ . ويكفى أن أشير هنا إلى الفوضى التى حدثت فى مجال التعليم الفنى . الذى كان هدفه الأساسى تخريج عمال مهرة متخصصين يقومون بتنفيذ الاعمال

أو التصميمات التى يضعها المهندسون . ثم تحول بالتدريج ليكون بابا مفتوحا
يؤدى بتلاميذها إلى الالتحاق بالجامعات ، ويصبحون هم أنفسهم مهندسين !
ونحن لا نعترض على ذلك ، لكننا نسأل أين هم المنفذون الفعليون للمهندسين ؟
إن التخطيط الجيد للتعليم ينبغى أن ينظر إليه على أنه منظومة متكاملة،
بحيث تنتوع فروعها ، لكنها تتكامل فى نهاية الأمر لتخدم خطط التنمية التى
يتطلبها المجتمع . كما تؤهل خريجه فى نفس الوقت للعمل فى مصر ، والبلاد
العربية الشقيقة ، وكذلك البلاد الأجنبية. ولن يتأتى ذلك بإعداد طويل الأمد يبدأ
من المرحلة الإعدادية ثم الثانوية . على أن تكون الجامعة فى مجال التخصص
الرئيسى الذى لا يقتصر فقط على تزويد الطالب بالمعرفة اللازمة فى مجاله ،
وإنما أيضا بالمهارات العملية التى تساعد على سرعة الانخراط فى مجال
العمل .

وهنا تقتضى المصلحة إنشاء مكتبين للإرشاد والتوجيه الأكاديمى ،
يتولى أحدهما تقديم المشورة والنصح للتلاميذ عقب المرحلة الإعدادية ، وقبل
الالتحاق بالثانوى العام أو الفنى ، كما يتولى المكتب الآخر توجيه الطلاب
الحاصلين على الثانوية العامة ومعادلاتها إلى الكليات الأنسب لقدراتهم
وميولهم، وبذلك تتجنب الكثير جدا من الهدر فى طاقات هؤلاء الطلاب .

* *

تكوّن العقل فى مرحلة الحضانة

لم أكن أعرف فعلاً ، حتى أكد لى الدكتور محمود المناوى الأستاذ بقصر العينى وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن 80% من عقل الإنسان يتكوّن خلال السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل ، وأن 10% تتكوّن خلال العام الخامس حتى أول السادس .. وعندما سألته : بقيت 10% ؟ أجاب بأن هذه النسبة الباقية تتكوّن على مدى العمر من خلال التعليم والتجارب والمواقف التى يمر بها الإنسان ..

ماذا يعنى هذا ؟ يعنى أمراً فى غاية الأهمية ، وهو ضرورة التركيز على تلك الفترة الأولى من العمر بتوفير كل وسائل الصحة والتغذية والرياضة، مع أهمية المتابعة لها بالفحص الدورى ، والرعاية المستمرة ، وبهذا الأسلوب نستطيع أن نضمن تكوين العقل المصرى لدى الأجيال القادمة تكويناً جيداً ، يساعده على القيام بما يلقى عليه من مسئوليات ، وحتى يتمكن من مواجهة ما قد يتعرض له من تحديات . وقد أضاف الدكتور المناوى فكرة أخرى جميلة تستحق المناقشة ، وهى أن مصر لو ركزت فى مجال التربية والتعليم على تلك المرحلة المبكرة من عمر الإنسان ، ثم ركزت على مرحلة الدراسات العليا التى تأتى بعد الجامعة لضمنت وجود نوعية جيدة ومتميزة من العقول الشديدة الذكاء، والقادرة على المنافسة الحقيقية فى سوق العالم الواسع . سألته : وماذا نفعل بالنسبة لباقي مراحل التعليم ؟ قال : نترك على حالها ، دون أن نبذل فيها جهوداً تساوى ما نبذله فى المرحلتين اللتين أشرت إليهما . يعنى هو يريد أن تتم العناية الفائقة بالعقل المصرى فى حالة تكوينه ، وفى حالة تشغيله بطاقته القصوى ، لأن الباحث الذى يعد رسالة ماجستير أو دكتوراه يكون عادة فى أعلى قدراته ، وفى أكثرها حيوية ونشاطاً .

بصرامة لم أكن أعرف أن عقل الإنسان يتكون معظمه فى السنوات الخمس الأولى . لكننى عندما رجعت بالذاكرة إلى شريط حياتى وجدت أننى حصلت على الكثير من المقومات خلالها ، ومنها الرضاعة الطبيعية ، والفحص الطبى الدورى ، والتطعيم فى مواعيده ، وإتاحة الفرصة لبدنى كى يأخذ حقه الكامل من الحركة واللعب . أما الشئ الهام الذى حرمت منه ، فهو عدم إطلاق العنان لقدرة الخيال فى التحليق ، وعدم الاستجابة لفضول العقل فى المعرفة . وكانوا دائماً يقولون لى : لا تبعد كثيراً بخيالك ، وإذا سألت قالوا لى : لا تكن كثير الأسئلة !!

وهكذا فإن مرحلة الحضانه التى لا يعطى لها المجتمع المصرى أهمية كبيرة ، مثل التى يعطيها بعد ذلك لمراحل التعليم المختلفة ، وأهمها المرحلة الثانوية التى تحدد مصير الطلاب فى الالتحاق بجامعة أو كلية معينة ، إن مرحلة الحضانه تتطلب إعداد معلمين على أعلى مستوى لها ، كما تتطلب أماكن مناسبة لكى تستقبل أطفالنا وتؤهلهم للحياة القادمة بصورة صحيحة ، ولا ينبغى أن تظل الحضانات مقصوره على (بدرومات) بعض البيوت ، أو شقق ضيقة ومظلمة فى الدور الأرضى ، كما أن اللاتى يدرنها غير مؤهلات لتربية وتنشئة الأطفال .. أرجو أن يكون هذا جرس تحذير لعمل كبير يتم فى هذا الميدان الواسع ، والمسكوت عنه تماماً فى مجال التطوير !! .

* *

حول تطوير التعليم

يحسب كثير من الناس أن تطوير التعليم يتكون من إجراء يبدأ من قرار، ويمكن أن ينفذ في مدة زمنية محددة . وهذا مع الأسف تصور خاطئ . لأن التطوير عبارة عن عملية مستمرة يمكن أن تتم يوميًا ، بل في كل حصة أو محاضرة ، كذلك فإن التطوير عمل ممتد طالما كان هناك تعليم على ظهر الأرض . ولكي يتضح ذلك نقول إن التعليم ليس إلا جزءًا من تكوين الأفراد ، وخاصة في سن الطفولة والشباب ، لكي يتزودوا بكمية من المعلومات والمعارف ، ويتدربوا على استخدام مجموعة من الأساليب والمناهج التي يمكن أن يطبقوها بعد ذلك في حياتهم العملية .

وإذا كانت العادة قد جرت في كل بلاد العالم أن يخصص للتعليم أماكن أساسية معينة مثل المدارس والجامعات ، فإن التطورات الحديثة التي نتجت عن ثورتى الاتصالات والمعلومات ، قد بدأت في سحب الأهمية من تلك الأماكن الأساسية التي لن يصبح لها في المستقبل نفس الدور الحاكم في عملية التعليم . ولعلنا بدأنا نلاحظ نشأة وانتشار أشكال أخرى من التعليم تختلف عن النظام التعليمي التقليدي في المدرسة والجامعة مثل (التعليم عن بعد) الذى لا توجد فيه ضرورة لجلوس التلميذ أمام المدرس في الفصل ، طالما أنه يستقبل عن طريق الوسائط الإلكترونية الحديثة كالفديو والإنترنت كل ما كان المدرس يريد أن ينقله إليه وهو في الفصل .

ولا يقتصر التطور الذى بدأ يلحق بالتعليم على الشكل وحده، إنما تطرق أيضًا إلى المحتوى والمضمون . فبعد أن كان حجم المعلومات التى يحصلها الطالب وحسن استذكاره لها وقدرته على إعادة عرضها كما هى -

مقياساً لنجاحه وتفوقه ، حل محل هذا المقياس التقليدى مقياس آخر جديد ، يتمثل فى قدرة الطالب على حسن التصرف أمام مشكلة جديدة ، ومحاولته الخاصة فى التوصل لحلها . وهذا بالطبع دفع مصممي البرامج التعليمية أن يركزوا على طرق البحث عن الحلول المحتملة والمعلومات الجديدة ، بعد أن كان كل همهم هو تقديم أكبر حشد من الأجوبة الجاهزة ، والمعلومات الثابتة .

فى كل يوم يحدث جديد ، وعلى التعليم أن يكون مستوعباً لذلك ، وسريع الاستجابة له . وهذا ما يلقى على أهله مسئولية صعبة للغاية . فالمعلومات المكتوبة تصبح عديمة القيمة عند ظهور معلومات أخرى أحدث منها . وتفسير الحقائق العلمية أو الأحداث التاريخية التى تقدم للطلاب لابد أن يتطور بتطور النظريات الجديدة ، والرؤى الأكثر حداثة ، ولابد للتعليم التقليدى أن يراعى ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة من تحليلات قد تكون أكثر معقولة مما يوجد فى بطون الكتب ، أو حتى فى الوسائل التعليمية التى أصبحت هى الأخرى قديمة .

وقد أحسنت كل من وزارتى التعليم العالى ، والتربية صنعا حين أصبح لها قنواتها التلفزيونية الخاصة بها ، لكى تقدم عليها بعض برامجها التعليمية التى تساعد الطلاب والتلاميذ على ملاحقة التطور العلمى الذى لا يحسن عرضه إلا من خلال الصورة المتحركة ، وليس عن طريق الكلمة المطبوعة وحدها .

ويبقى من المهم ، أن تطوير التعليم لا ينبغى أن يحدث فى إطار محلى، مغفلاً ما يحدث من تجارب فى الدول الأخرى . فلا بد أن تكون القنوات بين مراكز تطوير التعليم عندنا مفتوحة على مثيلاتها فى البلاد المتقدمة حتى نضمن التواصل المنشود بين الطالب المصرى وزملائه فى كل أنحاء العالم .

* *

التعليم ونصر أكتوبر 1973

أستطيع أن أقرر باطمئنان شديد أن نصر أكتوبر قد أعطى للتعليم كثيرا، كما أن التعليم أعطى لهذا النصر الكثير . أما كيف ساعد التعليم على نصر أكتوبر ؟ فلابد أن نعود إلى عام 1967 ، أى قبل نصر أكتوبر بست سنوات بالتحديد ، حين وقعت كارثة الكوارث أو ما أطلق عليه نكسة يونيو ، التى شهدت هزيمة عدة جيوش عربية أمام الجيش الإسرائيلى ، على الرغم من الدعاية الكبرى ، والإعلام الطائش ، اللذين جعلوا كل عربى يعتقد أن مجرد (نفخة) واحدة سوف تلقى إسرائيل فى البحر ! وعلى الفور ، بدأت القيادة السياسية بزعامة جمال عبد الناصر ، والقيادة العسكرية الجادة جهودها لإعادة بناء كامل للجيش المصرى . وكان من أهم الخطوات الاتجاه إلى تجنيد حملة المؤهلات العليا ، أى خريجي الجامعات ، فى الجيش المصرى ، وتوزيعهم حسب قدراتهم وتبعاً لمؤهلاتهم على مختلف تخصصاته . وصادف فى نفس الوقت أن الأسلحة التى استوردتها مصر حينئذ كانت أسلحة تكنولوجية متطورة، تتطلب مستوى ذهنياً معيناً ، ما لبث هؤلاء الشباب المتعلم والمتقن أن استوعبها بسرعة ، وأصبح مهياً لأن يخوض بها أى معركة تقررها القيادة العسكرية . وهنا ينبغى أن نذكر لهذه القيادة حرصها على الرجوع إلى الدراسات والأبحاث ، والاعتماد على الندوات والمؤتمرات ، والعمل على مشاركة كل العقول العسكرية وغير العسكرية فى شكل وتنفيذ المعركة القادمة ، والتى كان من الضرورى خوضها ، لتحرير سيناء السليبية ، واستعادة كرامة الشعب العربى كله ، وليس مصر وحدها .

وهكذا أطل يوم 6 أكتوبر سنة 1973 ، وهو يحمل فى ساعاته المتحفزة، عطش جيش بأكمله لخوض معركة كبرى ، صمم أن يمنحها كل ما لديه من حب مصر ، وفداء أرضها . وكان أهم ما تميزت به معركة أكتوبر ذلك التخطيط العلمى المدروس لكل مرحلة من مراحل المعركة ، ووضع الإجابات المحددة على كل سؤال فيها ، وإدراك كل فرد ، وليس فقط كل ضابط، لمسئوليته منذ بدايتها إلى آخر نقطة فيها . فى تلك المعركة الفاصلة ، طبقت نظرية الأسلحة المشتركة ، أى قيام مختلف أسلحة الجيش من طيران ومدفعية ودفاع جوى ومدركات ومشاة إلى جانب البحرية بتنفيذ ضرباتها فى تناسق كامل ، ودون أدنى تضارب . ويكفى أننا لم نسمع فيها - كما نسمع الآن - عن أخطاء النيران الصديقة ، أى أن تقوم وحدة من نفس الجيش بضرب وحدة أخرى بطريق الخطأ !!

وسوف يبقى ناصغاً تلك المشاركة الفعالة لخريجي الجامعات المصرية فى هذه المعركة الرائعة ، التى توجت بالنصر ، وأصبحت نموذجاً مشرفاً لصلابة الشعب المصرى ، وقدرة جيشه البطل . وكما كان رائعاً أن نرى الزملاء من نفس الدفعة فى الجامعة ، قد أصبح أحدهم ضابطاً والآخر جندياً ، وهما يتعاونان بدون أدنى حساسية ، وفى هذا المجال قصص كثيرة تستحق أن تذكر للأجيال الجديدة ، التى قد تضللهم المنافسات الصغيرة عن الحقائق الكبرى للحياة !

* *

الارتقاء بالتعليم

الارتقاء بالتعليم هو المدخل الرئيسى لتحقيق نهضة شاملة فى المجتمع من ناحية ، وللحاق بركب التقدم الذى تحقق خلال العقود الأخيرة فى الدول التى نجحت فى منافسة الدول المتقدمة من ناحية أخرى . وهنا نقطة هامة ينبغى التركيز عليها ، وفتح صفحة جديدة للتفكير فيها ، وهى أننا قد عشنا لعدة سنوات نعلن أننا لابد أن نلحق بركب الدول المتقدمة ، ونقصد بذلك : الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، لكن دعوة الرئيس وجهت الأنظار إلى ضرورة التوجه أيضا إلى مجموعة الدول الآسيوية التى استطاعت أن تحقق قدرا من التنمية ، أدهش العالم كله ، بما فيه الدول المتقدمة ذاتها ، بسرعته وضخامته وانطلاقه الواثق من نفسه ، والمتزايد باستمرار .

وقد كنت دائما أقول لمن حولى : إن التجربة المصرية فى التقدم عمرها مائتا عام ، لكنها أولاً لم تتطوّر طوال هذه المدة بمعدل واحد ، فقد كانت تتعثر من تلقاء ذاتها أحيانا ، كما كانت تتوقف تماما بسبب ظروف قاهرة فى أحيان أخرى ، كما حدث مثلاً خلال فترة الاحتلال البريطانى . ثانياً إن التجربة المصرية ليست تجربة سطحية أو هزيلة ، بل إنها تجربة محملة بخبرات السنين ، وليس أدل على ذلك من الثقافة الزراعية التى يتمتع بها أى فلاح مصرى يعرف الفروق الدقيقة جداً بين مختلف أنواع النباتات ، وحالات الطقس التى تنمو فيها ، وكمية المياه المناسبة لكل نبات . ثالثاً أن التجربة المصرية فى التقدم والتنمية تتميز بالتدرج الهادئ ، وتتفر دائما من التحولات المفاجئة . وهذا ما يجعل أى إصلاح ينبغى أن يمر بمراحل الإعداد ، والنشأة ، قبل أن يصل إلى حد النضج الكامل . رابعاً إذا كانت التجربة المصرية رائدة فى منطقتها

العربية المحيطة بها ، والتي قد تتسع أحياناً لتشمل القارة الأفريقية كلها ، فإنها فتحت نوافذها دائماً للاستفادة من تجارب التقدم فى العالم ، وخاصة فى أوربا التى ارتبطت معها بعلاقات كانت تتراوح بين العداوة فى العالم ، وخاصة فى أوربا التى ارتبطت معها بعلاقات كانت تتراوح بين العداوة والصداقة ، وتتأرجح بين الحرب والسلام ، ولكن مصر ظلت حريصة على عدم إغلاق أى نافذة يدخل منها أى ضوء يفيد ، واستطاعت أن تبقى على صلاتها المتميزة مع كثير من المجتمعات التى تعاونت معها من أجل بناء نهضتها الحديثة ، وتنمية شعبها . خامساً تجتمع فى العالم حالياً ظروف جديدة، تفرض علينا أن نتوجه ناحية الشرق ، حيث تجربة البلاد الآسيوية الناهضة ، والتى استطاعت أن تحقق معدلات عالمية فى التنمية ، ولعل هذه البلاد أقرب إلينا فى الروح ، والثقافة ، والظروف من الدول الغربية . ولا شك أن دراسة تجربتها سوف تضيف إلى التجربة المصرية بعداً جديداً ، وتمنحها دفعة قوية لمواصلة مسيرتها على نحو أكثر سرعة وإتقاناً .

والنتيجة أننا ينبغي - فى مجال تطوير التعليم بالذات - أن ننظر جيداً إلى تجربة التعليم فى الدول الآسيوية الناهضة ، لكى نطعم بها تجربتنا المصرية الأصيلة .

* *

سبن وجيم حول التطوير

- س-كيف يبدأ التطوير ؟
- ج-من الإحساس بوجود حالة من الجمود .
- س-وما الذى يحرك هذا الإحساس ؟
- ج-شيوع النتائج الفاسدة ، ومتابعة ما يحدث لدى المتقدمين .
- س-وهل يرتبط التطوير بوجود جيل جديد ؟
- ج-هذا شرط أساسى ، لكنه قد ينشأ أيضا لدى أفراد قلائل من الجيل القديم .
- س-وما هى حقيقة التطوير ؟
- ج-فكرة لامعة تكشف سكون الواقع ، وتدعو لتحريكه .
- س-ألا يعنى هذا أن التطوير يقتصر على مجال الفكر ؟
- ج-كلا ، فهو يحتاج إلى منهج وأسلوب وأدوات وتنفيذ ..
- س-وإذا لم تتوافر هذه الأمور ؟
- ج-يظل التطوير فكرة محلقة فى الهواء .
- س-إلى متى ؟
- ج-إلى أن يأتى جيل آخر ، فيقتنع بها ، ويحولها إلى سلوك .
- س-هل حدث هذا من قبل ؟

ج-أجل .. عندما أعلن روجر بيكون فى القرن 13 فكرة المنهج التجريبي
لم يقتنع بها الناس فى عصره ، وظلت محلقة فى الهواء ، حتى جاء
فرنسيس بيكون الإنجليزى ، وديكارت الفرنسى فى القرن الخامس عشر ،
وركزا عليها ، فتحققت .. وكانت وراء النهضة الأوربية التى نشاهد آثارها
فى الوقت الحاضر .

س-لكن التطوير له أعداء شرسون ؟

ج-أعداؤه دائماً هم أصحاب المصالح المستفيدون من الوضع القديم .

س-وكيف يمكن التغلب عليهم ؟

ج- بالإصرار أو المثابرة ، وإطلاع المجتمع على بعض ثمار التطوير .

س- هذا يعنى أن التطوير قد يكون جزئياً ؟

ج- فى بعض الحالات فقط .. أما جوهره فيتسم بالكلية ، ويسعى لى يكون
شاملاً .

س- ما أصعب أنواعه .

ج-التطوير الاجتماعى ، والثقافى .

س-وأسهلها ؟

ج-الاقتصادى والسياسى .

س-لماذا ؟

ج-لأن الأول يعمل على تغيير العقليات والمعتقدات والموروثات ..

أما الثانى فيتعلق بالقرارات والقوانين والإجراءات .

* *

قبل تطوير التعليم

اجتمعت الآراء الآن على ضرورة تطوير التعليم لأسباب كثيرة . ومن أهمها ما أشار إليه السيد رئيس الجمهورية من أن التعليم لم يعد قادراً على تقديم النتائج المرجوة منه . وبالطبع أولى الناس بتطور التعليم هم أهل التعليم أنفسهم . ومن المؤكد أن لدينا في هذا المجال خبرات بشرية على مستوى عال جداً ، ومع ذلك لا ينبغي أن ينفرد هؤلاء وحدهم بذلك ، لأن التعليم قضية وطنية (وليست قومية كما يقال خطأ) تهتم كل إنسان مصري ، سواء كان يعيش على أرض مصر أو خارجها . وبالتالي فإن المجتمع كله مطالب بتقديم تصوراته من أجل أفضل تعليم يمكن أن يقدم لأبنائه . وفي هذا المجال يمكن أن تختلف الآراء ، وتتعدد الرؤى ، لكن هناك معياراً ينبغي ألا يغيب عن الجميع ، وهو الذى يتمثل فى (عنصر المقارنة) مع أنظمة التعليم المعمول بها فى الدول الأخرى .

وهنا لابد أن نصارخ أنفسنا بحقيقة قد تصدم البعض أو حتى الكثيرين ، وهى أننا لا نملك تصوراً محدداً عن نظم التعليم فى البلاد الأخرى ، سواء كانت متقدمة أو نامية . ولو كان لدينا مثل هذا التصور لما وقعنا فيما سبق أن وقعنا فيه من تخبط فى نظامنا التعليمى الذى بلغ به الحال إلى أن يضحي بسنة دراسية كاملة فى لقاء توفير مبلغ من المال ، كما قيل فى سبب حذف السنة السادسة الابتدائية ! وكذلك لما أصبح عندنا أكثر من أسلوب تعليمى يسمى أحياناً مدارس اللغات ، وأحياناً أخرى المدارس التجريبية ، ومن قبلها كانت المدارس الخاصة والمدارس القومية ، وكما هو حادث حالياً من وجود ثنائية بغیضة فى مجال المعاهد العليا الخاصة والحكومية ، ولما تخلىنا بمنتهى برود

الأعصاب عن التعليم الفنى الذى كان من الممكن أن يكون الكوادر البشرية المدربة على مختلف المهن والصنائع . أما الجامعات فقد أصبح لدينا الجامعات الحكومية المدعومة بالكامل من الدولة إلى جانب مجموعة من الجامعات الخاصة التى راحت كل منها تأخذ اسم بلد أجنبى مع أن أصحابها مصريون صميمون . الواقع أن صفحة التعليم تكاد تشبه صفحة (موزايك) مختلفة الأحجام والألوان . والخلاصة أننا أصبحنا بحاجة ماسة إلى وقفة مع الذات ، وتحت أيدينا مختلف تجارب العالم فى مجال التعليم حتى نتخير أفضل العناصر اللازمة لنا منها .

* *



العقبات السبع

أمام تطوير التعليم

العقبة الأولى : تتمثل في زيادة أعداد تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات في حين لا تتوافر في مقابل هذه الزيادة الأماكن المناسبة ، ولا التجهيزات اللازمة ، ولا العدد الكافي من الأساتذة .

العقبة الثانية : ضعف تأهيل المدرسين والأساتذة على النحو الذى يمكنهم من تحقيق التطوير اللازم فى العملية التعليمية . وأوضح دليل على ذلك فى المدارس هو فشل كليات التربية (ذات النظام التكاملى) فى تخريج مدرس مؤهل متمكن فى تخصصه . وبالنسبة للجامعات: التراجع المؤسف فى اعداد البعثات إلى الجامعات المتقدمة ، الأمر الذى ترتب عليه هبوط حاد فى مستوى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

العقبة الثالثة : جمود المقررات التدريسية ، وعدم تحديثها فى إطار الحركة المتسارعة فى حركة العلوم الحديثة ، والتطور غير المسبوق فى الطفرة التكنولوجية . وإذا كان من المعقول أن يتم تحديث المقرر الدراسى كل خمس سنوات ، فإن هناك مقررات جامعية مضى عليها أكثر من عشرين عامًا دون أن تلحقها يد التحديث .

العقبة الرابعة : لا يمكن للحياة الجامعية أن تكتمل بدون مكتبة شاملة ومتنوعة لكى يرجع إليها الطالب (وكذلك الأستاذ) للاستزادة من المعرفة أو للثبوت من المعلومات ، أو لإجراء بحث .. ويمكن القول بأن مثل هذه المكتبة غير متوافرة فى معظم إن لم يكن فى كل كليات الجامعات .

العقبة الخامسة : ما زال يجرى تداول (الكتاب الجامعي) باعتباره مرجعًا أساسيًا وحصرًا للطلاب ، يستمد منه معلوماته ، ويمتحن فيما ورد به من معلومات . ولا شك أن هذا الكتاب ليس سوى مذكرات تدون فيها بعض المعلومات الأولية عن العلم الذي يدرسه الطلاب ، وكثيرًا ما يجرى تحريفها بآراء مؤلفه أو مصنفه . وهو فى كل الأحوال خال من أى ابتكار أو حتى وجهات نظر قابلة للمناقشة أو فتح آفاق جديدة أمام الطلاب .

العقبة السادسة : ضعف التمويل اللازم لحسن سير العملية التعليمية وتوابعها فى ظل مجانية شاملة وغير مرشدة ، وهو الأمر الذى أدى إلى تدنى مرتبات أعضاء هيئة التدريس ، واستهلاك الأجهزة والمعامل دون أى إحلال وتجديد ، وتهالك حالة المنشآت التعليمية بحيث أصبح الكثير منها غير صالح للاستعمال . ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن ميزانية التعليم ليست متاحة فى الوقت المناسب أو تبعًا للحالة الحرجة ، وإنما هى خاضعة لشبكة معقدة من اللوائح المالية والقوانين الإدارية العتيقة التى تحول دون الاستجابة السريعة لأى متطلب فى الوقت المناسب .

العقبة السابعة : الدروس الخصوصية التى أصبحت تعد بكل المقاييس جريمة تعليمية لا تكاد توجد فى أى بلد فى العالم . وهى جريمة يشترك فيها ثلاثة أطراف : المدرس والتلميذ وولى الأمر . لكنها ترجع فى بعض أسبابها إلى الصعوبة أو التعجيز فى المادة العلمية التى لا يستطيع التلميذ فهمها أو استيعابها إلا بمساعدة مدرس خارجى . ومن العجيب أن نسبة الإنفاق على هذه الدروس الخصوصية قد بلغ حسب إحصائية مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء : خمسة عشر مليار جنيه فى العام !

تلك هى أهم العقبات التى تقف أمام تطوير التعليم ، وتحول دون
الانطلاق بقاطرته إلى الأفق المنشود . لذلك فإن التوجه مباشرة إلى إزالتها
يعتبر الخطوة الأولى التى تسبق تطوير التعليم ، وبالتالي تمهد الطريق إلى
إنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد .

* *



تحديد أهداف التعليم

هل يمكنك أن تجيبني إذا سألتك مباشرة : ما هو الهدف من التعليم الابتدائي ؟ وما هو هدف التعليم الإعدادي ؟ وما هو هدف التعليم الثانوي ؟ أما التعليم الجامعي فإن تخصصاته المختلفة تحدد الهدف من تلقاء نفسها ، فكلية الطب نهدف إلى تخريج طبيب ، والهندسة إلى مهندس ، والتجارة إلى محاسب ، والحقوق إلى محامى .. وهكذا . أما مراحل التعليم قبل الجامعي فمشكلتها أن وضع الهدف من كل مرحلة فيها يكاد يكون غائباً في أذهان التلاميذ ، وكذلك لدى أولياء أمورهم . والأمر الذى أود مناقشته والدعوة إليه هنا هو أهمية تحديد أهداف التعليم فى كل مرحلة بحيث يكون هذا الهدف واضحاً ومعلنأ ، وبالتالي موضوعاً تحت أعيننا جميعاً ، ونحن نمارس التعليم ، ونقدمه لأبنائنا .

والذى يبدو لى هنا أن فلسفة التعليم فى مراحل المختلفة تقوم على أساس نظرية (التكثيف والتفصيل) بمعنى أننا نعطى للتلميذ فى المرحلة الابتدائية معلومات مكثفة ، ثم نقوم بتفصيلها إلى حد ما فى المرحلة الإعدادية ، وأخيراً نتوسع فى التفصيل بالمرحلة الثانوية . ويترتب على ذلك أننا نقدم للتلميذ المعلومات نفسها على ثلاث مراحل ، معتمدين على أن عقله الصغير يأخذ فى النمو والتطور . وتلك هى النظرية التقليدية فى التعليم ، والتي كانت سائدة منذ أقدم العصور ، ولعلها ما زالت مطبقة فى المرحلة الجامعية فى بعض معاهدنا التقليدية بمصر .

أما النظرية الحديثة فى التعليم فإنها تعطى لكل مرحلة المعلومات المناسبة لها ، دون التقيد بتفصيلاتها فيما بعد . وهذا يعنى أن التعليم يصبح أكثر تجديدًا باستمرار ، فلا تكرار للمعلومات ، ولا مزيد من الشرح والتفصيل،

بل كل يوم يقدم شئ جديد ، وهذا الجديد يتمشى بالضرورة مع المستوى الذهني للتمييز فى كل مرحلة دراسية ، أو عمرية ، وبهذا الأسلوب يمكن أن نجعل ذهن التلميذ فى حالة استقبال مستمر للجديد ، الأمر الذى يطور لديه ملكة الدهشة ، التى هى أساس الاختراع والابتكار والابداع . أما نظرية الشرح والتفصيل فهى نظرية قديمة ، حيث كان المؤلف يضع كتابه مختصراً ، ثم يجئ شارح الكتاب فيزيد حجمه مرات ، ثم يأتى ثالث يعلق على الشرح فيزيد بعض الملاحظات ، وهكذا أصبح لدينا جزء من الثقافة العربية يتناسل بعضه من بعض ، دون إضافة أشياء جديدة وحقيقية فى حقول المعرفة .

أرجو أن يوافقنى خبراء التربية الذين وضعوا أسس نظامنا التعليمى فى تلك الملاحظة ، فإذا كانت صحيحة أخذوا بها ، وإن كانت مرفوضة ، أرجو أن يحددوا لنا أهداف التعليم فى المراحل الثلاث التى ذكرتها . والسلام على من اتبع الحق .

• •

الاستعمار والتعليم

نحمد الله تعالى الذى أنقذنا من الاحتلال ، الذى هو أقسى وأبشع وجوه الاستعمار . ومأساة الاستعمار تكمن فى أن أصحابه كانوا وما زالوا يدعون أنهم إنما يقومون به لكى يأخذوا بأيدى الشعوب الضعيفة والفقيرة والمتخلفة حتى تتحول إلى قوية وغنية ومتقدمة . وهذه دعوى كاذبة لم تصدق فى الواقع حتى الآن . لأن الاستعمار حينما أنهى صفحة احتلاله لتلك البلاد تركها منهكة القوى ، ممزقة الأوصال ، مضطربة الحدود . وكان من بين أساليبه أن يترك وراءه جماعات تابعة له من أهل البلد الأصليين ، بعد أن قدم لهم الامتيازات ، وأسأل لعابهم على بعض المكاسب . ولو أننا حاولنا استرجاع سياسة الاستعمار فى مجال التعليم الذى كان يبثه لأبناء البلاد المحتلة ، لوجدنا مجموعة من الأساليب الشيطانية التى تم وضعها وتنفيذها لخدمة أغراض المستعمر دون سواه . وتأتى فى مقدمة أوليات تلك السياسة : إضعاف المقومات الأساسية للشعوب ، من خلال إفقادها الثقة فى دينها وتاريخها ولغتها - وهى العناصر الثلاثة التى تنهض عليها ما نسميه بالأصالة ، ولا شك أن الأصالة تتضمن وتستتبع حب الوطن وقوة الانتماء إليه والتضحية فى سبيله وهى أمور لا يريد المستعمر أو المحتل أن تنمو فضلاً عن أن توجد أصلاً لدى الشعوب .

وفى بلادنا قامت السياسة الاستعمارية بتكريس التفرقة بين التعليم الدينى والتعليم المدنى ، وظلت تعمل بخبث ودهاء على إضعاف الأول والتوسع فى الثانى من خلال رفع مرتبات خريجي التعليم المدنى ، وفتح آفاق الترقى أمامهم ، فى حين جرى تقليص الميزانية أمام خريجي التعليم الدينى . ولعلنا نذكر حركة إصلاح الأزهر الذى تمت فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر

كمحاولة لتعويض تلك المؤسسة عما لحقها من جحود وإهمال فى عهد الاحتلال. وبالنسبة إلى اللغة القومية فإن سياسة الاستعمار عملت دائماً على التقليل من شأنها دون أن تقضى عليها تماماً ، وكأنها بذلك كان تريدها أن تموت وهى واقفة . فقد راحت تشجع إنشاء المدارس الأجنبية ، وتقدم لها كل التسهيلات التى جعلتها تتفوق من حيث المنشآت والتجهيزات والأداء التعليمى نفسه على المدارس الوطنية . أما على المستوى الإعلامى فقد راحت لهجة الهمز واللمز تتجه إلى اللغة العربية الفصحى وظهرت الأفلام الكوميدية التى جعلت من معلم تلك اللغة موضعاً للسخرية ، وبالتالي صارت مهنته فى آخر السلم الاجتماعى حتى أصبح أى تلميذ لا يتمنى أن يشغل بها عندما يكبر . وإلى جانب انكسار اللغة فى نفوس الشعب ، عملت السياسة الاستعمارية على تغييب التاريخ عنه ، أو تغييبه عن تاريخه . وكفى أن أشير إلى عدم وجود كتاب تاريخ واحد عن مصر حتى الآن ، يشبه ما كتب عن تاريخ بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا . ومن الطبيعى أن تعتمد سياسة الاستعمار - إلى جانب ضرب الدين واللغة والتاريخ - على بث الكثير من عناصر التغريب ، وتقديمها فى صورة مبهرة تلهى الأجيال الصاعدة عن إدراك ما يراد لها ، فلا تعرض ماضيها ، ولا تتطلع لمستقبلها .

وإذا كانت مصر قد تحررت بحمد الله من ربقة الاحتلال وهيمنة الاستعمار وأصبح مصيرها بيدها وقراراتها نابعة منها ، فالمأمول أن تضع سياستها التعليمية خالية تماماً من الآثار التى ما زالت عالقة من سياسة الاستعمار، ومنها التقليل من شأن الدين ، وإهمال التاريخ ، والاستهزاء باللغة العربية .

• •

الإرهاب والتعليم

يبدو أن الألفية الثالثة التي هللنا كثيرًا لقدمها سوف ترتبط فى تاريخ العالم بالإرهاب ، أى بالأعمال العنيفة التى يقوم بها أفراد أو جماعات لترويع المجتمعات ، وتدمير منجزات الحضارة الحديثة . هذا ما توحى به بداية تلك الألفية ، ولا يعلم إلا الله تعالى كيف ستكون نهايتها . المهم الآن أن العالم كله مطالب بمواجهة الموقف . ومحاولة تصحيح الأوضاع ، وإلا فإن الأمور سوف تتفاقم والمخاطر ستنتشر ، تمامًا كما تفعل النار فى الغابة، والوباء فى الناس .

وإذا توقفنا قليلاً لنسأل : وما الدافع وراء الإرهاب ؟ فإننا سوف نجد إجابات متعددة، من بينها الحرمان الاقتصادى ، ومنها الكبت السياسى ، ومنها الظلم الاجتماعى ، ومنها بالطبع محاولة الوصول إلى السلطة ، لكن هذه الدوافع المختلفة تلتقى جميعًا فيما يمكن أن نسميه "التعبير بالعنف" أى بدلاً من المطالبة بالحقوق الضائع أو بالرغبة المكبوتة من خلال القنوات الشرعية ، وبصورة هادئة ، يقوم بعض الأفراد والجماعات بالتعبير عن ذلك باستخدام السلاح ، وارتكاب جرائم القتل والتدمير .

وفى رأى المتواضع أننا إذا بحثنا عن الأسباب البعيدة لذلك فسوف نجد أنها ترجع إلى منظومة التعليم ، ليس فقط فى البلاد التى يتوالد منها الإرهاب، وإنما أيضًا فى البلاد التى أصبحت معرضة لأخطاره . وعندما أقول التعليم فإننى أقصد ذلك الإطار التربوى المتكامل الذى يهدف إلى تكوين الأفراد فى فترة مبكرة من أهم فترات عمر الإنسان ، وهى التى تنطبع فيها المعلومات فى ذهنه فلا تخرج أبدًا ، وتستقر القيم فى أعماقه فيصعب بل يستحيل تغييرها.

منظومة التعليم هي التي ينشأ في ظلها أبناء المجتمع إما متفتحين لاستقبال الحياة ، أو يائسين منها .. إما متقبلين لسماع مختلف الآراء والأفكار أو منغلقيين على فكر واحد ، أو أحادى كما يقال الآن .. ولا شك أن هذا الجو أو ذلك هو الذى تغرسه البيئة المدرسية ، بالتعاون مع البيئة الأسرية ، فى نفوس النشئ ، فيكبرون عليها ، ولا يتطورون إلا من خلالها .

ما الذى يجعلك تقابل شخصاً متمسكاً برأيه إلى أبعد حدود التمسك ، معتقداً أنه الحق ولا شئ سواه . ومهما حاولت أن تعرض له رأياً آخر ، أو تقدم أمامه وجهة نظر أخرى للأمور وجدته يخلق سمعه وعقله ، ولا يرغب فى الإصغاء إليك . وينتهى الأمر بأن تصبح (إما معه وإما ضده) ؟!

ويقال دائماً إن الإنسان عدو ما يجعل . وهذا صحيح . فالشخص الذى يقرأ كثيراً، أو يسافر إلى بلاد مختلفة تجده أوسع أفقاً وأكثر تسامحاً فى تقدير الأمور من الإنسان المصمت الذى لا يقرأ ، أو المقيم الذى لم يغادر مكان مولده .

وفى الكتب المدرسية ، تقدم المعلومات للتلاميذ على أنها حقائق راسخة كالجبال ، ويشرحها المدرسون لهم على أنها كذلك . والويل كل اويل للتلميذ الذى قد يتردد فى قبولها ، فما بالك بالذى قد يشك فيها ؟ وقد يتوافر فى المدارس الغربية قدر من الحوار بين المدرس وتلاميذه لكننا ينبغى ألا نخدع بذلك ، فهو حوار بين طرفين فى جانب واحد من العالم ، كما أنه لا ينظر إلى الجانب الآخر منه إلا نظرة متعالية قائمة على منطق التقدم والتخلف ، وهذا ما يقابله فى الدول النامية منطق العداة والانتقام من هؤلاء الذين تقدموا على حساب ثروات الشعوب التى سبق أن نزحوها ، وما زالوا طامعين فيها .

وهكذا نرى أن مكافحة الإرهاب لن تحسمها حملة عسكرية أو تأديبية ، وإنما تتطلب عملاً طويلاً يبدأ من إعداد أجيال جديدة فى كل أنحاء العالم ،

يمكنها أن تتواصل فيما بينها عن طريق الحوار ، والتفاهم ، والإصغاء الجيد
لمختلف الآراء والأفكار ، وهو الأمر الذى أصبح يتطلب طفرة جديدة فى
منظومة التعليم .. على مستوى العالم كله .

* *



تاريخ احترام المدرس

أكد لى أحد وكلاء وزارة التعليم السابقين ، من ذوى الخبرة الطويلة ، أن السبب الرئيسى فى عدم نجاح العملية التعليمية يرجع إلى افتقاد احترام المدرسين من جانب التلاميذ، لأن هذا الاحترام هو الذى يصون الجو المدرسى من الابتذال ، وتتساب فيه المعلومات بسهولة ، وتطرح الأسئلة ، وتقدم الإجابات . وكلما زاد احترام التلميذ للمدرس اتسعت مجالات استفادته منه . وعندما سألته عن طبيعة الاحترام ما هو ؟ أجاب : إنه مزيج متعادل من الخوف والحب . أما الخوف فتساعد عليه عوامل متعددة أهمها اللوائح المدرسية المطبقة بحسم ، فالغياب بعذر مسموح به ، لكن الغياب بدون عذر له عقاب ، يبدأ من استدعاء ولى الأمر وقد ينتهى بالفصل من المدرسة لفترة محددة ، أو حتى للابذ . والخروج عن الأعراف والتقاليد المدرسية يعاقب عليها التلميذ ليس لمجرد التنكيل به ، وإنما لردع من يحاول تقليده من سائر التلاميذ . أما الحب ، وهو النصف الآخر من الاحترام ، فإنه من عمل المدرس، الذى لا يتهاون فى أداء واجبه ، ولا يتأخر عن مواعيد حصصه ، ويشرح الدرس مراعيًا أحوال أدنى التلاميذ دون أن يغفل عن رعاية الأذكىاء منهم ، وكلما لاحظ على تلميذ قصورًا فى الفهم أو تكاسلاً فى التحصيل حثه على مزيد من العمل ، وتابع بنفسه تطوره ، وأزال من طريقه العقبات . التلميذ يدرك جيدًا أن هذا المدرس أو ذاك يحرص على مصلحته ، ويعمل من أجل مستقبله ، وعندما يتأكد لديه هذا الشعور فإنه يمنحه ثقته ، وبالتالي يزيد من احترامه له ، واستفادته منه . قلت لهذا المربي الكبير : لكنك تتحدث بمثالية عن عصر مضى ، كان فيه عدد التلاميذ محدودًا ، والمدرسون يكتفون بعملهم فى المدرسة ، قبل أن يعرفوا الإعارات إلى الخارج ، والدروس الخصوصية فى الداخل . قال :

أبدًا والله : المسألة لا تتعلق بكثرة أعداد التلاميذ التي تتعللون بها ، ولا بالجرى وراء المكاسب . فقد كان يوجد في عهدنا أيضًا المدرسون الذين لديهم تجارة إلى جانب عملهم في المدرسة ، وكانت بعض الفصول مكتظة ، لكن الجو المدرسي العام كانت تسوده مجموعة من القيم المتعارف عليها . فكنا نحترم الناظر كما كان تلاميذنا يحترمونا . وكان المدرسون أنفسهم يحترمون أقدار بعضهم ، ويعرفون لكل منهم قيمته ومكانته وخبرته التدريسية . ثم أضاف متحسرًا : لكن صورة المدرس بدأت تهتز في المجتمع قبل أن تسقط في المدرسة نفسها . وذلك عندما عرضت السينما فيلم (غزل البنات) الذي أضحكنا كثيرًا على المدرس دون أن ندرك أنه كان يجرده بخبث شديد من مكانته ، وكذلك عندما عرض المسرح ثم التلفزيون مسرحية (مدرسة المشايين) التي أجهزت على البقية الباقية من احترام التلاميذ لكل من المدرس والناظر ، بل إنها شجعتهم على الاستهزاء به ، والسخرية منه . وسوف أظل أدعو من قلبي على من قاموا بهذين العملين ، اللذين يمكن أن يؤرخ بهما انتهاء عصر احترام المدرس !

قلت له : عفا الله عما سلف . وعسى أن يكفر الإعلام عن سيئاته فيصدر أعمالاً أخرى عيد للمدرس مكانته ، وتحفظ له احترامه . ومن يدري فلعل التاريخ يعيد نفسه !

* *

حقيية المدرسة

أذكر أننى من التلاميذ الذين كانوا يحملون كتبهم إلى المدرسة فى مخلاة ! وأشرحها لتلاميذ اليوم فأقول إنها عبارة عن كيس من القماش المتين ، يشبه قماش الستائر ، وتمتد منه حمالتان لكى يسهل على التلميذ تعليقها فى كتفه .. وكانت المخلاة لا تقتصر فقط على حمل الكتب والكراسات والأقلام والممحاة ، بل إنها كانت تتسع أيضاً لوضع طعامى الإفطار والغذاء جنباً إلى جنب مع أدوات العلم ووسائله ..

المهم فى الموضوع أن الجدول الدراسى بالمدرسة كان منضبطاً إلى حد كبير ، فمن الثابت أنه فى يوم السبت مثلاً توجد الحصص التى تتطلب كتباً معينة ، وفى يوم الأحد كتب أخرى . وهكذا لم نكن نحمل فى المخلاة لا الكتب المقرر دراستها فى نفس اليوم . وبالطبع كان هناك عقاب مدرسى للتلميذ الذى لا يحضر معه كتب اليوم المحدد ..

ثم دار الزمن ، وتطورت المدرسة كثيراً ، وحل محل المخلاة : حقيية بلاستيكية أو جلدية فخمة الصنع ، وطبعاً غالية الثمن ، وفيها أصبح مطلوباً من التلميذ أن يحمل - رائحاً وغادياً من المدرسة - "كل" الكتب والكراسات والأدوات بدون استثناء . لماذا ؟ لأن الجدول المدرسى غير منضبط ، فمن الممكن أن تكون هناك حصة عربى يتم إلغاؤها وتحل محلها حصة رياضيات ، ولذلك أصبح يقال للتلميذ : ضع كل كتبك فى حقيبتك حتى تكون دائماً على أهبة الاستعداد لإخراج أى كتاب يطلب منك فى حصة مفاجئة !!

بالطبع تقلت حقيية المدرسة على أكتاف التلاميذ ، وأصبحت تمثل عبئاً يمكنه أن يؤذى فقرات ظهورهم ، ويسبب لهم آلاماً فى الغضاريف ، وصار

التلاميذ ، الذين كانوا يسرعون خفاً إلى المدرسة ، يسرون إليها متساقطين متباطئين ، ويخرجون منها متهاكين ومنهكين ..

كان الله في عون تلاميذ اليوم ! فليهم أن يحملوا "أسفاراً" ضخمة ، وأن يحفظوا معلومات ومعلومات .. ومطلوب منهم في الامتحان أن يعيدوا - بدون تفكير - ترديد ما حفظوه ، حتى يحصلوا على أعلى المجاميع ، ويدخلوا ما يسمى بكلية القمة . ولا حظوا معي : كيف يصعد هذا التلميذ ، الذي أثقلته حقيبة المدرسة ، إلى القمة ؟!

* *



العقاب بالفلقة

كل من ذهب إلى الكتاب (بتشديد التاء) لابد أن يكون قد عوقب بالفلقة ، أو اشترك في تعليق غيره فيها . والفلقة (لأبنائنا التلاميذ الذين لا يعرفونها حالياً) عبارة عن قطعة عصا غليظة ، مثبت على طرفيها قبل أن ينتهيا بحبل غليظ أيضاً . أما كيفية استخدامها ، فإنها توضع في قدمي الطفل ، ويقوم شخصان عادة بلف العصا فيقصر اتساع الحبلين حول القدمين ، إلى أن تتضمنا تماماً ، وعندئذ لا يستطيع المربوط بها أن يتحرك أو حتى يقف ، فيسقط على الأرض . عندئذ يرفع الشخصان قدميه لأعلى ، بينما رأسه على الأرض ، ويقوم شيخ الكتاب بضربه على باطن قدميه العدد الذي يراه مناسباً ، تبعاً لحجم الجريمة التي ارتكبها . وأهم هذه الجرائم عدم حفظ الجزء المكلف به من القرآن الكريم ، أو مشاكسة زملائه في الكتاب ، أو الإتيان بعمل غير مناسب في الحى الذى يسكن فيه ، أو شكوى من أسرته بأنه ولد غير مطيع ، وكما تكون تلك الجرائم أحياناً حقيقية ، فإنها تكون أيضاً فى بعض الأحيان قائمة على وشاية غير حقيقية . وهنا كان يشعر التلميذ بالظلم مرتين !

ومن العجيب أن العقاب بالفلقة ليس مقصوراً فقط على كتاتيب مصر ، فإنه معروف فى الشمال الإفريقى من المغرب حتى ليبيا والسودان . ويقال إن للكلمة أصلاً يونانياً . وقد أجهدت دائرة المعارف الإسلامية نفسها فى الكشف عن هذا الأصل إلا أنها انتهت إلى لا شئ . وعندما ننظر فى أصل كلمة (فلقة) نجد أن مصدرها (ف ل ق) يعنى الفصل بين شيئين . فأين الفصل فى ضرب القدمين المكبلتين معاً بالحبل ، وتمنعهما العصا الغليظة من الانفلات ؟!

وقد تسألنى : ألا يوجد كتاب بدون فلفة ؟ وأكاد أقول لك : كلا فنظام الكتاب من الداخل صارم جدًا . ويمثل الشيخ قمته الهرمية ، ثم تتدرج الرئاسات فى التلاميذ الذين يحفظون قدرًا أكبر من القرآن ، حتى ينتهى إلى المبتدئين . وكل طبقة تعرف حدودها جيدًا ، وتتحكم فيها الطبقة الأعلى منها ، حتى إذا وصلنا إلى الشيخ كان له حق معاقبة الجميع . ويبدو أن وجود مثل هذا العقاب القاسى هو الذى كان يدفع التلاميذ إلى (حفظ) القرآن ، ولولا ذلك لأهملوا ، وتراخوا ، ونسوا ما حفظوه .

طبعاً فى نظامنا التعليمى الحالى : الضرب ممنوع ، وحتى الشخط فى التلميذ غي مستحب . لكن هناك أصواتاً لمتقنين كبار تطالب بعودة الكتاب ، ومن أبرزهم الدكتورة نعمات أحمد فؤاد ، وأنا أقول لهم : هل تريدون عودة الكتاب بشروطه أم بمعايير جديدة ، والسؤال مرة أخرى : هل تريدون عودة الكتاب بدون فلفة أم بها ؟ وهل إذا عادت الفلفة ستقبلون أن يضرب أبناؤكم بها أم سوف تتدخلون لاستثناء بعضهم منها ؟ !

* *

أسوار المدارس

قرأت خبرًا يقول إن وزارة التربية سوف تقوم بترميم وإعلاء ما يقرب من خمسمائة سور مدرسة منعًا لتزويغ التلاميذ وحفاظًا عليهم . أى والله هكذا جاء فى تقرير هيئة الأبنية التعليمية بالوزارة . وقد توقفت طويلاً أمام هذا الخبر العجيب الذى يشير إلى أن الهدف من سور المدرسة هو عدم تزويغ التلاميذ . وتساءلت : كم مترًا يبلغ ارتفاع مثل هذا السور الذى يمنع تلاميذ المدارس من التزويغ ؟ وكم مترًا يلزم مثلاً للمدارس الابتدائية ، ثم الإعدادية ثم الثانوية ؟ أنا لا أتوقع مثلاً أن ارتفاع أى سور يمكن أن يمنع المرحلة الثانوية بالذات من التزويغ ، لأن الأولاد يكونون فى تلك السن رشيقين ورياضيين بحيث يمكنهم أن يقفزوا من أى سور مهما علا ارتفاعه !

وهكذا فإننى من خلال هذه التأملات العابرة أريد أن أنبه الأذهان إلى أن المدرسة لم توجد لكى تكون محبسًا للتلاميذ أو طاردة لهم ، بل على العكس ينبغى أن تكون جاذبة لهم ، بل ومشوقة ، ليس فقط بما تبثه فى أذهان التلاميذ من معلومات ومعارف ، وإنما أيضًا بما تمتلئ به من أنشطة وهوايات يجد فيه كل تلميذ ما يتوافق مع ميوله . وفى اليوم الذى يتمكن فيه الناظر والمدرسون من (حبس) التلاميذ داخل أسوار المدرسة فإن دور المدرسة الحقيقى يكون قد انتهى ، بل تتحول إلى سجن كئيب ، يعد فيه التلميذ الساعات والدقائق لكى يخرج من بابه أو يتسرب من أى نافذة فيه . وإننى أتساءل كم من المبالغ رصدت لتعليق تلك الأسوار ؟ وهل الأجدى أن ننفقها على عمليات التعليق الخرسانية ، أم نضعها فى أماكنها الصحيحة التى يتطلبها تطوير وتحديث العملية التعليمية من ناحية ، وتفعيل الأنشطة الطلابية من ناحية أخرى . وفى

هذه الحالة ، فإن المدرسة لن تحتاج إلى سور يمنع تزويغ التلاميذ ، بل من الممكن جدًا أن نقيمها في فضاء واسع بدون جدران ونضمن بحسن سير العمل فيها ، وصدق الأداء بها ألا نخسر تلميذًا واحدًا منها . والدليل على ذلك أننا عندما ننظم رحلة مشوقة للتلاميذ ونرسل معهم مدرسين محبوبين فإن واحدًا منهم لا يزوغ بل نرى الجميع ملتفتين حول أساتذتهم ، سعداء بالاقتراب منهم ، والاستماع إليهم .

أذكر أنني قرأت لشاعر الهند الكبير طاغور نصيحة يدعو فيها إلى أن تكون الحديقة هي مكان التعليم ، ومن قبله حقق ذلك الفيلسوف الإغريقي الكبير أفلاطون في أكاديميته . أما تلميذه أرسطو فقد كان يعلم تلاميذه وهو يمشى ، ولذلك سموا بالمشائين .. وأفضل منهم جميعًا سقراط ، الذي كان يعلم الناس وهم في الأسواق !!

* *

أطفالنا وثقافتهم

أقصد بالثقافة هنا مجموع المعلومات والمعارف ، وأسلوب الحياة ، وأنماط السلوك التى ينبغى أن تتوافر لأطفالنا فى الوقت الحاضر . ولا شك أن الدوائر التى يتلقى فيها الطفل هذه الألوان من الثقافة تتم فى الأسرة ، وبين الأصدقاء ، وفى المدرسة ، ثم الأقوى تأثيراً من ذلك كله التلفزيون . وبالطبع توجد المجلات والكتب غير المدرسية لكنها قليلة التأثير على الرغم من الدور الذى كان من الممكن أن تقوم به .

والسؤال الآن : هل قمنا بتحليل المضمون لعناصر هذه الثقافة ؟ وما هى النتائج التى يمكن أن نتوصل إليها لكى نضع على أساسها خططنا وبرامجنا؟ وحتى تتم مثل هذه الدراسة بكفاءة وموضوعية ، يمكن القول بأن عناصر الثقافة المقدمة لأطفالنا ليست على المستوى المنشود ، بل حتى المطلوب . أما الأسرة ، فنحن نعلم جميعاً أن دورها حيوى فى التربية والثقافة، لكن تأثيرها فى الوقت الراهن لم يعد كما كان فى الماضى ، وذلك نتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية التى فرضت على الأبوين أن يخرجوا للعمل معظم الوقت ، وعندما يتواجدان فى المنزل لا تكون لديهما الفرصة الكافية لنقل خبرتهما إلى الأبناء . وبالنسبة إلى الأصدقاء قد يكون التأثير فى الطفل أكثر خطورة ، وذلك عندما لا تتيسر له مجموعة الأصدقاء الأسوياء ، الذين يوفرن له الجو المناسب لانطلاق طاقاته فى اللعب البرىء ، والتواصل الإيجابى مع من حوله . ونحن نعلم جميعاً أنه ليس فى كل الأحوال توجد مثل هذه المجموعة أو الشلة ، وحينئذ يصبح الطفل وهو فى مرحلة مبكرة من العمر معرضاً لتلقى ثقافة منحلة ، أو عدوانية ، أو أنانية .. الخ .

أما المدرسة فمن المعروف أنها لا تقدم الثقافة ، وإنما تقتصر على التعليم . والثابت أن الثقافة تبدأ من حيث تنتهى المدرسة . وقد كان من الممكن أن تكون المدرسة مصدرًا من مصادر الثقافة لو أنها قللت من برامجها الدراسية، ووسعت من مجال الأنشطة التى يمكن أن تنمو وتزدهر فيها ألوان الثقافة التى تقدم للأطفال .

فإذا استعرضنا بسرعة ما يكتب للأطفال فى المجالات المخصصة لهم ، أو فى القصص المؤلفة من أجلهم ، وجدنا نوعية ضحلة من الثقافة لا تتماشى مع العصر الذى أصبحت إنجازاته العلمية فى متناول الأطفال . والملاحظ أن السادة الكتاب يتحدثون للأطفال وكأنهم بلهاء !! أما اللغة فلا تنتمى على الإطلاق إلى عالم الأطفال ، ولا تتماشى مع رصيدها . والمشكلة هنا أن الإبداع الأدبى فى مجال الكتابة للأطفال ضحل للغاية ، ومن النادر أن تجد كاتبًا متخصصًا فى هذا اللون ، على الرغم من حاجتنا الشديدة إليه .

وتزداد الملاحظة السابقة وضوحًا فى التلفزيون ، فالبرامج مسلوقة ، والسيناريو الجيد يكاد يكون معدومًا . وما أسخف الممثلين حين يحاولون أن يظهروا كمهرجين لكى يضحكوا الصغار ، أو يزودوهم بتلك النصائح التى لا تصلح إلا للكبار ! ويكفى أننا حتى اليوم لم نستطع أن نجعل أطفالنا يغنون بعض الأغانى أو الأناشيد التى يكون لحنها قريبًا من قلوبهم ، وسهلاً على حناجرهم . ومن المقرر فى هذا الصدد أن الأطفال لا يتجاوبون إلا فى نجوم فى مثل أعمارهم ، وهذا ما يدفعهم للمحاكاة ، والرغبة فى التقليد . لكننا ما زلنا حريصين على جعل ممثلين معمرين هم الذين يتحدثون للأطفال ؟!

من كل هذا يتبين أن ثقافة الأطفال لدينا فقيرة جدًا ، ولا شك أنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام ، الذى ينبغى أن يقوم على دراسات مستفيضة لمتطلبات

عالم الطفولة ، والوسائل الكفيلة بتقديم نوع وكمية الثقافة المناسبة له . ثقافة
تقوم على أعمدة التراث المحلي، وتتابع في نفس الوقت أهم ما يجرى في العالم
المعاصر من حولنا .

* *



كيف نقوّى الانتماء ؟

الانتماء عملة ذات وجهين . فهو لا يشمل فقط أن يحب الإنسان وطنه، ويخلص فى خدمته ، ويتفانى من أجل التضحية فى سبيله ، وإنما يشمل أيضًا أن يحنو عليه اوطن ، وأن يصونه المجتمع ، وأن تقدره الدولة . لكن المسألة ليست عملية بيع وشراء أو تبادل منافع ومصالح ، وإنما هى حركة تفاعل مادي وروحي ، تتعمق فيها جذور المواطن بين أهله وجيرانه ومعارفه ، وينشغل عقله بكيفية تنمية مجتمعه ، وحل مشكلات واقعه ، ويتطلع خياله إلى ما يحقق الخير والازدهار للوطن .

ومن المقرر ان الانتماء شعور يوجد لدى كل أفراد المجتمع تقريبًا ، لكنه قد يزيد وقد ينقص ، كما أنه قد يقوى وقد يضعف . ومن هنا كان علينا دائما أن نعمل على زيادة نسبته وتقوية عناصره فى أعماق الأجيال الجديدة ، كى تكون مؤهلة لحمل الأمانة ، وقادرة على تحمل المسئولية . فكيف نفعل ذلك؟ أولاً : بتقديم القدوة الحية التى تغنى عن أى مقال ، وتكون أبلغ من أى قصص أو أشعار. ثانيا : استعراض التاريخ العريق للأمة ، والوقوف بإعجاب أمام أبطالها الشوامخ فى كافة المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والفنية . ثالثاً : تعريف الجيل الجديد بمعالم الحياة المصرية فى الريف والمدن ، ويكون ذلك من خلال المعاينة والمشاهدة الواقعية لها . وأنا اذكر هنا كم كان تأثير الرحلة إلى الأقصر وأسوان علينا بالغا ، فقد وقفنا على عظمة الحضارة المصرية القديمة ، وجمعنا معها مشاهدة السد العالى الذى أنجزه الشعب المصرى بيديه فى فترة من أصعب فترات تاريخه الحديث . رابعاً : تعزيز الأجيال الجديدة على متابعة الإنجازات الكبرى التى تقوم بها الدولة ، مثل انشاء

الكبارى والأنفاق وشق الطرق وتشبيد المدن الجديدة ، ومشروعات تعمير الصحراء ، وحركة المال والاقتصاد ، والتعرف المباشر على الحياة البرلمانية، وصروح القضاء ، ودور الشرطة فى أمن المجتمع ، ورسالة القوات المسلحة فى حماية حدود الدولة .

وهكذا تتفتح أمام الرحلة المدرسية مجالات أخرى واسعة ، غير تلك التى تعودنا أن نخصصها فقط للترفيه . فما أجمل أن توجه رحلة مدرسية إلى دار القضاء العالى لنقضى يوما فيه ! وما أروع أن تخصص رحلة أخرى إلى مجلس الشعب أو الشورى لسماع جلسة كاملة منه ! وأنا واثق أن أبناءنا التلاميذ سوف يجدون فى تلك الأماكن كل الرعاية والترحيب ، كما أنهم سيخرجون منها بذكرى لن تتمحى من أذهانهم طوال العمر .

* *

الوسائل التعليمية

كنت يومها لم أتجاوز العاشرة ، وراح مدرس الجغرافيا يحاول جاهداً أن يثبت لنا فى الفصل أن الأرض كروية . وعندما أتاح لنا أن نسأل قال أحدنا: إذا كانت كذلك فكيف يعيش الناس الذين يسكنون فى أسفلها : هل تصبح رؤوسهم إلى أسفل ؟ وعندما قال إن الكرة الأرضية تتحرك : سألنا بسخرية الأطفال : ولماذا لا نتأثر من سطحها ؟ وفى الحصة التالية أحضر المدرس نموذجاً من الكرة الأرضية ، وراح يلفه فتتحرك معه الشمس والقمر، ولم تدخل عقولنا الصغيرة حينئذ تلك الفكرة ، ولكننا قلنا لأنفسنا : ما دام المدرس وهو من الكبار مقتنعاً بذلك ، فلا بد أن تكون هذه هى الحقيقة !

وفى نفس العمر ، عرض علينا فى المعمل تجربة كيميائية ، وضع فيها سائل أحمر على سائر أصفر ، فخرج سائل بنفسجى اللون . وأعجبنا الفكرة من حيث الظاهر ، لكننا لم ندرك حينئذ تداخل الجزيئات وامتزاجها ، وخروج عناصر جديدة مختلفة الحجم والشكل واللون منها !

أما الصدمة الثالثة ، فكانت عندما أخبرنا مدرس الجيولوجيا أن عمر الأرض يتجاوز ملايين السنية ، بينما أكد لنا مدرس التاريخ أن أقدم الحضارات الإنسانية على ظهر الأرض لم تتجاوز عدة آلاف سنة ، عشرة آلاف على الأكثر .. ويومها قال أحدنا ساخراً : ومن الذى يمكنه أن يؤكد لنا صدق هذه الملايين ؟

كانت هذه المعلومات تلقى لنا ولا نقبلها بإجمال كامل ، ولا بتصديق كامل . وكان الكثير منها لا يفهم ، والكثير أيضاً يشك فيما يقال .. ولكنها بمرور الوقت ، استقرت فى أعماقنا بل إنها أصبحت جزءاً من ثقافتنا ، وأحياناً

ما نحاول أن نعرضها لأبنائنا فننجح أو نفشل . المهم أن الوسائل التعليمية قد تطورت كثيرًا في العصر الحاضر ، وأصبحت تساعد المدرس كثيرًا في نقل المعلومات للتلاميذ ، وفي تسهيل الفهم على هؤلاء من خلال الرؤية المباشرة للنماذج المتطورة ، أو الصور المتحركة .. وبالطبع لو كان لدينا فيلم في الماضي عن صورة الأرض وهي ملتقطة من الفضاء الخارجى لكان قد أغنانا كثيرًا عن النماذج البدائية التي كانت تعرض بها عمليًا صورة الأرض . وكذلك الحال في رؤية الشلالات ، والبراكين ، والعواصف ، والبرق ، والرعد ومختلف الظواهر الطبيعية المتكررة والاستثنائية . من هنا تأتي أهمية الأفلام العلمية والتسجيلية التي ترصد نشأة الظواهر الطبيعية ، وتتبع تطورها ، وتبين تأثيرها على البيئة والإنسان .

في تصورى أن التلفزيون التعليمى أصبح ضرورة حيوية ينبغى أن يدخل فصول التلاميذ في المدارس ، وأن تستعين به الجامعة في المحاضرات والمعامل . لأن الحديث عن (الشيء) لن يكون أبدًا على مستوى رؤيته المباشرة، فضلاً عن أنه يوفر على الكثير على العقول التي لا تصدق ، أو التي تشك من الاستغراب والحيرة ، ويقدم لها المعلومة وهي مصحوبة بالصوت والصورة . إن تطور التعليم مرتبط باستخدام الوسائل التعليمية وفي مقدمتها التلفزيون التعليمى ، الذى ما زلت مقتنعةً بضرورته لتطوير التعليم فى بلادنا .

* *

مطالب مدرس

وصلتني في البريد الإلكتروني رسالة من أحد المدرسين ، خريج كلية التربية سنة 1984 ومدرس اللغة الإنجليزية والذي ما زال مرتبه الفعلى كما يقول هو (480) جنيهاً على الرغم مما أعلنه السيد وزير التربية من أن مرتبات المدرسين قد تمت مضاعفتها . والزميل المدرس يقول : حتى لو كان ذلك صحيحاً ، فكيف يفعل مثل هذا المبلغ فى سد احتياجات المنزل وتكاليف الزوجة والأولاد . وإذا تجاوزنا عن هجوم السيد المدرس على الوزير السابق، فقد رحل من الوزارة بعد أطول فترة قضاها وزير فى مكانه ، ولم يعد أحد يسمع عنه فى وسائل الإعلام كلمة واحدة مع أنه كان ملء السمع والبصر . المهم أن الزميل المدرس ، يقارن بين معاملة المدرس فى مصر ، وبين معاملته فى الدول العربية المحيطة بنا فى عدة نقاط ، منها أولاً : موضوع المرتبات التى تصل هناك إلى أكثر من عشرة أضعاف مرتبه هنا . ثانياً : أن المدرس يحصل على أجازة سنوية تبلغ شهرين كاملين عقب انتهاء أعمال الامتحان وحتى بداية العام الدارسى الجديد ، بينما نطالبه هنا بضرورة الذهاب إلى المدرسة وهى خاوية على عروشها لكى يوقع فى دفتر الحضور والانصراف . ثالثاً : أن الدراسة فى كل بلاد العالم أصبحت خمسة أيام يتبعها يومان أجازة بينما ما زالت المدارس عندنا تعمل ستة أيام فى الأسبوع مع يوم واحد فقط راحة . ويطالب مدرس اللغة الإنجليزية بضرورة تطبيق نظام عام فى وزارة التربية لتعيين المدرسين وترقيتهم وإعارتهم يتميز بالانضباط ، ويخلو من المحسوبيات والوساطات ، بحيث لا يضطر فيه المدرسون إلى إرسال شكاوهم إلى وسائل الإعلام ، كما كان يحدث على مدى الأعوام الماضية ، أو رفع قضاياهم فى المحاكم فى نفس الفترة . وقد استشهد الزميل المدرس بأولئك المدرسين الذين

اتهموا فى جرائم الدروس الخصوصية كيف أنهم حصلوا على أحكام واجبة النفاذ للعودة إلى مدارسهم ، ومطالبة الوزارة حاليًا بالتعويضات التى يستحقونها .

إلى هنا انتهت طلبات وملاحظات الزميل مدرس اللغة الإنجليزية ، وهى تعكس صورة مبسطة لمطالب عشرات الآلاف من المدرسين المصريين ، والذين تقوم على أكتافهم العملية التعليمية ، ويتحملون عبء التدريس لأبنائنا ، ومن حقهم علينا أن نستمع لمطالبهم ، وأن نحقق الممكن منها . والواقع أن المدرس هو عصب التعليم ، وكلما زاد الاهتمام بأحواله المادية والاجتماعية وأيضًا النفسية أمكنه أن يقدم الكثير للتلاميذ الذين يعلمهم . بقى أمر هام يتعلق بصورة المدرس فى وسائل الإعلام ، وما ينبغى لها من تصحيح لازم ، بعد أن أساءت إليها كثيرًا أفلام بديع خيري التى مثلها نجيب الريحانى ، ومسرحية مدرسة المشاغبين !!

* *

الإملاء والإنشاء

سمعت أن وزارة التربية والتعليم قد ألغت الامتحانات فى الصفوف الخمسة الابتدائية . لا بأس فهذه نظرية تربوية . ومثل كل النظريات سوف تثبت التجربة صحتها من خطئها . لكن المهم هو أن يجرى تدريب التلميذ فى تلك السنوات على إجادة القراءة والكتابة ، وأن يتم التركيز على حصص (الإملاء) التى تعلم جيلنا والأجيال السابقة من خلالها فى الماضى ، وهى أن يقوم المدرس بإلقاء نص بسيط على التلاميذ ، ثم يقومون هم بكابته ، وتسليم الكراسة للمدرس لكى يصححها ثم يعيدها إليهم ، وكل تلميذ يطلع على درجته ويتعرف على أخطائه حتى لا يقع فيها مرة أخرى . وطبعاً المسألة تمضى بتدرج معقول من الأسهل إلى السهل ، ومن الصعب إلى الأصعب . وبهذا الأسلوب التعليمى - التدريبي نضمن الوصول إلى مستوى جيد لدى التلاميذ ، ونضع القاعدة الأساسية للتعليم الذى يأتى بعد ذلك فى المراحل الإعدادية ، والثانوية ، والجامعية . وبالتأكيد سوف يقضى هذا النوع من التعليم على الأمية الأبجدية التى لاحظها مؤخراً بعض رجال التعليم فى المراحل الأولى منه ، إلى درجة أن أحدهم قد قام بمحو أمية التلاميذ فى داخل المدارس نفسها !!

أما (الإنشاء) فهو مقرر تربوى عظيم النتائج ، لأنه هو الأسلوب الأمثل الذى يدفع التلميذ إلى التعبير عن نفسه وبيان أفكاره للآخرين . وهذا أمر مهم للغاية ، ليس على مستوى التعليم وحده . وإنما فى الحياة الاجتماعية كلها .. لأن هذا التلميذ الذى نطلب منه أن يكتب فى موضوع معين ، سواء كان رحلة مدرسية ، أو وصفاً لشيء شاهده ، أو عرضاً لفكرة متخيلة ، هو نفسه التلميذ الذى سوف يشارك فى الحركة الديمقراطية التى يجرى التوسع فيها حالياً ،

وتحتاج إلى أشخاص يجيدون الحديث للناس عن أفكارهم ، وبرامج أحزابهم ، والدفاع عن وجهات نظرهم ، والرد المقنع على معارضيتهم ، ولن يتحقق شيء من ذلك إلا من خلال الأسلوب التربوي الذي يقوم على تفعيل مقرر (الإنشاء) ، سواء كان هذا الإنشاء تحريريًا أو شفهيًا . ولو أننا استعرضنا تاريخ حياة زعماء مصر السياسيين مثل مصطفى كامل أو محمد فريد أو سعد زغلول ، وكذلك كتابها وأدبائها مثل الراقعي والزيات والعقاد ونجيب محفوظ لوجدناهم جميعًا كانوا تلاميذ متميزين في كل من مقررى الإملاء والإنشاء .

* *



تراثنا العربى إلى أين ؟

أتاحت لى الظروف السعيدة أن أتلمذ على يد واحد من كبار محققى التراث العربى فى مصر ، بل والعالم العربى كله ، هو المرحوم الأستاذ السيد أحمد صقر . وقد علمنى هذا الأستاذ منهج تحقيق الكتب القديمة ، بدءاً من قراءة الخطوط العربية ، ومروراً بالتنقيب من نسبتها ، ثم مقابلة نسخها على بعض ، وشرح الغامض منها ، ووضع الفهارس الكاشفة لها .. وقد قربنى هذا التعليم من تراثنا العربى المخطوط ، وما أكثره وأروع ! كما حببه إلى قلبى ، حتى أننى عندما سافرت فى بعثة إلى فرنسا للحصول على دكتوراه الدولة فى الفلسفة من جامعة السوربون ، كنت شديد الشغف بالذهاب إلى المكتبات العتيقة التى تتعامل فى الكتب الفرنسية القديمة ، كما صادقت أصحابها بهدف الاطلاع عليها ، أو شرائها منهم بسعر يتمشى مع إمكانياتى المتواضعة .

واليوم بعد أعوام طويلة من معايشة التراث العربى فى مختلف مجالاته الأدبية والعلمية والدينية ، أقف لأتساءل : كم من الشباب المصرى والعربى الآن يستطيع أن يتعامل مع هذا التراث ؟ وإذا حدث هل يمكنه الاستفادة الكاملة منه ؟ وكيف له أن يصل إلى ذلك وهو يحتاج إلى معرفة عميقة باللغة ، والمصطلحات ، والأساليب ، والمناهج ، بالإضافة إلى الاتجاهات والمذاهب ؟ أما الأهم من ذلك كله : هل يتوافر لهذا الشباب ذلك (المعلم) الذى يأخذ بأيديهم إلى معرفة هذا التراث والتجول فى طرقاته دون خوف أو ملل ؟ لا شك أن الإجابة على هذه الأسئلة التى أصبحت تمثل لى مخاوف حقيقية تصيبنى باليأس وبالكثير من الإحباط ، خاصة وأننى أجد الشباب المصرى بخاصة ، والعربى بعامة منصرفاً إلى الاهتمام بالأغاني ، والمسلسلات ، ومباريات كرة القدم ،

ومحاولة التشبه بشباب العالم فى تسريجات الشعر ، وارتداء بنطلونات
الجينز .. وأقول لنفسى : أين هذا الشباب من تراثنا العربى ، وكيف يستفيد
منه ؟ أو يرجع إليه ؟ وهل ستكفيه الثقافة المعاصرة دون أن يتزود من الثقافة
القديمة ؟ ثم أين المتخصصون فى ذلك التراث العربى الذين يقومون بمحاولة
التقريب والتسهيل والتبسيط اللازمة فى العصر الحاضر للجيل الجديد ؟ ولو أننا
حاكينا الغرب لوجدناه قد بسط لشبابه منذ وقت طويل كل ما فى التراث
الإغريقى القديم ، وركز له خلاصة الفكر اللاتينى فى العصور الوسطى ،
وعصر النهضة ، بل إنه استطاع أن يوصله مباشرة بأعمال كبار كتابه الذين
ظهروا خلال القرون الثلاثة الأخيرة . وهكذا فإن ثقافة الشباب الغربى بعامه
ليست منقطعة الصلة بثقافة تراثهم الماضى ، وإنما هى امتداد له ، واتصال
مباشر معه . أما شبابنا المسكين فإنه متروك للصدفة : بعضهم يقع فى غرام
التراث القديم فلا يستطيع أن يتخير منه ما يفيده ، والكثير منهم لا يكاد يعرف
عنه شيئاً على الإطلاق ، وهو معذورون فى ذلك كله !!

• •

الدروس الخصوصية

أصبحت وباء وليست فقط ظاهرة ، والمجتمع كله مشارك فى صنعها :
التلاميذ الذين يعتمدون عليها بدلا من الاعتماد على أنفسهم ، وأولياء الأمور
الذين تأكلهم قلوبهم على نجاح أبنائهم ، والحرص على تفوقهم لتحقيق ما
عجزوا هم عن تحقيقه لأنفسهم ، والمدرسون الذين وجدوها غنيمة دسمة ، فلم
يعطوا التدريس فى الفصول حقه من الشرح والسؤال والتساؤل والتكرار
والاختبارات الشفهية والتحريرية ، ومؤلفو الكتب المدرسية الذين عجزوا عن
تبسيط العلوم ، وتزويد الكتب بالفهارس التوضيحية ، وشرح المصطلحات
الصعبة ، ومديرو المدارس والموجهون الذين تركوا الأمور ثقلت من أيديهم ،
وراحوا ينظرون للمشهد كله بإشمئزاز ، وأحيانا بتشف ، ومصلحة الضرائب
التي راحت تجمع النسبة المقررة من المدرسين ، وتحاسبهم على شرائح دخلهم
كأنهم تجار أو أصحاب مهن معترف بها !

وهكذا وجد المجتمع نفسه أمام وباء الدروس الخصوصية التى تلتهم من
جيوب أولياء الأمور مليارات الجنيهات سنويا . وهى مبالغ تكفى لإنشاء مئات
المدارس ، التى تستوعب آلاف التلاميذ !

أما عن الحل ، الذى لا ينبغى أن يختفى من أى مقال يتحدث عن
الدروس الخصوصية فأقول : إنه ممكن وليس مستحيلا ، لكنه يحتاج إلى وقت ،
ويتطلب ضرورة توافر (الرغبة) فى مواجهة المشكلة و (التصميم) على حلها .
وهذان أمران نفسيان غير موجودين حتى الآن . فالكل مستاء من وجود أو
انتشار الدروس الخصوصية ، وربما تجد من يرفع صوته بذلك مع أنه يدفع
أبنائه لأخذ هذه الدروس ، كما يدفع لها من جيبه بكل بساطة . وكذلك الحال
بالنسبة للتصميم ، الذى يعنى اندفاع الإنسان بكل ما يستطيع من جهد وإمكانات

نحو تحقيق هدف ما ، وهذا أيضا غير متوافر . فلم نسمع مثلاً أن مدير مدرسة واحدة قد قام بعمل فردى حاسم فى هذا المجال ، مع أن القانون يعطيه كل الصلاحيات للبدء فى التنفيذ ، بل وفى مواصلته ..

أما عن جوهر المشكلة ، فهى ترجع أساساً إلى التلاميذ الذين يعجزون عن فهم واستيعاب الكتب المقررة عليهم ، لذلك يطلبون من أهلهم أن يستعينوا على صعوبتها وألغازها بالدروس الخصوصية . ولمواجهة المشكلة على هذا المستوى لابد من التدقيق جيداً فى اختيار الكتب المقررة ، ووضع المقاييس المثلى للكتابة من أجل التلميذ ، مع تزويد كل كتاب بفهرس تحليلي للمصطلحات الواردة فيه ، فإن معرفة المصطلح من أهم المفاتيح لفهم أى علم . ويكفى أن أشير هنا إلى أمر يدعو إلى الدهشة ، وهو أن الوزارة تطرح مسابقة لتأليف كتاب فى مقرر معين ، فيتقدم الكثيرون ، وتعد لجنة بمكافأة تختار أفضل هذه الكتب .. ثم نفاجأ بأن عدداً من المؤلفين - الذين هم أساساً من الوزارة أو ممن أحيلوا إلى التقاعد - قد أصدروا كتاباً مساعداً كسلاح التلميذ وأمثاله بحيث يكون أفضل وأسهل من كتاب الوزارة نفسه ! وينتهى الأمر بأن التلميذ يهجرون كتاب الوزارة ، ويشترون الكتاب المساعد ، الذى هو أكثر تنظيماً وتبويباً وتسويقاً .. وهنا أقول لماذا لا تعتمد الوزارة هذا الكتاب نفسه وتجعله هو الكتاب المقرر ؟ لكن المسألة تحتاج للكثير من الكياسة . فأصحاب الكتب المساعدة قد أصبحوا يمثلون (مافيا) تعترض سبيل أى إصلاح فى هذا المجال . والسبب أن مكاسبهم أكبر من هائلة . تخيل مثلاً أنهم يطبعون كتبهم بالملايين وليس بالآلاف .. وهناك أصحاب مطابع يستفيدون من ذلك ثم وسطاء ، و .. و .. إلخ إذن المسألة أشبه بلفة الخيط المتداخلة ، والتى تتطلب المزيد من الصبر والتصميم حتى نفكها .. ولكن بالتدرج .

كيف نحل أزمة الدروس الخصوصية ؟

لقد تركنا ظاهرة الدروس الخصوصية تتفاقم - عبر سنوات طويلة - حتى أصبحت مشكلة ، وتعقدت حتى أصبحت أزمة ، تؤرق وزارة التربية والتعليم ، وتعانى منها كل أسرة مصرية . وعلى الرغم مما قدم لها من حلول ، فقد باءت بالفشل . فما السبب ؟ علينا جميعا أن نفكر . ومن مسئوليتنا أن نجد الحل .

وقد بحثت كثيرا فى هذه الظاهرة ، وتابعت ما يطرح بشأنها ، لكننى لاحظت جانباً لا يجرى الحديث عنه كثيراً ، أو بالأحرى لا يتم التركيز عليه ، مع أنه - فى تصورى - أصل الداء ، وسبب الأزمة .

ويتمثل هذا الجانب فى سؤال بسيط : لماذا يلجأ التلاميذ إلى الدروس الخصوصية ؟ وهنا نجد إجابات ثلاثة : الأولى أن التلاميذ لا يستطيعون أن يفهموا أو يستوعبوا المادة العلمية . والثانية أن المدرسين لا يشرحون فى المدارس كل ما يحتاج التلميذ إلى معرفته أو فهمه ، وبذلك يدفعونهم دفعا إلى شبكة الدروس الخصوصية . والثالثة أن أولياء الأمور يحرصون على نجاح أبنائهم و تفوقهم لكى يلحقوهم بالكلية التى يرغبون فيها .

وهكذا نرى أن أسباب الأزمة تنحصر فى هذه العناوين الثلاثة : عجز التلاميذ ، ومصلحة المدرسين ، وحرص أولياء الأمور ، والملاحظ أن هذه الأسباب الثلاثة تتشابه فيما بينها لتصبح سببا واحدا ، كبيرا وقويا ، لا نستطيع أن نواجهه ، فى حين أن تحليله إلى عناصره يمكننا من أن نواجه كل عنصر وحده ، بحيث يسهل علينا القضاء عليه ، أو على الأقل ، الحد من تأثيره . والواقع أن عجز التلاميذ عن استيعاب المادة العلمية هو السبب الحقيقى من بين هذه الأسباب الثلاثة ، وأن السببين الآخرين إنما هما تبع له . فكيف

نعالج هذا السبب ؟ الواقع أن هناك بالفعل حلاً لذلك ، وهو يتمثل فى الكتب التوضيحية المساعدة (كسلاح التلميذ ، الأضواء .. الخ) التى يعكف على تأليفها عدد من المدرسين والموجهين الذين لديهم خبرة واسعة بالتعليم ، ومن العجيب أن هذه الكتب لا يكاد يستغنى عنها تلميذ فى مصر .

وأتساءل : لماذا لا تصبح هذه الكتب نفسها هى الكتب المقررة ، بدلاً من أن تتفق وزارة التربية والتعليم على كتب صعبة ، تحتاج إلى توضيح ؟ لقد ثبت أن الكتب التوضيحية تحتوى على التمارين والأسئلة والمناقشات التى تساعد التلميذ على أن يقرأها وحده . ويدهشنى أن أصحاب هذه الكتب على صلة وثيقة بالوزارة ، لأنهم يعرفون جيداً دقائق المنهج المقرر فى كل عام ! إن وجود هذه الكتب التوضيحية وتداولها على نحو واسع تجعلنا نقرب كثيراً من حل المشكلة . وهى ضرورة وضع كتب واضحة فى مختلف المواد العلمية . ويتطلب الوضوح : شرح وتفسير كل ما تحتوى عليه من مصطلحات أو ألفاظ ، بحيث يقرأها التلميذ فى مرحلته فيفهمها على الفور . وبالتالي ينحصر دور المدرس فى تمرين الطالب على ما فهمه ، ومساعدته فى التطبيقات ، وحل المسائل ، والقياس على باقى الموضوعات .

أما الاعتماد الكامل - كما هو واقع - على المدرس ، فهو أمر سوف تستمر معه مشكلة ، بل أزمة الدروس الخصوصية إلى ما لانهاية ..

أمر آخر ، وهو أن أسئلة الامتحانات ينبغي أن تبتعد على تعجيز التلاميذ بفواير المادة العلمية ، وإنما عليها أن تستخرج منهم ما فهموه بالفعل ، وطريقة عرضهم له . وهذا هو الذى يكشف عن مستوياتهم فى التحصيل والأداء .

وأخيراً لا بد أن يصدر قانون يحظر على المدرس أن يعطى دروساً خاصة للتلاميذ الذين يدرس لهم .

التغذية فى المدارس

كنت فى الخمسينات تلميذاً بمدرسة الجمالية العريقة فى حى الحسين بالقاهرة ، التى كانت تضم حينئذ المرحلة الابتدائية والثانوية معاً . وكان اليوم الدراسى يمتد حتى الثالثة والنصف ، ويحتوى على فسحتين واحدة صغيرة : نصف ساعة ، والأخرى كبيرة ساعة كاملة . وكانت وجبة الغداء تتكون من اللحم والخضار والأرز ومعها حبة برنقال أو موز .. وفى أيام الإثنتين والخميس حيث يكون اليوم الدراسى أقصر ، كنا نحصل على الخبز الأفرنجى ، وكيس فول سودانى، والجبنه الدنماركى وحبطة طماطم إلى جانب الفاكهة أيضاً. وأذكر أن مصاريف المدرسة فى ذلك الوقت كانت تبلغ فى العام كله ثلاثة جنيهات وخمسة وسبعين قرشاً .

ثم قامت ثورة يوليو ، وتطورت الأحوال ، وأصبح التعليم بالمجان أى كالماء والهواء . ونتيجة لذلك كثر عدد التلاميذ ، فلم تعد الدولة قادرة على تقديم تلك الوجبات الغذائية المكتملة لهم ، فاستبدلت بها فطيرة ، وزودت التلاميذ أحياناً ببعض الدقيق أو قطع الجبنه ، كانوا يحملونها معهم إلى أهلهم فى المنازل .

وفى الفترة قبل الأخيرة ، سمعت عن أن الفطيرة التى كانت تعطى للتلاميذ أصبحت تحتوى على فيتامين الحديد ، الذى يحتاجه التلاميذ ، ويعوضهم عن نقصه الشديد فى أجسادهم . وأذكر أن محافظاً متميزاً هو د. فاروق التلاوى كان صاحب هذا الاقتراح ، نتيجة ما لاحظته من شحوب التلاميذ، وبغرض مقاومة أنيميا الحديد لديهم .

ومع استمرار تزايد أعداد التلاميذ ، وضعف الميزانية - على الرغم من ارتفاعها الملحوظ باستمرار - فى مواجهة تلك الزيادة ، رحنا نسمع فى

الآونة الأخيرة عن (حبة فيتامين) تصرف لكل تلميذ ، بدون فطيرة طبعًا ، ومن الغريب أن التلاميذ عندما تناولوها أصابت الكثيرين منهم بالقيء والإسهال والالتهابات الجلدية ، وهو الأمر الذى رفع للسطح قضية (تغذية التلاميذ) فى تلك المرحلة العمرية الهامة ، والتي يحتاج فيها جسم التلميذ إلى مجموعة متكاملة من الفيتامينات والمعادن الضرورية لبناء جسده بناءً صحيحًا وسليمًا ، يبعده عن الأمراض من ناحية ، ويؤهله للمشاركة الفعالة فى حركة التنمية داخل المجتمع بعد ذلك من ناحية أخرى .

وبالطبع ثارت شائعات وإشاعات حول تلك الأقراص المعطاة للتلاميذ ، فالبعض قال إنها معونة أمريكية مشبوهة ، والبعض قال إنها أقراص تسبب العقم (بعد ذلك طبعًا) ، والبعض يهمس بأن إنتاجها لم يتم بالطرق الصحية اللازمة . والواقع أن مسألة تغذية التلاميذ تحتاج بالفعل إلى وقفة جادة من أجل تنظيمها ، وفحص منتجاتها ، وتسهيل إجراءات توزيعها للمستحقين بالفعل من تلاميذ المدارس ، الذين نعدهم ليكونوا شباب المستقبل . وفى تصورى أننا نجحنا إلى حد كبير فى مكافحة الكثير من أمراض الأطفال التى كانت متوطنة فى مصر وفى مقدمتها البلهارسيا وشلل الأطفال ، فليس أقل من أن نتجه إلى أمر تغذية تلاميذ المدارس ، وإذا كانت ميزانية الدولة متقلبة بالعديد من المسؤوليات فلا أقل من أن يدفع أولياء الأمور (القادرين) جزءًا من تكاليف التغذية التى يمكن أن تعمم على جميع التلاميذ بدون تفرقة . وهكذا يبدأ المجتمع بالإحساس بالتضامن فى تلك المرحلة المبكرة من العمر ، والتى قال عنها الحكماء : إن التعليم فى الصغر مثل النقش فى الحجر ، أى أنه لا يزول أبدًا .

* *

الامتحانات السهلة

توقفت مندهشاً أمام تصريحات بعض المسؤولين فى وزارة التربية والتعليم حول (سهولة) امتحانات الثانوية العامة ، وأدهشنى أكثر أن الجرائد التى نشرت تلك التصريحات مصحوبة بانبساط التلاميذ وأولياء الأمور من (خفة) الامتحانات ، إلى حد أن بعضهم قالوا : إنهم سوف يحصلون فيها على الدرجات النهائية . والواقع أن هذه (غفلة كبرى) يعيشها التلاميذ وأولياء الأمور ، وتستجيب لها الوزارة ، وتصورها الجرائد على أنها بادرة سلام مع التلاميذ فى امتحانات الشهادة التى تؤهلهم للالتحاق بالجامعة ، وبالكليات التى يرغبون فيها . بل إنه (خداع هائل) حين تأتى الأسئلة كلها سهلة، ويتفضل السادة المصححون بإعطاء الدرجات النهائية ، وتصبح النتيجة فى النهاية مائة فى المائة !!

إن أى امتحان فى الدنيا لابد أن يفرز : متميزين ، ومتوسطين ، ومقبولين ، وراسبين ، وإلا فإنه يكون امتحاناً فاشلاً ، ولا يترتب عليه سوى الفساد التربوى والتعليمى . فلو افترضنا أن الجميع حصل على أعلى الدرجات، ثم تقدموا بأوراقهم إلى كليات معينة ، أليس من الطبيعة أن تقبل منهم هذه الكليات عدداً محدوداً حسب طاقتها وإمكاناتها ، وهى عندما تفعل ذلك فإنها سوف تلجأ إلى وضعهم فى ترتيب معين ، قد يستبعد الطالب الذى حصل على 97% أو 98% أو حتى 99% لأنها تكون قد اكتفت ممن حصل على 100% . هذه هي القاعدة التى لا يمكن لزفة امتحانات الثانوية العامة أن تغير منها ، وهذا ما جعل العديد من التلاميذ يشكون فى السنوات الماضية من أنهم حصلوا على أكثر من 95% ومع ذلك لم تقبلهم الكليات التى تسمى كليات

القمة. ومن العجيب أن أولياء الأمور لم يفكروا جيدًا في الأمر ، وهو يتلخص في أن الامتحانات وتصحيحها قد تمت بصورة غير طبيعية ، ولم تصنف التلاميذ حسب قدراتهم الحقيقية ، وقد سبق أن أشرت إلى أن بعض المتميزين جدًا في الثانوية العامة بعد أن يلتحقوا بالكليات التي كانوا يرغبون فيها بشدة قد تعثروا في دراستهم ، ولم يحققوا أى تقديرات متميزة ، بل العكس بعضهم رسب رسوبًا كاملاً . لماذا ؟ لأن (غربة) امتحان الثانوية العامة لم تكن دقيقة، وكثيرًا ما جعلتنا نضحك وننتهكهم على تلاميذ حصلوا على 105%

أيها السادة .. إن التهاون في العملية التعليمية يعد استهانة بواجبات مهنة التعليم الجادة والعادلة ، وكذلك فإن المجاملة في إرضاء التلاميذ على حساب الدقة في ترتيب قدراتهم سوف يدفع بالمزيد من الطلاب الضعاف إلى الجامعة ، ومهما فعلت الجامعة فإنها لن تنجح في رفع قدرات هؤلاء . والخلاصة أننا في عصر منافسة عالمية ، نحتاج فيه إلى أن ندفع إلى الجامعة ، وبالتالي إلى البحث العلمى ، بأفضل العقول المصرية . وأنا واثق من أنها موجودة بين الشباب ، لكنها مثل العملة الجيدة التي يمكن للعملة الرديئة أن تطردها من السوق !

* *

الامتحانات .. وضجتها الإعلامية

كان ياما كان ، فى سالف العصر والأوان ، أن التلاميذ كانوا يذهبون إلى مدارسهم ، والطلاب إلى جامعاتهم ، دون ضجيج إعلامى حول بدء العام الدراسى ، أو نهايته ، وكذلك حول ما يجرى خلاله من أنشطة رياضية أو ثقافية أو فنية . واستمر الحال على ذلك أياما وليالى ، حتى جاء وقت أصبح كل ناظر مدرسة أو عميد كلية حريصا على أن ينشر على العالم العربى كله ما يجرى داخل مدرسته أو كليته ، ليثبت أنه الأنشط ، والأجدر ، بل الأحق بما يلى ذلك من مناصب ! ثم انتقلت العدوى إلى الكثير من الأساتذة الذين أصبح منهم متخصصون فى إقامة المنتديات والمؤتمرات المحلية والدولية ، وهكذا أصبحنا نشهد منذ عدة سنوات "حالة" من التظاهرات العلمية والثقافية الزاعقة من حيث الشكل ، والخالية تماما من حيث المضمون .

والواقع أن الإعلام قد استجاب لدعوة المدارس والجامعات فأصبح ضيقا على كل ما يجرى فيها من ملتقيات ، وامتد اهتمامه - وهذا أمر طبيعى جدا - إلى ما يحدث أيضا من تجاوزات أو مخالفات . ومرة واحدة فوجئ أهل التعليم فى المدارس والجامعات بأن أدق أسرارهم أصبحت من قضايا الرأى العام ، وبلغ الحال إلى أن الإعلام أصبح ينتظر إجراء امتحان فى مدرسة أو كلية لكى يسجل : هل الامتحان خفيف أو ثقيل ؟ هل جاء من المقرر أم من خارجه ؟ هل الطلاب مبسوطون أم أن الامتحان قد أثار أعصابهم ؟

إن الامتحان هو ببساطة إجراء يتم التحقق به من قياس قدرة الطلاب على فهم واستيعاب ما درسوه ، ويترتب عليه تقسيمهم إلى متفوقين ومتوسطين وضعاف ثم راسبين ، وهو الأمر الذى يتطلب بعد ذلك عملا متواصلا للحفاظ

على مستوى المتفوقين ، والارتفاع المستمر بالمتوسطين والضعاف ، ثم الأخذ بأيدي الراسبين ليلحقوا بدرجة النجاح ، وهكذا فإن الامتحان ليس حكما نهائياً بدون استئناف ، وإنما هو قياس قدرات لوضع كل شخص فى مكانه المناسب عندما يخرج إلى سوق العمل ، ومعتك الحياة .

وطبعاً المفترض أن تتم الامتحانات بانضباط كامل ، وأن يتحقق فيها مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب ، وألا يحدث فيها أى تسبب أو شبهة مجاملة ، لذلك وضع قانون التعليم ضوابط لها ، فاستبعد من تصحيحها المدرسين الذين لهم أقارب حتى الدرجة الرابعة حتى يزول أدنى شبهة فى هذا الصدد ، مع أن الأستاذ كالقاضى تماماً ، لابد أن يتمتع بضمير يقظ ، بحيث يقضى بالحق حتى ولو على نفسه ، فما بالك بأقربائه . لكن ضعاف النفوس موجودون فى كل عصر . والمجتمع ليس كله ملائكة . فالأخطاء تقع ، بل والخطايا أيضاً . المهم أن أى مخالفة لابد أن تواجه بالحسم والعقاب الرادع ، حتى يظل جسم التعليم صحيحاً ومعافى .

وقد انتهز الطلاب الفرصة ، فأصبحوا عقب أى امتحان لا يعجبهم ، أو لا يأتى على هواهم ، وحسب توقعاتهم ، يخرجون منه غاضبين ، متجمهرين ، مطالبين بمراعاة ظروفهم فى التصحيح ، أى بالبلدى القيام بإنجاحهم مهما كان مستوى إجابتهم ! ومن جانب الإدارة المدرسية أو الجامعية ، فإنها حفاظاً على الأمن الاجتماعى ، وصيانة للبيئة ، واحتراماً لحقوق الإنسان ، تتعهد أمام الطلاب الغاضبين بمراعاة الأحوال ، وتهذئة الغاصبين ! وهكذا تحول الامتحان الذى هو "شأن داخلى" فى المدارس والجامعات إلى قضية وطنية ، تحتل الصفحات الأولى فى الجرائد . ولا شك أنها تؤثر بصورة أو بأخرى على نفوس المدرسين والأساتذة الذين يقومون باختبار الطلاب ، بهدف تصنيف قدراتهم حتى ينفعوا المجتمع ، وتتقدم بهم حركة التنمية .

لا .. لإلغاء الامتحانات

فوجئت مثل غيرى بتصريحات تصدر من وزارة التربية والتعليم بشأن نيتها لإلغاء الامتحانات فى سنوات النقل ، مع الاكتفاء بتقويم الطلاب من خلال متابعة شهرية أو نصف سنوية . وخطورة هذا التفكير - لو تم تنفيذه - أنه سوف يوقعنا فيما سبق أن أوقعتنا فيه مشكلة السنة السادسة حين تم إلغاؤها ، فترتب على ذلك عدم اعتراف الدول العربية كلها بالشهادة الابتدائية المصرية فى مدارسها ، وخاصة بالنسبة لأبناء العاملين هناك ! أى أن مصر التى قدمت خدماتها التعليمية إلى جميع الدول العربية أصبحت فى وضع أقل منها . وبالطبع لم يتنبه أصحاب القرارات العشوائية لذلك فى حينه ، إلى أن أحس المجتمع كله بضرورة عودة السنة السادسة مرة أخرى ، فأعيدت رغم أنف أعدائها ، وتم اعتذار خجول صحبته بعض التبريرات بأن حذف سنة سادسة إنما كان لتلافى أزمة اقتصادية طاحنة . وهو أمر لا يصدق نصف عاقل ! أخشى ما أخشاه مرة أخرى أن إلغاء الامتحانات فى سنوات النقل سوف يحرم أبناء المصريين العاملين بجميع الدول العربية المحيطة بنا من الاعتراف بالسنوات الدراسية التى قضوها فى التعليم المصرى لأن منطقتنا العربية كلها لا تعرف نقلاً بدون امتحانات ، ولا نجاحاً بدون اختبارات .

وكلما فتشت عن سبب هذه (التقليعة) سمعت تبريرات غير مقنعة على الإطلاق . يقال أحياناً إن هذا هو نظام التعليم فى الغرب . وأتعجب من أننى واحد ممن تعلموا فى فرنسا ، ولم أجد شيئاً من ذلك . ويقولون إن هذا موجود فى أمريكا . وأقول لهم : ومالنا وأمريكا فى العملية التعليمية : وهل عندنا نفس الظروف التى يعيش فيها التلميذ الأمريكى ، أو على الأقل نفس الوسائل

المعرفية المتاحة له ، ابتداء من البيت ، والمكتبة ، وأجهزة الكمبيوتر ، والرحلات والمعسكرات السنوية التي يصحب فيها المدرسون تلاميذهم ، ويعيشون معهم في جو مدرسي وأسرى متكامل ، ومن خلاله يتعرفون بصورة واضحة للغاية على قدرات كل تلميذ ، ومدى نشاطه وإلى أى حد تكون استجابته للواجبات التي يكلف بها .. هل تعرف وزارة التربية والتعليم عندنا مثلا أن التلميذ حتى وهو في المرحلة الابتدائية يكلفونه هناك ببحث .. أى والله، بحث عن الماء أو الهواء أو الشمس أو البحر ، وبالطبع يقوم التلميذ بشغل الأسرة كلها بهذا الموضوع ، فيبحثون له في القواميس والمراجع الموجودة بالمنزل ، أو بمكتبة الحي ، لكي يساعدوه في إنجاز هذا (البحث) المطلوب منه في المدرسة . الظروف إذن مختلفة ، والمناخ الأمريكى يختلف عن المناخ المصرى . لذلك فإذا أردنا أن نستورد تجارب تعليمية علينا أن ننظر إلى البلاد التي تتشابه معنا في الظروف والبيئة والمستوى الاجتماعى والاقتصادى ، لأن المستوى الثقافى يكون في العادة نتيجة طبيعية لهذين المستويين . وقد أعجبنى كثيرا قول الرئيس مبارك في خطابه إلى مجلس الشعب والشورى أننا يجب أن ننظر إلى تجارب الدول النامية التي كسرت حاجز التخلف ، واستطاعت أن تعبر الفجوة التي بينها وبين الدول الغربية التقليدية ، ويقصد سيادته بذلك مجموعة الدول الآسيوية . ومن المؤكد أن هذه الدول لم تلغ امتحانات النقل .

* *

حوار حول

إلغاء تدريس المواد الفلسفية بالثانوية العامة(*)

فوجئت الثانوية العامة بدعوة الدكتور حامد طاهر أستاذ الفلسفة الإسلامية نائب رئيس جامعة القاهرة إلى إلغاء تدريس المواد الفلسفية بالثانوية العامة . وأوضح أستاذ الفلسفة حيثيات دعوته بالتأكيد على أن تدريس الفلسفة في هذه المرحلة غير مجد للطالب، واقترح في الوقت نفسه تدريس مادة الأخلاق ومناهج البحث بديلا لمجموعة المواد الفلسفية وهي الفلسفة والمنطق وعلم النفس والاجتماع .. التفاصيل في الحوار التالي :

• التعليم الثانوى يمثل حجر الزاوية للنظام التعليمى لأنه يأتى فى مرحلة وسطى بين التعليم الأساسى والابتدائى والاعدادى ، والتعليم الجامعى الذى يحتاج من المسئولين عن مرحلة التعليم الثانوى أن يقوموا بإعداد الطالب للالتحاق بدخول الجامعة وهو مزود بأساسيات العلم الحديث بصفة عامة .

• أنا لست مع تدريس المواد الفلسفية من الأصل بالمرحلة الثانوية حتى أتحدث عن تطويرها .. فالتطوير عندى هو إلغاء تدريس المواد الفلسفية .

• حيثيات مطالبتي بإلغاء تدريس الفلسفة تعتمد على أساس أن هذه المواد من التخصصات العميقة الصعبة ، وينبغى أن يدرسها الطالب فى مرحلة متقدمة أكثر تخصصا وهى مرحلة الدراسة الجامعية .

(*) أجرى الحوار الأستاذ هانى مكوى ، ونشر جريدة الأحرار 17 مارس 2001 .

- الدول المتقدمة لا تدرس الفلسفة كتخصص عميق بل تستخلص من مجموعة العلوم الفلسفية بعض المفاهيم والمصطلحات وتقدمها للطلاب مع مراعاة أن تكون هذه المفاهيم من السهولة بحيث يصبح على الطالب أدراكها من خلال حياته اليومية .

أؤكد أنه من الأفضل للطلاب أن يدرس مادة تحت مسمى الأخلاق ومناهج البحث بدلا من المواد الفلسفية .. ويدرس الطالب من خلال هذه المادة الجديدة نماذج عملية من حياة الشخصيات المتميزة في ثقافتنا العربية والإسلامية وكذلك الثقافات الأخرى كما يدرس المذاهب السياسية والاقتصادية الكبرى .. نشأتها وتطورها مع إبراز المزايا والسلبيات ، أما الجزء الثانى من هذه المادة وهو مناهج البحث فهو مقرر ضرورى بالمرحلة الثانوية لأنه يضع يد الطالب على طرق التفكير القديمة والتقليدية ومناهج الفكر الحديث ويدرس مناهج البحث المختلفة الضرورية لأى باحث أو طالب مقبل على المرحلة الجامعية .

- للأسف الشديد أن كثيرا من المسئولين عن التربية والتعليم فى مصر لا يدركون المنطلق التربوى الخالص لتدريس بعض العلوم الإنسانية .. فمفاهيم مثل الحق والخير والجمال من الأفضل أن تدرس فى المرحلة الجامعية لأن طالب الثانوى يعيش مرحلة مراقبة وتحول جسمى ونفسى وعاطفى .. لا يدرك فيها إلا الأمور والحقائق ذات الأثر الواقعى فى الحياة اليومية، أما الافكار المجردة فهى ليست من طبيعة المرحلة الثانوية على الإطلاق .

- طالب الثانوية العامة يجب أن يدرس فى مادة الأخلاق ومناهج البحث نماذج واقعية للحق والخير والجمال .. لأنه من السهل أن يتعلق الطالب

بقيمة يمثلها شخص أو اسم من واقع الحياة ، لأن الأفكار المجردة لا تدخل فى ذهن الفتى الصغير وإنما الذى يستقر هو الوقائع المحددة والشخصيات المرسومة بوضوح .

..... -

- تدريس مادة الأخلاق ومناهج البحث يجب أن يبدأ من الصف الثانى الثانوى كمقرر إجبارى على طلاب المجموعات العلمية والأدبية وليس طلبه الأدبى فقط . لأن معرفة مناهج البحث وعلم الأخلاق من المعارف الاساسية التى يجب أن يتسلح بها الطالب الذى يستعد للالتحاق بالجامعة .. حيث سيكون مطالبا بإجراء أبحاث والتعامل مع مراجع ومؤلفات لا حصر لها .

..... -

- الطالب سوف يتعرف على كبار الفلاسفة والعلماء من خلال دراسته لمادة الأخلاق ومناهج البحث وسوف يتعرض لدراسة أساسيات المنطق عندما يتم تدريس مناهج البحث وتاريخ التفكير العلمى ونشأته عند المصريين القدماء والإغريق حتى اليوم وكذلك المنهج التجريبي والمنهج التاريخي وغيرهما من المناهج ولذلك سوف يتعرف الطالب على مبادئ المنطق من خلال الدراسة .

ملحوظة المحرر : استجابت وزارة التربية والتعليم لاقتراح الأحرار الذى طالب فيه الدكتور حامد طاهر بتدريس مادة الأخلاق بالمدارس ، وأعلن أ.د. حسين كامل بها الدين وزير التربية والتعليم خلال اجتماعه باللجان التحضيرية لتطوير التعليم الثانوى عن بدء تدريس مادة علم الأخلاق من العام الدراسى القادم .

* *

الثانوية العامة .. مهلاً

لا توجد في كل بلاد العالم مشكلة تتعلق بالثانوية العامة إلا عندنا . لماذا ؟ لأنها تعرضت وما زالت تتعرض في كل (فترة وزارية) لتغيير في نظامها باسم التطوير . وإذا كان التطوير أمراً هاماً وضرورياً بصفة عامة ، وفي التعليم على وجه الخصوص ، فإنه لا ينبغي أن يمس أسس النظام وإنما يقتصر على الجوانب الجزئية أو الفرعية ، طالما أن النظام الأساسي قد أدى إلى نتائج إيجابية ، ولم تظهر منه أعراض مرضية خطيرة . وبالطبع لا ينطبق هذا القانون على الوضع الحالي ، فإن نظام التحسين الذي أدخل على الثانوية العامة منذ سنوات بهدف الارتفاع بالمجموع كان نظاماً فاشلاً ، وقد كتبت عن ذلك في حينه ، كما أنني أود أن أطرح سؤالاً بسيطاً للغاية على المسؤولين في وزارة التربية العريقة : ما الذي دفعكم في يوم من الأيام إلى تغيير نظام الثانوية العامة القديمة ؟ وهنا لابد أن نسترجع معاً أساسيات هذا النظام : الطالب بعد السنة الأولى الثانوية (يختار) بين قسمين : علمي وأدبي ، تبعاً لميوله في المقام الأول ، وهذا أمر تدعو إليه أصول التربية وأحدث التوجيهات التعليمية . وبالنسبة للامتحانات ، فإن من ينجح ينتقل للصف الأعلى ومن يرسب في ثلاث مواد فأكثر يعيد العام الدراسي ، أما من يرسب في مادة أو اثنتين فإنه يدخل ملحقاً صيفياً ، فإذا نجح فيه لحق بالسنة الأعلى وهكذا حتى الصف الثالث .. هكذا كانت الأمور تسير سهلة وسلسلة ، ولا تحتوى على أى تعقيد ، كما أن الدروس الخاصة لم تكن موجودة على هذا النحو المدمر ..

ثم جاء التحسين ، الذي جعل التلميذ يحصل على أكثر من مائة في المائة ، ووقفت الجامعة حائرة .. ماذا نقول وماذا تفعل أمام طالب جاء ليلتحق

بها ومجموعة أكثر من مائة فى المائة ؟ لكنه حينما بدأ دراسته الجامعية تساوى مع الآخرين ، بل ربما هبط مستواه ، فنجح بتقدير جيد أو مقبول وأحياناً رسب!!

والآن نحن نسمع عن نظام جديد مطروح يهدف إلى عدم التشعب فى الثانوية العامة ، يعنى أن تكون المواد المطروحة كلها متاحة أمام الطلاب جميعاً ، وبحيث تلغى أقسام أدبى وعلمى ، وعلمى رياضى وعلمى طبيعيات .. حسناً ، وما الهدف من ذلك ؟ غير معروف ولا هو واضح . إنما المهم أنه نظام جديد يتمشى مع فترة وزارية جديدة ، وبالتالى ينبغى أن تختلف مع النظام الوزارى السابق . هكذا يبدو لى هذا المنطق ، وأرجو أن يسمع (تحذيرى) منذ الآن : أن هذا النظام المقترح سوف يضطر الجامعات إلى (إنشاء) سنة تمهيدية للطلاب الملتحقين بها لكى تؤهلهم للتخصص الدقيق فى مناهجها ، وخاصة إذا كانت كليات عملية مثل الطب والصيدلة والهندسة والعلوم .. الخ .

لهذا فإننى أرجو أن نتريث فى (أشكال) التطوير ، وأن ندرسها جيداً قبل أن نفرضها على أبنائنا فى سائر القطر المصرى ، ثم نكتشف بعد قليل ضرورة الحاجة إلى تغييرها ، كما حدث فى موضوع إلغاء السنة السادسة الابتدائية ثم إعادتها ، وكما حدث نفس الشئ فى فرض رسوم نظافة على فاتورة الكهرباء ، ثم إلغاؤها .. والله من وراء القصد .

* *

الثانوية العامة المقترحة : قف

بالنسبة للصف الأول يلاحظ الآتى : أن مادة التربية الدينية أصبحت لا تدخل ضمن المجموع ، وأن مادة اللغة الأجنبية الثانية أصبحت من المواد الاختيارية بعد أن كانت إجبارية ، وأن كلاً من الكيمياء والفيزياء والأحياء قد تم دمجها فى مادة واحدة باسم (العلوم المتكاملة) ، وأن كلا من التاريخ والجغرافيا قد تم دمجهما فى مادة واحدة باسم الدراسات الاجتماعية . وهناك مواد لم تكن موجودة فى النظام الحالى تمت إضافتها مثل الإدارة والتسويق (وتصور كيف نقدمها لتلميذ الصف الأول !) والدراسات البيئية ، والإحصاء وأساليب البحث ، وحذفت الفلسفة ليحل محلها على الاجتماع (وهذا معقول). ولا شك أن النظام المقترح يزيد من مساحة الأنشطة الفنية مثل المسرح ، والفنون التشكيلية ، والموسيقى ، وهى تخضع للتقويم المستمر خلال العام ولا تدخل ضمن المجموع ، الذى أصبح (200) درجة ، منها (150) درجة للمواد الإجبارية ، و(50) درجة لمادتين يختارهما الطالب من المواد الاختيارية ، وسوف ينتهى الأمر بإهمال الطلبة لكل المواد التى لن تدخل فى المجموع !!

أما بالنسبة للصفين الثانى والثالث ، اللذين ما زالت الوزارة تصر على جعلهما مرحلة واحدة ، تسبب التوتر للأسرة المصرية ، فيلاحظ ما يلى : أن مجموع درجات الصف الثانى أصبحت (170) درجة بعد أن كانت (205) وأن اللغة العربية زادت درجاتها لتصبح (40) درجة بدلاً من (30) وأن اللغة الأجنبية الأولى زادت لتصبح (30) درجة بدلاً من (25) . كما تم تخفيض درجات المواد الاختيارية، وهى المواد المؤهلة للقبول بالكليات العملية لتصبح (25) درجة بدلاً من (50) درجة. ولا شك أن تقسيم كل من الرياضيات

والكيمياء والفيزياء والأحياء لتدرس فى الصفين الأول والثانى بعد أن كانت تدرس فى صف واحد سوف يزيد الإقبال على الدروس الخصوصية .

فإذا استعرضنا لوحة المواد المقترحة للثانوية العامة الجديدة وجدنا فيها الكثير من الخلل ، ومنها : افتقادها للتأهيل الحقيقى لمجموعة الكليات المتشابهة فى الجامعة والتى تتوزع فى أربع متطلبات رئيسية هى القطاع الطبى ، والقطاع الهندسى ، والقطاع الاجتماعى ، والقطاع الإنسانى . ومنها عدم مناسبة بعض المواد لعقلية الطالب ، خاصة فى الصف الأول مثل العلوم المتكاملة ، والإدارة والتسويق ، والإحصاء وأسباب البحث ، والدراسات الاجتماعية . وفيما يتعلق باللغة العربية حصلت على نصيب الأسد (6) حصص فى كل سنة ، لكن لم يحدد أى الفروع تدرس ، ولماذا لم تتدرج كما هو الحال بالنسبة للموسيقى والمسرح (1 ، 2 ، 3) ، وهنا لابد من التحذير المبكر من تلك الأنشطة والمهارات التى يقترحها المشروع ولا توجد لها أماكن ولا تجهيزات ولا مدرسون مؤهلون . ويلاحظ خلو الخريطة المقترحة من مادة تتعلق بحقوق الإنسان ، أما التاريخ فلا توجد له سوى (3) حصص فقط فى الصف الثانى ، ولم يتحدد أى تاريخ هو : هل هو تاريخ العالم ، أم العربى ، أم المصرى .. أم ماذا ؟ وقد غابت مادة (مناهج التفكير العلمى) كما غابت مادة (كتابة المقال) ، وهما فى غاية الأهمية .

وفى رأى أن مشاكل الثانوية العامة تكمن أولاً فى عدم فصل كل صف فيها عن الفصلين الآخرين . وفى عدم الأخذ بامتحان فى نهاية كل عام ينتج عنه ناجحون وراسبون وأصحاب ملاحق (رسوب فى مادة أو اثنتين فقط) . أما هذه الشبكة المعقدة من المواد الإجبارية والاختيارية والقدرات والمهارات التى تتضمن الموسيقى فهى إبعاد وابتعاد عن الإعداد الحقيقى لطلاب يجرى تأهيلهم للالتحاق بالجامعات . وهو الهدف الرئيسى لكل من يلتحق بالتعليم من أبنائنا .

لا .. للثانوية الثلاثية

بعد أن تبين لخبراء التعليم والأسرة المصرية فشل تجربة تقسيم الثانوية العامة إلى سنتين ، أحذر من أن تصبح ثلاث سنوات ! أما دليل فشلها على المستوى التعليمي فيتمثل في هبوط المستوى العلمي للطلاب على الرغم من حصولهم على درجات تتجاوز الـ 90% ، وتوق إلى 100% . وهذا يتضح من رسوب العديد من هؤلاء الحاصلين على أعلى مجاميع الثانوية العامة في السنة الإعدادية أو الأولى بالجامعات ! ولو كان نجاحهم حقيقياً ، لوجدناهم في قوائم المتفوقين ، أى الذين ينجحون بتقدير (جيد جداً) أو (امتياز) .

وأما دليل فشل (ثانوية السنتين) على المستوى الاجتماعي ، فيتمثل فيما تعاني منه الأسرة المصرية ، التى لم يقدم لها هذا النظام أى فائدة ، أو يوفر لها أى راحة ، بل على العكس حولها إلى (خلية قلق) ، تحطم أعصابها على مدى سنتين كاملتين ، بالإضافة طبعا لمأساتها المادية من خلال توفير المبالغ الطائلة التى تدفعها لأبنائها طلاب الثانوية العامة فى الدروس الخصوصية .

وهكذا ، بدلاً من أن تكون لدينا الشجاعة للاعتراف بالخطأ والإقدام على تصحيحه ، إذا بنا نسرع إلى فكرة خاطئة أخرى تدعو إلى تقسيم الثانوية العامة إلى ثلاث سنوات ، والسؤال البسيط الذى أتقدم به إلى (مجموعة الخبراء) الذين يشيرون بذلك هو التالى :

ما عيب النظام القديم الذى كان يعتبر الثانوية العامة سنة واحدة ، بعد أن يكون الطالب قد نجح فى امتحان السنة الأولى ، ثم السنة الثانية؟ لقد كان ما يحدث هو أن الطالب الذى يرسب فى مادة أو اثنتين يجرى عقد امتحان دور

ثان له ، فإذا رسب فى أكثر من مادتين أعاد السنة الدراسية ، وبذلك نكون قد
تأكدنا من أنه لن يصل إلى السنة الثالثة إلا بعد نجاح أكيد .

لكن هناك بعض الأصوات تقول : إن الطالب فى أثناء امتحان السنة
الثالثة قد يتعرض نتيجة ظروف نفسية أو اجتماعية ضاغطة ، أو يكون قد أمضى
ليلة مؤرقة ، فلا ينبغى أن نقيس قدراته على أساس امتحان واحد فقط ! لكننى
أجيب هؤلاء بأن نسبة أمثال ذلك الطالب قليلة جدا ، وأحيانا تكون معدومة ، بل
إننى لا أستبعد أن تحدث هذه الظروف الطارئة للطالب الذى تم امتحانه فى
السنتين السابقتين وحصل على درجات عالية .

المشكلة أن (مجموعة خبراء التعليم) قد نقلوا بعض التجارب التعليمية
من الولايات المتحدة الأمريكية دون مراعاة لظروف تطبيقها فى مصر ، وأن
تلك التجارب إذا كانت قد نجحت فى وسط أعداد قليلة جدًا من الطلاب فإنها لا
تنجح بالضرورة فى وسط يضم أعدادًا هائلة منهم . والأهم من هذا كله أن تعليم
الطلاب فى أمريكا مسئولية الدولة ، وليس مسئولية الأسرة .. هل هذا واضح ؟
أرجو أن يكون واضحًا .

* *

مكتب التنسيق . . كفى !

بدا العمل بنظام مكتب التنسيق منذ سنة 1954م أى مضى عليه حتى الآن أكثر من سنة ، دون أن يقترب أحد منه ، أو يحاول تطويره ، وتحسين الأداء به . وكل ما سمعنا عنه فى الآونة الأخيرة أنه يمكن للطالب الحاصل على الثانوية العامة أن يتقدم إليه من خلال الإنترنت ، بدلاً من المظروف الذى يملؤه بالأوراق والكوبونات والتى تصل الرغبات فيه إلى حوالى خمسين رغبة (تصوروا !!) والغريب أنه كلما اقترب أحد من محاولة تطوير الالتحاق بالجامعات قيل له : قف مكانك ، فإن لدينا مكتب التنسيق الذى يرتفع مثل الجبل الشامخ أو القلعة الحصينة التى لا يجوز الاقتراب منها . والسبب المعلن أنه يحقق تكافؤ الفرص بين جميع الحاصلين على الثانوية العامة . والواقع أنه لا يفعل ذلك على الإطلاق . بل إنه يحجر على رغبات الطلاب الذين يريدون الالتحاق بكلية معينة فارضئاً عليهم الدخول فى كليات لا يرغبون فيها تبعاً للمجموع الذى حصلوه ، وكذلك للمربع السكنى الذى كانوا متواجدين به أثناء كتابة استمارة الثانوية العامة . ولما تبين أن كلاً من المقياسين السابقين غير عادل ولا ملائم ، فتح باب التحويل إلى الكليات التى يرغب فيها الطلاب بشرط مرور عام على تواجدهم فى الكليات التى أرغموا على الدخول فيها تبعاً لنظام مكتب التنسيق الصارم ، وبشرط نجاحهم مع تقديم ما يفيد أنهم يسكنون فى محيط الكلية المحولين إليها . وبذلك أصبحت التحويلات من الكليات المختلفة والمتباعدة نافذة مكسورة أو باباً خلفياً لاختراق الستار الحديدى لمكتب التنسيق .. أما الحجة الأكثر عقلانية فى وجود هذا المكتب فهى أنه يمنع تكس الطلاب - حسب رغباتهم - فى كليات بعينها بينما ، يترك بعض الكليات فارغة ! والواقع أننا إذا حاولنا التفكير بهدوء فى جدوى هذا المكتب وجدناه لم

يعد يتمشى مع الظروف الحالية التى يشهدها مجتمعنا ، وكذلك مع التطورات الكبرى فى العالم وفى جامعاته المتقدمة ، فمن حق أى طالب أن يختار نوع الدراسة التى يرغب فيها . ولكى يحصل على هذا الحق يمكن للكلية أن تعقد امتحاناً لاختيار أنسب الكفاءات التى تصلح لها . وهذا هو الأسلوب الأكثر عدالة والأكثر قبولاً وتمشيًا مع تحقيق رغبات الطلاب من ناحية ، وقدره الكليات المرغوب فيها على الاستيعاب من ناحية أخرى . وسوف نقول لى : هذا معناه أن الثانوية العامة لن تكون هى وحدها معيار الالتحاق بالجامعة ؟ وأنا أقول بكل صراحة : نعم - فكم من الطلاب حصلوا فيها على مجاميع تتجاوز المائة فى المائة ، ثم أخفقوا فى دراستهم الجامعية لأنها لا تتناسب مع ميولهم وقدراتهم . وهؤلاء يدخلونها دائماً بضغط من الأهل والأسرة والمجتمع ، ولو أننا حولنا معيار الالتحاق بالجامعات إلى الكليات المتخصصة لأننتج لنا ذلك طلاباً مستحقين بالفعل لنوعية الدراسة التى يرغبون فيها ، كما هو الحال فى معظم الجامعات المتقدمة . أما أن يظل نظام مكتب التنسيق كالصخرة الصماء التى تعيق تدفق التحاق الطلاب بالكليات الراغبين فيها ، وأن يستمر العمل به خمسين سنة كاملة دون تطوير أو تعديل فهذا ما لا يعقل ، ونحن نتحدث عن انطلاقه كبرى فى التعليم ، والخروج به من إطاره التقليدى لى يلحق بعصر المعرفة المتقدمة فى القرن الحادى والعشرون .

* *

نافذة فى جدار مكتب التنسيق

يقال عادة إن مكتب التنسيق هو أفضل نظام (ممكن) فى الوقت الحالى، لكنه فى الواقع ليس أفضل نظام (حقيقى) فى توزيع الطلاب على الكليات المختلفة لأنه يضع قيدين أساسيين فى قبول الطالب الحاصل على الثانوية العامة وهما : المجموع ، والمربع السكنى المحيط بمدرسته وليس بمكان إقامته . وكلاهما لا علاقة له برغبة الطالب فى (نوعية) الدراسة التى يقبل عليها . ومن المقرر أن الطالب لا يمكن أن يبتكر أو يبدع إلا فى دراسة يحبها قلبه ، وترتاح إليها نفسه ، لكنك إذا فرضت عليه نوعية دراسة لا يستسيغها فإنه قد يفشل ، أو من الممكن أن يجتازها أو حتى يتفوق فيها دون إبداع أو ابتكار ، وهذا الأمر ينعكس بالضرورة على حالة البحث العلمى التى تعاني من ندرة الباحثين (المبتكرين) ، أى الذين يضيفون إلى بناء العلم شيئاً جديداً أو يكتشفون خطأً مجعاً عليه .

وقد فكرت طويلاً فى فتح نافذة فى جدار مكتب التنسيق الحالى، فهدانى الله تعالى إلى فكرة بسيطة أ طرحها لمزيد من التأمل والمناقشة ، وهى تتمثل فى أن الطالب الذى يرغب فى الالتحاق بكلية معينة ، ولم يؤهله مجموعه، أو تسمح له ظروف مربعة السكنى فى دخولها ، يمكنه أن يتقدم إليها لقضاء سنة تأهيلية أو تجهيزية يعقد له فى نهايتها امتحان ، فإذا اجتازه بنجاح صار من حقه أن يتابع فيها ، وبذلك يتاح للكلية دخول عدد من الطلاب الراغبين (فعلاً) فى نوعية الدراسة بها ، وليس فقط الحاصلين على مجموع معين ، دون أن تكون لديهم (الرغبة الحقيقية) فيها . طبعاً هذه السنة الدراسية ستكون بمثابة مغامرة يراهن عليها الطالب ، لأنه إما أن يحقق فى نهايتها تفوقاً

خاصًا أو يفشل . وفى حالة فشله لن يكون أمامه سوى العودة للالتحاق بأى كلية أخرى تقبل مجموعه فى الثانوية العامة فى نفس السنة التى حصل عليها . وهذا يعنى أن الطالب ، ومن ورائه أسرته ، سوف يفكر كثيرًا قبل أن يهدر عامًا كاملاً من عمره ، لكننى أؤكد أن الطالب الذى يرغب رغبة حقيقية فى كلية معينة يمكنه أن يستعد لها ، وأن يكون رهانه مضمونًا أو شبه مضمون .

تبقى على الكليات مهمة علمية وإدارية تتمثل فى إعداد منهج خاص بتلك السنة التمهيدية أو التجهيزية مع الإعلان منذ البداية أنها لن تقبل أكثر من عدد معين بنسبة معينة تتحملها طاقة الكلية المادية والبشرية .

وهكذا يصبح معلومًا منذ البداية للطلاب الملتحقين بتلك السنة التجهيزية بالكلية أن العدد الذى ستقبله سيكون خمسين أو مائة طالب فقط ، بينما الدراسون قد يصلون إلى خمسمائة .

تلك هى الفكرة ، وهذا هو الرهان فى ميدان التعليم . وفى تصوورى أنه سوف يحرك السكون فى عقول أبنائنا ، ويدفعهم إلى الدخول مباشرة فى قلب عملية (المنافسة) التى تحتتمها روح العصر الجديد ، ليس فقط على المستوى المحلى ، وإنما أيضًا على المستوى العالمى .

* *

أوائل الثانوية : أين ؟

فى عام 1968 ، وبعد نكسة يونية فقط بستة أشهر ، تقدم الأستاذ صلاح عطية باقتراح لجريدة الجمهورية التى يعمل بها ، خلاصته تجهيز رحلة لأوائل الثانوية العامة إلى البلاد الأوربية لكى يطلعوا فيها على مدى التقدم ، وحجم الإنجازات . كانت الفكرة عبارة عن نقطة ضوء فى وسط ليل النكسة المظلم ، وكانت (الجمهورية) سباقه بالفعل إلى هذا العمل التكريمى الطيب ، فالتزمت بتنفيذ الاقتراح ، الذى أصبح من تقاليدھا الراسخة حتى اليوم ، بعد أن تم التوسع فيه ليشمل أوائل الثانوية الأزهرية ، وأوائل الدبلومات الفنية . فى هذه الرحلة التى تستمر أكثر من شهر ، وتجوب عدة دول أوربية مثل فرنسا وألمانيا والنمسا يواجه هؤلاء (الطلاب - البراعم) لأول مرة حضارة الغرب ، وأسلوب الحياة فى مجتمعاته ، ويتزودون بتجربة قلما تتكرر بعد ذلك فى حياتهم، إلا لمن شاء الله أن يعاودھا مرة أخرى . أما لماذا أقدر جداً هذه التجربة ، فلأننى كنت واحداً من المبعوثين إلى أوربا فى منتصف السبعينات ، وبالتحديد إلى باريس ، الذى ركبت إليها الطائرة لأول مرة فى حياتى ، ولكن بعد أن كنت قد حصلت على الماجستير من جامعة القاهرة ، ومع ذلك فقد كانت التجربة بالنسبة لى هزة حضارية كبيرة لم أكن أتوقع على الإطلاق أن أمر بها .

وأذكر أننى ذهبت إلى هناك ، وليس معى من كلمات اللغة الفرنسية سوى كلمة Merci لكننى رحت أتعلم اللغة الفرنسية بعقل شخص كبير ، ولسان طفل صغير ، حتى وفقنى الله إلى كتابة رسالتى التى حصلت بها على دكتوراه الدولة فى الفلسفة من جامعة السوربون . وقد استغرق هذا العمل ما يقرب من

سبع سنوات ، أؤكد أن يومًا واحدًا منها لم يمر دون جهد وقلق ، وبين يأس وأمل ، حتى وفق الله وأعان ، ورجعت إلى وطني الغالي محملاً بتجربة علمية وثقافية لا بأس بها . نفس الشيء ولكن بدرجة أقل وفي مدة محددة هي التي تتيحها جريدة الجمهورية لأوائل الطلاب ، الذين يعودون منها لينخرطوا في حياتهم الجامعية ، وبالطبع يدخل كل منهم الكلية التي يرغب فيها ، لأنهم الأوائل طبعًا . لكن السؤال الكبير الذي أطرحه على جامعاتهم هو التالي : يذهب هؤلاء الطلاب ؟ وماذا يحدث لهم خلال دراستهم الجامعية ؟ هل يجتازونها بنفس مستوى تفوقهم في المرحلة الثانوية أم أنهم يتعثرون ؟ وإذا تعثروا فلماذا ؟ وهل توجد برامج للحفاظ عليهم وتشجيعهم على مواصلة التفوق أم أنهم يذوبون وسط ما حولهم من أمواج الطلاب الآخرين ؟

إن الرحلة التي توفرها جريدة الجمهورية لهؤلاء الأوائل تمثل بداية المشوار في رعاية المتفوقين ، لكن يبقى بعد ذلك بقية المشوار الذي ينبغي أن يتكاتف من أجل استمراره مختلف الجامعات ، إلى جانب أهل الخير ، ولا أقول رجال الأعمال ، الذين أصبح معظمهم عيبًا على المجتمع ، بدلاً من أن يكونوا عوناً له !

* *

روشته للنجاح

كل أولياء الأمور يتمنون أن ينجح أبنائهم في المدارس والجامعات ، بل ويدعون لهم بالتفوق حتى يحصلوا على أعلى الدرجات ، وهم مستعدون أن يحرّموا أنفسهم ويوفروا لهم ما يحتاجون إليه من أجل النجاح والتفوق . وبالطبع هناك تلاميذ كثيرون يستشعرون تلك الرغبة الأبوية الحانية فيبدلون أقصى جهدهم لكي يسعدوا أولياء أمورهم ، وكثيراً ما نرى تلميذاً يحصل على أحد المراكز الأولى ، وهم يتيم الأب ولا ترعاه سوى أم متوسطة الحال ، لكنها غنية العواطف .

وهناك نوع آخر من التلاميذ الذين لا يحسون بمشاعر آبائهم ولا يستجيبون لقلقهم وخوفهم على مستقبلهم . وهؤلاء هم الذين يهملون ويتكاسلون ولا يأخذون الأمر مأخذ الجد ، فتتراكم عليهم الواجبات ، ويصعب عليهم الفهم والاستذكار ، فيلجأون إلى طلب المساعدة من الدروس الخصوصية ، ولا يهتمهم إرهاب ميزانية أولياء أمورهم ، ولا حتى استدانتهم أحياناً لتوفيرها لهم .

من هنا أقول للتلميذ الذي يريد أن يحقق النجاح لذاته ، والسعادة لأسرته، أن يبدأ أولاً بتنظيم وقته من خلال تحديد ساعات للنوم ، وأخرى للعب، وثالثة للاستذكار .. وفي هذا المجال الأخير لابد أن يضع جدولاً تتوزع الكتب المقررة عليه ، بحيث يفضل أن يمر عليها مرتين في الأسبوع . ولكي يفهم كل كتاب على حدة لابد أن يبدأ بقراءة مقدمته، ثم يستعرض الفهرس ليتعرف على الموضوعات الرئيسية والفرعية ، فإذا أمسك بموضوع قرأه كله مرة واحدة ، ثم يقوم بعد ذلك بتلخيصه في ورقة أو اثنتين أو ثلاث ورقات على الأكثر . وهكذا لا يكاد ينتهي من الكتاب حتى يتوافر لديه عدد من

الأوراق التى تلخص الكتاب كله ، وبذلك يصبح لديه كتابان فى كل مقرر ، كتاب المدرسة ، وكتابه الشخصى الذى كتبه بنفسه . وهذا هو الذى يتيح له مرور الوقت فرصة أكبر للمراجعة ، وللمقارنة بين الاثنين ، وبذلك تتأكد المعلومات فى ذهنه ، بل ويصبح قادرًا على استيعابها وهضمها ، ويسهل عليه فى النهاية عرضها بصورة جيدة .

إننى أؤكد أن هذه الوصفة البسيطة لا تصلح فقط للنجاح ، وإنما للتفوق الذى ينشده كل تلميذ ، وتتمناه كل أسرة - فما الذى يمنع من البدء بها ، والاستمرار عليها ؟ لا شك أن هناك عقبات كثيرة ، أهمها أننا قد تعودنا على إهمال توزيع أعمالنا على ساعات اليوم ، كذلك فإننا لا نحترم كثيرًا خصوصيات بعضنا بعض ، فمن الممكن جدًا أن يكون الشخص نائمًا ثم يفاجأ بصديق يطرق عليه الباب دون موعد مسبق ، ومن أهم إفساد وصفة النجاح تلك أن التلميذ قد ينضم إلى (شلة) يشيع بينها الاستهتار ، وبالتالي فإن الجاد فيها يعتبر شذوذًا عن القاعدة ، ويصبح موضوع سخرية واستهزاء ! كذلك فإنى لا أستبعد عددًا من أولياء الأمور الذين قد يشجعون أبناءهم على عدم الاعتماد على أنفسهم ، واللجوء إلى الدروس الخصوصية ، من أجل الواجهة الاجتماعية لأن ابن فلان وبنت فلان تأخذ دروساً خصوصية ، وأخيرًا فإن الأسرة ينبغي أن توفر للتلميذ الجو المناسب للمذاكرة مع إتاحة فرصتى اللعب والنوم حتى يكتمل نموه الجسدى والذهنى ، وبذلك يضع قدميه على الطريق الصحيح للنجاح والتفوق .

• •

كيف تذاكر .. لتتفوق

أيها الطالب .. دعنى أصارحك عن نفسى قليلاً فأقول إننى عرفت الرسوب ذات يوم . لكننى فى نفس الوقت عرفت أسبابه ، ومن أهمها إهمالى لأحد المقررات وعدم مذاكرته كما ينبغى ، حتى إذا كان يوم الامتحان فوجئت بمجموعة من الأسئلة لا أعرف عنها شيئاً على الإطلاق . لهذا تركت الورقة شبه خالية .. ورسبت !

بعدها أحسست بالندم ، وحرصت على ألا تنتظر لى أسرتى وأصدقائى نظرة إشفاق ، فصممت على بذل الجهد ، ومصادقة المتفوقين الذين تعلمت منهم الكثير . وفيما يلى خلاصة لما سرت عليه ، ولما يمكنك الآن أن تجرب به فى حياتك الجامعية أو المدرسية . وأرجو أن ينفعك بإذن الله :

أولاً : أن تعطى لنفسك حقها من النوم والراحة ، ولجسمك ما يتطلبه من الحركة .

ثانياً : أن تركز فى أيام المذاكرة على دائرتها فقط ، حتى لا يتشتت ذهنك بأى مشاكل أو هوايات أخرى ، موجلاً ذلك - كلما عرض لك - إلى ما بعد الامتحانات .

ثالثاً : أن تقتصر فى قراءتك للكتاب على موضوع متكامل (باب أو فصل) وكلما قرأت جزءاً معيناً منه ، أغلقت الكتاب ، ثم استحضرت ما قرأته فى ذهنك . فإذا غاب عنك شئ أجهدت نفسك فى تذكره ، فإذا لم تنجح فى ذلك، فتحت الكتاب وقرأت الغائب عن ذاكرتك ، فإنه لا يذهب منها بعد ذلك أبداً .

رابعًا : يستحسن أن تلخص الكتاب المقرر فى كراسك الخاصة .
ومقياس التلخيص يكون بنسبة 1 : 10 ، أى كل عشر صفحات تصبح صفحة واحدة . وهذا معناه أن الكتاب المقرر لو كان خمسمائة صفحة يصبح فى كراسك خمسين صفحة فقط .

خامسًا : تقوم طوال العام الدراسى بعملية المقارنة بين الكتاب المقرر والملخص الخاص بك ، مع إمكانية الزيادة عليه أو النقصان منه ، حتى إذا كانت أيام الامتحان اكتفيت فقط بملخصك الصغير الذى يغنيك عن الكتاب المطول .

سادسًا : عند استلام ورقة الأسئلة ، تلقى عليها نظرة سريعة ، لكى تحدد ما سوف تبدأ به من إجابات . وهنا يستحسن الإجابة عن الأسئلة التى تعرف جيدًا الإجابة عنها أكثر من غيرها ، مع توضيح أرقامها للمصحح .

سابعًا : لكى تجذب ورقة إجابتك المصحح وتستوخذ على إعجابه ، لابد أن تكون مكتوبة بخط مقروء (أقرب إلى الحسن ما أمكن) ، وأن تقسم الكلام فى الصفحة إلى فقرات . وأن تبتعد عن الشطب ، وكذلك البدء فى إجابة ثم ترك فراغات مما يشير إلى أنك قد نسيت أو تعثرت !

ثامنًا : لابد من مراعاة الوقت أثناء الامتحان ، بحيث تعطى لكل إجابة قدرًا محددًا حتى لا تجور إجابة على أخرى : لا فى الوقت ولا فى المساحة .

تاسعًا : احذر فى الأسئلة الاختيارية من إجابتها كلها . فإذا قيل لك (أجب عن سؤالين من ثلاثة) عليك أن تختار اثنين فقط ، ولا تقل لنفسك (أجيب على ثلاثة والمصحح يختار) إن هذا العمل يضايق المصحح ، وهو يقترب من إهمال إجابة مطلوبة بالفعل .

عاشراً : لابد أن تترك لنفسك فرصة لمراجعة ورقة إجابتك ، فلعلمك
نسيت بعض النقاط ، أو الأفكار ، أو كتبت خطأ بعض العبارات فتقوم
باستكمالها وتصحيحها ، ولا تشغل بالك على الإطلاق بما يجرى حولك فى
قاعة الامتحانات ، وركز فقط على نفسك ومصالحتك .

* *



المذاكرة والميكروفونات

يدرك المجتمع كله أن الدولة تضع التعليم على قمة الأولويات ، ومن أجل ذلك فإنها تزيد باستمرار من ميزانيته حتى أنها أصبحت تبلغ المليارات بعد أن كانت مجرد ملايين الجنيهات . والمستهدف من التعليم هو تكوين مجتمع متقدم ، يستطيع أن يستثمر إمكانياته الذاتية وموارده الطبيعية وأن يثبت فى ميدان المنافسة العالمية دون تخلف عن إيقاعها السريع أو تردد فى مغامراتها المتجددة . ولا شك أن التعليم شأنه فى ذلك شأن أى قطاع فى الدولة يعانى من بعض السلبيات التى تؤثر على تطوره المستمر ، واستجابته لحاجة العصر الحديث . ومن أهم هذه السلبيات : الدروس الخصوصية ، والأعداد الكبيرة . لكن المسألة والحمد لله لم تبلغ حد الخطر ، فالتعليم المصرى ما زال متمسكاً ، وهو يقدم للمجتمع الكثير من الكوادر البشرية التى يتطلبها سوق العمل فى كافة المجالات . وتحرص كل أسرة مصرية - مهما كانت ظروفها - أن تعلم أبناءها ، بل وإن توصلهم إلى التعليم الجامعى وتخرجهم منه بشهادة تتباهى بها أمام الجميع . لذلك فإن اقتراب موعد الامتحانات أصبح (موسمًا) صعبًا للأسرة المصرية ، يسعى فيه كل فرد فيها إلى توفير وسائل الراحة (الممكنة) للتلميذ أو الطالب الذى يدرس فيها ، لكى يتهيا للامتحان . وكثيراً ما تغلق بعض العائلات البلكونة لكى تخصصها كحجرة مستقلة لمذاكرة الولد أو البنات حتى ينعم بالخصوصية اللازمة ، وبأكبر قدر من عدم الإزعاج . وطوال فترة المذاكرة تقوم الأم بإعداد السندوتشات وتقديم الشاي والقهوة لأبنائها حتى يظلوا (مصححين) فى المذاكرة ولا يناموا فى أثنائها . لكن المأساة الأكبر تأتى عادة من خارج البيت ، وذلك حين يتوفى الله تعالى شخصاً فى الشارع ، فتقيم

أسرته سرادقًا للعزاء ، ويستحضرون المقرئين الذين ترتفع أصواتهم من خلال الميكروفون على مدى ثلاث ساعات ، لا يستطيع أى تلميذ أو طالب ممن يصل إليه الصوت ، وكذلك الصدى ، أن ينعم بقدر من الهدوء ، أو التركيز اللازم للمذاكرة . ولا أنسى أبدًا وأنا طالب أن مثل هذه الظروف المؤسفة كانت تحدث معى على مدى عدة ليالٍ متتالية فاضطر إلى الذهاب إلى أحد أصدقائى والمبيت عنده للمذاكرة . لكن إذا كان هذا مسموحًا به للفتى ، فماذا تفعل فتاة فى مثل هذه الظروف ؟ أليس من العقل والحكمة ، وكذلك الدين ، أن نخفض أصوات الميكروفونات ، وخاصة فى فترة المذاكرة التى تسبق الامتحانات ، أو تصاحبها ؟!

والواقع أننى مندهش من غلبة الصوت العالى على مجتمعنا فى الوقت الراهن .. من أين جاء ، مع أن أجدادنا من قدماء المصريين قد سجلوا لنا أنهم كانوا يفضلون الهدوء والصوت الخفيض ؟ والإسلام نفسه دعا إلى عدم رفع الصوت - إلا فى الأذان فقط . وهناك صلوات بأكملها لا يسمع فيها صوت الإمام ولا المصلين ؟ ! أما حكاية ميكروفونات العزاء فقد زادت عن حدها بصورة لا معنى لها . الميت فى رحاب الله ، وأسرته حزينه على فراقه . ومعارفهم جاءوا للتعزية بكلمات موسية . فلماذا هذا الإزعاج لأهل الشارع والشوارع المجاورة ؟!

* *

إنقاذ التعليم الفنى

أجدنى مدفوعًا للكتابة مرة ثانية عن التعليم الفنى الذى كان الهدف الرئيسى منه تخريج كوادر مدربة ومؤهلة يدويًا (لتنفيذ) خطة التنمية فى طول البلاد وعرضها ، بينما تختص الجامعات بتخريج الكوادر القادرة ذهنيًا على (التصميم والتخطيط) والمسألة هنا تشبه إلى حد كبير علاقة العقل بالعضلات . وليس فى هذا ما ينتقص على الإطلاق من قيمة التعليم الفنى بل على العكس أنا أدعو إلى أن يكون راتب الخريج الفنى مساويًا أو حتى أعلى من خريج الجامعة، أسوة بما هو متبع فى الدول الغربية التى يحتل فيها العمل اليدوى مرتبة لا تقل أهمية واحترامًا عن العمل الذهنى أو المكتبى .

إن قيمة التعليم الفنى تتمثل فى أنه يؤهل الشاب إلى نوعية من العمل اليدوى الذى أصبح يتطلب عاملاً أو صانعاً يجيد القراءة والكتابة ، ولديه ثقافة نوعية إلى جانب إلمامه باستخدام الكمبيوتر . وتصوروا معى لو أن خريجى هذا التعليم قد أصبحوا هم الذين يحتلون مواقع العمل التنفيذى فى مجالات التجارة والصناعة والزراعة لحدثت طفرة كبرى فيها ، أخرجتها من حالة التقليد والمحاكاة التى ما زالت تغلب عليها حتى الآن . وسوف أتوقف هنا عند مهنة صياغة الذهب التى كان المصريون بارعين فيها كما كان أسلافهم من قدماء المصريين ، ثم حدثت لها حالة من الجمود ، وغلب عليها التقليد ، والأسلوب غير المتقن ، الأمر الذى جعلها تتضاءل أمام مثيلاتها فى كل من إيطاليا وسنغافورة ، ومما يؤسف له أن هذه الصناعة قد أصبحت خالية تمامًا من لمسة الإبداع والابتكار ، بسبب رئيسى وهو عدم دخول عنصر متعلم ومتقن فيها .

نأتى الآن إلى فشل التعليم الفنى فى أداء رسالته ، وتحقيق الهدف منه ، حتى أنه أصبح طريقاً عادياً للالتحاق بالجامعة (ولست أدري كيف وافقت كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى على ذلك) لذلك فإننى أطرح هنا فكرة جديدة ، تحتاج من الجميع مزيداً من تأملها ومناقشتها ، وهى إعطاء مسئولية التعليم الفنى إلى ثلاث وزارات رئيسية ، وهى التجارة والصناعة والزراعة . وكل منها يكون من حقها تحديد عدد التلاميذ الملتحقين بهذا النوع من التعليم وتدريبهم ثم توظيفهم فى مجالاتهم بعد ذلك . وبالطبع سوف تكون كل وزارة حريصة على وضع المناهج الدراسية والتدريبية التى تكفل إنتاج أفضل العناصر اللازمة لها ، بدلاً من أن نترك مسئولية هذا التعليم الفنى فى وزارة التربية والتعليم التى ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنها فشلت فيه تماماً . والله ولى التوفيق .

* *

تنقية المناهج الدراسية

هناك فرق واضح بين المنهج الدراسي والمقرر الدراسي . فالمنهج يعنى الأسلوب أو المخطط ، فى حين يقصد بالمقرر المحتوى أو المضمون . ولكن يتضح الفرق نستعين بمثال . منهج التاريخ للفرقة الأولى مثلاً يعنى دراسة عصر ما قبل الإسلام ، وهذا يتطلب دراسة جزء من تاريخ الدولة الرومانية والدولة الفارسية ثم حالة العرب فى شبه الجزيرة العربية . أما المقرر الدراسي لهذا المنهج فيعنى ملء هذه الخطة العامة بمادة تاريخية مناسبة بحيث تحقق أهدافها .

ومع ذلك يشاع خطأ مصطلح تنقية المناهج الدراسية فى حين أن المقصود بها تنقية المقررات . فالمناهج لا تنقى وإنما يتم تعديلها أو استبدالها بمناهج أخرى .

والسؤال الآن ، والذى بدأ يطرح بشدة على العرب جميعاً هو : هل يقومون بتنقية مناهجهم أى مقرراتهم الدراسية مما هو موجود بها من عداوة للغرب ، ودعوة للتعصب ، وحث على العدوانية بدل الحوار تجاه الآخرين ؟ أم يظلون على حالهم حتى تفرض عليهم مناهج أو مقررات جديدة من الغرب ؟ والواقع أن هناك ظلمًا كثيرًا وتحيزًا أكثر فى طرح هذا السؤال . لأن من يوفق فى مقرراتنا الدراسية لن يجد فيها سوى ما هو متعارف عليه فى كل المجتمعات ، ولدى سائر الشعوب من اعتزاز بالنفس ، وتكريم للقيم والأعراف ، وإشادة بمبادئ الحق والخير . صحيح أن هناك نقصاً فى تعليم كيفية الحوار ، وضعفًا فى القدرة على استيعاب رأى المخالف ، لكن هناك مجتمعات أخرى كثيرة تمتلئ مناهجها أى مقرراتها الدراسية بالأعاجيب ! فهناك الكثير من

التعصب فى كتب الغرب الدراسية ، وأيضًا الكثير من الاستعلاء وبث الإحساس بالتميز ، ومعاملة الشعوب الأخرى على أنها أدنى حضارة ، وأقل مستوى !! بل إن هناك فى مقررات الغرب الكثير من الأخطاء حول الشرق وعاداته ومعتقداته وأسلوب الحياة فيه .

وفى هذا المجال ، لابد أن نلفت الأنظار إلى ما يتم تدريسه فى إسرائيل، ومعظم الناس يجهلونه بالطبع ، لكنه يحتوى على الكثير جدًا مما يدعون إلى تجنبه لدى العرب ؟ فهل يستقيم الكيل بمكيالين ؟ وهل من العدالة أن نطبق على غيرنا ما لا نطبقه على أنفسنا .

وعلى الرغم من ذلك السؤال (البايخ) الذى يطرحه الغرب علينا والخاص بتعديل المناهج ، فمن واجبنا أن نظل متبهيئين لمقرراتنا الدراسية بحيث نطورها ونحدثها باستمرار ، من أجل أن تكون ملائمة لظروفنا، وغير متعارضة فى نفس الوقت مع التوجهات العالمية ، باعتبارنا جزءًا لا يتجزأ من العالم ، بل وفى قلب حركته وأحداثه .

وأخيرًا يظل المنهج الدراسى والمقرر الدراسى متوقفًا على المدرس الذى يقدمه للتلاميذ ويشاركهم فيه . فإذا كان متفتحًا لم يغلق أمام عقولهم نافذة، وإذا كان متعصبًا أغلق عليهم كل نوافذ الفصل !

* *

حضارتنا فى ثقافتنا

إلى متى تظل معلوماتنا عن الحضارة المصرية القديمة ، لا تخرج عن كونها أهرامات ومعابد وتماثيل (حجرية) وفوقها بعض نقوش اللغة الهيروغليفية ، التى أصبحت هى الأخرى رمزًا على الغموض وعدم البيان ؟ وإلى متى تظل ثقافتنا عن حياة المصريين القدماء ، وهم أجدادنا الحقيقيون ، محصورة فى الموميאות التى كان أصحابها يعيشون أنصاف عرايا ، ولهم آلهة متعددة بعدد ما كانوا يأنسون إليه أو يخافون منه ؟ وأخيرًا إلى متى يتفرج أبناؤنا على السياح الأجانب وهم يقفون منبهرين على الآثار المصرية ، ويأتون إليها من جميع أنحاء العالم ومعهم الكاميرات ، ليحصلوا على صور تذكارية بجوارها ؟ إلى هذا الحد هذه الحضارة مثيرة للأجانب وليست مدهشة بالنسبة إلينا !

طبعًا لا يعرف قيمة الحضارة المصرية القديمة لدينا سوى من درسوها، وتعمقوا فى نشأتها وتطورها ، ووقفوا على مظاهرها ومعالمها ، وعرفوا أن تلك الآثار المعمارية التى تركها لنا أصحابها ما هى إلا (الوجه الظاهر) لحضارة ذات عمق دينى وأخلاقي ، وذات بعد تنظيمى على مستوى عال جدًا من الدقة والإتقان . أما غالبية الشعب المصرى فقد ظل يعيش بجانب آثار حضارته القديمة أو حتى فى وسط معالمها ، ولا يعرف عنها إلا أقل القليل ، وعلى الرغم من محاولة الفرنسيين كشف أسرار الحضارة المصرية القديمة خلال وبعد حملة بونابرت على مصر منذ مائتى عام ، وما أحدثوه فى العالم كله من ثورة معرفية حول الحضارة المصرية نتج عنه إنشاء علم جديد هو علم المصريات Egyptologie إلا أن الشعب المصرى ظل بمنأى عن الاهتمام

بهذا العلم اهتمامًا عامًا وشاملاً ، واقتصر فقط على بعض الأفراد - العلماء الذين استطاعوا أن يواكبوا علماء الغرب المخضرمين في هذا المجال .

لقد كان من أروع ما توصل إليه أجدادنا المصريون القدماء (فكرة الحكومة) التي نبعت أساسًا من (فكرة الأسرة) وعلى أساسها تم توحيد البلاد في دولة متماسكة تمتد جنوبًا من النوبة حتى البحر المتوسط . وعرضًا من الحدود الليبية حتى مشارف فلسطين . ويجمع المؤرخون أن نشأة الحكومة المصرية في ذلك التاريخ البعيد تعد أول تجمع إنسانى معروف يضم ملايين الناس ، ويشكل مسرحًا اجتماعيًا ، خرج فيه الإنسان منتصرًا من كفاح طويل مع قوى الطبيعة ليبدأ كفاحه الشاق مع نفسه ، وهو الكفاح الذى ما زال مستمرًا حتى اليوم .

أما الفكرة الرائعة الثانية التى توصل إليها أجدادنا القدماء فكانت (فكرة الدين) . ومن الطبيعى أن الدين لا ينشأ ويتطور إلا فى ظل حكومة مستقرة ، وبعد أن يكون الإنسان صاحب المتطلبات الطبيعية قد نظمها وفرغ منها . وعندما تلفت المصرى القديم حوله وفوقه وجد أن أكبر قوتين تمنحانه الخيرات هما الشمس والنيل ، لذلك فقد راح يصوغ حولهما الكثير من معتقداته الشخصية والاجتماعية ، وكان أجمل ما توصل إليه فى هذا المجال : (فكرة خلود النفس) ، و(فكرة البعث بعد الموت) . ولا شك أن الفكرة الأخيرة هى التى دفعته إلى تحنيط الجسد ، وصنع التوابيت الحصينة ، وتشيد المقابر الضخمة والأهرامات لحفظ الجسد إلى حين عودة الروح إليه من جديد .

ومن المؤكد أن أى نظام أخلاقى لا يمكن أن يقوم ويستقر إلا إذا آمن المجتمع الذى يتبناه بفكرة البعث بعد الموت ، وإلا أصبح هذا النظام الأخلاقى فارغًا من المضمون . لأن القانون الوضعى للحكومات هو الذى يختص بالمجازاة على الأعمال والأقوال ، أما حساب النوايا وما يجول فى الضمير فهو

من شأن خالق الأرض والسموات ، المطلع على خبيئة كل إنسان . وهذا من
أروع ما توصل إليه أجدادنا حتى قبل أن يصل إليهم أى دين منزل من
السماء .

تحية لبناء حضارتنا المصرية القديمة ، ودعوة عاجلة لدمجها فى ثقافة
المجتمع المصرى المعاصر ، وتوصيلها بصورة محببة إلى الجيل الجديد ، لكى
يعرف أصله ، ويقوى انتماؤه .

* *



التاريخ وحاجتنا إليه

ما هو التاريخ ؟ إنه ببساطة حكاية الأحداث الماضية بالترتيب . ومن الذى يكتبه ؟ أشخاص يختلفون فيما بينهم فى القدرة على جمع أكبر قدر من الوثائق ، وفى جودة تمييزهم للحدث الأهم فالمهم فالأقل أهمية ، وفى فلسفتهم العامة التى ينظرون بها إلى مجموع الأحداث ، وفى خيالهم الذى يمكنهم من ملء بعض الثغرات ، أو تفسير بعض الألغاز ، وأخيرًا فى اللغة التى يكتبون بها فتجعلنا إما أن نقرأهم بشغف ، أو نصدم فنلقى بكتاب التاريخ من أيدينا !

وهذا كله يعنى أن التاريخ ليس معبداً مقدساً ، يفرض على الإنسان الذى يدخله أن يمشى على أطراف أصابعه ، وأن يصغى فقط لكل ما يقال . إنه على العكس معرض أو سوق تعرض فيه وجهات نظر كثيرة ، وأحياناً متضاربة . وكما يوجد فى كتب التاريخ حقائق صادقة ، يوجد إلى جانبها أكاذيب وشائعات . ومن العجيب أن هناك مثلاً إيطالياً يقول : ما أسعد الأمة التى بدون تاريخ !! والمقصود طبعاً الأمة التى لا يوجد فى تاريخها ذلك الجانب الكاذب والمخادع من التاريخ ، والواقع أن أسوأ ما يتعرض له التاريخ هو كتابته فى عهود الظلم والاستبداد والديكتاتورية . حينئذ لا يستطيع المؤرخ (المسكين) إلا أن يمتدح تلك العهود ، ويمجد (أصحابها) ويضع على رؤوسهم هالات المجد والرافة والإنسانية !

وقد كان من أكبر الأخطاء التى وقع فيه المؤرخون تسجيل أحداث الملوك والأباطرة فى نفس الوقت الذى أهملوا فيه أحوال الشعوب ، فنحن يمكن أن نقرأ كثيراً عن نيرون حاكم روما ومحرقها دون أن نجد سطوراً كافية عن كيف كانت تعيش أسرة متوسطة الحال فى عهده ، أو كيف كان النظام الإدارى

المطبق فى حكومته ، أو طريقة معاملة المساجين ، وإجراءات الحكم عليهم بالسجن أو بالإعدام . ونفس الحال فى التاريخ العربى ، يمكنك أن تقر أن الخليفة المأمون كان يفضل طبقاً مكوناً من السنة السمك (ولست أدري حتى الآن هل هى الألسنة فعلاً أم البطارخ ؟!) لكننا لا نقرأ شيئاً عن مفردات الطعام على مائدة أى إنسان عادى فى ظل حكمه المتتور !!

غير أن هذا لا يعنى أن علماء التاريخ المحدثين تركوا الأمور تفسير على هذا النحو غير المتكافئ ، فقد بدأت عملية تنقيب كبرى استهدفت إعادة تركيب العصور التاريخية بكل أحداثها الكبرى وتفصيلاتها الصغرى . وأصبح لدينا منهج علمى يسمى (منهج النقد التاريخى) الذى يفحص جيداً الوثائق التى نعثر عليها من الأزمان السحيقة : هل هى حقيقية أم مزيفة ؟ وهل تحمل معلومات موثقة أم مجرد أكاذيب ؟ ولذلك فإن الكثير من جوانب التاريخ قد تم إلقاء الضوء عليها ، واتضحت معالمها بعد أن رقدت لفترات طويلة فى قلب الظلمة .

والواقع أننا سنظل بحاجة شديدة إلى الاهتمام بالتاريخ ، وإعادة قراءته ، لأنه ينمى فىنا روح الانتماء لأوطاننا ، ويدفعنا إلى مواجهة الواقع واستشراف المستقبل بإرادة أقدر على تحمل الصعاب وتجاوزها . علينا دائماً أن ندرك أننا سنظل نحكى التاريخ للجهال لكى يتعلموا ، وللمتعلمين لكى يتذكروا .. فهو إذن ضرورى ولازم للجميع ، بشرط أن يتم عرضه ببساطة ، وأن يجرى فحصه باستمرار ، ولا نخشى أبداً من إعادة تقييم شخصياته عندما يتأكد لنا غير ما كانت عليه . وهنا يمكننى القول على عكس المثل الإيطالى الذى سبق أن ذكرته : ما أسعد الأمة التى تقرأ تاريخها وتعيد فحص أحداثه باستمرار !!

* *

تدريس التاريخ

التاريخ هو العلم الذى يسرد بالترتيب حوادث الماضى . والسؤال الذى ينبغى أن نطرحه على أنفسنا أمامه : هل ندرس التاريخ لنعرفه ، أم لنعتبر به ؟ أما دراسة التاريخ للمعرفة فإنها لا تخرج عن تلقين التلاميذ بعض الأرقام والأحداث ، وتعريفهم ببعض الشخصيات ، التى كانت فى الغالب إما مجنونة أو حمقاء ، بل إنها على أحسن تقدير لن تخرج عن زيارة متحف للأنتيكات يتجول فيه المشاهدون لرؤية الملابس القديمة ، والأسلحة القديمة ، والوجوه القديمة .. ثم يخرجون فى النهاية منهكين !

أما دراسة التاريخ للاعتبار ، فهى الدراسة التى تقف أمام الأحداث لترى نشأتها ، وتتابع تطورها ، وتستخلص نتيجتها . إنها الدراسة التى تجذب الماضى لتضعه فى قلب الحاضر ، أو بعبارة أخرى أنها "تستحضر الماضى" لكى تعتصر منه التجربة ، وتتزود من خلاله بالخبرة .

ينبغى أن تعرض أحداث التاريخ مصحوبة بدروسها المستفادة ، وشخصياته بمواطن قوتها وضعفها ، حتى يمكن للأجيال الجديدة أن تتحصن بما فى التاريخ من عناصر القوة ، وتتجنب نقاط الضعف .

ومن حقنا أن نعتر كثيرا بمؤرخنا العظيم ابن خلدون الذى لم يسرد التاريخ كأسلافة ، وإنما توقف أمامه محاولاً أن يستخلص منه قوانين . وميزة القانون أنه ينطبق على أحداث متشابهة ، تحيط بها نفس الظروف ، وبذلك تقرب الأحداث الإنسانية من الظواهر الطبيعية .

لكن الملاحظ على تدريس التاريخ فى مدارسنا أنه تاريخ مقطع ، ممزق، متناثر !! والنتيجة أن أحداً من أبنائنا لا يمكنه أن يكون لنفسه فكرة

متكاملة عن تاريخ بلاده منذ النشأة وحتى اليوم .. لذلك ينبغي أن يعاد النظر في منهج تدريس التاريخ ، وأن يتم عرضه بصورة مبسطة ومختصرة للمبتدئين، ثم يعاد مرة أخرى للمرحلة الثانوية على نحو مفصل ، بينما يعرض في المرحلة الجامعية على نحو أكثر تفصيلاً .. وفي كل مرحلة ينبغي أن يكون تاريخاً متكاملًا لا يقتصر على فترة زمنية معينة ، ولا على منطقة محدودة .

إن تدريس التاريخ على النحو الأمثل يختصر على الإنسان الكثير من المحاولات التي قد يخطئ فيها ويتعثر . فالتاريخ مرآة يمكن أن يرى فيها المجتمع نفسه ، كما يشاهد فيها سلوك الآخرين . وأخيرًا مهما توغلنا في التاريخ ينبغي علينا ألا نغفل عن الحاضر ، وأن نستعد دائمًا لمواجهة المستقبل .

* *

مختصر تاريخ مصر

سألنى أحد الشباب : هل تتصور أننى درست تاريخ مصر ، ولا أستطيع أن أله فى ذهنى حتى الآن ؟ قلت : أتصور ، لأنك درستته مثلى مع الأسف جزءًا ومبعثرًا ، وكان المنهج الصحيح يقضى أن تدرسه (كله) باختصار ، ثم تتدرج فى دراسته أو دراسة بعض معالمه الرئيسية بالتفصيل . سألنى : وهل يوجد كتاب مبسط يتحدث باختصار عن تاريخ مصر ؟ قلت له : مع الأسف لا يوجد . لكنى سوف أستعذك هنا بما ساعدت به نفسى ذات يوم . فقد قمت (وحدى) بمحاولة استخلاص أهم معالم التاريخ المصرى ، فوجدتها كالتالى :

عصر ما قبل التاريخ (من 6000 سنة قبل الميلاد ، وفيها جرى الاستقرار الزراعى ، وتكون الوجه القبلى والوجه البحرى) .

العصر التاريخى (يبدأ بتوحيد الوجهين على يد الملك مينا سنة 3100 قبل الميلاد ، وتمثله ثلاث دول : القديمة والمتوسطة والحديثة ، وتحتوى كل منها على عشر أسر . وأهم إنجازات هذا العصر : الكتابة . الفنون . الأهرامات والمعابد . تنظيم الدولة . حضارة مزدهرة) .

غزو الهكسوس (وقع فى عهد الأسرتين 15 ، 16 ، واستمر حوالى 150 عامًا ، حتى طردهم أحمس) .

الاحتلال الفارسى (على يد قمبيز سنة 525 قبل الميلاد ، وانتهى بمقاومة باسلة من المصريين ، وهزيمة الفرس على يد الإسكندر سنة 331 قبل الميلاد) .

دولة البطالسة الإغريقية (وأول ملوكها بطليموس خليفة الإسكندر ،
وآخرها كيلوباترة سنة 30 قبل الميلاد) .

الاحتلال الروماني (بدأ سنة 30 ق.م واستمر حتى سنة 650 ميلادية
أى سنة 680 ، كانت مصر تابعة فى المرحلة الأولى منها لروما ، ثم بعد ذلك
لبيزنطة) .

العصر الإسلامى (يبدأ بفتح عمرو بن العاص سنة 640 ميلادية - سنة
20 هجرية وتتوالى فيه العهود على النحو التالى :

- عهد الخلفاء الراشدين حتى سنة 40هـ
- عهد الدولة الأموية حتى سنة 132هـ
- عهد الدولة العباسية (أ) وعاصمتها بغداد 132-656هـ

وفى أثنائه قامت فى مصر دول مستقلة هى :

- | | |
|-----------|-----------|
| الطولونية | (38 سنة) |
| الإخشيدية | (34 سنة) |
| الفاطمية | (209 سنة) |
| الأيوبية | (79 سنة) |

- عهد الدولة العباسية (ب) وعاصمتها القاهرة وفيه حكم المماليك
حوالى (264 سنة).

- عهد الدولة العثمانية (922-1213هـ) وفى آخره جاءت الحملة
الفرنسية (1798-1801م) .

- عهد أسرة محمد على (1805-1952) وفيه وقع الاحتلال الإنجليزي لمصر (1882-1954) .
- عهد الجمهورية (محمد نجيب 1952-54 ، جمال عبد الناصر 1954-1970 ، السادات من 1970 حتى 1981 ، مبارك من 1981 حتى الآن)

• •



اللغة آخر الحصون

هناك مجموعة من الحصون تدافع بها كل أمة عن نفسها .
فمنها حصن الرابطة الوطنية ، ومنها حصن الدم والقراية ، ومنها حصن النشأة
الواحدة والمصلحة المشتركة ، ومنها حصن التاريخ ومستودع الثقافة والعادات
والتقاليد ، ومنها فى النهاية حصن اللغة . التى بها يتفاهم المواطنون ، وحول
شعاراتها يجتمعون .

ومن نعم الله على شعوب المنطقة العربية أن وهبهم الله اللغة التى نزل
بها القرآن الكريم ، وأصبحت مستودعاً لسنة رسوله الكريم . ولا شك أن هذا
التشريف الكبير ينبغى أن يقابل بالشكر العميق . ويكفى أن كل المسلمين فى
مختلف بلاد العالم يلجأون إلى الترجمات لمعرفة معانى القرآن الكريم ، إلا
العرب فإنهم يتصلون به مباشرة ، ويستطيعون أن يتذوقوا بناءه اللغوى والأدبى
الذى يأتى فى قمة مراتب البلاغة . وقد كان من المأمول أن يبذل العرب
المعاصرون من الجهد فى الحفاظ على اللغة العربية الفصحى ما يليق بهذا
التشريف الذى حباهم الله تعالى به ، ولكنهم أهملوا وتجاهلوا وراحوا يفضلون
على تلك اللغة لغات أجنبية أخرى جعلوها لغة التعليم ، وراحوا يرطنون بها فى
مجالات الاقتصاد والسياحة والطب !

والحق يقال إن أجدادنا قد بذلوا الكثير من وقتهم وجهدهم فى خدمة
اللغة العربية ، فوضعوا لها القواميس الكبرى والمتوسطة لبيان معانى ألفاظها ،
كما كتبوا المؤلفات التى تبين أصول الكلمات وحركة انتقالها وكيفية نطقها
وتصريفها ، كما وضعوا كتب النحو التى تحدد تركيب الألفاظ فى جمل ، وكتب
البلاغة التى تبين مستوى الكلام الراقى ، والواقع أن جهود علماء اللغة من

العرب القدامى تكاد تشبه وتضارع جهود علماء اللغة من الأجانب المعاصرين .

أما نحن ، فقد أهملنا اللغة إلى الحد الذى لم يعد الجيل الحالى قادراً على الحديث الصحيح ، فضلاً عن الكتابة الصحيحة بها . وأقبل أبناؤنا نحو اللغات الأجنبية مفضلين إياها على العربية ، وسمحت لهم جهات التعليم بذلك فخصصت لهم مدارس وأماكن فى الجامعات لتلقى العلوم بلغة أجنبية أو بأخرى، تحت دعوى إتاحة الفرصة للالتحاق بالوظائف ذات الدخل الكبير بها ! ولم يتوقف الأمر على ذلك ، فقد راح موظفو الفنادق لا يردون عليك إلا بالإنجليزية ، وكذلك العاملون فى شركات التليفونات ، أما غالبية البنوك فلا تبعث لك فواتيرها سوى بالإنجليزية ، وكأن العربية مستعصية على الدخول فى الكمبيوتر . وعلى الرغم من الشكوى والمتكررة من أسماء المحلات المكتوبة باللغة الأجنبية والتصاريح المعطاة لهم بذلك فإنها ما زالت موجودة ، بل وتزداد انتشاراً .. أما تعليم اللغة العربية فى المدارس فإنه متخلف إلى أبعد الحدود ، ولا توجد محاولات (حقيقية) لإنقاذ الموقف . وقد كتب الأديب الكبير أحمد حسن الزيات مقالا سنة 1936 تحدث فيه عن ضرورة طرد (الاحتلال اللغوى) من مؤسساتنا وقال بالحرف الواحد : إن التعليم باللغة الأوربية ينقل بعض الأفراد إلى العلم ، ولكن التعليم باللغة الوطنية ينقل كل الغلم إلى الأمة . فهل نتوقف قليلاً لنفهم ذلك ؟

* *

خطة قلفط

الأستاذ عبد الله إبراهيم قلفط هو مدير الإدارة التعليمية بكفر الدوار ،
والحاصل على شهادة المعلم المثالي في أكتوبر 2002 ، والمتخرج من كلية
التربية جامعة الإسكندرية عام 1971م ، تخصص رياضيات . هذا الرجل
التربوى العظيم بحق لاحظ ضعف تلاميذ المدارس الابتدائية بمنطقته التعليمية ،
فقرر عقد امتحان (إملاء) لهم ، حصل فيه 30% من التلاميذ على (صفر) !
وعلى الفور قام الرجل بوضع خطة لتدارك الخلل ، فخصص لهؤلاء التلاميذ
فصولاً لمحو أميتهم الإملائية إلى جانب استمرارهم فى تلقى المنهج الدراسى
المقرر من الوزارة . وأهم ما فى الموضوع أن السيد محافظ البحيرة قد وافقه
على ذلك ، وبحكم صلاحيته أصدر قراره بتعميم التجربة التى نجحت نجاحاً
مبهراً لم يغضب منه سوى محترفى الدروس الخصوصية الذين يصطادون
مكاسبهم الحرام فى طين الأمية !

تلك هى خلاصة التحقيق الصحفى الذى أجراه الزميل ، أشرف صادق
ونشر بجريدة الأهرام فى عددها رقم 346 . أما تعليقى عليه فهو يتلخص أولاً
فى إحساسى بالسعادة الكبيرة نتيجة وقوفى على إحدى أفكارى وقد ثبتت صحتها
على أرض الواقع . فقد سبق أن كنت ضيفاً فى إحدى البرامج الإذاعية على
الهواء ، واتصلت بى سيدة ، أم لتلميذ فى الإعدادى ، وكنا نبحث قضية
الدروس الخصوصية ، فنبهتني إلى أحد أسبابها الخافية عن المجتمع كله ..
وهى أنها لاحظت أن ابنها لا يقترب من الكتاب وحده ، فإذا جلست معه لتقرأ
(له) سمع منها وفهم . وبعد فترة لاحظت الأم بفطرتها الصادقة أن الولد لا
يجيد القراءة. ومنذ سمعت منها هذا الكلام ، وأنا أتابع الموضوع باستقصاء
خاص ، فماذا وجدت ؟ تأكدت بالفعل من صدق حديثها ، وأن بعض طلاب

الجامعة أنفسهم لا يعرفون كتابة خطاب بسيط بصورة إملائية صحيحة . وكتمت حزنى وسكت ، حتى كان حوار على الهواء يديره الكاتب الصحفى الكبير صلاح منتصر مع الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين والأستاذ عباس الطرابيلى حول الدروس الخصوصية ويومها تدخلت من منزلى بالتليفون، وذكرت لهم ما تأكدت منه بعد ملاحظة السيدة أم تلميذ الإعدادى ، وساعتها وافقونى مبدئيًا على رأى ، ثم تطرق النقاش إلى موضوعات أخرى ..

لكننى ظلت مقتنعا بأن أحد أهم أسباب الدروس الخصوصية يتمثل فى عدم إجادة التلاميذ للقراءة والكتابة ، وبالتالي عدم فهم ما هو مسطور فى الكتب، ولذلك فإنهم يفضلون المدرس الخصوصى الذى يقرأ (لهم) ، ثم يلخص (لهم) ، وأخيرًا يقدم (لهم) مختصرًا محددًا بالإجابات التى ينبغى عليهم أن يضعوها فى ورقة الإجابة . وبهذا الشكل يمكنهم أن ينجحوا ، لكنهم يعجزون عن فهم أو استيعاب ما نجحوا فيه .

أعود لخطة المربى الفاضل الأستاذ عبد الله قلفط والتى أقره عليها السيد محافظ البحيرة ، لأسجل جرأتها فى اقتحام المشكلة المسكوت عنها ، وأؤمن غالبًا قيمتها التى جمعت بين رأى السديد والتنفيذ الجيد ، لأن النتائج كما أشار التحقيق الصحفى تحولت إلى صالح التلاميذ ، والمهم أن الذى قام بمحو أمية التلاميذ الراسبين فى الإملاء هم مدرسو المدارس أنفسهم ، الذين يستحقون كل التحية والتقدير .

* *

اللغة العربية

فى تلك المرحلة الحرجة ، التى يحتاج فيها العرب إلى كل مقومات التضامن فيما بينهم ، تابعت على قناة الجزيرة (اللندنية سابقاً) برنامجاً ، ظهر فيه ضيف لبنانى ، يعلن عن موت اللغة العربية الفصحى ، وانتهاء عصرها ، وبالتالى ينبغى أن تعكف المجتمعات العربية كل على لهجته ، لأنها تمثل - فى رأيه - التطور النهائى للغة العربية (الباندة) ! وأنا أتساءل لماذا مناقشة هذا الموضوع فى ذلك الوقت بالذات ؟ وما هو الهدف من إثارتـه ونحن جميعاً ملتقون حول مأساة الشعب الفلسطينى ، وقلوبنا تدق من أجل قضيتـه ؟

المسألة ببساطة ترجع للقرن العشرين ، وتشتبك مع أصابع الاستعمار الإنجليزى فى مصر ، والفرنسى فى الشام والجزائر . وكان الغرض منها فصل الشعوب العربية عن عوامل وحدتها وتضامنها ، ومن أهمها اللغة العربية الفصحى التى تجمعهم نطقاً وكتابة ، وتاريخاً وتراثاً . وقد اعتقد الغرب أن تشجيع اللهجات العامية سوف يـؤدى إلى مزيد من تباعد الشعوب العربية بعضها عن بعض ، وتكريس الفـرقـة بينها ، كما حدث ذلك فى اللغة اللاتينية القديمة ، التى تفرقت إلى العديد من اللغات الأوروبية الحديثة مثل الإيطالية والفرنسية والأسبانية .. الخ . لكن الجميع لا يريد أن يواجه الحقيقة الكبرى ، وهى أن اللغة العربية الفصحى هى وسيلتنا الأولى والأخيرة لقراءة القرآن الكريم وفهمه وتفسيره تمهيداً للعمل به ، والتمسك بتعاليمه . وهكذا فإن أى دعوة للتخلى عن الفصحى هى دعوة فى نفس الوقت للابتعاد عن القرآن الكريم . وهذا مستحيل . وسوف تزول كل المحاولات التى تسعى لذلك وتتحطم وتنتهى وتتكسر أمام تلك الحقيقة الناصعة .

الحقيقة الأخرى التى ينبغى أن يدركها الجميع أن اللهجات العامية كانت وما زالت وستظل تعيش إلى جانب اللغة العربية الفصحى . اللهجة العامية هى لغة الحياة اليومية والتعاملات الجارية ، أما الفصحى فهى لغة الكتابة والخطابة والبحث العلمى ، والأعمال الأدبية والفكرية الكبرى . اللهجة العامية تعيش فى محيطها فقط ، وقد تتجاوز ذلك إلى بعض البلدان الأخرى التى تفهمها ، لكنها لا تعم العالم العربى كله . لا توجد إذن خصومة بين الاثنين ، ولا ينبغى بالتالى أن نضع واحدة منهما فى مكان الأخرى ، لأنهما متجاورتان بالتاريخ ، والواقع، وسيظلان كذلك فى المستقبل . أما مخطوطو برامج قناة الجزيرة فعليهم أن يبحثوا عن موضوعات أخرى ، ويتركوا أس البيت العربى فى مكانه !

وأخيرًا إذا كانت الأجيال الجديدة تعاني من صعوبة الحرفية أو الكتابة باللغة العربية الفصحى فإن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى مناهج التعليم وأسلوبه فى المدارس . وقد كثرت الشكوى من ذلك ، وتلك هى البداية لإصلاح كبير فى مجال اللغة العربية ، لكن القضية ليس بالخطورة التى صورتها قناة الجزيرة ، ما دما جميعًا نلتف حول القرآن الكريم الذى هو النبع الدائم والمتجدد للغة العربية .

* *

كيف نتعلم العربية ؟

والمقصود طبعًا هنا هي اللغة العربية (الفصحى) ، لأن اللهجة العامية مستقرة والحمد لله ، بل وتزداد تطورًا وازدهارًا ، وأصبح يكتب بها أدب إذاعي وتلفزيوني ، وهي غالبًا لغة المسرح والسينما . كما اشتهر بها شعراء ، ربما أصبحوا أكثر شهرة وجماهيرية من شعراء الفصحى .

ومشكلة اللغة العربية الفصحى تتمثل (أولاً) في أننا ندرس قواعدها ، ولا نتاح لنا فرصة تطبيقها في حياتنا اليومية . فهي لغة مركونة على الرف إلى حين نحتاج إليها ، فننزلها من مكانها ، ونقوم باستخدامها ، ثم نعيدها إلى الرف مرة أخرى . (ثانياً) إذا حاول بعضنا مخلصاً أن يتعلم العربية الفصحى لم يجد كتاب القواعد السهل الميسر الذى يأخذ بيده إلى تعلمها . فكل كتب القواعد والنحو صعبة العبارة ، غليظة الأمثلة ، تعقد الكبار قبل الصغار ، وتصد نفس الراغب في التعلم ، فما بالك بالذى يفرض عليه تعلمها . (ثالثاً) لا يوجد قاموس عصري للغة العربية الفصحى حتى الآن ، يضارع القواميس الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية في دقة التنظيم ، وتنوع المادة اللغوية ، وسهولة شرح المفردات ، وبيان نشأتها وتاريخها .

وإذا كنت هنا غير راغب في سرد باقى مشكلات اللغة العربية التى تعوق المتعلمين عن الإقبال عليها ، وسرعة تعلمها ، واستخدامها نطقاً وكتابة ، فإننى سوف أحاول أن أجيب على السؤال الذى طرحته فى العنوان ، فأقول :

تحتاج اللغة العربية (أولاً) إلى قاموس لمعانى المفردات ، مصحوباً بالأمثلة الحية ، وليس الميتة . وأن يتميز هذا القاموس بالعصرية فلا يستمد

مادته من لغة الماضي البعيد ، وإنما يقدم لنا ما نحتاج إليه الآن بالفعل . وميزة القاموس الجيد أنك تجد فيه ما تحتاج إليه ، وليس أن يشتت جهودك فيما لا تريده على الإطلاق . (ثانيًا) قاموس للأفعال ، وتصريفها ، وإسنادها للضمائر . لأن الأفعال في اللغة الفصحى ليست أمرًا سهلاً ، وهي تحتاج إلى قراءة واسعة من أجل إتقانها وعدم الخطأ فيها . (ثالثًا) تحتاج اللغة الفصحى إلى وضع قاموس للأدوات ، أي لحروف العطف والجر والتأكيد والاستفهام ، والسياقات المختلفة التي تستخدم فيها كل أداة ، والمعنى الخاص الذي يرتبط بها مع فعل معين ، فمثلاً الفعل (رغب) إذا وضعنا بعده الحرف (في) أصبح معناه الرغبة في الشيء ، وإذا جئنا بعده بالحرف (عن) تحول تمامًا إلى عدم الرغبة في الشيء !! (رابعًا) تحتاج اللغة العربية إلى كتاب مبسط للقواعد ، والمدعو للقيام بذلك أحد مدرسي اللغة العربية أصحاب الخبرة الطويلة في مجال التدريس ، وليس المتخصصين الأكاديميين في الدراسات النحوية ، لأن هذا الشخص هو القادر على معرفة ما يحتاجه تلاميذ اليوم مما لا يحتاجون إليه . (خامسًا) يحتاج متعلم اللغة العربية إلى كتاب للنماذج من الشعر والنثر ، يكون إذاً له في تطبيق القواعد عليها ، ويمكنه في الوقت نفسه أن يستمد منها لنفسه ولثقافته الخاصة .

أؤكد لكم أنه بدون هذه المنظومة ، المكونة من خمسة كتب ، أو مراجع ضرورية ، سوف يظل التخطي في تعلم اللغة العربية وتعليمها . وسوف تستمر - كما هو ملاحظ - لغة ثقيلة على ألسنة النشئ ، والكبار معاً ، يتألمون حين يتحدثون بها ، ويخشون من الوقوع في المطبات كلما حاولوا نطق عبارة واحدة منها . والله ولي التوفيق .

* *

حقيقة النهوض باللغة العربية

احتل الحرص على النهوض باللغة العربية فى الآونة الأخيرة اهتمام
الرأى العام ، وعكست وسائل الإعلام رغبة حقيقية من أجل إحيائها فى مواجهة
زحف اللهجة العامية من ناحية ، وشيوع اللغات الأجنبية المطعمة بالعربية من
ناحية أخرى ، ولكى تكون القضية واضحة ، لابد من أن يسبق السؤال :
(كيف نهض باللغة العربية؟) سؤال أكثر أهمية هو : (من الذى ينهض بهذه
المهمة؟) .

وإذا استعرضنا المؤسسات الرئيسية التى تعمل فى مجال اللغة العربية
وجدناها لا تخرج عما يلى أولاً : جامعة الأزهر وبصفة خاصة ما بها من
كليات متخصصة فى اللغة العربية وبعضها كليات عريقة ، حافظت على تراث
العربية فى مجالاته المتعددة كالنحو والصرف وفقه اللغة ، وما زالت تعكف
عليه درسا وتحليلا ، بل انها تتعمق فيه إلى الحد الذى يبعدها أحيانا عن مسايرة
متطلبات العصر ، ومتابعة اللغة باعتبارها كائنا اجتماعيا دائم التطور سريع
التغيير .

ثانياً : كليات الآداب فى سائر الجامعات الحكومية والتى استلهمت
مناهجها من منهج كلية الآداب بجامعة القاهرة ، تلك التى شهدت طفرة هائلة
من التحديث على يد رائدها الكبير طه حسين وتلاميذه ، واتجهت دراسة اللغة
العربية بها نحو الأدب الحديث بصفة خاصة ، الأمر الذى حصرها فى مجال
واحد فقط من مجالات اللغة العربية .

ثالثاً : وبين الأزهر وكليات الآداب قامت دار العلوم لتكون وسطا بين
دراسة التراث العربى والإسلامى فى صورته القديمة ، وبين دراسته فى أحدث

ما ظهر فيه من نظريات وآراء جديدة، وقد اتجهت دراسة العربية فى دار العلوم على مدى القرن العشرين إلى تخريج متخصصين على مستوى عال فى تدريس اللغة ، والكتابة بها فى مختلف المجالات التى عمل فيها الخريجون ، وما زالت تؤدى دورها ، لولا كثرة الأعداد التى تعوق استيعاب الطلاب ، والقدرة على تدريبهم تدريباً صوتياً ولغوياً جيداً .

رابعاً : أقسام اللغة العربية فى كليات التربية ، وكان الغرض منها تخريج المدرسين الذين يجمعون بين التخصص فى اللغة العربية وبين الإلمام بالدراسة التربوية التى يتكون منها مع مدرس عصرى متطور، لكن التجربة اثبتت ضعف هؤلاء الخريجين نتيجة حصولهم على (نصف) التخصص فقط فى اللغة العربية بينما أنقلوا بالمناهج والمقررات التربوية الأخرى .

تلك هى المؤسسات الأربع المسئولة عن إعداد خريجي اللغة العربية ، وهى كما نرى متباينة فى توجهاتها فضلاً عن أن كلا منها يعمل منفصلاً تماماً عن غيره إلى حد أنها فقدت روح التنافس فيما بينها لكن على الرغم من سلبياتها تظل هى المؤسسات التى لا بد أن يرجع إليها لاختيار المصلحين الذين يمكن أن يتم على أيديهم النهوض باللغة العربية .

أما إجابة السؤال (كيف ننهض باللغة العربية) فيمكن أن تتعدد الرؤى وتتنوع الإجابات تبعاً لثقافة كل مجتهد أو تجربة كل ممارس ولكى يكون هذا المقال ايجابياً يمكن أن أطرح هنا فكرة (منظومة متكاملة لتعليم اللغة العربية) تقوم على وضع ستة مؤلفات على النحو التالى :

1- قاموس لمعانى الألفاظ مرتب الفبائياً ومصاغ بلغة سهلة ومستوعب لكل ما يحتاجه الإنسان المصرى أو العربى فى الوقت الحاضر ويمكننى ان أؤكد أن مثل هذا القاموس لا يوجد حتى الآن .

2- قاموس لأفعال اللغة العربية يضم كل الأفعال المستخدمة وضبطت تصنيفاتها مع مختلف الضمائر (المتكلم المخاطب الغائب) وحالات اسنادها إلى (المذكر والمؤنث) وكذلك (المفرد والمثنى والجمع) .

3- قاموس لأدوات اللغة العربية التي تربط كلا من الأفعال والأسماء والمعاني للمتعددة لكل أداة ، مع نماذج من استخدامها فى المواقف والسياقات المختلفة .

4- كتاب قواعد سهل وميسر لقواعد اللغة العربية المستخدمة بالفعل مع ضرورة التلخيص من كل حالات الشذوذ والاكتفاء بالإشارة إليها فى الهامش. وهنا لا ينبغى أن يكون الشعر مقياسا للغة ، فإن الشعر لغة خاصة داخل اللغة له قواعده وله استثناءاته ولا ينبغى أن نرهب بها المتعلمين المبتدئين .

5- كتاب يشتمل على نماذج جيدة يتم اختيارها بعناية فائقة وتبعا لمنهج علمى دقيق من النثر العربى فى مختلف مجالاته العلمية والأدبية والصحفية والاقتصادية والسياسية .. الخ .

6- كتاب مماثل يشتمل على نماذج جميلة ومحبة من الشعر العربى فى مختلف عصوره ومستمد من دواوين كبار الشعراء .

والغرض من الكتابين الأخيرين هو بالطبع تكوين ثروة لغوية مناسبة يمكن للمتعلم أن يطبق عليها القواعد التى تعلمها ، كما يرى فيها النماذج الفعلية لما هو موجود فى القواميس المشار إليها .

تلك هى المنظومة المقترحة والتى لم يفكر فيها بهذا التكامل أحد من قبل. وفى تصورى أنها لن تفيد فقط المتعلم العربى وإنما ستقدم أكبر فائدة أيضا

لغير الناطقين بالعربية ، بل إنها يمكن أن تغنيهم عن المدرسين ، إلا في أضيق الحدود .

بهذا الشكل يمكن أن تحول الأفكار إلى خطة عمل ، والآمال والتطلعات إلى برنامج محدد . وما دامت الرغبة في النهوض باللغة العربية صادقة فلن يكون أمام مثل هذا المشروع إلا نقطة البدء التي تتمثل في أمرين : اختيار الطاقات العلمية وهي بحمد الله موجودة ، وتوفير التمويل اللازم وهو كما أتوقع متواضع للغاية .

* *



الأدوية السبعة للنهوض باللغة العربية

أولاً : النهوض باللغة العربية عمل مشترك يتطلب جهداً من المعلمين يقابله جهد مماثل من المتعلمين فالعلم لا يقدم فى معلقة من ذهب ولا يد لمن يريد إتقان لغة ما أن يقصد إلى ذلك برغبة صادقة وأن يعطى لها من وقته وجهده الكثير .

ثانياً : أن معلمى اللغة العربية لابد أن يتم إعدادهم إعداداً جيداً بحيث يكونون على وعى كاف بتاريخها وتطورها وآدابها وعلاقتها مع اللغات الأخرى وذلك إلى جانب التمكن التام من قواعدها وكيفية تطبيقها والأمثلة التى تشذ أحياناً عن القاعدة .

ثالثاً : توافر الأدوات الضرورية لتعليم اللغة العربية والتى تساعد على ذلك وفي مقدمتها : قاموس لمعاني الألفاظ ، وقاموس للأفعال وتصريفها وإسنادها للضمائر ، وقاموس للأدوات وطرق استخدامها ، وكتاب مبسط للقواعد والأمثلة عليها .. وأخيراً كتاب للمختارات من النثر العربى والشعر العربى يكون بمثابة منبع لغوى ، يستمد منه كل من المعلم المتعلم النماذج التى يقاس عليها والعبارات التى يمكن أن تتم محاكاتها .

رابعاً : إعادة الاهتمام فى المدارس بمادتي الإنشاء الشفوى والتحريرى، والإملاء الذى يمكن أن يندرج تحت ما يسمى بـفن الخط العربى .

خامساً : تخصيص جزء من النشاط المدرس يمكن أن تعطى له درجات لبعض الفنون التى تساعد على تحفيز النشاط اللغوى مثل الشعر والقصة والإلقاء والمناظرات والصحافة والتمثيل المسرحى وكتابه البحوث العلمية البسيطة .

سادسًا : رصد المكافآت التشجيعية للمتفوقين فى الأداء اللغوى بمختلف صورته من الرعاية الخاصة للموهوبين وتمكينهم من الوظائف المناسبة لقدراتهم وكفاءتهم بعد التخرج .

سابعًا : قيام الإعلام بدور مساعد يتمثل فى ضرورة الاهتمام بالأداء اللغوي الصحيح والحد من التلوث اللغوى الهابط وتقديم النموذج والقذوة من خلال المذيعين والمتحدثين وكذلك من خلال الأعمال الدرامية ذات التأثير الواسع بين الجماهير وأخيرًا - بعد تناول هذه الأدوية السبعة التى يستغرق تعاطيها على الأقل ثلاث سنوات يمكن أن تتم "استشارة" تكون بمثابة تقييم للموقف : إلى أى حد بلغ التقدم ، وما هى الأعراض الجانبية لكى يتم تجنبها ؟ وكيف يمكن التطوير لما هو دائما أفضل ؟

* *

الفصحى والعامية

يقال بحق إن اللغة وعاء الفكر ، بمعنى أننا لا نستطيع أن نفكر بدون اللغة ، ألا أننا لا يمكن أن نتصور فكرة ما إلا إذا كانت هناك كلمة أو كلمات تحددها لنا . فما الذى يترتب على ذلك ؟ إن من يمتلك كلمات كثيرة يستطيع أن يتجول أكثر فى مجال الفكر ، وفى المقابل من تكون حصيلته من الكلمات محدودة يكون فقيراً فى فكره . وطبعاً أنا أتحدث هنا عن اللغة فى حالتها الفصحى والعامية . وهذا هو السبب الذى يجعل بعض المتقنين ممن ينادون بإحلال الفصحى تماماً محل اللهجة العامية يتعجبون من أن الحياة تسير وتتطور دون حاجة إلى اللغة الفصحى . فهناك المئات بل الآلاف من الأشخاص الذين ينجحون وتزدهر أعمالهم دون أن يعرفوا شيئاً عن الفصحى وقوانينها . ولعل السبب قد أصبح الآن واضحاً ، وهو أنهم يفكرون بما حصلوا عليه من رصيد لغوى باللهجة العامية ، وهو رصيد ضخم ومتنوع ، بل إنه ممتد فى حياتنا عبر آلاف السنين . ويخطئ من يتصور أن العرب كلهم كانوا يتحدثون باللغة العربية الفصحى . أبداً .. لقد كان يوجد لديهم دائماً مستويان من اللغة : أولاً اللهجة العامية الخاصة بكل قبيلة ، أو شعب على حدة ، ثم اللغة العربية الفصحى التى يسجل أو يكتب بها العلم والأدب . وقد استمر هذا القانون ، وسوف يستمر ، دون أن تحل واحدة منهما مكان الأخرى . اللهجة العامية دائماً للحديث اليومي فى الحياة الجارية ، أما الفصحى فهى لتسجيل كل ما يدور فى محيط العلم والأدب . والدليل على أن لكل منهما حدوده الخاصة أن التاريخ يسجل لنا بعض المواقف الساخرة التى كان بعض الأشخاص يحاولون فيها التحدث بالفصحى فى مواقف العامية ، فيضحك منهم الناس ، بل ويستهزئون بهم . وقديماً قال الجاحظ : إذا سمعت نكتة بالعامية فلا تحكها إلا بالعامية ،

لأنك لو حاولت حكايتها بالفصحى سوف تبوخ وتفسد ويذهب طعمها ! ومن الطبيعي أن يظهر بالعامية أدب خاص بها كالزجل وأشعار الأغاني والقصص الشعبية التي رويت لنا ، وأقول : رويت مشافهة ، لأنك عندما تكتب العامية تصبح ثقيلة جدًا في القراءة . وأنا شخصيًا احتفظ بديوان بيرم التونسي الذي أعجب به كثيرًا ، ويصعب على قراءة بعض أبياته ، وأعتقد أن شخصًا غير مدرب لن يستطيع قراءة أشعاره بصورة صحيحة ، أى تبعًا لقوانين العامية .

أما اللغة الفصحى فلها حدودها أيضا . وهى اللغة القابلة للتسجيل الكتابي ، وحفظ تراث الأمة . ولا شك أن أبناءها مقصرون فى تعلمها وتعليمها، وكذلك فى وضع القواميس المساعدة على معرفة ألفاظها ومعانيها المحددة ، كما أنهم حتى الآن عاجزون عن وضع كتاب مبسط لقواعدها يستطيع أى رجل أو امرأة أو طفل أن يستعين به ، ويعتمد عليه . وعلى الرغم من أن لدينا كتابًا كبارًا فى اللغة العربية الفصحى ، ظهوروا فى العصر الحديث ، إلا أنهم جميعًا قد علموا أنفسهم بأنفسهم . والدليل على ذلك أن زملاءهم لم يصلوا إلى نفس قدرتهم . وسوف يظل من أهم وأنجح وسائل تعليم الفصحى : كثرة القراءة بها . اقرأ كثيرًا وسوف تتكون لديك المقدرة على الفهم والاستيعاب ، ثم الكتابة بعد ذلك بالفصحى فى سهولة ويسر .

* *

اللغة الأجنبية فى الابتدائى

لا شك أننا مقبلون على مرحلة جديدة من التواصل مع العالم تتطلب مزيداً من التعرف على ثقافته ، والاتصال المباشر بمختلف شعوبه . ولا يتأتى ذلك الأمر إلا من خلال اللغة . ولما كانت اللغة الإنجليزية بالذات قد أصبحت الآن هى اللغة العالمية الأولى ، فمن حق أبنائنا أن يتزودوا بها لكى يستطيعوا التواصل المنشود . والواقع أن مصر بحكم موقعها تمثل نقطة لقاء ثقافى وحضارى بين ثلاث قارات مباشرة ، هى أفريقيا وآسيا وأوروبا ، وقارتين غير مباشرتين هى أمريكا وأستراليا . ومن هنا فإنها منذ نشأة نظامها التعليمى فى القرن التاسع عشر تقوم بإعطاء أهمية للغة الإنجليزية بصفة خاصة ، تليها الفرنسية ثم الألمانية . ولست أدري لماذا أهملت كثيراً اللغة الأسبانية التى تتكلم بها كتلة هائلة من شعوب أمريكا اللاتينية ، وفى الوقت الراهن برزت الحاجة إلى معرفة لغات آسيوية مثل اليابانية والصينية ، إلى جانب الأندونيسية والماليزية والأردنية .

وقد كان المنهج التعلّمى التقليدى يقوم على تزويد التلميذ باللغة الأجنبية فى مرحلة الدراسة الإعدادية ، بينما يترك المرحلة الابتدائية (6-12) سنة لكى يتقن لغته القومية ، وهى اللغة العربية . ولا شك أن مرحلة تعليمية قد مرت فى النصف الأول من القرن العشرين شهدت استيعاباً جيداً من جانب التلاميذ للغة الأجنبية ، وإجادة فى نفس الوقت من جانب المدرسين الذين كانوا يقومون بهذه المسئولية ، وكانت النتيجة أن تخرج عدد كبير من الجيل الماضى وهم يجيدون اللغة العربية إلى جانب لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية . وفى هذا الصدد يمكن أن أشير إلى المرحوم عبد الرحمن بدوى الذى لم يحصل على الدكتوراه من

الخارج ، وكان يجيد مجموعة من اللغات أهمها الفرنسية والإنجليزية ، بالإضافة إلى الألمانية والأسبانية وطبعًا اللاتينية واليونانية . وعندما سألته أجابني بحسم أنه تعلم اللغتين الأوليين فى المدرسة ، ثم أضاف إليهما الباقي بمجهوده الشخصى . لكن الدكتورة منى حسن بجامعة القاهرة أكدت لى أن تعلم اللغات وإجادتها يرتبطان بقدرة خاصة لدى بعض الأشخاص. وهذا يعنى أن الاعتماد على التعليم ليس إلا أمرًا ثانويًا .

المهم أن قرار وزارة التربية الجديدة بتعليم أبنائنا اللغة الأجنبية فى مرحلة الابتدائية من العام القادم ، نرجو أن يتحقق منه أمران : الأول أن يجيد لغة أجنبية منذ نعومة أظفاره ، وفى تلك المرحلة المبكرة من العمر ، وألا يطغى تعلمهم اللغة الأجنبية على تعلم لغتهم القومية ، وهى اللغة العربية ، وأعتقد أن الهدف إذا كان واضحًا فإن الوسائل المختلفة التى تؤدى إليه يمكن أن تكون محل نظر ، وهذا الهدف هو (اتقان اللغة العربية إلى جانب إجادة لغة أجنبية) والله ولى التوفيق .

* *



اللغة الإنجليزية

أعتقد أن أحدًا لا يستطيع أن يجادل أو يعترض الآن على أن اللغة الإنجليزية قد أصبحت في العصر الحاضر لغة عالمية أو بالأصح هي اللغة العالمية القابلة للتعامل بها في مختلف بلدان العالم ، حتى ولو لم تكن شعوب هذه البلدان تتكلمها ، لكن الأماكن التي يزورها الإنسان مثل الفنادق والبنوك والمطاعم والمعالم السياحية ، فضلاً عن المطارات والموانئ يوجد بها من يتكلم هذه اللغة ويفهمها . وبذلك أصبحت اللغة الإنجليزية هي جواز المرور في كل بلاد العالم ، فإذا أضفنا إلى ذلك أنها اللغة الغالبة على وسائل الاتصال الحديثة، وأهمها شبكة الإنترنت ، تأكدنا من سيطرتها على سائر اللغات الحية ، وأهميتها في نفس الوقت لكل من يريد التواصل مع الآخرين .

ما الذي نستخلصه من ذلك ؟ إننا لابد أن نزود أبناءنا بمعرفة تلك اللغة، وتسهيل تعليمها لكل أبناء المجتمع . والواقع أن أهل تلك اللغة قد سهّلوا ذلك بالفعل ، فوضعوا لها كتباً في القواعد ، والتمارين ، والأمثلة ، والنصوص، والأدبيات التي تساعد المتعلم على سرعة تعلمها ، والحديث بها في وقت قياسي . ولا شك أن وزارة التربية والتعليم عندنا غير مقصرة في هذا الشأن ، فاللغة الإنجليزية هي أحد المقررات الأساسية ، وإن كانت مشكلة النطق والاستخدام العملي غير متوافرة ، لأنهما يحتاجان دائماً إلى بيئة تدفع المتكلم بالإنجليزية إلى أن يتحدث ويسمع ويحاور ويخطئ ويصلح له ، حتى نستقيم لغته ، وتجرى بسهولة على لسانه .

وقد أدرك ذلك بعض تجار المدارس الخاصة ، فأطلقوا على مدارسهم اسم (مدارس اللغات) أي المدارس التي تعلم كل المواد باللغة الإنجليزية . وهذا

خطأ تربوى . فمن الممكن أن تكون اللغة الإنجليزية مادة أو اثنتين داخل عدد من المقررات التى تدرس باللغة العربية ، التى هى لغتنا القومية ، والتى ينبغى أن يتقنها أبناؤنا إلى جانب إجادتهم للغة الأجنبية . أما أن نفصل تلميذ اللغة الأجنبية عن تلميذ اللغة العربية فهذا ما ينتهى إلى تخريج جيل بعين واحدة ، أو بنصف لسان . وقد التقيت بالعديد ممن درسوا اللغة الإنجليزية وحدها لا يكادون يعرفون المقابل العربى لجملة أو حتى لكلمة عربية . وطبعاً العكس صحيح . ومن الغريب أن عدوى الحضانات الإنجليزية ، ومدارس اللغات قد انتقلت (عنى عينك) إلى بعض الجامعات الخاصة التى قصرت الدراسة فيها على اللغة الإنجليزية ، أو على غيرها من اللغات الأجنبية . ولهؤلاء جميعاً أقول : إن كبار علمائنا ومفكرينا وأدبائنا كانوا يتقنون العربية إلى جانب إجادتهم لإحدى اللغات الأجنبية ، وأنه بفضل الجمع بين اللغتين تميزوا وأبدعوا وسجلوا أسماءهم فى تاريخ مضر الحديثة . أما أن نهمل لغتنا القومية تماماً لصالح اللغة الأجنبية ، أو نقتصر فقط على العربية فهذا ما ينبغى التحذير منه ، سواء فى مجال التعليم ، أو فى مجال الثقافة .

• •

لغتنا المصرية القديمة

أهدانى الدكتور عبد الحليم نور الدين كتابه الجميل (اللغة المصرية القديمة) الذى يتناول فيه تاريخ الكتابة فى مصر القديمة منذ نشأت وتطورت حتى أصبحت من أروع علامات الحضارة المصرية ، كما أنها ظلت مستعصية على فهم العالم كله ، حتى استطاع شامبليون أن يفك رموز حجر رشيد سنة 1822 وفتح للإنسانية كلها كتاب مصر القديمة بكل ما يحتوى عليه من رموز وأسرار، ومن عظمة وازدهار .

ويفرق د. عبد الحليم بين أربعة خطوط كتبت بها اللغة المصرية القديمة على التوالى وهى الهيروغليفية ، والهيراطيقية ، والديموطيقية ، والقبطية .. وتدل كل واحدة على معنى محدد ، فالأولى تعنى الكتابة المقدسة ، التى كانت تكتب على جدران المعابد والمقابر ، والثانية تعنى الكتابة الكهنونية ، لأن الكهنة كانوا أكثر الناس استخداما لها ، أما الثالثة فتعنى الكتابة الشعبية ، لكثرة استخدام الناس لها فى حياتهم اليومية . وأما الرابعة فقد تم استخدام الحروف اليونانية فيها ، وجرى العدول عن الرسوم والأشكال التى كانت معروفة من قبل، وقد حدث ذلك تحت تأثير وجود اليونان فى مصر ، الذين شجعوا على استخدام أبجديتهم اليونانية ، بعد أن أضاف المصريون إليها سبعة أحرف مأخوذة من الكتابة الديموطيقية .

ميزة كتاب د. عبد الحليم نور الدين أنه يمثل آخر ما ظهر باللغة العربية فى هذا الميدان اللغوى الهام . وهو مطبوع بصورة جيدة ، والرموز والعلامات واضحة تماما ، وأستطيع أن أقول إن من يرغب فى قراءة الكتابة المصرية القديمة التى نشاهدها على جدران المعابد الفرعونية يستطيع أن يحمل

معه هذا الكتاب إلى هناك ، ويبدأ في المقابلة بين ما فيه ، وبين ما على الجدران لكي يفك بنفسه رموز تلك الحضارة المتأصلة في وادي النيل . لكننا ما زلنا ندفع بأبنائنا في المدارس والجامعات ضمن رحلات متعددة إلى الأقصر وأسوان لكي يقفوا هناك مرهقين ، دون أن (يدركوا) حقيقة حضارتهم . فقط ينظرون إليها من الخارج . ولو أنهم عرفوا بعض حروف وألفاظ تلك الحضارة، لكان رسوخها في أذهانهم أقوى وأعمق .

وقد سمعت أخيراً أن مكتبة الإسكندرية قد فتحت أبوابها لتعليم اللغة المصرية القديمة لمن يريد ، وهي بادرة جيدة ، يقف وراءها د. عبد الحليم نور الدين ، ويساندها الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير المكتبة . والواقع أن إهمال تلك اللغة كان من أكبر عيوبنا التعليمية والثقافية ، لأنها تمثل مفتاح القراءة الأولى لتاريخنا القديم ، ونقطة البدء في فهم وتقدير القيمة الإنسانية الكبرى لحضارتنا القديمة . ولولا الملامة لدعوت إلى إدخال بعض مبادئ اللغة المصرية القديمة في نظامنا التعليمي الحالي ، لكنني أخشى أن ننقل على التلميذ المصري الذي تتراكم على رأسه المناهج والمقررات ، ولم يثبت حتى الآن إتقانه للغة العربية ، كما أنه لم يتقن إحدى اللغات الأجنبية العالمية . لكن الذي يبقى مضيئاً هو اهتمام بعض علمائنا المصريين بتاريخ مصر القديمة ، والعكوف على فهم وتحليل عناصر حضارتها ، جنباً إلى جنباً مع العلماء الأجانب الذين بذلوا في هذا المجال جهوداً صادقة ومتميزة .

* *

التعليم كالماء والهواء (1)

مع خالص احترامى وتقديرى لصاحب هذه المقولة ، عميد الأدب العربى الدكتور طه حسين ، فإننى أريد أن أتوقف عندها قليلاً ، لكى أناقشها بعد أكثر من ستين عامًا ، تغير فيها العالم كثيرًا وتطورت الحياة فى مصر تطورًا كبيرًا ، واتسع نطاق التعليم إلى حد يمكنه أن يملأ نفس طه حسين بالفرح ، بل بالسعادة ، فالآن أعداد الدكتوراه التى حصل عليها المصريون بلغ سبعين ألفًا ، بعد أن كان هو نفسه صاحب أول دكتوراه (يتيمة) فى مصر .

والسؤال الآن : ماذا كان يقصد طه حسين من مقولة التعليم كالماء والهواء ؟ بالطبع كان يقصد أن يتاح لكل إنسان أن يحصل على فرصته من التعليم . طيب ، وماذا بالنسبة للذين لا يقدرون على الاستمرار فيه حتى مراحلته النهائية ؟ أو الذين يفضلون العمل المهنى والحرفى على التعليم ؟ أو الذين يرغبون فى نوع متميز من التعليم وهم فى بلادهم ، أو الذين يريدون استكمال دراساتهم الجامعية أو العليا فى الخارج ؟ الواقع أننا لا نجد عند طه حسين إجابة عن كل هذه الأسئلة مجتمعة ، ولا عن واحد منها على حدة . والرجل معذور فى ذلك لأن هذه الأسئلة وغيرها لم تكن مطروحة على عصره، الذى كانت مصر تتحسس فيه طريقها إلى الخروج من فترة التقليد والانكفاء على الذات إلى مرحلة جديدة من الاتصال بأوروبا ، والانفتاح على مختلف الثقافات العالمية .

لقد حققت ثورة يوليه مقولة طه حسين ، وجعلت التعليم مجانيًا فى كل مراحلها ابتداء من المرحلة الابتدائية حتى مرحلة الدراسات العليا ، التى يقوم فيها الباحث بإعداد الماجستير والدكتوراه . بل إن الدستور يقرر فى مادته

العشرين أن (التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة) والواقع أن هذا المبدأ كان له أثاره الكبيرة فى دفع عجلة التعليم المصرى خطوات واسعة إلى الأمام . ومهما قيل عن مستواه أو قيمته أو فعاليته فإنه قد قدم للمجتمع المصرى العديد من الكفاءات البشرية التى ساهمت فى حركة البناء والتحديث التى شهدتها البلاد على مدى نصف قرن ، وبها تحولت إلى دولة عصرية ومجتمع متطور .

لكن (وما أصعب كلمة لكن) التعليم الآن أصبح خدمة اجتماعية تتطلب الكثير من التكاليف ، وتحتاج إلى ميزانيات كبرى تعد بالمليارات . وإذا كانت (بعض) الدول الغنية تتحملها بصعوبة ، فإن الدول النامية تتوء بأعبائها ، لأنها تقتطع تكلفتها من أمور أخرى واجبة ، كالصحة والمواصلات والإسكان والقضاء على البطالة ، وتمويل خطط التنمية ، لذلك فإن أنواعاً من التعليم بدأت تظهر بسعر التكلفة (المعاهد القومية) ثم على نحو استثمارى (الجامعات الخاصة) ولا شك أن هذا النوع من التعليم المدفوع التكاليف يلبى رغبة لدى المجتمع . أو على الأقل لدى شريحة منه لا يمكن فصلها عنه أو اقتطاعها منه (للحديث بقية) .

* *

التعليم كالماء والهواء (2)

أستطيع إذن أن أفهم مقولة طه حسين على أساس أنها شعار جيد ، أطلقه عميد الأدب فى وقت كانت نسبة الأمية فيه غالبية ، وعدد المدارس قليلاً ، ولم يكن يوجد من الجامعات فى مصر كلها سوى ثلاث جامعات فقط . أما الآن ، وقد انتشر التعليم انتشاراً واسعاً ، وأصبحت المدارس بالآلاف ، وبلغ عدد الجامعات الحكومية 17 جامعة كبرى ، إلى جانب عدة جامعات خاصة ، وكذلك العديد من المعاهد العليا والأكاديميات ، فإن التعليم أصبح يضم أكثر من مليون نسمة ، وقد أصبحت ميزانيته تقترب من ثلاثين مليار جنيه ، مع ملاحظة أن زيادة الإقبال على التعليم بكل مراحله فى تزايد مستمر ، وأسعار الوسائل لتعليمية المستخدمة فيه تقفز من شهر لآخر ، وليس من عام لآخر ، إلى جانب ما يتكلفه إعداد الكوادر البشرية إعداداً جيداً من الوقت والجهد والمال .

وبالتالى فإن هذه الظروف الجديدة أصبحت تفرض واقعاً جديداً ، ليس منفصلاً بالضرورة عن واقع طه حسين ، وإنما مختلف معه فى كثير من الوجوه . ولعل هذا هو ما دفع أصحاب مشاريع التعليم الخاص إلى أن يستثمروا ملايين الجنيهات فى هذا المجال ، وهم متأكدون من عدم الخسارة ، بل من ضمان الربح المركب . ولا يمكن القول بأن تلك الجامعات والمعاهد الخاصة لا تقدم تعليماً سيئاً أو هابطاً ، لأن رقابة وزارة التعليم العالى عليها مستمرة ، وضوابط إنشائها واستمرارها متوافرة . وهى عمومًا إن لم تتفوق على التعليم المجانى ، الذى يمتلئ بالأعداد الكبيرة ، فإنها لا تقل عنها كفاءة وفعالية .

من هنا فإننى أقول بكل تواضع إن مقولة طه حسين لم تعد صحيحة مائة فى المائة ، لأن الواقع نفسه - وليست المناقشة النظرية - هو الذى يفقدها الكثير مما كانت تتمتع به فى عصرها ، وما بعده بعدة عقود فقط . وإذا كان طه حسين قد أقام شعاره على ما وجد فى البلاد الأوربية التى كانت تتيح التعليم لكل أبنائها بالمجان ، فإن هذه البلاد نفسها قد تحولت منذ فترة إلى تسعير التعليم لديها . وإذا أردنا الرجوع إلى فرنسا ذاتها ، التى أكمل فيها طه حسين تعليمه العالى ، فإنها أصبحت تضم جامعات حكومية برسوم قليلة إلى جانب معاهد عليا متخصصة برسوم عالية جدًا ، وبشروط غاية فى الشدة ، لكى تضمن تخريج كوادر بشرية عالية الكفاءة تستطيع أن تواصل حركة التقدم بها .

ولكى لا يفهمنى البعض خطأ فإننى أقول : ما أجمل أن تستطيع أى دولة أن تدعم التعليم فيها ، بمعنى أن تجعله كله بالمجان ، بشرط أن تضمن له مستوى عاليا من الجودة المطلوبة ! لكن مثل هذه الدولة ، بما فيها الولايات المتحدة نفسها ، لا تستطيع أن تفعل ذلك . وبالتالي فإن الحل الذى أقدمه يتلخص ببساطة فى أن تدعم الدولة فقط التعليم الابتدائى والإعدادى ، وأن تقسم التعليم بعد ذلك إلى قسمين : فنى يكون بالمجان لأن المجتمع فى حاجة إليه ، وثنائوى بمصروفات . أما الجامعة فينبغى أن تكون مجانية للمتفوقين ، وبمصروفات لغيرهم . وحسبنا الآن أن نتذكر جيدًا أن كلاً من الماء والهواء لم يعد بالمجان !!

* *

الثورة ومجانية التعليم

أهم ما قدمته ثورة يوليه لى هو مجانية التعليم . كنت فى مدرسة الجمالية بحى الحسين بالقاهرة ، وهى حينئذ تضم ثلاث مراحل : ابتدائية ، وإعدادية ، وثانوية . وكانت المصروفات تبلغ 375 قرشاً ، وهذا المبلغ بمقياس ذلك الوقت ، أى سنة 1952 يكاد يصل حالياً إلى ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين جنيهاً .. وفى أسرة تتكون من عشرة أبناء ، كان من الصعب جداً على عائلها أن يوفره لابن واحد ، لذلك كانت هذه المصاريف مرهقة ، ليس للأب وحده ، وإنما للأسرة كلها .. وهكذا عندما أعلنت الثورة عن (تطبيق) مبدأ مجانية التعليم الذى كان قد نادى به طه حسين ، حين قال إن التعليم ينبغى أن يكون مثل الماء والهواء ، فرحت الأسرة كثيراً ، وكان فرح والدى أكثر ، لأن عبئاً ثقیلاً جداً قد سقط من على كتفيه .

مضى زمن ، وتعلمت مجاناً مع جيلى ، الذى تلتته بالطبع أجيال كثيرة مثلى ، ثم تخرجت من الجامعة ضمن عدد من المتفوقين ، وإذا بالدولة تعلن عن بعثة حكومية للحصول على الدكتوراه بالخارج ، وقدمت فقبلت ، وسافرت إلى فرنسا ، حيث التحقت بجامعة السوربون ، التى ظللت أدرس بها سبع سنوات متواصلة حتى حصلت على دكتوراه الدولة بمرتبة الشرف الأولى . أما مصاريف الإقامة فقد تكلفت بها الدولة بناء على مبدأ مجانية التعليم الذى طبق من الحضانة حتى الدراسات العليا . ولست أنا وحدى الذى تمتع بذلك ، وإنما العديد من زملائى ، وما زالت الدولة تواصل رسالتها فى إرسال المبعوثين إلى البلاد المتقدمة ليعودوا منها بأعلى الشهادات ، ويشاركوا فى الحياة الجامعية والعامة بفكرهم المتجدد ، ورؤاهم المتنوعة .

وعلى الرغم من الارتفاع المتزامن فى تكلفة التعليم حتى أن أكبر دول العالم وأغناهم لم تعد تجعله مجانيًا ، فإن الرئيس مبارك حريص على عدم المساس بهذا المبدأ الهام من مبادئ ثورة يوليو ، وإذا كانت الدولة قد سمحت بإنشاء مدارس خاصة بمصاريف ، وكذلك جامعات خاصة ، فإنها ما زالت ملتزمة - بإصرار الرئيس وحده - على عدم المساس بحق أغلبية الشعب فى التعليم المجانى . ومع أن هذا التعليم يرهق ميزانية الدولة كثيرًا فإنها تعتبره مع الصحة ودعم رغيف الخبز من الخدمات الأساسية التى تلتزم بها للمواطنين. وإذا كانت هنا مشكلة، فإن الإنسان المصرى يقوم بحلها على نحو هادئ وبدون ضجيج . فالقادرون يرسلون أبناءهم إلى التعليم المدفوع الأجر ، والفئات المحدودة الدخل تواصل إرسال أبنائهم إلى التعليم المجانى . يبقى فقط ألا ينتهز بعض الأغنياء (جذا) الفرصة ويحشروا أبناءهم فى المجانية ، وفى نفس الوقت لا يرهق محدود الدخل نفسه بإرسال ابنه إلى التعليم المدفوع الأجر .. وتبقى التحية واجبة لثورة يوليه على ما وفرت له من مجانية للتعليم ، استفاد منها مئات الآلاف من الشباب ، الذى تقدم المجتمع بجهودهم ، وأصبحوا فى نهاية الأمر هم ثروة مصر الحقيقية .

* *

حوار حول مجانية التعليم

قال لى أحد خبراء التعليم الأجانب : أرى أنكم ما زلستم متمسكين بمجانية التعليم ، وهى قد ألغيت من كل بلاد العالم ، حتى البلاد المتقدمة أصبح التعليم فيها بمصروفات . صحيح أن بعض الدول تساعد وتدعم ، ولكن الدعم لا يصل أبدًا إلى حد المجانية الكاملة ، وذلك لسبب بسيط هو أن تكلفة التعليم قد زادت زيادة رهيبة فى السنوات الأخيرة ، ولم تعد هناك ميزانية فى أى دولة تتحمل القيام بها ، لذلك لابد لمن يريد أن يحصل على خدمة تعليمية متميزة أن يدفع مقابلها أو ما يقرب من مقابلها ، مع استمرار المنح المجانية طبعًا للمتفوقين والمتميزين ، قلت له : لكنك تتسى أننا بلد نام ، وأننا قد تعرضنا طويلاً لفترات ركود واستعمار ، لم يكن يوجد فيها تعليم مدنى حديث ، لذلك عندما فتحت أبواب التعليم أمام أبناء الشعب المصرى أقبلوا عليه بحماس شديد، ولعلك تلاحظ أن الجامعات لدينا تستقبل فى كل عام ما يزيد عن ثلث مليون شاب وفتاة ، كل واحد منهم يرغب فى استكمال تعليمه العالى . قاطعنى الرجل قائلاً : وتلك هى مشكلتكم لأن نظام التعليم فى أى بلد لا يصعد منه إلى الجامعة سوى عدد قليل يشبه رأس الهرم ، أما الغالبية فإنها تكتفى بالتعليم المتوسط والفنى الذى يؤهل الشاب لمختلف الأعمال فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة . وقد سمعت أن هذا النظام كان موجودًا عندكم ، ولكنه بدأ يتهاوى نتيجة فتح أبواب الجامعات أمام المتخرجين منه ، مع أن هؤلاء هم الذين ينبغى أن يمثلوا عصب العمل اليدوى والحرفى ، والذى لا يقل قيمة وراتبًا عن العمل المكتبى الذى يمارسه خريجو الجامعات ، قلت له : لكن مجتمعنا ما زال ينظر إلى خريج الجامعة نظرة تقدير واحترام لا يحظى بمثلها خريج الدبلومات الفنية، حتى أنك إذا سألت فتاة مخطوبة عن تقدم إليها أجابتك بفخر : بكالوريوس

هندسة ، أو ليسانس حقوق ، بدلاً من أن تقول لك ماذا يعمل ، أو أين ؟ قال الرجل : هكذا تدخلون مع الأسف اعتبارات اجتماعية عارضة فى البناء التعليمى الخالص الذى ينبغى أن يعلو بثبات لتحقيق التنمية البشرية الصحيحة ، والتي سوف تعود فائدتها على الحياة الاجتماعية ذاتها .

انتهى حديثنا عند هذا الحد ، لكن الذى لم أذكره للخبير التربوى أننا إذا لمسنا قضية مجانية التعليم فإن العديد من الأصوات سوف ترتفع قائلة : إن التعليم حق كالماء والهواء . هكذا أعلن طه حسين منذ أكثر من خمسين عاما . كذلك فإن مبدأ تكافؤ الفرص يقضى ألا نحرم طالباً من التعليم بسبب ظروفه الاجتماعية . والواقع أن هذا صحيح ، وأن قوانيننا ينبغى أن تتبع من واقعنا ، لكن الذى يمكن مناقشته هو أنه اكى نهض بالعملية التعليمية على خير وجه لابد أن نوفر لها إمكانياتها البشرية والمادية ، وقبل كل ذلك ومعه توفير التمويل اللازم للارتقاء بمستوى الأبنية ، والمعامل ، والأجهزة العلمية والمعملية إلى جانب انشاء وصيانة الملاعب الرياضية ، والمدن الجامعية ، ومن المؤكد أن تكلفة الطالب فى الاستفادة من كل هذه الإمكانيات تتزايد باستمرار ، ومهما أنفقت الدولة من مبالغ طائلة على التعليم - وهى بالفعل تقوم بذلك - فإنها لن تستطيع المواصلة ، أو حتى الحفاظ على المستوى المطلوب ، ويبقى أخيراً أننا موافقون على مبدأ تكافؤ الفرص فى المجانية ، لكن السؤال الذى يطرحه البعض دائماً : وماذا عن الطالب الذى يرسب ، ويعيد السنة أكثر من مرة ؟ ثم السؤال الأهم : كيف نجعل الأسرة المصرية تتمتع بمجانبة التعليم التى تضمنها الدولة ، دون أن تتفق مالا يعلمه إلا الله .. على الدروس الخصوصية ؟

* *

تطوير التعليم وتمويله

تطوير التعليم عملية مستمرة لا تنتهى - كما يظن البعض - بوضع قاعدة وتطبيقها خلال فترة معينة . والسبب فى ذلك أن التعليم مرتبط بالحياة نفسها ، وبالتقدم الذى يحدث فيها كل يوم ، بل كل ساعة . وبالتالي فإن التعليم يتطلب فحصاً مستمراً لأنظمته ، وفعالياته ، والنتائج التى يحققها . والقاعدة الأساسية هنا أن يتاح التعليم بكل مجالاته ، وفى مختلف مراحله لجميع من يرغب فيه من أفراد المجتمع فى أى وقت ، بل وفى أى عمر . ويعتمد ذلك على أن التعليم هو أهم ركائز التنمية البشرية ، التى بدونها لا يحقق المجتمع أى طفرة ، وبدونها أيضاً لا يتمكن من أن يحافظ على ما قد تم من إنجازات .

وإذا كان التعليم فى الماضى أقل تكلفة ، وأرخص سعراً ، فإنه لم يكن أضعف إنتاجاً ، لأن الذين تخرجوا منه هم أولئك الذين قامت على أكتافهم نهضة مصر ، فى مختلف مجالات التنمية . ولذلك ينبغى عدم إغفال الأسس التى قام عليها هذا التعليم ، والأساليب التعليمية التى أخذ بها ، وأن تكون دائماً موضع نظر واعتبار عندما نقوم بالتخطيط لنوع جديد من التطوير الذى يتطلبه العصر الحاضر . وهكذا يمكن للتطوير أن يكون استمراراً لما سبق ، ولا يقطع معه الصلة تماماً حتى لا يبدأ من فراغ .

لكننا ينبغى أن نعترف بأن تكلفة التعليم قد أصبحت عالية جداً ، ومستلزماته الأساسية صارت تحتاج إلى تمويل هائل . وكفى أن أشير هنا إلى مجال يكاد يكون قائماً بذاته هو الذى يطلق عليه مصطلح (تكنولوجيا التعليم) أى الوسائل المساعدة التى يستعين بها المعلم فى شرح المادة العلمية المراد توصيلها للتلاميذ . ويلاحظ أن هذا التخصص الهام قد أصبح لها كيان متكامل

فى بعض الجامعات العربية الشقيقة ، ويرأسه أستاذ بدرجة عميد . وعلى سبيل المثال يكفى لآى معلم أن يبلغ هذا المركز بموعد محاضراته ونوعيتها لكى يزوده بالوسائل التعليمية المساعدة له فى عمله ، سواء كانت بروجيكتور ، أو أشرطة فيديو ، أو كاسيت ، أو C.D أو حتى نماذج مصغرة لاستخدام الطلاب .

لم يعد التعليم فى عصر ثورة التكنولوجيا والمعلومات مجرد شحنات من المعلومات يحملها الأستاذ فى رأسه ، ثم يلقيها على تلاميذه فى الفصل ، وإنما اتسعت آفاقه لتشمل البحث عن مصادر المعرفة ، ووسائلها ، ومناهجها ، إلى جانب إمكانية إعادة إنتاجها ، بل وإنتاجها من جديد . كذلك لم يعد التعليم العصرى محصوراً بين جدران المعامل والمدرجات ، بل لابد أن يخرج للمجتمع ويتعرف على البيئة بكل مكوناتها ليوقف على مشكلاتها ، ويقترح الحلول المناسبة لها .. فإذا أضفنا إلى ذلك أن التعليم لابد أن يشتمل على هوايات الطالب نفسه ، بحيث تصبح جزءاً من منهجه الدراسى أمكننا أن نقول باطمئنان أننا خرجنا من مرحلة التعليم التقليدى إلى مرحلة التعليم العصرى الابتكارى ، ولا شك أن ذلك كله يتطلب تمويلاً مناسباً ، لم تعد الحكومات وحدها قادرة عليه ، وبالتالي ينبغى أن نفكر له فى موارد أخرى .

* *

الفصل الثانى

حول إصلاح الجامعات والتعليم العالى

أيام الجامعة

بمجرد أن يلتحق الحاصل على الثانوية بالجامعة ، يتحول لقبه من تلميذ إلى طالب . وهذا معناه أنه يحصل على قدر من الحرية لم يكن متاحاً له من قبل . وهنا تبدأ شخصيته الحقيقية في التكوين ، وتتشجع ملكاته فتبرز في مختلف المجالات الرياضية أو الثقافية أو الفنية أو الاجتماعية ، إلى جانب تفتح عقله على الواقع المحلى والآفاق العالمية .

في الجامعة تنشأ بين الشباب صداقات رائعة ، تتجلى فيها معانى الإخلاص والإيثار والتعاون والاهتمام بمشكلات الآخرين والتفانى في حلها . كنا ونحن طلاب بالجامعة نتقاسم الطعام ، وكانت عودة أحدها من قريته ببعض خيراتها فرصة للالتقاء والسمر حتى نأتى عليها كلها ، وصاحبها راض تماماً بما نفعل ! وكان أحدها إذا غاب عن محاضرة أسرع زملاؤه فنقلوها له بل وشرحوها (لم تكن قد تمكنت بعد مأساة الدروس الخصوصية!) .

وكنا نكون آراءنا حول الأساتذة الذين يدرسون لنا : فهذا أستاذ محترم ، لأنه يتقن مادته العلمية ، ويحرص على موعد المحاضرة ، وذلك كثير الحديث عن نفسه ، وذلك حريص على مصلحتنا ، يوبخنا فلا نغضب منه ، والآخر على عجلة من أمره ، لا يهمه إلا كسب المال ، أو تحصيل الشهرة .. لكننا كنا نحترمهم جميعاً إذا جلسنا إليهم ، ولا نظهر لهم شيئاً من مشاعرنا نحوهم .

وكان يحدث أن يقع أحدها في حب زميلة له . وهنا تصبح مشكلة لنا جميعاً ، فنحرص على أن يتوج حبهما بالزواج ، لكنه لم يكن يحدث ، لأن الحب وحده لا يبني بيتاً ، وظروف الطالب في تلك المرحلة لا تسمح بتوفير

الشبكة والمهر وتحمل ما يتبع ذلك من مسئوليات . وكثيراً ما نشأت قصص حب وتحكمت أمامنا ، لكنها مع ذلك تركت ذكريات جميلة !

وكان أحدها إذا مارس لعبة رياضية أو نشاطاً ثقافياً ، يدفعنا إلى متابعته وتشجيعه بل والتعصب له ، فنفرح بفوزه ونحزن جداً لإخفاقه . وقبل الامتحانات ، كنا نتبادل الكتب والملخصات ، ونلتقى لنذاكر معاً ، أو لتستعرض ما ذاكرناه على أفراد . أما عند ظهور النتيجة ، فكنا نسعد بنجاح الآخرين كما نسعد لأنفسنا تماماً ، ونحرص على أن نقارن بين نتائجنا ، فيدفعنا ذلك إلى مزيد من التفوق . ولم تكن الأجازة الصيفية سوى فترة حزن طويلة ، كنا نتمنى أن تنقضى بأسرع ما يمكن حتى يسعد القلب من جديد بلقاء الأصدقاء ، لذلك فإن بداية العام الجامعي كانت بالنسبة إلينا عيداً حقيقياً ، لكن ذلك لم يحدث إلا ثلاث مرات فقط . بعدها حصلنا على شهادة التخرج وراح كل منا فى طريق ..

الصدفة وحدها هى التى تتيح لنا أن نتقابل ونحن كبار ، فنرى فى وجوه بعضنا ما فعله الزمن ، وما تركته الأحداث . ويشكو أحدها للآخر ما لديه من أمراض ، بل ويكشف له عن مكان العملية التى أجريت له . ونحاول أن ننسى ، فيدور الحديث عن باقى الأصدقاء : فلان الذى كان يضحكنا طول الوقت ، وفلان الذى كان عاشقاً متيماً ، وفلان الذى كان لا يترك الكتاب من يده ، وفلان الذى كان مهووساً بالسياسة ، وفلان الذى كان فوضوياً لا يعبأ بشئ . ثم ينظر أحدها للآخر ويقول : كانت أيام ! ولكى نجعلها تستمر ، نتبادل العناوين والتليفونات ونؤكد أن نتلاقى مرة أخرى .. لكن ذلك لا يحدث .

أجل إن أيام الجامعة مثل الشمس التي لا تظهر فى اليوم الواحد
مرتين . فهى جرعة من السعادة المركزة لا تتكرر . لكن هل يدرك ذلك شباب
الجامعة ؟ مع الأسف ، البعض لا يعطيها حقها ، فيمر عليها مرور الطائر .
أما من يعيشها بعمق ، فسوف يحتفظ بها فى قلبه طوال العمر ، كفترة غالية
وعزيزة ، جمعت فى وقت واحد بين بقطة العقل ، وفورة المشاعر ، وروعة
الأحلام !

* *



العام الجامعى وفرحته

كل من أتاحت له الظروف الحسنة أن يلتحق بالجامعة لا ينسى أبداً ذلك اليوم الأول الذى دخل فيه إلى مبنى كليته ، تمسك خطاه الرهبة ويدفعه الأمل ، ثم ما لبث أن يجد نفسه وسط مجموعة متقاربة فى السن من الشبان والشابات ، يتحدثون ببساطة ، ويبتسمون بطلاقة ، ويندفعون للبحث عن مدرج هنا ، ومحاضره هناك . وهكذا بعد أن كان الطالب يجلس فى المدرسة الابتدائية والإعدادية والثانوية داخل فصل واحد ، فى مقعد معين ، يجد نفسه يلف ويدور ليبحث عن المكان الذى تلقى عليه المحاضرة . هذا أول شئ يفاجأ به طالب الجامعة المستجد .

أما الأمر الثانى ، وخاصة إذا كان فى مدرسة ليس بها اختلاط ، هو وجوده فى مكان واحد مع الفتيات ، ونفس الشئ بالنسبة للفتاة التى تجد نفسها لأول مرة مع الفتى . وهى صدمة ما تلبث أن تختفى بسرعة داخل التقاليد الجامعية التى تفرض على كل من الشاب والفتاة سلوكاً حضارياً منضبطاً ، وخاصة داخل المحاضرة أو المعمل ، إلى جانب ما يقدم لهم جميعاً من أنشطة مختلفة لا يلبثون أن يلتحقوا بها ، وأن يتقاربوا مع بعضهم البعض من خلالها . وهنا تحدث المفاجأة الثالثة ، حين ينضم كل شاب أو فتاة إلى مجموعة أو شلة تتساند فيما بينها على محاولة فهم الدروس ، وتبادل المحاضرات ، والسمير المحبب فى الجلسات ، وهكذا تصبح الصداقة الجامعية من أقوى الصداقات التى يمر بها الإنسان طوال حياته ، ولا ينساها مدى العمر .

الجامعة عالم جميل ومتكامل ، وهى تصبح بالنسبة للطالب المهتم ، كما للأستاذ المخلص فى أداء عمله ، مثل البيت الكبير الذى لا يجد نفسه إلا فيه .

فى الجامعة ىتفتح الذهن على مختلف جهات النظر ، ولا ىصبح للحققة وجه واحد فقط ، وفيها تظهر المواهب الكامنة فى سختلف المجالات الرياضية والفنية والثقافية ، كما ىتميز بعض الطلاب والطالبات بالقدرة على العمل الاجتماعى ومساعدة الآخرين . وكم رأينا بين زملاء الجامعة من تضحيات ، كما شهدنا فيهم من أعمال رائعة قاموا بها لمساعدة من ىحتاج إلى المساعدة . أذكر زميلاً لنا كان من أسرة ثرية ، وأنه كان ىشتري الكتب والمذكرات لبعض الزملاء غير القادرين وىكلف بعض موظفى المكتبة بتسليمها لهم على أنها من الكلية ، وقد تخرجوا جميعاً دون أن يعلموا بهذا العمل النبيل ! وفى الجامعة أيضاً تبدأ عناصر شخصية الطالب فى التكوين والتكامل حتى تتخذ فى النهاية الصورة التى يمكن أن تراه عليها بعد أربعين أو خمسين عاماً ... فالإنسان يتطور ولا ىتغير . وفى الجامعة ىكون للقاء روعة ، وللوداع لوعة . لكن ىبقى أن بداية العام الجامعى تعتبر بالنسبة للطلاب صفحة جديدة فى كتاب شيق ، أو رحلة ممتعة فى بحر ملئ بالجزر الجميلة .

وفى الختام أقول لكل طالبة وطالب جامعى : حافظوا جيداً على سنوات الجامعة ، فسوف تظل بالنسبة إليكم .. أجمل وأروع سنوات العمر .

* *

جامعاتنا .. بفكر جديد

تشهد قضايا التعليم الجامعى حاليًا حركة دائبة من النقاش والجدل حول واقعه ، ومستقبله . ولا شك أن هذه الحركة تصدر عن دوافع مخلصه من أجل الارتقاء بالجامعات وتفعيل دورها الحيوى فى إمداد المجتمع بالكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية ومتابعتها ، وحل ما يعترضها من عقبات .

ومطروح على الساحة حاليًا فى هذا الصدد عدة أفكار :

الفكرة الأولى : تتمثل فى محاولة النهوض بالتعليم الجامعى الحكومى - وهو متقل بأعداد أكثر مما يتحمل بالفعل - عن طريق فتح قنوات تمويل خاصة له ، من خلال تسويق بعض خدماته التى يمكن أن تقوم بها مراكز البحوث الجامعية والوحدات ذات الطابع الخاص ، وفى هذا المجال تتم الدعوة على استحياء لتبرعات رجال الأعمال .

الفكرة الثانية : تتمثل فى إنشاء تعليم جامعى بمصروفات كاملة لكى يستطيع أن ينهض بمتطلبات العملية التعليمية والبحوث ، ويتيح الفرصة أمام جميع الطلاب فيه كل الإمكانيات اللازمة للتحصيل العلمى الجيد ، والتدريب اليدوى على استخدام الوسائل التعليمية سواء فى المعامل أو فى أجهزة الكمبيوتر (وهذا ما تحقق بالفعل فى الجامعات الخاصة التى أنشئت مؤخرًا) .

الفكرة الثالثة : تتمثل فى قيام كل من الجامعات الحكومية الحالية بإنشاء جامعة خاصة يسمونها (أهلية) بمصروفات معقولة لحسابها الخاص ، بحيث يعود مردودها المالى عليها حتى تتوافر لها إمكانية القيام بدورها على النحو المطلوب .

وأخيراً هناك فكرة رابعة تتمثل فى ترك التعليم الجامعى الحالى يسير كما هو ، بينما يتم إنشاء جامعة حكومية متقدمة ، يختار لها أفضل الأساتذة ، وأكثر الطلاب تفوقاً ، وتوفر لها كل الوسائل اللازمة ، لكى تكون جامعة - طليعة ، تستطيع أن تسير العصر الحديث ، وتواكب التطور العالمى .

ولا شك أن هذه الأفكار تعكس اتجاهاً جيداً نحو التقدم للأمم . وكما نعلم أن حل المشكلة لا يبدأ فقط من الإحساس بها ، وإنما من الوعى بخطرورها، والاتجاه إلى محاولة حلها .. وقد آن الأوان بالفعل لنعترف بأن التعليم الجامعى لدينا يحتاج فى المرحلة الراهنة إلى ما يمكن أن نسميه "انطلاقه كبرى" لأنه - بدون شك - هو سفينة النجاة فى عالم القرن الجديد ، وهو الضمان الوحيد لتكوين أجيال قادرة على التفكير الابتكارى ، وتحريك عجلة الإنتاج ، وتعظيم العائد القومى للبلاد .

كذلك لابد أن نعترف بتلك الظاهرة الصحية التى نشهدها حالياً ، وهى التى تتمثل فى الإقبال المتزايد على التعليم الجامعى بصورة لم تشهدها مصر طوال تاريخها . ويكفى أن نلقى نظرة سريعة على حال الأسرة المصرية خلال القرن التاسع عشر ، عندما كانت الدولة "تلتزمها" بإرسال أبنائها إلى المدارس ، حتى أطلق على التعليم فى مرحلته الأولى حينئذ "التعليم الإلزامى" ، ومع ذلك كانت الأسرة تتهرب بكل الوسائل من هذا الهم الثقيل ! لذلك فإننا أمام ظاهرة صحية ينبغى أن نعترف بها ونستفيد منها بدلاً من أن نظل نشكو من مظاهرها التى يأتى فى مقدمتها كثرة الأعداد وضعف المستوى .

والسؤال الآن : ما هو الحل لتحقيق تلك الانطلاقة الكبرى فى التعليم الجامعى ؟ ليس من المعقول أن يأتى الحل من فرد واحد أو حتى جماعة ، وإنما هو فى يد المجتمع كله . وهنا نقطة غائبة . فالمجتمع بكل طوائفه مطالب - بعد الإحساس بالمشكلة ، والرغبة فى حلها - بإيجاد الحل ، وذلك من

خلال طرح الأفكار ، والإشارة إلى الإمكانيات ، وتسهيل الإجراءات التى تساعد على حل المشكلة . ودعونا نقدم مثالا :

الجامعة التى توجد فى محافظة ما لا ينبغي أن تكون جزيرة منعزلة عن تلك المحافظة بأجهزتها وإداراتها وإمكانياتها . فطلاب هذه الجامعة حين يحتاجون لمسكن لابد أن تساعد المحافظة على إيجاد .. وإتاحة المواصلات لابد أن تساعد فيها الجهات المعنية .. وتوفير الوسائل التعليمية لابد أن يشارك فيه رجال الأعمال . وهكذا تتوزع الخدمات حتى تصل إلى رصف الطرق ، والإنارة ، ومياه الشرب ، والصرف الصحى .. الخ ، وبذلك تسقط من فوق كاهل الجامعة مجموعة من الأعباء التى ترهق ميزانيتها الخاصة ، وتبدد طاقتها .

ولعل قائلا قد يرفع صوته قائلاً : وأين استقلال الجامعة ؟ وأسارع قائلاً : إن هذا شعار يساء فهمه ، وبالتالي استغلاله . والمعنى المحدد لاستقلال الجامعة يكمن فى حريتها المطلقة فى عملها الأكاديمى الخالص . فلا تتدخل أى جهة فى العملية التعليمية بها ، ولا فى البحوث التى تجريها .. أما أن تستقل الجامعة عن مجتمعها بالكامل فهذا ما لا تعرفه أى جامعة فى أنحاء العالم كله . وبناء على تلك القاعدة ، أى على اشتراك المجتمع فى حل مشكلة الجامعات ، من خلال توزيع الكثير من أعبائها عليه ، سوف يتقدم الحل خطوة إلى الأمام ، ويقابله فى الناحية الأخرى دعوة الجامعات إلى المشاركة فى سائر أنشطة المجتمع ، وهو الأمر الذى يمكنه أن يوجه الجامعة إلى دراسات واقعية، ترتبط بالبيئة ، وتعالج ظواهر حقيقية . ويكفى أن نسأل أى جامعة لدينا : ماذا قدمت للوسط الاجتماعى المحيط بها ؟ وهل استطاعت أن تقضى ولو على منطقة عشوائية مما يجاورها ، أو يكاد أن يلتصق بأسوارها ؟

ثم إن أى جامعة لا يمكنها أن تتطور وتزدهر إلا من خلال علاقات علمية مع جامعات العالم المتقدم . وهنا لابد من تفعيل البعثات والاتفاقيات التى

تتضمن تبادل الزيارات للأستاذة والباحثين والطلاب حتى لا تتعزل الجامعة عن التطور العلمى . وقد تبدو تلك المشكلة عويصة ، ولكن يمكن حلها بإقامة دار ضيافة متواضع فى كل جامعة لاستقبال الأساتذة الزائرين من الخارج ، وبذلك يتم ترشيد ما يمكن أن تتفقه الجامعة على إقامتهم فى الفنادق الكبرى !

تبقى معضلة الأعداد الكبيرة فى الجامعات ، وما يترتب عليها من ضعف فى الأداء ، وصعوبة فى التقويم ، وما ينتج عنها من تسطيح فى المعرفة ، ونقصان فى الخبرة . ومن الواضح أن هذه المشكلة ناتجة عن ضرورة مؤقتة ، وبالتالي فإن حلها ينبغى أن يكون فى هذا الإطار . إن مشكلة كثرة الأعداد ليس لها إلا حل واحد يتمثل فى الإكثار من عدد الجامعات . وهنا لابد من فتح الباب أمام المبادرات الأهلية لإنشاء مزيد من الجامعات الخاصة ، حتى تستوعب أكبر عدد ممكن من القادرين على تحمل تكاليفها ، الأمر الذى يتيح أماكن كافية فى التعليم الحكومى .

وأخيراً فإن الجامعات ، التى هى فى الأصل منارات حضارية فى مجتمعاتها ، مطالبة بأن تستمر فى تطوير نفسها بدون انقطاع . وهذا التطوير فى حد ذاته هو جوهر العمل الجامعى ، الذى يشمل الأساتذة والطلاب والإدارة، إلى جانب المناهج والمقررات ، والمعامل والأدوات والأجهزة .. ويمكن القول بأن الجامعة التى تظل عشر سنوات كما كانت عليه تعد جامعة متوقفة عن التطور ، وحينئذ تتحول من دور القيادة لمجتمعها إلى عقبة فى سبيل تقدمه ، بل إنها تصبح عالة عليه !

. .

النظام الجامعى المحكم

من أفضل الأنظمة الإدارية والأكاديمية التى تم وضعها : النظام الجامعى الذى يتدرج فيه مستوى اتخاذ القرارات من القاعدة إلى القمة فى تسلسل هرمى وديمقراطى يضمن سلامتها من ناحية ، وسيوله تنفيذها من ناحية أخرى .

ومن المعروف أن القسم العلمى داخل الكلية هو الوحدة الأولى التى يتم فيها رسم السياسة العلمية والتعليمية فى المجال الذى يهتم به القسم . وهو يتمكن عادة من مجموع أعضاء هيئة التدريس برئاسة أحدهم ، الذى يكون عادة هو الأقدم . فى جلسات القسم يتم تحديد المناهج والمقررات التى يقوم القسم بتدريسها للطلبة ، كما يتم توزيعها على أعضاء هيئة التدريس ، وفيه أيضا يتقرر من الذى يضع الامتحانات ويصححها ، كما يقرر القسم سفر أعضائه للخارج أو أجازاتهم

وبعد إقرار هذه الأمور ، ينقلها رئيس القسم إلى عميد الكلية الذى يحولها بدوره إلى مجلس الكلية ، وهو يتكون من رؤساء الأقسام بالكلية إلى جانب بعض الأساتذة من ذوى الخبرة ، وبعض الشخصيات العامة المحترمة الذين يختارهم من الخارج . وفى هذا المجلس تجرى مراجعة ومناقشة وإمكانية تعديل قرارات القسم السابقة . وذلك فى إطار السياسة العامة للكلية . وبعد اتخاذ مجلس الكلية لقراراته ينقلها العميد بدوره إلى رئيس الجامعة الذى يقوم بتحويلها إلى مجلس الجامعة . ومجلس الجامعة مكون من عمداء الكليات وفيه تناقش قرارات مجالس الكليات المختلفة فى إطار السياسة العامة للجامعة ، ومن حق هذا المجلس أن يرفض أو يعدل قرارات مجالس الكليات ، أما إذا أجازها

فإنها تصبح سارية المفعول . وهناك بعض القرارات التى تحتاج إلى موافقة أعلى من ذلك فى داخل المجلس الأعلى للجامعات الذى يرأسه وزير التعليم العالى ، وهو مكون من كل رؤساء الجامعات (وهذا المجلس هو الذى يحتاج إلى إعادة نظر !).

وهكذا تتدرج القرارات ابتداء من مجلس القسم ، فمجلس الكلية ، ثم مجلس الجامعة ، وأخيراً المجلس الأعلى للجامعات . أى أنها أربع مجالس متدرجة ومتسلسلة القيادة بحيث تضمن للقرار المتخذ سلامته ونزاهته وموضوعيته إلى أكبر حد ممكن . هذا إذا سارت الأمور بطريقة طبيعية ، لكن قد يحدث أحياناً أن يسعى بعض الأفراد فى مجلس أو آخر من تلك المجالس إلى تمرير قرار خاطئ ، لكن ذلك نادر الحدوث فى ظل هذا النظام الجامعى المحكم ، والذى لا يستطيع أى عضو فيه أن يحظى بالانفراد بالسلطة المحدودة أو المطلقة حتى لو كان رئيس قسم أو عميد كلية أو رئيس جامعة . ويتساءل البعض : من أين يأتى الخلل الذى نسمع عنه أحياناً فى الجامعات ؟ والواقع أن هذا الخلل لا يظهر إلا فى الأقسام أو الكليات أو الجامعات التى لم تستكمل كوادرها اللازمة من أعضاء هيئة التدريس ، حيث لا يوجد فيها إلا عدد قليل جداً منهم فى القسم أو فى الكلية أو حتى فى الجامعة ، وحينئذ يمكن لبعض القرارات أن تمر دون مناقشة أو فحص دقيق . وفى كل الأحوال توجد وسيلة يمكن أن يتم بها تدارك أى خطأ حين يعرض فى أول كل جلسة بند يطلق عليه (التصديق على محضر الجلسة السابقة) ومن حق أى عضو أن يعترض أو يحتفظ على قرار قد سبق اتخاذه وهنا لابد من إعادة مناقشته من جديد .

وهكذا نرى أن النظام محكم ، والقانون جميل ، ولم يبق إلا أن يتم تطبيقه حتى يرتاح الجميع !

* *

من يدعم من ؟

يتضمن قانون تنظيم الجامعات جزءا خاصا بإمكانية إنشاء وحدات ذات طابع خاص أو مراكز بحوث ، والتسمية الثانية عندى أسهل وأفضل ، تكون مهمتها إجراء البحوث والاستشارات لجهات الخدمات والإنتاج فى المجتمع ، ومن حقها أن تتلقى أجرا على مجهودها ، وهى بذلك تساهم فى خدمة المجتمع خدمة مباشرة . وكل جامعات العالم تفعل ذلك . ولا توجد مشكلة . لكن عندنا لابد أن تظهر مشكلة ، وهى محاولة وزارة المالية الاستيلاء على الأموال المودعة أو المتبقية أو المدخرة فى صناديق مراكز البحوث الجامعية وإدخالها فى الموازنة العامة ، بحجة أن الدولة تدعم هذه المراكز ، فلماذا تتفرد وحدها بالربح ؟! هذا هو المنطق الذى يبعدنا عن تشجيع البحث العلمى فى حل مشكلات المجتمع ، ويبعد المجتمع عن الاستعانة بالكفاءات العلمية الموجودة فى الجامعات . ويزيد العجب والاستغراب حين ترتفع الأصوات منادية بضرورة زيادة ميزانية البحث العلمى لكى تقترب - فقط مجرد اقتراب - من مثيلاتها فى بعض دول العالم ، ولا أقول من ميزانية إسرائيل التى تصل إلى 5% من الناتج القومى ، أقول فى الوقت الذى ترتفع فيه الأصوات بذلك نجد وزارة المالية تحاول الاستيلاء على أموال مراكز بحوث الجامعات التى جمعتها من عرق علمائها وباحثيها ، والذين كلما تكررت استشاراتهم ، وبحوثهم الميدانية كلما حدث تطوير لمكانتهم وقدراتهم وأصبحوا أكثر تأهيلا فى القيام بمهامهم الجامعية ، وفى مقدمتها التدريس ، والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه . وفى مجلس الشورى تساءل السيد وزير المالية عن مشروعية تلك المراكز ؟ تصوروا !! كما اعترف بأن وزاراته لم تستطع إحصاءها ، وكأنها قواقع بحرية مغمورة تحت الماء ، أو بين شقوق الصخور . ويمكن أن نقول

لوزارة المالية إن الجامعات بكل أجهزتها تحتاج إلى دعم مستمر ومتزايد ،
طالما أننا حريصون على مجانية التعليم ، ولم نقم حتى الآن بترشيد تلك
المجانبة أى جعلها مقصورة فقط على غير القادرين . أما الاستيلاء على تلك
الأموال فإنه سوف يؤدي مباشرة إلى (سد نفس) أساتذة الجامعة وعلمائها
وباحثيها عن المشاركة فى أى بحث يتطلبه المجتمع ، كما أنه سيؤدي إلى مزيد
من توقعهم على أنفسهم، بعيداً عن واقع الحياة المتطور .

لكن يبقى أن تقوم وزارة المالية أى جهة رقابية بمراجعة أعمال تلك
المراكز . وفرق كبير بين المراجعة وبين الاستيلاء !!

• •



لجنة علمية مستأنفة

يوجد فى المجلس الأعلى للجامعات نظام جيد اسمه : اللجان العلمية الدائمة ، مهمتها فحص إنتاج أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بدرجة مدرس وأستاذ مساعد والحكم عليها بالصلاحيات من عدمها . وإذا اجتازت درجات المتقدم نسبة معينة رقى إلى الدرجة الأعلى ، وإذا لم يجتزا ظل فى موقعه وقدم إنتاجًا آخر أو إضافيًا بعد مرور عام كامل . وكل لجنة علمية فى تخصص معين مكونة من عدد لا بأس به من كبار الأساتذة الذين ينتخبون من بينهم رئيسًا للجنة وأمينًا لها . وعندما تجتمع اللجنة توزع إنتاج المتقدم على اثنين أو ثلاثة من الأساتذة المختصين ، ثم تنتظر عودة تقاريرهم التى إما أن تأتى بالبشارة للمتقدمين أو تصيبهم بالحزن !

وبالنسبة لأولئك الذين تجئ تقاريرهم سلبية لا ترقى بهم للدرجة الأعلى، فإن الكثير منهم يصمتون ، ثم يبدأون فى العمل من جديد ، حتى يشاء الله نجاحهم فى المرة أو المرات القادمة ، أما القليل فإنه يشكو ويعلو صوته بأن اللجنة العلمية قد ظلمته ، وأن بحوثه كانت تستحق النجاح لكن الذين فحصوها لم يعطوها حقها ، وهنا يأخذ فى إطلاق ادعاءات أن من قرأ له غير متخصص، أو أنه هو شخصيًا موهبة مضطهدة ، وأحيانًا يشكوه إلى مجلس الجامعة ، الذى يقف فى كل مرة متحيرًا : هل يمرر قرار اللجنة العلمية ولا يستمع لشكوى عضو هيئة التدريس المتظلم ، أم يرد الإنتاج للجنة العلمية لإعادة النظر فيه مرة أخرى . وبالطبع يختلف مجلس الجامعة ويضيع وقتًا غاليًا فى مناقشة موضوع علمي متخصص ، كان الأجدر به أن يناقش داخل لجنة علمية أخرى (مستأنفة) تشبه محكمة الاستئناف لمن أحس بالظلم من المحكمة الابتدائية .

لذلك فأنا أقترح أن يشكل المجلس الأعلى فى مجال كل تخصص لجنة علمية استئنافية عليا ودائمة أيضا ترفع إليها أمثال تلك الشكاوى والتظلمات ، لكي تكون لها سلطة الفصل النهائى فيها ، بدلاً من طرحها على مجلس الجامعة غير المتخصص غالباً فى موضوع صاحب الشكوى ولا فى مجاله. وفى تقديرى أن مثل هذه اللجنة الحاسمة يمكن يناد بها أيضا ما يمكن أن يظهر ، وقد أصبح يظهر بالعقل ، من حالات السرقات العلمية بين الباحثين ، وهو عمل خطير يشبه القرصنة فى العصور الوسطى ! فما أسهل أن يقوم باحث بالسطو على إنتاج باحث آخر ، متوفى أو حى ، وتقديمه باسمه ، والحصول به على درجة علمية عالية . ومن العجيب أن بعض هؤلاء المتهمين بالسرقات العلمية يظل يترقى ويترقى حتى يصبح أستاذاً كبيراً من سلطاته أن يمنح غيره الدكتوراه ، وأن يرقىهم أو يوقف ترقيتهم . وفى انتظار بزوغ (اللجنة العلمية المستأنفة) من المجلس الأعلى للجامعات ، أتمنى للبحث العلمى كل التقدم والازدهار.

• •

الجامعات فى محافظاتنا

الواقع أننى أغبط المحافظة التى بها جامعة ، لأنها هى بيت الخبرة الذى يمكنه أن يمد السيد المحافظ بكل ما يحتاج إليه من أفكار وخطط لتطوير محافظته ، وأظن أنه ليس عليه أكثر من أن يتوجه للجامعة حتى تقبل الجامعة عليه بكل إمكانياتها البحثية ، وما تحتوى عليه من الكفاءات البشرية العالية التأهيل . ومن أبرز المحافظين الذين استفادوا من وجود الجامعة فى محافظاتهم السيد عبد السلام المحجوب محافظ الإسكندرية الذى اعترف له الجميع بالكفاءة والنجاح فى حل العديد من مشكلات الكورنيش المزمنة ، حتى أصبحت الإسكندرية بحق إحدى أجمل مدن البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك فعل اللواء عادل لبيب فى مدينة قنا. وإذ كنا نتحدث الآن عن أهمية البحث العلمى ، وضرورة ربطه بالواقع ، ودوره الرئيسى فى خطط التنمية ، فلا أسهل من أن يتم الربط بين المحافظات وجامعاتها من خلال المشروعات الإنشائية والمعمارية والجمالية المزمع إقامتها فيها . وسوف يقول البعض : إن التعاون قائم بالفعل ، وأن المحافظات تستعين عادة بأساتذة الجامعات وخاصة أساتذة الهندسة كاستشاريين لمشروعاتها . لكن الأمر الذى أقصد إليه أكبر من ذلك وأوسع . فكل جامعة تحتوى على مجموعة كبيرة من مراكز البحوث والدراسات كما أن بها قطاعاً كاملاً لخدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وبإمكان هذه الجهات العلمية المتخصصة أن تسند إليها مشاريع تطوير كبرى ، لا تقتصر فقط على إقامة منشأة ، أو كوبرى ، أو عمل جدارية أو نافورة ! وإنما تمتد لتشمل التخطيط العمرانى لمجموعة مدن أو قرى ، ومن طرق أساسية أو بديلة، والإشراف على كهربة الريف ، ونشر وسال الرى الحديثة ، والعمل على زيادة المحاصيل من خلال الهندسة الوراثية ، إلى جانب العمل على مشاريع تتعلق

بالتنمية البشرية ، كالقضاء على الأمية ، والارتقاء بمستوى المرأة ، ومواجهة التسرب من التعليم الإلزامى ، وتشجيع الشباب على ممارسة أنواع منتجة من الحرف . وهكذا تصبح الجامعات هى المسئول الأول داخل محافظاتنا عن عمليات التنمية والتطوير ، والإشراف على التنفيذ ، وحل ما قد ظهر خلال ذلك من مشكلات أو عقبات . لكن أن تظل المحافظات ، أقصد إداراتها فى واد ، والجامعات الموجودة بها فى واد آخر ، فهذا ما لا يحقق أى فائدة للطرفين : للمحافظة وللجامعة معاً . وهنا أريد أن أقول إن الحكمة التى قالها القدماء من أن (الحاجة أم الاختراع) ما زالت صادقة إلى أبعد مدى . فالبحث العلمى لن يتطور إلا إذا ارتبط بالواقع واصطدم بمشكلاته ، والواقع لن يرقى إلا إذا لمستَه العصا السحرية للبحث العلمى . وإذا كان قرار السيد رئيس الجمهورية قد صدر بتحويل ثلاثة فروع فى كل من بنها والفيوم وبنى سويف فالمأمول أن تقوم هذه الجامعات الجديدة بدورها الرئيسى فى محافظاتنا ، ونحن ننتظر ..

* *



تحويل الفروع لجامعات

أسعدنى للغاية صدور قرار جمهورى بتاريخ 7 مارس 2006 ، يقضى بتحويل فروع بنها والفيوم وبنى سويف إلى جامعات مستقلة بعد أن كان الأول تابعاً لجامعة الزقازيق ، والأخيرين لجامعة القاهرة . والواقع أن هذا القرار الحكيم جاء فى موعده تماماً ، كما حقق رغبة طلابية وشعبية كانت قوية فى أن يكون بكل مدينة من تلك المدن العريقة ، وهى بنها والفيوم وبنى سويف جامعة مستقلة ، يستطيع أبناؤها وبناتها أن يتلقوا فيها المعرفة المتخصصة ، ويكونوا أنفسهم بالمنهج العلمى الحديث . ولا شك أن هذا القرار الذى يتم تطبيقه من أول شهر يوليو سنة 2006 سوف يودى إلى رفع معاناة كانت ثقيلة ، وإن كانت محببة ومقبولة ، من على أكتاف جامعتى القاهرة والزقازيق . ولعلنى لا أذيع سراً أن مجلس جامعة القاهرة بالذات كان يمتلئ بأساتذة الجامعة الأم والفرعين فى قاعة لا تتسع فقط سوى لنصف العدد ، الأمر الذى كان يودى إلى التكديس الشديد فى الجلسة ، وبالتالي غياب الجو الملائم لمناقشة الموضوعات بهدوء وموضوعية . كما كان يودى غالباً إلى عدم إعطاء الفرصة كل فرع أو حتى للجامعة الأم أن تعرض مشكلاتها وتصل فيها إلى قرار صائب . وذلك كله فضلاً عن انتقال أساتذة الفرعين للحضور فى مقر جامعة القاهرة وبقاء نوابها أحياناً فى المقر الأصلى لعدة أيام دون أن يذهبوا لممارسة عملهم على الطبيعة فى الفرع نفسه .. تلك كلها كانت مشكلات ثقيلة ومسكوت عنها ، لكن قرار الفصل وتحويل الفروع إلى جامعات مستقلة جاء ليقضى عليها ، وليفتح لها صفحة جديدة من العمل الجاد لاستكمال باقى منشأتها وتجهيزاتها التعليمية والمعملية والبحثية ، وتوفير العدد اللازم من أعداد هيئة التدريس بها ، وضرورة توفير المسكن المناسب لهم بجوار تلك الجامعات الجديدة لكى لا

يبددوا وقتهم فى السفر بين القاهرة والمحافظات الموجودة بها جامعاتهم ، لأن من أهم أسباب نجاح تلك الجامعات هو استقرار أعضاء هيئة التدريس بها ، كما هو الحال فى جامعة أسيوط التى كانت وما زالت نموذجية فى هذا الصدد ، حيث تشتمل منشآتها على المدرجات والمعامل ، إلى جانب مساكن الطلاب ، ومساكن الأساتذة ، وعيادة طبية ، كما أنشئ فيها مؤخرًا فندق خاص بها على أعلى مستوى . وفق الله مصر لمزيد من التقدم على طريق العلم والتنمية ، من أجل تحقيق ما يستحقه أهلها من خير وازدهار .

* *

مطالب أساتذة الجامعات

أولاً : إعادة الاعتبار المالى والأدبى لكبار الأساتذة الذين يتجاوزون السبعين ، والذى هبط مرتبهم الشهرى إلى 200 جنيه فقط !!

ثانياً : تعديل جدول المرتبات الذى لم يتحرك بصورة متدرجة منذ السبعينات حتى الآن لجميع أعضاء هيئة التدريس والمعيدين .

ثالثاً : توفير ميزانية مناسبة لتمويل مستلزمات البحث العلمى الذى يعتبر هو الجناح الثانى للعملية التعليمية فى الجامعة .

والسؤال الآن : كيف يتم تحقيق هذه المطالب ؟ لابد أن تقوم الدولة بجهد واضح فى هذه المسألة ، وألا تتعلل بقلّة الميزانية فإن هناك موارد وفيرة يمكنها أن تساعد فى ذلك ، وأهمها دخل قناة السويس ، وعائد البترول والغاز ، والجمارك المضاعفة على السيارات الفارهة ..

أما الجامعات نفسها فيمكن أن توفر بجهودها الذاتية بعض الموارد المالية التى تساعد على رفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس لكى تغطى نفقاتهم فقط ، وهذا هو الحد الأدنى من المطالب .

وقد سبق أن طرحت فكرة التعليم الموازى الذى يفتح أبواب الجامعات فى الفترة المسائية لمن يرغب فى الالتحاق بها مقابل مصروفات معقولة ، يمكنها أن تغطى جزءا لا بأس به من متطلباتها ، لكن الأيادى الخفية - جازى الله أصحابها - تدخلت لإسكات هذا المشروع لكى يخلو الجو تماما للمعاهد والجامعات الخاصة التى زادت وما زالت تزيد من مصروفات طلابها !!

إن المشكلة - قبل أن تتحول إلى أزمة - قابلة للحل . والعقل
المصرى ما زال والحمد لله قادر على مواجهة صعوباتها وتقديم المخارج
المناسبة لها . أما أن يظل الوضع منذ أكثر من عشرين أو ثلاثين سنة على ما
هو عليه ، بينما تزيد الأسعار وتشتعل ، وتعلو إلى درجة خيالية مرتبات
أعضاء هيئة التدريس في البلاد العربية المجاورة لنا ، وحتى داخل السلطة
الفلسطينية ذاتها ! فإن هذا أمر لا يمكن قبوله ، أو السكوت عنه ، وهو ما دفع
نوادى أعضاء هيئة التدريس إلى أن تتحرك ، وتطالب ، وتتدد ، بل وتهدد بعدم
مواصلة التدريس وتصحيح امتحانات الطلبة !! هل يريد أحد من العقلاء أن
تصل الأمور بالفعل إلى هذا الحد ؟ أم أن الحكمة تقتضى أن نجلس على مائدة
مستديرة ، وليس على منصة ، لكى تتحاور الحكومة مع أساتذة الجامعات ، من
أجل الوصول إلى نتيجة ترضيهم ، وتطفئ غضبهم ، وتحول جهود عقولهم بدلاً
من المطالبة بزيادة مرتباتهم إلى تعليم الشبان ، وممارسة البحث العلمى الذى
لن يتقدم المجتمع كله إلا على أساسهما . أقصد : الشبان المتعلم جيداً ، والبحث
العلمى المتطور والذى يحتاج إلى دفعة كبرى غير ما نشاهده حالياً .

وبالمناسبة أرجو عندما يناقش هذا الموضوع ألا تنسى الدولة موظفى
الجامعات والعاملين فيها كما حدث من قبل فى تعديل جدول مرتبات المدرسين ،
حين حرمت الموظفين الإداريين من الكادر الجديد ، باعتبارهم ليسوا (مدرسي
طباشيره) !!

إن مجتمع الجامعة يكاد يكون وحدة واحدة ، وهو يتميز بالإضافة إلى
ما يحتوى عليه من قوانين ولوائح إلى مجموعة من القيم والأعراف التى تربط
جميع أعضائه سواء كانوا أساتذة أو طلاباً أو عاملين فى وحدة متناغمة . وإذا
ما صلحت هذه الوحدة فإنها سوف تساهم فى صلاح المجتمع كله ، لأنها بمثابة
القلب ، وخطير جداً أن نترك القلب يمرض ، ويتحلل ، ثم يتوقف !!

وقفه مع المعاهد العليا الخاصة

عندما يجرى الحديث عن تطوير التعليم العالى فإننا نركز دائماً على الجامعات فقط ، ونكاد ننسى أو نهمل المعاهد العليا ، التى يكاد يصل عددها إلى حوالى مائة معهد تضم حوالى 4.. ألف طالب .

وهذه المعاهد تنقسم إلى قسمين ، أحدهما كان يتبع الوزارة وأصبح الآن كليات تكنولوجية ، والآخر خاص أى ملك الأفراد ، وتلك الخصوصية والملكية قد سبقت ظهور الجامعات الخاصة التى تتربح من الخدمة التعليمية منذ وقت طويل .

والأمر اللافت للنظر أن تلك المعاهد الخاصة والمملوكة لأفراد تكاد تغرق فى مشكلات عديدة ، ولا يكاد يسمع عنها أحد شيئاً ، لماذا ؟ لأسباب لا داعى لذكرها الآن .

أما المشكلات فسوف أسردها فيما يلى أولاً : أن هذه المعاهد قد قام الكثير منها دون أن يستكمل مقوماته الأساسية التى تتمثل فى المنشآت والتجهيزات التعليمية . ثانياً : عدم توافر الأعداد الكافية من هيئة التدريس المعيّنين ، أى الملتزمين بالتدريس فى المكان طوال الوقت بدلا من المنتدبين لساعات محددة فقط. ثالثاً : أن عددًا لا بأس به من القائمين بالتدريس فى تلك المعاهد إما غير متخصصين تماماً فى المقررات التى يقومون بتدريسها أو من غير الحاصلين على درجة الدكتوراه . رابعاً : أن لوائح تلك المعاهد قد مضى عليها سنوات طويلة دون تعديل أو تطوير ، وقد سمعت أن بعضها يصل عمر لوائحها إلى أكثر من عشرين سنة . خامساً : أن مكتب التنسيق يخصص لهذه المعاهد "باطراد" أعدادا أكبر من الطلاب يفوق قدرتها الاستيعابية ، وهنا تختلف

مشكلة للتكس في المعاهد العليا عن مثيلتها بالجامعات في أن بعض المعاهد بل كثيرا منها قد أقيم في عمارات كانت سكنية ، وهي غير مهيأة أساسا للعملية التعليمية ولا للأشعة الطلابية المصاحبة لها . سادسا : أن هذه المعاهد تفرض على طلابها - زيادة على المصروفات المقررة والمعلن عنها - مبالغ إضافية لشراء مذكرات وعمل ما يسمى بمشروعات التخرج ، وهذه إذا كانت مناسبة لبعض التخصصات العلمية كالهندسة مثلا فإنها غير متصورة بالنسبة للتخصصات النظرية الأخرى. ويبقى بعد ذلك أن المعاهد العليا التي يتساوى خريجوها مع خريجي الجامعات في كل شيء لا يسألها أحد عن مقاييس لأداء ولا معايير للجودة ، لأنها على كثرتها تخضع لتعيين عمدائها ووكلائها بصورة مركزية من الوزارة ، مع عدم التفكير في أن تتضمن المعاهد ذات التخصصات المتمثلة في كيان موحد ، تكون له رئاسة محددة ، يمكنها متابعة أدائه ، وتطوير العمل فيه .

إنني أرجو من خلال هذا المقال أن أنبه المسؤولين إلى ضرورة الالتفات إلى المعاهد العليا ، لتدارك العيوب الستة أو السبعة التي ذكرتها ، إلى جانب ترشيد مسيرتها التعليمية ، لكي تصبح كيانا تعليميا له قيمته واحترامه في إطار التعليم العالي ، مع أنني كنت أتمنى لهذه المعاهد أن تعمل على تكوين نوعية من الخريجين تختلف عن نوعية خريجي الجامعات من حيث التأهيل الكافي والتدريب العملي الذي يدفع بأبنائها مباشرة إلى سوق العمل ، واقتحام مجالاته التي تحتاج إلى عقول مفكرة وأيد ماهرة في نفس الوقت . ويكفي أن أشير هنا إلى أن بعض المعاهد العليا في أوروبا تكاد تتفوق على بعض الجامعات في التخصصات الدقيقة ، وكذلك في مستوى خريجائها القادرين على ممارسة العمل الميداني ، والإشراف بكفاءة على المشروعات التنفيذية .

* *

تنسيخ الجامعات المصرية !!

الأصل فى الجامعة أن تكون مؤسسة أكاديمية وبحثية متكاملة التخصصات والمناهج ، وأن تحدد لنفسها مجموعة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال عدد من اللوائح والآليات التى يبدأ وضعها فى القسم العلمى ، ويقرها مجلس الجامعة ، ثم يعتمدها فى النهاية مجلس الجامعة . وبهذا الأسلوب البسيط والمحكم يتحقق للجامعة استقلالها الأكاديمى ، الذى يمكن أن يمتد إلى استقلالها الإدارى والمالى . بمعنى أن الجامعة يمكنها أن توفر لنفسها الموارد المالية اللازمة لتسيير أمورها من خلال مصدرين رئيسيين هما : مصروفات الطلبة والدارسين ، وعوائد مراكز البحوث التى تقدم خدماتها للمجتمع .

ولا شك أن هذا الوضع هو الذى سارت عليه ، وما تزال معظم جامعات العالم المتقدمة ، فى حين أن الدول التى حاولت وضع الجامعات تحت عباءتها المالية ، وبالتالى الأكاديمية ، قد تخلفت فيها هذه الجامعات كثيراً ، وأصبحت تعاني من الجمود والشيخوخة ، وهجرها الأساتذة المتميزون إلى جامعات خاصة ، أو مراكز بحوث مستقلة ، وأكاد أقول إن هذا الوضع هو الذى تعاني منه حالياً وبدون استثناء جامعاتنا المصرية الحكومية ، التى أصبحت نسخاً مكررة من بعضها بسبب خضوعها المطلق للمجلس الأعلى للجامعات الذى يفرض عليها قوانين موحدة ، ولوائح طبق الأصل ، كما يحدد لها أعداد الطلبة الملتحقين بها ، أو المحولين إليها ، ويتحكم فى ترقية أعضاء هيئة التدريس بها ، وتعيين قيادتها العليا تبعاً لمعايير موحدة ، إن لم تكن صادرة من شخص واحد هو وزير التعليم العالى .

لقد جعل هذا الوضع (الشمولى) جامعة مثل قناة السويس وهى ساحلية تصبح نسخة طبق الأصل من جامعة القاهرة وهى حضرية ، وجامعة مثل جنوب الوادى فى الصعيد تتشابه تمامًا مع جامعة المنصورة أو طنطا وهما فى قلب الدلتا ! ولو كان الأمر متروكا لكل جامعة لأصبحت أكثر ارتباطاً ببيئتها المحلية من ناحية ، وانفتحت على غيرها من الجامعات المصرية والعالمية من ناحية أخرى . ومن الطبيعى أن ينعكس هذا (التنسيخ) للجامعات الحكومية المصرية على خريجي الجامعات (عدها حتى الآن 17 جامعة) فأصبحت جميعا نسخاً مكررة ، لا يتميز خريج جامعة منها عن زملائه من خريجي جامعة أخرى . فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف مستوى هؤلاء الخريجين نتيجة كثرة أعداد الطلاب وعدم تفاعلهم مع أساتذتهم بسبب ضيق الأماكن ، وتخلف الوسائل التعليمية ، وقفنا على أهم الأسباب فى تدنى مستوى التعليم الجامعى التى يسعى القائمون عليه إلى تطويره بينما هو عاجز تمامًا عن الحركة . إن المأساة هنا لن تظهر إلا عندما نفاجأ بتطبيق معايير الجودة العالمية على خريجي الجامعات المصرية ، وعندها سوف يجد هؤلاء أنفسهم فى خارج الصف أو على أقل تقدير فى آخره .

إننى حتى الآن لم أخرج عن توصيف حالة التعليم الجامعى الحكومى والإشارة إلى أهم أسبابه ، وقد تنبّهت الدولة إلى ذلك فسمحت بقيام عدد من الجامعات الخاصة (4 جامعات سنة 1996 وصلت حتى الآن أكثر من عشرة) التى كان من الممكن أن تكون جزءا من الحل ، لكنها مع الأسف سرعان ما وقعت تحت مظلة وزارة التعليم العالى ، وتكون لها مجلس أعلى أصبح مهيمنا عليها، فكرر نفس الأخطاء التى ارتكبها فى حق الجامعات الحكومية ، بل إنه راح يطبق عليها اللوائح والمناهج الموجودة بالفعل فى تلك الجامعات، وهو الأمر الذى سوف يؤدى بها - مع مرور السنوات - إلى أن تصبح هى الأخرى

فى (حالة التتسرخ) أى تصبف نسفاً مكررة من الفامعات الفكومفة؁ بفلاً من أن تكون إضاافة ءففة وءقففة لها بكل معنى الكلمة .

ما الفل أذن ؟ فتمثل فى إلغاء سبطرة المجلس الأعلى للجامعات علفها؁ وإتااة الفرصة لكل فامعة لكى تسفر أورها بنفسها؁ فى ظل منافسة متكافئة؁ لا فبفى ففها سوى الأصلف . وفى كل الأحوال علنا ألا ننسى أن نشأة الفامعة وازءهارها مرتبطان بالمعنى اللغوى لاسمها Université .

* *



ديمقراطية التعليم فى خطر

يتفق خبراء التربية جميعا على أن المدرسة أو الجامعة باعتبارها وحدة مستقلة بذاتها ينبغى أن تطبق لوائحها على جميع التلاميذ والطلاب بصورة عادلة ومتساوية ، وأن أى تمييز لطالب واحد أو لمجموعة طلاب على باقى الطلاب يتضمن مساوئ بل مخاطر لا حد لها ، ولا يحمد عقباها . ويقوم هذا الإجماع بين التربويين على حقيقة أن التعليم فى أساسه حق من حقوق الإنسان الأساسية ، ينبغى أن تعمل الدولة لكى يحصل عليه كل إنسان قابل له ، وقادر على الاستمرار فيه . ولا تعنى القدرة هنا الناحية الاجتماعية أو المالية ، وإنما القدرة الذهنية التى تتجلى أحيانا فيما يظهره بعض الطلاب من التفوق والتميز والنبوغ ، وهى الأمور التى تمكن بعض الدول من التقدم على غيرها فى مجالات المعرفة والبحث العلمى والتطور التكنولوجى التى كانت دائما وسوف تظل هى المعيار الفارق بين الدول المتقدمة والمتخلفة . وللتأكد من صحة تلك المقولات التى ذكرناها ، فإن الدول المتقدمة ، والتى أصبح التعليم فيها بمصروفات عالية جدا ، تخصص عددا لا بأس به من المنح للطلاب غير القادرين على دفع تلك المصروفات من أجل تطعيم مؤسساتها التعليمية بمجموعة أو مجموعات من الطلاب ، يحصلون مجانا على نفس الخدمات التعليمية التى يؤدى الأغنياء والقادرون فى مقابلها مبالغ ضخمة للغاية . والنتيجة أن خريجى تلك الجامعات لا يمكن التفريق بين من تعلم منهم بمصاريف دفعها له ولى أمره ، وبين من حصل على نفس التعليم وبجميع مزاياه دون أن يدفع دولارا واحدا . الجميع يخرجون لسوق العمل ، والأكفاء منهم يتولى المنصب المناسب له ، لكى يحقق فيه إمكانياته ، ويضيف إليه من ذكائه ومهاراته ما يدفعه إلى الأمام .

نأتى بعد ذلك ، لحال التعليم فى مدارسنا وجامعاتنا ، وسوف أقتصر هنا على ذلك النظام الجديد الذى ابتدع فى جامعاتنا المصرية ما يسمى بالتعليم المتميز ، أى التعليم الذى يدفع فيه الطالب داخل بعض كليات الجامعة مبلغا يصل إلى أكثر من عشرة آلاف جنيه سنويا لكي يحصل على نوع من نفس تعليم الكلية ، ولكن باللغة الإنجليزية ، وهذا الطالب وزملاؤه يخصص له مكان متميز فى الكلية قد يكون مكيفا وأكثر راحة ، ويختار له نخبة متميزة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية بينما الآخرون يستمرون فى التدريس (بالعربى) للطلاب (العاديين) !! والمشكلة هنا أو المأساة أن هذا يحدث داخل نفس الكلية ، ولو أنه خصص لهؤلاء الطلاب الدافعين للأموال أماكن بعيدة أو أوقات مسائية لكان المصائب أخف ، ولكنه جعل المدفوع والمجانى متجاورين فى مكان واحد وفى وقت واحد ، ينظر أحدهما لآخر ، ويحسد بعضهما بعضا ، لأنهم شباب من نفس العمر ، وقد حصلوا على نفس مجموع الكلية .. لكن ما يفرقهم أن هذا يدفع له ولى أمره وذلك أمره إلى الله تعالى ، هنا تصاب ديمقراطية التعليم فى مقتل ، وهو ما أحذر منه ، وأدعو إلى إعادة النظر فيه ، والله الموفق .

* *

كليات التربية

كان إنشاء كليات التربية والتوسع فيها استجابة حقيقية من الدولة لتوفير كوادر مؤهلة من المعلمين لكي تواجه بهم الأعداد المتزايدة من التلاميذ ، والمدارس الجديدة التي تم بناؤها ، وكان المأمول من هذه الكليات التي انتشرت في طول البلاد وعرضها أن تقوم بدورها في تخريج معلمين أكفاء يجمعون بين التخصصات المختلفة والدراسات التربوية التي تؤهلهم لتقديم خدمة تعليمية متميزة لأبناء الوطن ، في فترة من أهم الفترات ، وهي فترة الصبا والفتوة ، التي تتطبع فيها المعلومات ، وترسخ المبادئ ، ويتهيأ العقل لاستقبال قسنايا العالم الخارجي ، والتعامل مع قضايا المجتمع .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل ، أرسلت الدولة العديد من البعثات ليكمل أصحابها تعليمهم في الدول المتقدمة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وقد عاد العديد من هؤلاء وهو يحمل الدكتوراه في التربية ، ومناهجها ، وأسسها ، وما يرتبط بها من علم نفس الطفل ، ونظم الامتحانات ، وتقويم الأداء .. الخ . وراحت العجلة تدور ، وكليات التربية تتضخم ، وأعداد الطلاب تتزايد ، والمحاضرات النظرية تغطي على التدريب العملي ، وهو الأمر الذي أدى إلى إنتاج أجيال من الخريجين الذين لا يصلون إلى المستوى المطلوب في المعلمين من العلم والثقافة !

وعندما سألنا عن السبب وجدناه يتمثل أساساً في غلبة العلوم التربوية على العلوم التخصصية ، بمعنى أن الطالب الذي يتم إعداده لتدريس الرياضيات أو العلوم أو اللغة العربية لا يحصل من هذه التخصصات المهمة إلا على قدر ضئيل جداً ، وأحياناً سطحي ، بالنسبة لما يدرسه من علوم التربية والنفس .

وهكذا تحولت الوسيلة إلى غاية ، وانكشفت الغاية فى نطاق محدود ، وخرج جيل من المعلمين الذين لا يجيدون تخصصاتهم ، وإن كانوا يعرفون الكثير عن كيفية التعليم (نظريًا) وطرق التدريس (منهجياً) ، بينما اختفى الجانب التدريبي أو كاد !

ماذا كان يحدث قبل ذلك ؟ كان هناك نظام تربوى رائع . وهو أن نسمح لطلاب الجامعة أن يتخصصوا لمدة أربع سنوات فى أى تخصص يرغبون فيه ، ثم بعد التخرج يلتحقون بكلية التربية لمدة عام واحد ، ينقسم إلى جانب نظرى ، وجانب آخر تدريبي. وهكذا نحصل على أفضل المدرسين ، نظرًا لأن من كان يقبل بمحض اختياره على هذه الكلية هم الشباب الراغب فعلاً فى التدريس ، وهكذا تكون أمامه الفرصة للاختيار ، واتخاذ القرار فى الوقت المناسب للعمل الذى يرتضيه لمستقبله المهني .

كنت أتابع هذه التجارب وأنا صامت ، لأن الأصوات التربوية العالية كانت تملأ الساحة بضرورة أن توجد كليات تربية تبدأ مباشرة بعد الثانوية العامة . وكنت ألاحظ مدى الضعف الذى أصاب المدرسين فى المدارس الإعدادية والثانوية - إلا من رحم ربي - وأتأسر على دقة النظام الذى كان معمولاً به ، وتخرج على أساسه أجيال من المدرسين المتميزين .

هل يمكن القول بأنه قد حان أوان الاعتراف بفشل كليات التربية ؟ أم نظل نكابى على استمرار الخطأ ؟ وهل نريد حقاً أن نعد معلمى القرن الحادى والعشرين على أساس سليم ، أم نواصل تخريج أجيال من المعلمين الضعاف ، الذين لن يتخرج من تحت أيديهم سوى تلاميذ ضعاف ؟ ونحن نعلم أن الضعف لا يليق بحاضرنا ، ولا بمستقبلنا فى ظل منافسة عالمية شرسة ، لا بقاء فيها إلا للأكفأ . وأن مصدر القوة الأساسى فى أى مجتمع هو التعليم .

* *

تطوير كليات التربية

أحد زملائي القدامى ، اتجه به التخصص إلى مجال التربية ، فأصبح أستاذًا كبيرًا فيها كتب مقالًا في إحدى الجرائد الأسبوعية بعنوان (ارفعوا أيديكم عن كليات التربية) اعترض فيه سيادته على الاتجاه الذي يدعو إلى العودة للنظام الذي كان معمولًا به في الماضي ، وهو أن يتخصص الطلاب في مجالات متنوعة ، ثم بعد تخرجهم يحصلون على سنة دراسية تربوية قبل الانخراط في مهنة التدريس . وطبعًا النظام الحالي يقوم على أن يجمع الطالب، المكرس للتدريس ، بين دراسة تخصصه ودراسة العلوم التربوية . وقد سبق أن نددت أنا شخصيًا بذلك ، وقلت إن العلوم التربوية تغطي على علوم التخصص حتى أنها تصل أحيانًا إلى 70% منها . وهذا يؤدي إلى تخريج معلم تربوى جدًا، لكنه في مادته ضعيف جدًا ، لأنه لا يجد في حقيبته العلمية والثقافية سوى مواد تربوية (وهي مواد وسائل تدريس) ولا توجد لديه مواد متخصصة يستطيع أن يعلمها للتلاميذ .

ولا شك أن المسألة معقدة . فكيف نطالب بإلغاء كليات التربية التي بلغ عدها الآن أكثر من عشرين كلية ، مكتظة بالطلاب ، ولها أساتذة وبها موظفون من أجل إصلاح حال المدرس الذي يتخرج منها ؟ لكننا في الوقت نفسه مضطرون للبحث عن خريج مؤهل للتعليم ، وقد أصبح عمله نادرة . وأستطيع أن أؤكد أن أى مدرس متميز الآن لم تكونه أى كلية تربوية ، وإنما هو الذى كون نفسه . والسبب فى غاية البساطة . وهو كما أشرت يتمثل فى غلبة مقررات التربية على مقررات التخصص .

وفى إطار البحث عن حل لمشكلة أو معضلة كليات التربية ، ظهر مصطلحان جديداً هما النظام التكاملى (أى الجمع فى سنوات الكلية بين مقررات التخصص ومقررات التربية) والنظام التتابعى (أى تأجيل مقررات التربية إلى سنة إضافية بعد الانتهاء من الدراسة المتخصصة) وطبعاً أى شخص موجود فى كليات التربية يحق له أن يدافع عن النظام التكاملى ، من أجل بقاء هذه الكليات ، التى سبق أن اقترحت أنا شخصياً إلغائها من أجل تخريج مدرس حقيقى مؤهل لهذه المهنة الأساسية فى بناء المجتمع . لكننى أعود ، ولاعتبارات إنسانية خالصة ، فأقدم حلاً وسطاً ، وهو ضرورة تنقية مناهج كليات التربية من الحشو الذى تمتلئ به ، ومن التزيد المبالغ فيه لصالح المقررات التربوية . وبذلك أطمئن السادة الأساتذة والموظفين فى كليات التربية بأن (الفكرة الثالثة) التى أطرحها هنا تحافظ على مكتسباتهم ولا تمس أى حق من حقوقهم . فقط عليهم أن يسرعوا بإحداث هذا التطوير المنشود . والواقع أن وزارة التعليم العالى جادة فى تطوير هذه الكليات كمقدمة أساسية لتطوير التعليم الجامعى ، وأعلم أنها حصلت من البنك الدولى على دعم مالى لتحقيق هذا الهدف .

كل ما أرجوه هو ألا يتمسك كل منا برأيه ويتصلب فى الدفاع عنه . فالحق أحق أن يتبع . وعندما يظهر الحق فى جانب حتى ولو كان من غيرنا فعلياً أن نسرع بالتمسك به . لكن السحابة التى ما زلت أخشى من وجودها فوق كليات التربية هى أن عدد التربويين فيها يفوق أعداد أصحاب التخصصات، كما أن أصواتهم أعلى من غيرهم . والخشية من أنهم لن يتنازلوا عن مقرراتهم بالسهولة المطلوبة ، ولا برحابة الصدر ، التى تغلب مصلحة المجتمع على مصلحة الأفراد . والله ولى التوفيق ،،

* *

10% من التربية تكفى ..

قرأت عن محاولة وزارة التعليم العالي الجادة لإصلاح الحال فى كليات التربية ، والاتجاه إلى جعل الدراسة بها خمس سنوات بدلاً من أربع ، على أن تعطى للمواد المتخصصة أى التى سيقوم المدرس بتدريسها للتلاميذ 75% ، على حين يخصص للمواد التربوية 25% . وأنا أرى من جانبى أن نسبة الـ 25% كبيرة جداً ، إذ يكفى أن تكون فقط 10% ، لأنها عبارة عن المواد التى تبصر المدرس بطريقة تدريس المادة التى تخصص فيها . وقد لوحظ على كليات التربية منذ إنشائها ضعف خريجها فى المواد التخصصية نتيجة غلبة المواد التربوية عليها حتى سمعت أنها وصلت فى بعض الأحيان إلى أكثر من 70% بينما تقلصت المواد المتخصصة إلى أقل من 30% وهذا هو السبب الرئيسى الذى أنتج للمجتمع جيلاً بل أجيالاً متتابعة من المدرسين الضعاف فى موادهم ، وفصل بالتالى بينهم وبين التلاميذ الذين راحوا يشتكون إلى أولياء أمورهم من عدم الفهم ، فأحضروا لهم مدرسى الدروس الخصوصية ، وساء الحال حتى بل حد الكارثة ، ولم يعد باستطاعة أحد على الإطلاق أن ينقذ منها أحداً من تحت الانقراض !!

كان النظام المتبع فى الماضى بسيطاً للغاية ، وهو أن يتخصص طلاب الجامعات فى الفيزياء والرياضيات واللغة العربية والتاريخ والجغرافيا .. الخ، فى كليات معينة ، وداخل أقسام متخصصة ، ثم بعد ذلك يلتحقون جميعاً بالمعهد العالى للتربية ليقضوا عامًا كاملاً يتدربون فيه على مهارات التدريس فى المدارس ، ويحصلون على بعض المعلومات فى نظم ومناهج وأساليب التربية الحديثة . وهذا ما أصبح يطلق عليه (النظام التتابعى) ويعنى أن المدرس

يحصل على الجانب التربوى بعد حصوله على تخصصه الأصى . أما النظام المقترح الحالى فسوف يكون هو (النظام التكاملى) أى الذى تتداخل فيه مواد التخصص مع مواد التربية ، وهو يقصر تخريج المدرسين على كليات التربية وحدها ، ولا يصبح هناك مجال لمن يريد أن يكون مدرسا بعد حصوله على شهاداته الجامعية فى تخصص معين . على أى الأحوال نرجو للتطوير الجديد أن يحقق أهدافه ، لأن تطوير كليات التربية يعد هو حجر الزاوية فى إصلاح التعليم كله ، وكان ينبغى أن يتم منذ وقت طويل . لكن لكل شئ له أوان . فقط أرجو أن يتنازل حماة مواد التربية عن 15% من مخصصات التربية لصالح المواد التخصصية التى هى جوهر العملية التعليمية كلها ، ويكتفوا بـ 10% فقط . وأحسبها كافية .

* *



كازخستان وجامعاتها

هل تعلم أن جمهورية كازخستان ، البالغ عدد سكانها 17 مليون نسمة بها حوالى 3.. جامعة ؟ أى والله العظيم ، وهذه المعلومة أكدها مدير مركز العلاقات الخارجية بإحدى جامعاتها مجيباً عن سؤالى : وما هو حال المجانية فيها ؟ بأن القليل من تلك الجامعات حكومى ، ومدعوم من الدولة ، والغالبية العظمى جامعات خاصة بمصروفات. وعندما سألته عن كيفية الالتحاق بالجامعات ؟ قال : بعد الحصول على الثانوية ، يتقدم الطلاب الراغبون فى الالتحاق بالجامعات إلى امتحان مسابقة ، ومن ينجح فى تلك المسابقة تعطى له شهادة اسمها (جرانت) أى تعهد من الحكومة بدفع مصاريفه داخل الجامعة ، أما من لم ينجح فى المسابقة فإنه يدفع مصاريف تتراوح بين ما يعادل 12.. و15.. دولار وهكذا يسير حال التعليم الجامعى فى إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، والتي أصبحت تتقدم بثبات على خريطة العالم المعاصر (الموارد الأساسية هى البترول والذهب والغاز الطبيعى) .

أما نحن فإننا حريصون على مجانية التعليم ، منذ المرحلة الابتدائية حتى الحصول على الدكتوراه . وقد كان هذا معقولاً فى عصر طه حسين عندما كان عدد سكان مصر لا يتجاوزون 3. مليون نسمة . أما الآن وقد أصبح عددهم 7. مليوناً فالأمر مختلف ، فالأعداد فى تزايد مستمر ومتطلبات التعليم الحديثة أصبحت غالية ، وأجور المعلمين والأساتذة ينبغى أن تكون مناسبة للجهد المطلوب منهم ، وعلى الرغم من ارتفاع موازنة التعليم ارتفاعاً ملحوظاً عن مثيلاتها منذ عشرين عاماً ، فإنها لم تعد كافية للاحتياجات الحالية .

ولذلك بدأت مسيرة المدارس الخاصة ثم المعاهد الخاصة ، وأخيرًا الجامعات الخاصة ، لكي تلبي نداء المجتمع كله إلى التعليم .

والذى أود أن أؤكد عليه هو أن المجانية أمنية جميلة وليتنا نطبقها فى كل جوانب التعليم . لكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه ، فالتعليم فى العالم كله أصبح سلعة ينبغي أن تتفق عليها جيدًا ، لكي تستخرج منها منتجًا جيدًا . وهذا المنتج يتمثل فى الموارد البشرية التى تقع على أكتافها مسئولية بناء المجتمع ، وتنميته ، وازدهاره . ولذلك إذا لم نكلف التعليم بالصورة الأمثل فإنه لن يخرج لنا إلى موردًا بشريًا هزيلًا .

وقد تسألنى الآن : وما الحل ؟ أن نفسح المجال أمام المبادرات الجديدة لفتح المزيد من الجامعات الخاصة ، وألا نقيم أمامها العقبات والعوائق التى تقيد حركتها ، وفى نفس الوقت لابد من البحث عن موارد إضافية لتلبية الصرف على التعليم المجانى الذى أخشى أن يتجاوزه الركب ، ويجد نفسه فى النهاية عاجزًا عن أداء رسالته ، وتحقيق الأهداف التى ينتظرها المجتمع منه !!

* *

نظام التعليم فى الصين

كنت حريصًا على أن أتعرف من قرب على نظام التعليم فى الصين ، لأن التعليم فى كل دولة هو الذى يصنع تقدمها ، ويحقق نهضتها . وكلما جاء إلى جامعة القاهرة وفد صينى كنت أحاول أن أستفسر من رئيسه وأعضائه عن هذا الموضوع ، لكن الصينيين مؤدبون للغاية ، ومن أدبهم أنهم لا يحبون أن يتحدثوا عن إنجازاتهم ، بل على العكس تجدهم حريصين على الاستماع إلى التجربة المصرية فى التعليم الجامعى ! وأخيرًا جاءت الفرصة لى أذهب إلى الصين ، وأقيم لعدة أيام فى العاصمة بكين ، وألتقى بأهل الصين ، وأسألهم هذه المرة عما كنت أود معرفته . قيل لى أن التعليم إلزامى ومجانى من سنة السادسة حتى الخامسة عشرة ، وهو يشمل المرحلة الابتدائية (6 سنوات) والإعدادية (3 سنوات) مثلما عندنا تمامًا . بعد ذلك ينقسم التعليم إلى فنى وثانوى . والفنى بمصروفات أعلى من الثانوى الذى يمهّد لدخول الجامعة . لكن الحاصلين على الثانوى لديهم لا يلتحقون مباشرة بالكليات من خلال مكتب التنسيق كما هو الحال عندنا ، بل كل طالب حر فى اختيار نوع دراسته ، والكلية تعقد لهؤلاء اختبار قدرات ، يسبقه بالطبع إعداد وقراءة ومذاكرة فى كتب تمهيدية لهذا الاختبار . وكلما كانت الكلية صعبة ودقيقة كالطب والهندسة احتاجت إلى مذاكرة أكثر، ولا يلتحق بالكلية إلا من ينجح فى هذا الاختبار . والتعليم الجامعى أيضًا بمصروفات ، قد تصل أحيانًا إلى ألف وخمسمائة دولار فى العام . ولديهم حوالى (2200) جامعة ، تضم (13) مليون طاب . ولكل جامعة الحق فى الاستثمار لى تزيد مواردها، وبعض الجامعات لها مصانع خاصة بها ، تنتج وتبيع منتجاتها ، ويعمل بها الطلاب إما من خلال المقررات المفروضة عليهم ، أو مقابل أجر . وعندما سألت كيف تخلصتم من مجانية

التعليم مع أن مذهب الدولة هو الشيوعية ، أجابوا بأن الشيوعية فكرة سياسية واجتماعية ، لكنهم موقنون الآن بحرية الاقتصاد ، أى أنهم يسرون على النهج الرأسمالى الحر فى الاقتصاد ، وهذا هو ما دفع البلاد إلى حالة من النشاط والازدهار لم يشهدها أفراد الشعب الصينى من قبل . وحتى الدراسات العليا بمصروفات . لماذا ؟ لأن التعليم أصبح عملية مكلفة جدًا ، وهو يحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية عالية ، ولكى يقدموا تعليمًا متميزًا كان عليهم أن يوفرُوا له الإمكانيات اللازمة وإلا ظلوا فى موقعهم محلك سر . وقد لفت نظرى أن أشهر الشوارع التجارية فى بكين يحتوى على مكتبة ضخمة ، يقف أمامها الناس قبل افتتاحها صباحًا فى طوابير . وهناك مكتبات مثلها فى طول البلاد وعرضها .

وأخيرًا لماذا أكتب عن هذا الموضوع ؟ لأقول لإخواننا الاشتراكين المصريين أن الأفكار قد تغيرت لكى تسير التقدم الإنسانى . الذى يريد أن يتأكد بنفسه عليه أن يذهب لمدة أسبوع واحد فقط إلى الصين ليرى بعينه ما يحدث فى قلعة الشيوعية الأخيرة فى العالم ..

* *

التعليم عن بعد

يجمع الخبراء على أن أفضل أنواع التعليم هو (التعليم المباشر) الذى يلتقى فيه المعلم والتلميذ وجهًا لوجه ، وبذلك يأتى (التعليم عن بعد) فى منزلة بعد (التعليم المفتوح) الذى يلتقى فيه الطالب بالأستاذ مرة واحدة فى الأسبوع . والواقع أن هذه الأنماط الجديدة من التعليم قد حدثت نتيجة ظروف العالم السريع الإيقاع ، والذى أصبحت الخدمات ، ومنها التعليم ، تصل إلى الناس فى منازلهم ، تمامًا مثل المطعم الذى أصبح ينقل وجباته إلى زبائنه حيث يكونون، وليس بالضرورة وهم جلوس على موائده .

كانت الولايات المتحدة موطن التعليم عن بعد ، بسبب ظروف ولاياتها الجغرافية المترامية والبعيدة بعضها عن بعض ، وبسبب انشغال الناس بالوظائف والمهن التى تدر مكاسب هائلة ، لذلك دعت الحاجة إلى نوع من التعليم يتم من خلاله الاتصال الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت والوسائط الأخرى مثل الـ (CD) أو شرائط الفيديو .. وعندما حاولت أوروبا أن تقتبس هذا النوع من التعليم لم ينتشر بنفس الصورة ، نظرًا للتقارب النسبى بين الأماكن ، وكذلك عدم توافر سوق العمل بنفس الصورة الموجودة بها فى أمريكا الغنية .

أما الذين يبشرون بالتعليم عن بعد لدينا فإنهم متحمسون جدًا ، ولا يكادون يجلسون فى مكان واحد لكى يناقشهم فى جدواه وفوائده . إنهم يريدون فقط أن يطبقوه كما تطبقه أمريكا وبعض أوروبا . هكذا (خبط لرق) !

طبيب يا جماعة وماذا تقولون فى اختلاف الظروف والأحوال ؟ لا يجيبون ، وأحيانًا يقولون : إنه الأسلوب الأحدث فى العالم . وهكذا يسكتوننا

بهذا المنطق العجيب الذى لا يريد أن يميز مكاناً عن مكان آخر ، ولا ظروف شعب عن ظروف شعب آخر .

التعليم عن بعد يمكن أن ينفع موظفاً فى الصعيد يريد أن يلتحق بجامعة فى الإسكندرية أو فى القاهرة كما يمكن أن ينفع ربة بيت لا تسمح لها الظروف أن تلتحق بالتعليم النظامى فى أماكن بعيدة . لكن ما رأيكم إذا كانت المحافظات الآن تحتوى على الجامعات والفروع التى تتشابه كلياتها مع كليات العاصمة ولا تختلف عنها فى شئ ؟!

وهناك فى هذه الجامعات يوجد (نظام الانتساب الموجه) الذى يسمح للطلاب أن يدرس فى الكلية دون حضور إلا فى أيام الامتحانات فقط ، بل فى ساعاته القليلة .

التعليم عن بعد يتطلب من كل إنسان يريد الالتحاق به توافر جهاز كمبيوتر ، وخط تليفون ، وأيضاً جهاز تلفزيون وهذه الوسائل كلها مكلفة لإنسان بسيط ، وتحتاج صيانتها وتجديدها باستمرار إلى تكلفة مستمرة ، كما أنه لن يكون بالمجان ، وإنما سوف يتطلب دفع مصاريف ليست بالقليلة أو المتواضعة .. وهنا (مربط الفرس) كما يقول العرب ومعنى مربط الفرس فى .ذا الصدد أن المنتفعين من عائد التعليم عن بعد لا يفصحون أبداً عن أسعاره ، ولا عن المكافآت الآتية إليهم منه . والله من وراء القصد ..

* *

مهرجان المسرح الجامعى

تحرص جامعة الحسن الثانى بالمملكة المغربية الشقيقة على إقامة هذا المهرجان فى كل عام ، حيث تلتقى فيه فرق المسرح من مختلف الجامعات العربية والأوربية . وقد أتيح لى حضور الدورة الرابعة عشرة بمدينة دار البيضاء التى تجرى فيها فعاليات المهرجان ، وتتبنها كلية الآداب تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس .

كل فريق يسافر على نفقة دولته ، أما الإقامة والتنقلات الداخلية فتكون على حساب الهيئة المنظمة للمهرجان . وفى الدار البيضاء ، نزلت الوفود فى فندق متوسط الحال ، لكنه نشيط الخدمة . وكانت الحجرة الواحدة تضم أربعة أو خمسة شبان ، لكنهم لم يتذمروا ، لأن الصداقة بينهم كانت أوسع من الحجرة الضيقة . أما المطعم فكان يسع أكثر من مائة شخص ، يفطرون ويتغدون ويتعشون معاً ، حتى نشأت بينهم صداقة أخرى تميزت بخفة الظل ، والتعاون على المائدة . فهناك من يناولك إبريق الماء ، ومن يحضر لك الخبز ، ومن يقدم لك حبة فاكهة .. بل قد تجد شاباً يعرض لونا من الطعام الذى يستغنى عنه لآخر يكون فى حاجة إليه . ضمت الوفود فرقاً مسرحية من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والسويد وسلوفانيا ، كما ضمت من البلاد العربية الأردن وتونس ، ومصر التى كان لها شأن كبير ، حيث عبر منظمو المهرجان عن سرورهم البالغ باشتراك الوفد المصرى الذى كان من جامعة القاهرة ، واعتبروا ذلك دعماً معنوياً وأدبياً كبيراً للمهرجان .

فى كل يوم كانت تعرض على خشبة المسرح فى كلية الآداب مسرحيتان ، إلى جانب بعض الندوات العلمية والأدبية عن الحركة المسرحية

فى العالم ، وكذلك فى الوطن العربى . أما موضوع الندوات فكان جيداً للغاية، ومن أمثلته : كيف يتحكم الممثل فى أنفاسه على خشبة المسرح ؟ وكيف يستخدم حركات جسده فى مختلف المواقف ؟ إلى جانب العديد من ورش العمل حول تقنيات الإخراج ، والديكور المسرحى .. وكان من أبرز فعاليات المهرجان اشتراك بعض البلاد بفرق مسرحية محترفة ، الغرض منها تدعيم التواصل مع شباب المسرح الجامعى . وأجمل ما فى المهرجان أن كل فريق يقوم بالدعاية لمسرحيته من خلال ملصقات ، وكذلك من خلال دعوات شفوية لباقى أعضاء المهرجان .

لم أشاهد رئيس المهرجان سوى مرتين : عند الاستقبال ، وقبل رحيلى من هناك . وما بين هذا وذاك ، كانت أعمال المهرجان ، وحركة المشتركين فيه ، وتلبية جميع احتياجاتهم تتم بمنتهى السهولة والسلاسة ، حتى أننى لم أسمع شكوى واحدة .

عندما وصلت قيل لى : من الممكن أن نحجز لك غرفة فى فندق آخر أعلى ثمناً ، لكننى عندما شاهدت هذا الملتقى الشبابى المفتوح على الحياة قلت لهم : دعونى معهم ، وبالفعل قضيت بينهم خمسة أيام ، جعلتلى أشعر أن مستقبل الوطن العربى ليس بالسوء الذى قد نتصوره أحياناً فى لحظات اليأس والألم ، وأن هناك من المواهب المسرحية الشابة فى الجامعات ما سوف يحتل مكانه قريباً على الساحة المسرحية فى مختلف الدول العربية (ملحوظة : لم أشاهد المستشار الإعلامى المصرى بالمغرب فى أى فعالية من المهرجان ، ولعل المانع يكون خيراً) .

* *

الطلاب وانتخاباتهم

عندما أتأمل فكرة انتخابات الطلاب التى يرشحون فيها أنفسهم ويختارون من بينهم من يمثلهم فى اتحاد الطلاب أجد الفكرة غاية فى الروعة ، لأنها أولاً تربي الشباب على نموذج ديمقراطى يمكنهم أن يمارسوه بعد التخرج ، وثانياً لأنها تبرز من بينهم بعض الكفاءات التى تكون قادرة بالفعل على الترشيح فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى فيما بعد ، وأخيراً فإنها تجرى بإشراف أساتذتهم فى الجامعة ، وبين زملائهم الذين يعرفونهم جيداً ، وبالتالي فإنها لا تتطلب منهم سوى دعاية انتخابية بسيطة لكى يحصلوا على الفوز .

لكننا فى السنوات الثلاثين الأخيرة ، بدأنا نلاحظ أن انتخابات الطلاب فى الجامعة تأخذ مساراً يتسم بالتوتر ، ويبعد إلى حد ما عن الروح الجامعية التى تغرس فى الطالب مبادئ الخلق القويم ، والتسامح مع الآخرين ، وعرض وجهات النظر بهدوء وموضوعية . ما السبب فى ذلك ؟ أقولها بصراحة وأمرى لله : إن بعض الأحزاب راحت تستغل الطلاب لكى تمكنهم من الفوز ، دون مراعاة لقواعد وأصول الحياة الجامعية . وفى هذا الإطار بدأنا نشهد محاولة فرض الرأى بالقوة ، واستقطاب الزملاء أحياناً بإغراءات مادية ، والوقوف من إدارة الكلية أو الجامعة موقف العداء ، وتحولت الانتخابات الطلابية فى بعض المواقع - ولا أقول كلها - إلى مساحة للتكتلات والمشاجرات ، والعنف ..

ومن خلال معاشتى لهذه الانتخابات - وأنا طالب ثم أستاذ ثم مسئول فى الكلية أو الجامعة - أستطيع أن أقول إن الأهداف النبيلة التى وضع من أجلها نظام الانتخابات الطلابية لتمثيل زملائهم فى اتحاد الطلاب قد راحت

تغيب عن أنظار الطلاب أنفسهم ، وبالتالي أولئك الذين يحاولون دفعهم أو مساندتهم من خارج الجامعة ، فالاتحاد مكون من ست لجان هي (الرياضية - الثقافية - الفنية - الجواله والرحلات - الاجتماعية - الأسر) وهذا معناه أنه نشاط طلابي صرف ، يعود به الطالب على ممارسة الأنشطة في تلك المجالات الستة ، وأن يكون من بينهم من يتولى قيادتهم في ذلك . لكننا بدأنا نسمع كلامًا غريبًا يتهم الجامعة بأنها تحرم الطلاب من حق الترشيح ، وتتدخل من خلال أساتذتها في توجيه الانتخابات وجهة معينة أو كبت توجهاتهم السياسية . والأدهى أن بعض الطلاب - وأنا أستبعد تمامًا أنهم أنفسهم هو الذين يفعلون ذلك - يرفعون دعاوى قضائية ضد جامعاتهم ! وهكذا خرج نظام الانتخاب الطلابي عن إطاره الذي كان من المفروض أن يوضع فيه ، وأصبح الطالب يتعامل مع جامعتة على أنها مؤسسة معارضة لطاقتها ، بدلاً من أن تكون مستوعبة لها ، أو حانية عليها ..

إننى أؤكد أن الطلاب إذا تركوا وأنفسهم داخل الجامعة فإنهم سيقدمون النماذج الجيدة على حسن السلوك ، والالتزام بالقيم الجامعية الأصيلة ، كما أنهم سيؤدون تلك الانتخابات في أجمل جو ودي ، وبروح رياضية تنتهى دائماً بتهنئة الفائز ، والشد على يد الذى لم يفز من أجل الفوز في مرة قادمة ..

أيها المزايدون على انتخابات الجامعة من خارجها .. أرجو أن ترفعوا أيديكم عنها !!

* *

اتحاد الطلاب ونظام الأسر

عندما أنشئت الاتحادات الطلابية ، كانت لها أهداف تربية جيدة ، من أهمها : تنمية القيم الروحية والأخلاقية ، والوعي الوطنى والقومى بين الطلاب، وتعوديهم على القيادة ، وإتاحة الفرص لهم للتعبير المسئول عن آرائهم ، ومنها كذلك : بث الروح الجامعية السليمة بين الطلاب ، وتوثيق الروابط بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس والعاملين ، وذلك بالطبع إلى جانب اكتشاف المواهب وصقلها ، ونشر وتشجيع الأسر والجمعيات العلمية والأنشطة الرياضية والاجتماعية والكشفية والفنية والثقافية ، مع تنظيم الإفادة من طاقات الطلاب فى خدمة المجتمع بما يعود على الوطن بالخير .

وكل هذه الأهداف قد تم النص عليها فى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 378 لسنة 1984 ، الذى حدد بعد ذلك أن تتحقق بواسطة مجلس اتحاد نكل كلية أو معهد ، يتشكل من ست لجان هى (لجنة الأسر ، لجنة النشاط الرياضى، لجنة النشاط الثقافى ، لجنة النشاط الفنى ، لجنة الجواله والخدمة العامة ، لجنة النشاط الاجتماعى والرحلات) ويجرى تشكيل الاتحاد بكامله عن طريق الانتخاب وآلياته المتعارف عليها ، والمحددة بمجموعة من الضوابط والمعايير .

وهكذا تم وضع الإطار الملائم الذى يمكن أن تتحرك فيه الأنشطة الطلابية بصورة تضمن مساهمة الطلاب الإيجابية فى تسيير مختلف أنشطتهم بأنفسهم ، وبمجرد إشراف بسيط من أساتذتهم ، مع دعم كامل من إدارة رعاية الشباب بالجامعة والكليات .

لكن التطبيق العملى لا يكون دائماً على مستوى الأهداف . فقد أثبتت الممارسات المتكررة للاتحادات الطلابية ظهور الكثير من السلبيات ، وجوانب

القصور التى أصبح من اللازم ضرورة تلافئها ، والعمل على وضع آئفة ءءفة يتم من خلالها تحقيق الأهداف التربوة التى سبق ذكرها . وىكفى أن أشير هنا إلى بعض هذه السلبيات ، ومن أهمها : أولاً : عدم تحقق منظومة القيم الروحية والأخلاقفة التى كان من الواجب أن تشيع بين طلاب الاتحاد وأسائنتهم ، وىظهر ذلك بصورة سافرة حين يتم استبعاد أحد الطلاب أو مجموعة منهم بناء على لائحة الاتحاد ذاتها ، فىلجأ الطالب إلى القضاء ، متهمًا عميد الكلية وإدارة الجامعة بالتعسف والتزوير ! ثانفًا : ما يصحب العملية الانتخابفة داخل الكليات من تنافس ىخرج فى الغالب عن إطاره المعقول إلى دائرة العنف ، فتقع المشاجرات الدموية التى تنتهى عادة فى أقسام البولفس ، وىحقق فىها بواسطة النيابة ! ثالثًا : محاولات الأحزاب السفسفة جر الطلاب إلى تكتلاتها ، لإظهار مدى قوتها أو تغلغلها فى الجامعة ، وهى لا تجد منفذًا إلى ذلك سوى فى انتخاب الاتحادات الطلابفة ، مع العلم بأن إدارة الجامعة لا تحابى حزبًا على حزب آخر ، حتى ولو كان هو الحزب الحاكم نفسه . رابعًا : انصراف الغالبفة العظمى من الطلاب عن المشاركة الفعالة فى الاتحادات الطلابفة ، وتركها لبعض الطلاب الذفن يشاع عنهم أنهم غير جادفن فى دراستهم !

لذلك كله ولغيره أفضًا من الأسباب ، أءعو هنا إلى أن نستبدل بهذا الاتحاد الطلابى ، الذى لا فوجد له مثفل فى جامعات العالم المتقدم : نظام الأسر الجامعفة ، التى تلتف فىها كل مجموعة منسجمة من الطلاب والطالبات حول أستاذ معين ، وىمارسون من خلال الأسرة ، وباشراف الأستاذ المختار منهم ، وبدعم مافى من رعاة الشباب بالكلفة والجامعة ، مختلف أنشطتهم الرفاضفة والثقاففة والفنفة الخ وبقى بعد ذلك وضع لائحة جامعفة لنظام الأسر ، تحدد فىها آليات النشاط وضوابط العمل .

* *

الجمعيات العلمية

أقصر حديثى هنا على الجمعيات العلمية الطلابية فى الجامعات . وهى عبارة عن مجموعة من الطلبة تلتف حول أحد الأساتذة المحبوبين لهم ، والقريبين من نفوسهم ، لكى يمارسوا معهم أنشطة علمية مثل الندوات والمننديات والابتكارات العلمية ، وتقوم إدارة الجامعة والكلية بدعم كل جمعية من الناحية المالية ، فتوفر لها الأجهزة والأدوات اللازمة كما تتيح لها عقد الندوات وتنفيذ الابتكارات الطلابية بإشراف الأساتذة المتخصصين ، وفى نهاية كل فصل دراسى أو كل عام يقام معرض لمنتجات وابتكارات تلك الجمعيات ، كما يعقد مؤتمر علمى ينظمه الطلبة بأنفسهم ، ويرأسون جلساته ، ويعدون أبحاثه ويلقونها أمام زملائهم وأمام الأساتذة وفى النهاية يصدر به مجموعة من التوصيات .

وقد بدأ نشاط هذه الجمعيات يظهر فى السنوات الأخيرة نتيجة الإقبال المتزايد من الطلبة على الالتحاق بها ، والرغبة فى التعبير عن أنفسهم فى المجال العلمى تمامًا كما يعبر زملاؤهم عن هواياتهم الأخرى فى المجالات الرياضية والفنية والجوالة والرحلات .. وإذا كان طالب الجامعة هو قبل كل شئ طالب علم ، فلا أقل من أن توفر له الجامعة تحقيق رغبته فى هذا المجال . لكن ما يلفت النظر بحق هو تزايد أعداد الراغبين فى هذا اللون من النشاط الذى كان يمشى على حياء فى الجامعة من قبل . ولعل إحساس شباب الجامعة بأهمية العلم ، والأخذ بالمنهج العلمى فى التقدم وحل مشكلات التنمية هو الذى يقف وراء هذه الظاهرة الإيجابية .

وأصاركم بأننى قد فوجئت تمامًا عندما عقدت الجمعيات العلمية بجامعة القاهرة مؤتمرها السنوى فى العاشر من شهر إبريل ، وإذا بالمشاركين فيه طول اليوم أكثر من ألفين ومائتى طالب وطالبة ، تقدم ثمانون منهم بأبحاث علمية ، تم إلقاء أربعين بحثًا منها أمام زملائهم فى القاعة الكبرى للاحتفالات ، وهى التى تضم حوالى 3500 مكانًا .. لقد كان عرسًا علميًا بمعنى الكلمة : أن تجد طالبًا أو طالبة تعلى المنصة وتلقى بحثها بكل ثقة واتزان أمام زملائها مستعينة بالوسائل التقنية الحديثة ، وفى موضوعات غاية فى التخصص . أما الأمر الذى أثار اهتمام المراقبين لهذا المؤتمر الطلابى الفريد من نوعه فهو المعرض الذى أقيم على مدخله ، والذى تضمن عرض عدد من ابتكارات الطلبة أنفسهم ، أذكر من بينها قسافة للـف السلك حول حديد التسليح وتقطيعه لا يزيد ثمن تكلفتها عن خمسة وعشرين جنيهًا ، وجهاز بسيط جدًا تضع فيه إصبعك فيسجل الكترونيا وبالأرقام مستوى ضغط الدم لديك ، وجهاز يوضع فى جيب المكفوفين والصم لينذرهم بأن حريقًا اشتعل بالمنزل ، أو أن طارقًا يدق على الباب .. أفكار جميلة ورائعة لعقول متفتحة موجودة فى جامعاتنا . فهل يتحرك للأخذ بأيديها السادة رجال الأعمال ومؤسساتنا الصناعية لتسويق هذه الابتكارات ، بدلاً من أن نفاجا بورودها آتية من الشرق أو الغرب .. وبأعلى الأسعار!

* *

الشهادة الكرتون

المقصود بها : الشهادة التي يحصل عليها خريج الجامعة لكي يعلقها في بروج على حائط حجرة الجلوس في بيته ، والتي تبين أنه حصل في سنة كذا على شهادة كذا بتقدير كذا ، وتكون موقعه من رئيس الجامعة التابع لها ، وموثقة بخاتمها . أما الغريب في الأمر فإن (اللوائح) وكذلك (العرف) تقضى بالآ تصرف هذه الشهادة الكرتون إلا مرة واحدة في العمر . لماذا ؟ هكذا بدون تعليل ، ولا فكر معقول أو مقبول !!

أما أنا فقد فكرت في الأمر نتيجة زيارة أحد الأفاضل لمكتبي طالباً شهادة لابنة خالته ، خريجة الجامعة سنة 1978 ، وعندما سألت الإدارة المختصة ، وجدت الموظف يؤكد لي بصورة (جازمة) أن المسألة (مستحيلة) والطلب مرفوض . لماذا يا بني ؟ لأننا لا نصرفها سوى مرة واحدة ؟ من قال ذلك ؟ اللوائح . بدأ الموضوع يثير شهيتي للبحث ، ورحت كعادتي أسأل وأتساءل : لماذا وضع هذا الشرط ، وهو عدم صرف الشهادة الكرتون سوى مرة واحدة في العمر ، مع أن الظروف قد تقتضى ضياعها أو إتلافها ؟ لم أجد إجابة مقنعة من الناحية العقلية ، وإن كنت أواجه بإجابات تعتمد على (التقاليد السائدة) وتساءلت أمام أهل التقاليد السائدة : ومن الذي وضع هذه التقاليد ؟ أو بالأصح : من هو أول شخص وضع هذا الشرط ؟ ولماذا ؟ ومن أي شيء كان يحترز ؟ قيل لي : حتى لا تتعدد الشهادات الكرتون في يد الخريج . طيب وما المانع ؟ لإساءة استخدامها ؟ وما دامت بيانات الخريج مدونة في أرشيف الخريجين فما الذي يمنع إعطائه شهادة كرتون وثانية وثالثة ما دام يحتاج إليها، ونستطيع نحن أن نكتبها ونوقعها له ؟ قيل لي بصوت خفيض : المسألة تتكلف نقوداً . أجبتهم : حسناً ، فلنجعل تكاليفها على نفقة من يطلبها ، بمعنى أننا يمكن

أن نجعل صرف الشهادة الثانية بخمسائة جنيه ، والشهادة الثالثة بسبعمائة جنيه، والشهادة الرابعة بألف جنيه ، حرصاً على الجدية ، وتحقيقاً فى نفس الوقت لمطلب إنسان يريد شهادة كرتون أخرى . وأعتقد أن من أبسط حقوقه كخريج ، فضلاً عن أنه مواطن ، أن يحصل على الشهادة التى تثبت إكمال دراسته الجامعية ، لكى يعلقها على حائط حجرة الجلوس ، ويفتخر بها أمام الضيوف .

هذا يدل على أن بعض ولا أقول كثيراً من لوائحنا تحتاج إلى إعادة نظر ، وأنه مهما كانت تلك اللوائح تبدو متماسكة ومستقرة فإن المحك فيها هو استجابتها لحاجة الناس ومتطلباتهم . وأنه إذا كانت تلك اللوائح قد وضعت فى عصر سابق ، فلا بد من تعديلها فى العصر الحاضر أو العصور اللاحقة ، لأن الإنسان هو الذى يصنع القوانين ، وليس القانون هو الذى يصنع الإنسان !

* *



ملتقيات التوظيف

إحساسًا بمسئوليّتها تجاه الشباب الذى يتخرج بالآلاف من مدرجاتها ومعاملها ، وبعد تقديم عصارة الخبرة لهم من أساتذتها ، بدأت تنتشر فى جامعاتنا فكرة إقامة ملتقيات لتدريب وتوظيف طلابها ، وذلك من خلال دعوة المؤسسات الصناعية والشركات التجارية والبنوك إلى الكليات المختصة للتعريف بأنشطتها ، وإجراء لقاءات مباشرة مع هؤلاء الطلاب لاختيار عدد منهم للتدريب لديها تمهيدًا - أقول تمهيدًا - لتوظيفهم عندها إذا أثبتوا جدارة فى العمل ، وكفاءة فى الأداء ، وانتظامًا فى المواعيد . والواقع أن معظم طلابنا ما زالوا غير مستوعبين تمامًا لما يجرى فى المجتمع من ناحية ، ولما يحدث فى العالم كله من ناحية أخرى . وتلك مسألة ثقافية لا ترتبط بالضرورة بنجاحهم فى امتحانات الجامعة ، أو حتى بالتفوق فيها . فمن المعروف أن الجهاز الإدارى بالدولة قد تضخم وتضخم حتى أصبح فى جوفه حوالى ستة ملايين موظف ، الأمر الذى جعل الحكومة تفك الارتباط بين الشهادة والوظيفة ، وهذا معناه أنها ما زالت ملتزمة بتعليم أبنائها من الابتدائى حتى الجامعة بالمجان ، ولكنها لم تعد قادرة على أن توفر لهم فرص العمل لعدم وجودها بالفعل . فما الحل ؟

واحد من اثنين . إما أن يعمل خريجو الجامعات فى القطاع الخاص ، أو ينشئ كل منهم مشروعه الخاص به . وبالطبع يبدو أن كلا الأمرين صعب ، ولكنه هو المخرج الوحيد أمام الشباب الجامعى . ولأن هذا الشباب لم يتعلم السباحة فى البحر ، فقد فكرت الجامعات فى أن تدربه أولاً فى حوض صغير قبل أن يجد نفسه وحيداً على الشاطئ . لذلك فقد راحت تستضيف نه الشركات والمؤسسات حتى تعرفه بها ، وتقربه منها ، وتعلمه مثلاً كيف يكتب سيرته

الذاتية ، أو يعرض بصورة جيدة قدرته وإمكانياته . والحق يقال إن المشروع جيد ، ولكنه ما زال فى بدايته . محدود ولكنه يحتاج إلى أن يعمم . فى جامعة القاهرة ثلاث كليات عريقة سارت فيه خطوات واسعة وهى الهندسة والتجارة والزراعة ، ولحقت بها أخيراً كلية نشطة هى الاقتصاد والعلوم السياسية ، أتمنى أن يتبعها باقى الكليات ، وأن تقيم كل منها مكتب خريجين يروج لتشغيل الشباب ، ويساعدهم فى الحصول على فرص العمل فى الأماكن المناسبة لتخصصاتهم ورغباتهم وكفاءاتهم . وقد سمعت بعض رجال الأعمال الذين استقبلوا لديهم بعض شباب الجامعات خلال الأجازات الصيفية يصفونهم بالجدية والالتزام ، بل والإبداع ، أى أنهم أضافوا للمكان الذى ذهبوا إليه أفكاراً جديدة تم تطبيقها . وهذا هو ما نتوقعه من شباب الجامعات المصرية ، فلا يقتصر مهمهم فقط فى الحصول على وظيفة بمرتب ، وإنما أيضاً ابتكار أفكار جديدة فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة التى تركز عليها حركة التنمية فى المجتمع .

* *

مقرر جديد فى آداب القاهرة

فى التحديث الأخير لللائحة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، أضاف مجلس الكلية بعد الدراسة والمداولات طبعًا مقررًا دراسيًا جديدًا ، أطلق عليه عنوان (المجتمع المصرى) ، يدرسه كل طلبة الكلية من مختلف أقسامها الأربعة عشر. وقد وجد القائمون على ذلك أن مثل هذا المقرر يضع بين يدى الطالب مجموعة من الحقائق عن مختلف جوانب الحياة فى المجتمع المصرى ، منذ نشأته حتى الوقت الحاضر . والفكرة فى رأى جيدة جداً ، بل ممتازة ، لأنه من غير المعقول أن يتخصص الطالب مثلاً فى قسم اللغة الإنجليزية وآدابها أو الفرنسية أو الأسبانية دون أن يكون على إلمام كاف بخصائص مجتمعه الذى ينتمى إليه ، ويعيش فيه . أما تنفيذ الفكرة فهو ما أريد أن أتوقف عنده قليلاً ، لأننى أذكر أننا فى الستينيات والسبعينات درسنا مقررات مماثلة تحت مسميات مختلفة منها المجتمع العربى ، والقومية العربية ، وأنها كانت بالنسبة لنا نحن الطلاب عملية (ماسخة) أشبه بشورية الخضار فى فم المريض ! لذلك فإننى أتمنى لهذا المقرر أن يأتى مختلفاً فى شكله ومضمونه ، وأن يحسن استخدام أمثلة التاريخ القديم والحديث المعاصر ، إلى جانب الإحصائيات المعتمدة عن نسبة الرجال إلى النساء ، والنساء العاملات إلى ربات البيوت ، ونسبة المتعلمين إلى الأميين ، والعاملين إلى المتعطلين عن العمل . كما ينبغى أن يعقد فى مثل المقرر فصلان أحدهما عن الحياة فى الريف المصرى ، وما يقابلها فى المدن . وما هى عاداتنا فى الأفراح ، والمآتم ؟ وكيف نتزاور فى المرض ويجمال بعضنا بعضاً فى مختلف المناسبات ؟ وسوف يصبح من المفيد إلقاء الضوء على البيئة الصحراوية وما تتميز به من نباتات ، وحيوانات ، وإمكانية اقتحام الشباب لها لمعرفة ما بها من خيرات ظاهرة أو مستترة . كذلك أتمنى أن يعقد فصل فى

هذا المقرر الجميل عن تدين الشعب المصرى وسماحته فى التعامل مع كل الأديان ، وارتباط ذلك بجوهره الحضارى الذى يمتد فى الماضى إلى آلاف السنين .. إن ميزة المجتمع المصرى أنه مجتمع متجانس ، لا يتحدث فقط لغة واحدة ، ولا لهجة عامية واحدة ، وإنما يتميز بروح عميقة الأصل ، خفيفة الظل ، وهنا أصل إلى مبحثين جديرين بالاهتمام وحسن العرض الأول يتعلق بالنكتة المصرية ومدى تعبيرها عن روح الشعب المصرى ، والثانى يتضمن بعض أهم الأمثال التى وضعها حكماء الشعب المصرى على مدى تاريخه الطويل .

والآن قد يسألنى سائل : لماذا لا تقدم هذه الاقتراحات مباشرة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، وهى فى نطاق تخصصك ؟ والواقع أننى أردت فقط إبراز هذا الجانب الجيد من تحديثها لمناهجها ، كما أتمنى لأمثالها من كليات الآداب فى سائر الجامعات المصرية أن تحذو حذوها . والله ولى التوفيق ،،

نفاق الأساتذة !!

(تحذير من نشأة ظاهرة)

كيف تنشأ الظاهرة السيئة في المجتمع ؟ بحدوث حالة واحدة يتم السكوت عنها ، ثم تتكرر الحالة ويسكت أيضا عنها ، حتى تنتشر وتتوغل مثل النمل في الشقوق ، والصراصير في المطابخ ، وأخيرا يجد المجتمع نفسه موزقا بها دون أن يكون في إمكانه أن يقضى عليها ، اللهم إلا بوقفة حاسمة ، أو قرار كبير .

ومن الظواهر التي لاحظت أنها سوف تكون من هذا النوع ما قرأته منشورا في ركن الاجتماعيات بإحدى الصحف الشهيرة عن باحث يشكر أستاذه الذي تفضل فقبل الإشراف على رسالته للدكتوراه . وقد وضع لسيادة المشرف صورة منشوره ، بجوار صورة لعروس اليوم !

والواقع أن هذه هي المرة الأولى التي نشاهد فيها مثل هذا التصرف الذي يتمثل في شكر أستاذ جامعي على قبوله الإشراف على رسالة دكتوراه . وخطورة هذا التصرف تتمثل في أنها سوف تدفع باقي الباحثين إلى القيام بنفس الإعلان ، وإلا ظهروا أنهم أقل عرفانا بالجميل للمشرفين عليهم ، كما أن الأستاذ الذي لن يجد صورته منشورة في صفحة الاجتماعيات سوف ينزل العقاب الرادع بالطالب المقصر . وبالطبع لا ينطبق هذا على كل الأساتذة ، لأن منهم شخصيات محترمة جدا لا تقبل بهذا العبث ، بل إنني على يقين من أن هناك من أساتذة الجامعات المحترمين من إذا رأى صورته موضوعه بهذا الشكل فسوف يرفض على الفور استمرار الإشراف على الطالب الذي يفعل ذلك ، والسبب أن من واجبات أستاذ الجامعة المقررة أن يشرف على الطالب .

والواجب لا يحتاج إلى شكر أو تنويه . لكن ماذا نفعل لأخلاقيات الناس التى أصبحت معرضة لاجتياح المآرب الخاصة وإرضاء الأهواء .

إن الدراسات العليا التى تنتهى عادة بالحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه هى قمة الهرم التعليمى فى كل بلاد العالم . وقد استقرت فى بلادنا منذ زمن طويل ، وأصبح لها تقاليد الراسخة ، بل وطقوسها التى لا يسمح بالخروج عليها ، نظرًا لأهميتها البالغة فى تقدم البحث العلمى . ومن المعلوم أن من يحصل على الدكتوراه فى أى تخصص يصبح مرجعًا فيه ، بمعنى أن المجتمع عندما يحتاج إلى أن يستفسر منه عن حل لمشكلة فى تخصصه يمكنه أن يجد لديه هذا الحل ، أو على الأقل التفسير الذى يوضح الغامض ، ويرشد إلى الصواب . ومن الحق الاعتراف بأن الكثيرين جدا ممن حصلوا على درجة الدكتوراه يعتبرون نماذج مصرفية مشرفة ، وقد أفادوا مجتمعهم بل والمجتمعات العربية التى عملوا فى جامعاتها ، إما على مستوى التعليم الجامعى الذى يكون الطلاب فى مختلف تخصصات المعرفة ، أو على مستوى البحث العلمى الذى يدرس قضايا محددة ، ويتواصل مع حركة العلم فى مختلف جامعات العالم ، أو على مستوى المساهمة فى العمل العام ، سواء كان تنفيذيا أو تشريعيا . لكن تظل القلة - مع الأسف - هى التى تنصدر أخبارها الجرائد ، ويقرأها أهل الجامعة وهم يشعرون بالمرارة من تواجدها بينهم ، وانتسابها إلى مهنتهم .

* *

السياسة فى الجامعة

ترى الأحزاب السياسية، ويوافقها فى ذلك بعض أساتذة الجامعة ، أن السياسة فى الجامعة ضرورة للطالب الجامعى ، تزيد من وعيه بقضايا الوطن ، وأحداث العالم ، وتهيئه بالتالى للمشاركة بعد التخرج فى الحياة العامة ، والعمل الحزبى .

لكن المعارضين للفكرة يقولون إن الهدف الرئيسى للجامعة هو إعداد الكوادر المتخصصة فى شتى المجالات العلمية والنظرية ، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لسوق العمل ، وهذا يعنى أن شغل الطلاب بالسياسة سوف يكون صارفا لهم عن تحقيق هذا الهدف على النحو المطلوب ، ويدعون فى نفس الوقت إلى أن الطالب الذى لديه توجهات أو طموحات سياسية عليه أن يذهب لممارسة ذلك فى مقار الأحزاب خارج الجامعة .

ولا شك أن الفكرتين وجهتان ومحاولة تغليب احدهما على الأخرى عمل صعب وكذلك محاولة التقريب بينهما . لكننا سنحاول القيام به نظراً لأن الموضوع مثار ، وهو محل جدل يصل أحيانا إلى حد التناقض الحاد ، والخصومة الكاملة .

أما أن الطالب الجامعى يحتاج إلى السياسة فهذا مما لا شك فيه ، لأن السياسة فى التحليل الأخير عبارة عن وعى بسير الأحداث ، وتفاعل مع القضايا العامة يتبعها سلوك إيجابى فى العمل والتعامل مع أبناء المجتمع ، وكذلك المجتمعات الأخرى . وباعتبار الجامعة هى قمة الهرم التعليمى ، فإنها لابد أن توفر الفرصة لأبنائها كى يمارسوا السياسة ، وينفعلوا بها ، حتى لا يتخرجوا منها وهم مجرد شباب متخصصين فى مجال معين ، لكنهم فارغون

من الفكر السياسى ، ويعيدون كل البعد عن الاهتمام بالقضايا العامة فى مجتمعهم ، وغير مبالين بما يحدث فى العالم من حولهم وهنا نأتى لسؤال هام : كيف يكون العمل السياسى فى الجامعة ؟

الفريق الأول يرى أنه يتمثل فى انضمام الطلاب وكذلك الأساتذة إلى الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة ، ويستثنون من ذلك بالطبع الحزب الوطنى الذى هو الحزب الحاكم ، ولا يرون أى غضاضة فى انشاء تجمعات حزبية للطلبة داخل الجامعة ، كما لا يتوقعون أى صدام بين هذه التجمعات نتيجة المنافسات وأحيانا المظاهرات .

وهنا يحذر الفريق الثانى من خطورة الوضع بهذا الشكل ، فإذا سمح للطلاب بالعمل الحزبى داخل الجامعة فسوف يترتب عليه مخاطر كثيرة منها تحول الحرم الجامعى إلى ساحة تصارع واقتتال ، كما أن الأستاذ الجامعى الموالى لحزب معين سوف يامل بدون شك طلابه من أتباع حزبه ، ولا يستبعد أبدا تحامله على الطلبة الآخرين . وهذا سوف يخل بمبدأ جامعى أصيل هو تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب .

لذلك ينصح الفريق الثانى بأن يقتصر العمل السياسى داخل الجامعة على عقد الندوات والمؤتمرات السياسية التى يحاضر فيها كبار الشخصيات السياسية ، ويتحاورون مع الطلبة حول أهم القضايا السياسية التى تشغلهم ، وبذلك تكون قد تجنبنا مخاطر العمل الحزبى ، واقتصرنا فقط على التوعية السياسية .

ويعود الفريق الأول للاحتجاج بالحركة السياسية التى كانت نشطة جدا فى الجامعات قبل ثورة يولييه 1952 ، وأن هذه الحركة قد قامت بدور هام فى انتهاء عهد الاحتلال البريطانى وزيادة الوعى بقضية فلسطين . وعلى الفور يرد

الفريق الثانى بأن مقاومة الاحتلال شىء ، ومعارضة السلطة الحاكمة شىء آخر !

وقد كان من المهم أن استمع لرأى الطلاب أنفسهم ، أصحاب المصلحة الحقيقية فى هذا الجدل المتبادل بين الطرفين. ومن العجيب أننى وجدت العديد من إجاباتهم تتسم بالهدوء وعدم الانفعال ، كما أن توجهاتهم تنصب على أمر آخر تماما ، وهو ضرورة الحصول على عمل بعد التخرج ، وعدم الوقوع فى بئر البطالة التى تتجاهل جهود الشباب ، وتمتص أحلى سنوات العمر .

وهكذا أجدنى فى النهاية أقول لهؤلاء وأولئك : بدلا من هذا الجدل النظرى ، حاولوا أن ترتبوا الأولويات ، وأن تفتحوا للشباب الجامعى أبوابا للعمل بعد التخرج بل وأثناءه كما يحدث فى كل بلاد العالم .

* *



الجامعات والعمل الحزبي

تتمنى الأحزاب السياسية أن تجذب الجامعة لكي تكون ساحة لنشاطاتها. وهي أمنية شيطانية لو تحققت لابتعدت الجامعة عن واجبها الأساسي الذي يتمثل في التعليم المتخصص والبحث العلمي . والواقع أن الشباب في الجامعة يعتبرون بالنسبة للأحزاب السياسية صيداً ثميناً ، لأنهم حين يقنعونهم بمبادئهم يحولونهم إلى أدوات صاخبة يمكنها أن تقوم بالمظاهرات، وترفع صوتها عالياً للتدديد بالحكومة وخاصة إذا كانت أحزاب معارضة . وقد يقال أحياناً بحسن نية: لابد من أن نتاج الفرصة لشباب الجامعة لكي يشتغلوا بالسياسة ، ويهتموا بها ، وقد يقال أيضاً : إن الجامعات كانت في عهد الاحتلال هي منطلقات الرفض لوجوده وأصوات التعبير عن الحرية والاستقلال. وهذا كله صحيح في حالة وجود مطلب وطني تشترك فيه الأمة كلها وفي طبيعتها الجامعات ، أما الآن وقد تخلصت مصر من الاحتلال الأجنبي ، وأصبحت تحكم نفسها بأبنائها، فإن دور الجامعات ينبغي أن يكون محدداً ، وأهدافها واضحة ، ينحصر في إجراء العملية التعليمية لتكوين جيل من الشباب يستطيع أن ينهض بمسئوليات التنمية في المجتمع . وتحدد المناهج الجامعية لكل مقرر عدداً من الساعات لابد أن يحضرها الطالب سماعاً أو تدريباً لكي يتخرج فيه وقد أجاد مجالاً معرفياً معيناً أو اكتسب مهارة ما . ومن أجل ذلك تلقى المحاضرات ، وتدار المعامل ، وتعمل الورش التي يؤدي العمل فيها أساتذة متخصصون ، يجري صقلهم باستمرار من خلال البحث العلمي المتعمق الذي يمارسونه في بحوث فردية أو جماعية . ولكي لا تكون حياة الطالب الجامعي مقتصرة فقط على العملية التعليمية فإن الجامعة قد أتاحت له كل الفرص المناسبة لممارسة هوايته الخاصة ، سواء كانت رياضية أم ثقافية أم فنية أم اجتماعية . ولا شك أن الحياة

الجامعية بهذا الشكل حياة متكاملة ، تكاد تستغرق وقت الطالب واهتمامه خلال الأربع أو الخمس سنوات التى يقضيها فى الجامعة، حتى إذا حان وقت التخرج، أحس هذا الطالب بأنه قد تحول تحولاً نوعياً ، وأصبح مؤهلاً للعمل فى الموقع الذى تم إعداده له ، سواء كان طبيباً أم مهندساً أم محاسباً أم جيولوجياً .. وهكذا فإن عمل الجامعة لا ينبغى التدخل فيه للتشويش عليه أو لإفساده . ومن المعروف أن العمل الحزبى يفرق شباب الجامعة إلى طوائف ، والطوائف عادة متناحرة . والأسوأ أن يتسرب العمل الحزبى إلى الأساتذة ، فيتعصبون لمن فى حزبهم ، وقد يضطهدون أتباع الأحزاب الأخرى. وفى ذلك ما فيه من احتمال الشبهات بالنسبة للعملية التعليمية أو الامتحانات . وليس معنى أن نطالب بإبعاد العمل الحزبى عن الجامعة أننا نحرم الطلاب أو الأساتذة من الالتحاق بما يشاؤون من الأحزاب السياسية التى تتوافق مع آرائهم وميولهم . لكن ينبغى أن تكون ساحة نشاطهم داخل الأحزاب نفسها ، وليس أن تتقل الأحزاب نشاطها إلى الجامعة . وأخيراً فإن ما نقوله هنا مطبق بصرامة فى كل جامعات العالم ، فلماذا تغضب الأحزاب عندما حين نقول لها الحقيقة ، ونصارحها بها ؟!

* *

حقيقة الدعوة للجامعة الأهلية

لم تبرز فكرة الجامعة الأهلية إلا فى الفترة الأخيرة من رئاسة بعض رؤساء الجامعات ، واقتراب موعد احالتهم إلى المعاش ، لذلك فكروا وقدروا فى إنشاء جامعات أهلية ، تخرج من رحم الجامعات الحكومية (هكذا قيل بالضبط !!) وهذا يعنى أنها سوف تعتمد بالطبع على أساتذتها المتميزين ، وقد تستعين ببعض منشأتها وتجهيزاتها إذا لزم الأمر . وفى ظنى أنهم لو تأكدوا من أنهم لن يتولوا رئاسة تلك الجامعات الأهلية المزعومة لما برزت تلك الفكرة على الإطلاق إلى الوجود ! وعمومًا ليس هذا هو المهم ، وإنما المهم هو استغلال كلمة (أهلية) لاستحضار ما حدث فى المجتمع المصرى عند إنشاء جامعة القاهرة ، كبرى الجامعات المصرية ، التى بدأت بالفعل أهلية ، بمعنى أنها قامت على تبرعات الأهالى ، الأغنياء جدًا والمتوسطين والفقراء (يوجد صك تبرع به صاحبه بجنيه واحد !)والذى ينبغى التأكيد عليه هنا هو أن كل متبرع من هؤلاء لم ينتظر أى عائد مادى من تبرعه فى هذا المشروع العلمى والتعليمى والتتويرى الرائع .

أما أصحاب فكرة الجامعات الأهلية (المعاصرة) فإنهم سوف يساهمون (ولا يتبرعون) ثم إنهم سينتظرون عائدًا من تلك الجامعة التى يسمونها أهلية . لماذا ؟ لأنها سوف تكون بمصاريف للطلبة . ومهما كانت المصاريف أقل من مصاريف الجامعات الخاصة ، التى فتحت فى الآونة الأخيرة فكها المفترس ، فإنها سوف تعود على أصحابها بعائد لا بأس به ، ولذلك فإن إطلاق مصطلح (أهلية) على تلك الجامعة المزعومة يعتبر قناعًا يخفى وجهًا لا بد من التنبيه له ، والتحذير منه .

وأما أخطر عيوب تلك الجامعة ، فهو أنها سوف تفتح فى جدار الجامعات الحكومية ثقبا يتسرب منه عدد كبير جدًا من أفضل الأساتذة ، وأعضاء هيئة التدريس ، الذين سوف يجدون فيها عائداً مادياً أعلى بكثير من العائد الذى يحصلون عليه من جامعاتهم . وبالتدريج ، بل فجأة ، سوف نجد الجامعات الحكومية التى تدعمها الدولة بملايين الجنيهات ، خالية من النخبة المتميزة فيها ، والتى ما زالت تعمل بجد وإخلاص ومثابرة من أجل تكوين الشباب الذى تحتاج إليه حركة التنمية فى المجتمع ، فضلاً عما سوف يصيب حركة البحث العلمى فى الجامعات (وهى تمثل نسبة 7.7% من حركة البحث العلمى كله فى مصر) من ضمور وهزال واضحين .

وإذا أردنا أن نكون واضحين ، فلماذا لا يلجأ أصحاب فكرة الجامعات الأهلية (التي بمصاريف) إلى عالم الجامعات الخاصة ، وينشئون جامعة أو أكثر تكون إضافة لنظام التعليم القائم ، بدلاً من جامعتهم الأهلية التى سوف تكون ثقبا فى جداره ! وملاحظة أخيرة : لقد صار الآن أكبر عائد يحققه أى مشروع استثمارى فى مصر هو الذى يأتى من التعليم ، سواء كان مدارس خاصة ، أم معاهد خاصة ، أم جامعات خاصة ، والله من وراء القصد !

* *

النصب بالتعليم الجامعى !!

من كان يتصور حدوث هذا العمل ؟ حوالى 480 طالبًا التحقوا نتيجة خداع الإعلانات فى الجرائد بجامعة فى الدقى أطلقت على نفسها مصطلح (أكاديمية) ، أى على مقربة من جامعة القاهرة العريقة ، وقيل لهم إنها تتبع جامعة معينة فى اليمن ، ثم تبين بعد ذلك أنها تتبع جامعة أخرى باليمن ، ثم للمرة الثالثة ، وبقدرة ساحر أصبحت تتبع إحدى الجامعات الليبية . وطبعًا المسألة كلها نصب فى نصب . والمصيبة أن المصاريف تتراوح من خمسة آلاف جنيه إلى عشرين ألف جنيه ، ومما يؤكد عملية النصب أن الحاصل على الثانوية العامة قسم أدبى يمكنه أن يلتحق بكلية عملية كالهندسة مثلاً ، بل وأن المتغيب عن امتحان إحدى المواد يمكنه أن يدفع مبلغًا من المال ويتحول به إلى ناجح .. كل هذا النصب كان يجرى والطلاب راضون ، وأولياء أمورهم يدفعون ، إلى أن حلت المصيبة ، وهى عدم تبعية هذه الجامعة (الأكاديمية) الموجودة بحى الدقى إلى أى جامعة عربية ، وعدم وجود أى سند قانونى لها ! والعجيب أن السيد المستشار الثقافى والتعليمى اليمنى لم يصدر عنه أى تصريح أو تحذير لأبناء الشعب المصرى لكى يتنبهوا إلى عملية نصب جامعية باسم إحدى الجامعات اليمنية .

أذكر أن أمثال هذه الجامعة كانت موجودة ، وكانت تنتسب لأمريكا وليس اليمن . وعند البحث تبين أنها جامعة نصب فى نصب ، فقررت وزارة التعليم العالى إيقافها ، واجتمعنا فى يوم جمعة لتدارس الأمر ، وراح المتخصصون فى الشئون القانونية يفتشون عن الوثائق ، ويحضرون الحجج والبراهين ، لكننى سألت سؤالاً واحداً : ما هى حالة الطلاب الذين يلتحقون بهذه الجامعة ؟ فأجابوا بأن واحداً أو اثنين لم يحصلوا على نسبة النجاح اللازمة فى

الثانوية العامة وما يعادلها ، فقلت لهم : تاهت ولقيناها . يعنى هذه الجامعة تقبل طلابًا راسبين فى الثانوية العامة ، وهذا وحده كفىل بإسقاطها . وقد كان !

والواقع أننى أعود بهذه المناسبة فأحذر من وجود وتواجد أمثال هذه الجامعات العشوائية ، والتي تشبه تمامًا مصانع بير السلم ، وأدعو إلى إنشاء إدارة فى وزارة التعليم العالى لمتابعتها ، كذلك فإننى أدعو إلى ضرورة إلغاء مصطلح (أكاديمية) من كل المعاهد العليا الخاصة التى أصبح أصحابها يستخدمونها بالعاطل والباطل ، ودون أى أساس معتمد لمراعاة هذا المصطلح المحترم جدًا . ولا أدري كيف تتم الموافقة لهذه المؤسسات التعليمية الخاصة بهذا الاسم الكبير الذى يقتصر إطلاقه فى الدول الأجنبية على المؤسسات العلمية والتعليمية التابعة لرئاسة الدولة نفسها .

كان الله فى عون الطلاب الذين أوقعهم سوء حظهم وعدم وعيهم فى برائث تلك الجامعات النصابة ، أما أصحابها من ذوى الذمم الخربة فلن يفلتوا من عقاب السماء .. إذا حدث وأفلتوا من عقاب الأرض !!

• •



هوجة الأكاديميات

ما إن تظهر نتيجة لثانوية العامة كل عام ، وحتى قبل أن تظهر ، نلاحظ حملة من الإعلانات الصحفية والتليفزيونية ، تقوم بها كل من المدارس والمعاهد الخاصة ، وكذلك ما أصبح يسمى (عينى عينك) بالأكاديميات ، عارضة نفسها ، موضحة طريقة التقديم لها ، مخفية طبعاً مقدار المصاريف التى تأخذها من الملتحقين بها . والذى أريد أن أتوقف عنده هو موضوع تلك الأكاديميات التى أطلقت على نفسها هذا الاسم الكبير ضاحكة بذلك على عقول الكثير من المصريين البسطاء الذين يسمعون الكلمة فتحدث فيهم قدراً من الخوف والرغبة ، الناتجتين عن وقع الكلمة ، وهالة الاحترام التى اكتسبتها على مر العصور .

بدأت أولى الأكاديميات فى التاريخ التعليمى والثقافى على يد الفيلسوف الإغريقى أفلاطون ، وكانت عبارة عن مدرسة عليا لدراسة الفلسفة والتباحث فيها ، وكان شرط دخولها إجادة الرياضيات والهندسة ، وقد كتب أفلاطون على بابها "من لم يكن مهندساً لا يدخل علينا" وكان هذا يعنى ضرورة توافر متطلبات عالية جداً فيمن يلتحق بالأكاديمية ، لأن التباحث فى الفلسفة ليس من شأن عامة الناس ، وإنما هو من اختصاص قلة قادرة على عمق الفهم والاستيعاب ، والإحاطة بمجموعة من العلوم الطبيعية والرياضية . كانت أكاديمية أفلاطون إذن مدرسة عليا ، أو بعبارتنا الحالية كلية جامعية للدراسات العليا ، ويمكن القول بأن الدارسين فيها كانوا أعلى من المستوى الجامعى العادى الذى يمنح بكالوريوس أو ليسانس ، أى من المؤهلين للحصول على الماجستير والدكتوراه .

ثم دار الزمن دورته ، وتتوعد قنوت التعليم ، وتحددت مسئولياته فأصبح لدينا رياض الأطفال ، والمدرسة ، والجامعة ، وإلى جوارها أنشئت المعاهد أى أماكن التعليم التى تخرج شبابًا مدربيًا من الناحية العملية ، بينما تركز الجامعات على الناحية النظرية ، وفى بلادنا وقع خطأ كبير ، وهو الرضوخ لمطالبه المعاهد العليا بأن تتحول إلى كليات أى أن يصبح التعليم العالى فى معظمه نظريًا ، كما ينطلق الآن التعليم الفنى لكى يصب فى الجامعات .. أما الأكاديميات فقد بقيت فى عدد من دول العالم المتقدم ممثلة لمستوى عال جدًا من الدراسات والبحوث والمناقشات التى يشارك فيها شخصيات ذات خبرات متراكمة وكفاءات متميزة . ولذلك ارتبطت تلك الأكاديميات بالألقاب الملكية ، مثل أكاديمية السويد ، التى يتم فيها الترشيح لجائزة نوبل . وهناك الأكاديمية الفرنسية المكونة من أربعين عضوًا ، والتى أنشأها ريشيليو سنة 1635 ، وما زلت متماسكة حتى الآن . ولدينا فى مصر أكاديمية ناصر العسكرية ، وهى مؤسسة على مستوى عال تتم فيها الدراسات المتعمقة والمحاضرات للضباط من مصر وخارجها . لكن الموضحة الجارفة التى بدأت تدفع بعض أصحاب المعاهد الخاصة إلى إطلاق اسم أكاديميات على معاهد التدريب على الكمبيوتر أو صيانتة ، قد تجاوزت الحدود . ولا بد من وقفة معها ، أو على الأقل إبعاد هذا الاسم المحترم عنها !!

* * *

الجامعات الخاصة مهلاً

لا شك أن قيام الجامعات الخاصة كان ضرورة أملت لها الظروف الجديدة التي يمر بها المجتمع المصري . فقد زادت أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي زيادة رهيبية ، ولم تعد الجامعات (المجانية) قادرة على تحملهم ، فصدر قرار جمهوري في عام 1996 بإنشاء أربع جامعات ، تبعتها بعد ذلك عدد آخر حتى بلغت الآن عشر جامعات خاصة (بمصاريف) . وقد أقبل على تلك الجامعات أبناء فئة من المجتمع قادرة على تحمل نفقات تعليم أبنائها ، بدلاً من تسفيرهم إلى بلاد أجنبية في تلك السن المبكرة ، وتعرضهم هناك لمصاعب الغربة ومخاطرها . كذلك فإن تلك الجامعات قد أزالَت من كاهل الجامعات المجانية عبئاً كان من الممكن جداً أن يتقلها أكثر مما هي مثقلة بأعداد كبيرة من الطلاب (تجارة القاهرة وحدها تضم أكثر من خمسين ألف طالب ، وهي تعد بذلك أكبر كلية تجارية في العالم !) .

وهكذا قامت الجامعات الخاصة بدور لا يمكن إنكاره في حركة التعليم العالي . وعلى الرغم من ارتفاع الأصوات بضرورة ضبط وانضباط تلك الجامعات فإنها سائرة في طريقها ولها مجلس خاص يرأسه السيد وزير التعليم العالي وفيه تحدد أعداد الطلاب المقبولين ، ومجموع الدرجات التي تؤهلهم لالتحاق بها ، إلى جانب المتابعة الأكاديمية لسير الدراسة فيها . ولست من القائلين بأن الأمور (عال العال) في الجامعات الخاصة ، ولكن هناك بعض السلبيات وأوجه القصور التي يمكن تداركها ، لكن أهم هذه السلبيات ، التي أدق من أجلها ناقوس الخطر هي مسألة استكمال هيئة التدريس اللازمة بها . فمعظم الجامعات الخاصة ، إن لم تكن كلها لم تعين أعضاء هيئة تدريس مكتملة بها ، ولكنها ما زالت تعتمد على الجامعات الحكومية (المجانية) في هذا الصدد .

ومعنى هذا أنها تقطف ثمرة ليست من غرسها ، وتأخذ جهود أساتذة كان من المفروض أن توجه للتعليم المجانى . وتعالوا نتخيل مدرساً بالجامعة المجانية عليه أن يدرس فيها (12) ساعة أسبوعياً ، عندما ينتدب للعمل فى جامعة خاصة لمدة مماثلة أو لثلاث أو نصف المدة ، فإن جهوده سوف تتضاعف ، ونتيجة عمله سوف تتناقص فى كلتا الجامعتين : الحكومية والخاصة ! طبعاً الجامعات الخاصة (تستسهل) عملية انتداب أساتذة الجامعات الحكومية بدلاً من تعيين كوادر تدريسية متفرغة لها ، وبذلك فإنها تزيد العبء ولا تقلله على الجامعات الحكومية التى تعاني أحياناً من قلة عدد الأساتذة وخاصة فى مجالات معينة . إننى أتحدث عن تلك السلبية لأنها تمس الجامعات الحكومية التى أعمل فيها ، وأحس بمدى الضرر الذى يقع عليها نتيجة تفريغها المستمر من كوادر أعضاء هيئة التدريس بها . والمسألة كلها محتاجة إلى قرار بسيط : ألا ينشأ أى قسم فى أى جامعة خاصة إلا إذا اعتمد - كلياً - على أعضاء هيئة تدريس معينين فيه . وكان الله بالسر عليماً .

* * *

الحظ .. للجامعات الخاصة !!

أظهرت نتائج الثانوية العامة ارتفاعا غير مسبوق ، ولا يكاد يوجد له مثل في العالم ، فى الدرجات التى حصل عليها الطلاب .. والواقع أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذا الارتفاع المدهش . الأول يرجع إلى الجهد الشاق الذى بذله أبناؤنا الطلبة أنفسهم ولا شك أنه جهد يستحق التقدير والثناء. الثانى مساندة أولياء الأمور لأبنائهم وبناتهم وتوفير كل الإمكانيات المالية والدعم المعنوى وسهر الليالى وعمل الشاى والقهوة لكى تجرى المذاكرة فى أفضل جو ممكن. الثالث كفاءة محترفى الدروس الخصوصية الذين أصبحوا يعرفون جيدا أسلوب الأسئلة النمطية التى تقدمها وزارة التربية ، ويزودون الطلبة بأفضل الإجابات عنها . وهكذا ارتفع مستوى درجات الناجحين إلى حاجز المائة فى المائة وأحيانا أكثر ، حين أضيف لها درجات المستوى الرفيع "وهو بالمناسبة تقليعة غريبة مسكوت عنها !" وقد كان من الممكن أن يسعد الطلبة وأولياء أمورهم معا بذلك الانجاز الرائع الذى تم تحقيقه فى نتيجة الثانوية العامة ، لكن الفرحه دائما لا تكتمل ، وخاصة عندما يبدأ مكتب التنسيق ، سواء كان ورقيا أو الكترونيا بفتح أفواهه لابتلاع هذا الكم الهائل من الحاصلين على الثانوية العامة، وتوزيعهم بالضرورة على الجامعات استجابة للضغط الشعبى من ناحية ، وتنفيذا لتوجيهات الدولة فى توفير فرص التعليم لكل من يستحق ومن لا يستحق من ناحية أخرى ! وهنا تبدأ المأساة ، ويتحرك الأكم على المريض الذى لم يكن يدرك أنه مريض ، فيفاجأ الطالب الحاصل على أكثر من 95% بأنه لا يستطيع الالتحاق بالكلية التى يرغب فيها. لماذا ؟ لأنها أخذت أكثر من هذا المجموع بثلاث أو أربع درجات ، وأحيانا بنصف فى المائة !!

لا شك أن هناك "أزمة" فى التعليم الحكومى ، وعندما أقول أزمة لا أقصد أبدا أن يقوم شخص واحد أو حتى وزارة واحدة بحلها ، لأن الأزمة عبارة عن مشكلة معقدة التركيب ، وهى تحتاج دائما إلى خطة ووقت وأطراف عديدة يشتركون فى حلها . وهنا أصل إلى أحد الحلول التى تمت الاستعانة بها لتفريغ أزمة التعليم الحكومى ، وهى الجامعات الخاصة ، التى كان الهدف من إنشائها استيعاب عدد من الطلبة الذين لم تكن ظروفهم العائلية ، ولا مجموعهم فى الثانوية العامة يسمحان بدخولهم الجامعات الحكومية ولا بالسفر لتلقى التعليم بالخارج . وقد أثبتت التجربة حتى الآن نجاح الجامعات الخاصة فى استيعاب أعداد لا بأس بها من الطلبة ، وإن ظلت هناك بعض التجاوزات أو التقصير فى أدائها ومع ذلك فقد بدأت هذه الجامعات تستقبل طلابا من ذوى المجاميع المرتفعة ، وأحيانا من أصحاب الدخول المتوسطة نظرا لانسداد الأبواب أمامهم فى الجامعات الحكومية ، وهكذا انفتحت (طاقة القدر) لتلك الجامعات التى تضخم بعضها كثيرا عما كان متوقعا لها . وأصبح التنافس بينها على أشده بسبب المكاسب الخرافية التى تحققها ! وفى تصورى أن مستقبلها المادى سيبطل فى الازدهار ، طالما بقيت أزمة التعليم الحكومى مستمرة ، والقائمون عليه يغلقون أبوابه .. لكى تستقبلهم الجامعات الخاصة !! وأكاد أقول : ان المسألة أصبحت باصطياد السمك فى الترعة : يدفعها الصيادون من ناحية لكى تتجمع فى ناحية أخرى !!

* *

إجابتي عن الجامعات الخاصة

كثير جدًا من القراء ، وخاصة من الشباب ، سألوني عن الجامعات الخاصة : ما حقيقتها ؟ ودورها ؟ ومستقبلها في مجتمعنا ؟ والواقع أن بعض الموانع كانت تحول دون كتابتي عنها ، أما الآن وقد زالت الموانع ، فقد أصبح من الممكن أن أقول رأيي فيها بصراحة ، وباختصار .

الجامعات الخاصة في مصر مشروعات تجارية ذات طابع تعليمي ، وليست مشروعات تعليمية ذات طابع تجاري (وأحسب أن الفرق واضح) وهذا معناه أن أصحابها قرروا استثمار رؤوس أموالهم في مجال التعليم نظرًا لما وجدوه من ازدياد حاجة شريحة من المجتمع إليه . وقد وافقت الدولة على إنشائها استجابة أولاً لرغبة هؤلاء في الاستثمار (مئات الملايين أنفقت في تجهيز البنية الأساسية للجامعات الخاصة) ، وثانيًا لرغبة أولياء الأمور في تعليم أبنائهم بالوطن بدلاً من إرسالهم إلى بلاد أجنبية يتغربون فيها عنهم ، ويضطرون لتحويل نفقاتهم إليهم بالعملة الصعبة .

ومن الواضح أن الفكرة قد نجحت حتى الآن تجاريًا . فالعائد السنوي للجامعات الخاصة يصل إلى حوالي أربعمائة مليون جنيه وربما أكثر . وعدد الطلاب يقترب من الثلاثين ألفاً ، مما يعني أنه يفوق العدد في بعض الجامعات الحكومية. وسوف تظل الحاجة إليها مستمرة في ظل نظام مكتب التنسيق الحالي، الذي يمنع طالبًا من دخول الكلية التي كان يرغب فيها لأن مجموعة نقص عن مجموع زملائه فيها بنصف درجة فقط ، وكذلك في ظل نظام الجامعات الحكومية التي لا تسمح بتطبيق نظام التعليم الموازي أو المسائي الذي

يمكنه أن يستوعب بعض أصحاب المجاميع الأقل بمصروفات فعلية ، أى غير مدعومة من الدولة .

ومنذ إنشاء الجامعات الخاصة فى عام 1996 ، تقوم وزارة التعليم العالى بجهد كبير فى متابعة أعمالها ، ووضع الضوابط الأكاديمية التى تضمن حسن سير العملية التعليمية بها ، والحفاظ على مستوى جيد لخريجها ، خاصة وأن بعض النقابات راحت تهاجمها على أساس النقص الملاحظ فى تجهيزاتها ، أو فى الشراة التى تبدو عليها ، حين تقبل أحياناً فى بعض كلياتها أعداداً تفوق الأعداد التى تستوعبها الجامعات الحكومية ، الأكثر تجهيزاً ، والأقدم عهداً .

لكن مشكلة الجامعات الخاصة الرئيسية تتمثل فى أن أصحابها يتحكمون فى إدارتها التعليمية ، ولا يرغبون أبداً فى التنازل عنها إلى أصحاب الشأن من الأكاديميين . وهم بذلك يشبهون أصحاب المدارس الخاصة ، الذين لا يستطيع ناظر المدرسة أن يخرج من إطار سلطانهم عليه . وبسبب هذه الرغبة فى السيطرة ، أى سيطرة الجانب المالى على الجانب الأكاديمى ، وقع أكثر من خلاف بين أصحاب الجامعات الخاصة ، ورؤسائها الأكاديميين ، الأمر الذى أدى إلى استقالتهم بصورة مهذبة ، أو إقالتهم أحياناً بصورة مفاجئة !

ولو أن الجميع نظر حوله ، وشاهد ما يحدث مثلاً فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة لحلت المشكلة . فهناك مجلس أمناء أمريكى ، ينحصر همه الأساسى فى توفير الأموال اللازمة للجامعة . صحيح أنه يعين مديرها ، لكنه لا يتدخل أبداً فى سير الأمور التعليمية والأكاديمية بها . وهكذا ينبغى أن يكون الربح المالى فى جانب ، والعمل الأكاديمى للصرف فى جانب آخر .

ومع ذلك ، فإن بعض الجامعات الخاصة (وليس كلها) يتولى أمرها مالياً بعض المهتمين بالتعليم . وهذه الجامعات أكثر تفوقاً من غيرها . لكن

عليها أن تحقق المحاولة الصعبة بين الاستمرار فى الحصول على الربح ،
والتفوق الأكاديمى المطلوب .

أما أن الجامعات الخاصة ضرورة أم لا ؟ فهى بالفعل تمثل حاجة
حقيقية للمجتمع فى عشر السنوات الأخيرة ، وإلا ما أقبل عليها هذا العدد الهائل
من الطلاب ، ولما رضى بها أولياء الأمور الذين لم يظهر منهم تذمر حتى
الآن.

وهكذا يمكن القول باطمئنان إن قرار رئيس الجمهورية بإنشاء
الجامعات الخاصة كان قراراً صائباً ، وأنه فتح الباب لنوع من التعليم
بمصرفات، إلى جانب التعليم العام الذى تحرص الدولة على أن يكون مجاناً
بالكامل للغالبية العظمى من أبناء المجتمع .

* *

خلاصة القول

فى الجامعات الخاصة

كثّر القيل والقال حول الجامعات الخاصة . البعض يهاجم بدون هوادة ولا رأفة بالطلاب الذين التحقوا بها ، أو الأساتذة الذين يعملون فيها . والبعض الآخر وهم قلة يحاولون الدفاع بقدر من الاستحياء الذى يبدو وكأن المسألة وراءها شئ مريب . والواقع أن الجامعات الخاصة أصبحت جزءاً من النظام التعليمى فى مصر ، وقد صدر بإنشائها قرار جمهورى فى عام 1996 ، وكانت أربع جامعات ، وصلت الآن إلى أكثر من عشر جامعات ، تضم أكثر من ثلاثين ألف طالب ، ويعمل بها حوالى ألف من أعضاء هيئة التدريس ، ومعاونيهم من المعيدى والمدرسين المساعدين ، وتأتى بعائد يصل إلى أكثر من أربعمئة مليون جنيه سنوياً ، بعد أن استثمرت فى المنشآت والتجهيزات مئات الملايين (معظمها قروض بنكية !) .

ولكى يقف القارئ على خلاصة الموقف فى الجامعات ، سوف أعرض أمامه أهم سلبياتها وإيجابياتها ، حتى يتمكن من إصدار حكمه بنفسه :

تتخصر أهم سلبيات الجامعات الخاصة فيما يلى :

أولاً : عدم استكمال هيئات التدريس بنسبة متعادلة للطلاب ، مع الاعتماد الكلى أو الجزئى على أساتذة الجامعات الحكومية .

ثانياً : عدم استكمال الأجهزة اللازمة ، وكذلك المعامل ، والمستشفيات .

ثالثاً : الميل إلى التساهل فى الامتحانات والتقديرات حتى لا يتكدر الطلاب الراسبون ، وبالتالي تتاح الفرصة لاستقبال طلاب جدد باستمرار .

رابعًا : إنشاء كليات مناظرة للكليات الحكومية ذات الأعداد الكبيرة
والتي تعاني من مشكلات مزمنة ، مثل كليات التربية .

خامسًا : عدم التوسع فى إنشاء تخصصات جديدة يحتاج إليها المجتمع،
وتتطلبها حركة التنمية الحديثة .

سادسًا : المغالاة أحياناً فى المصاريف (تصل فى بعض الكليات إلى
55 ألف جنيه) .

سابعًا : عدم تخليص الإدارة فى الجامعات الخاصة من سيطرة رأس
المال على الجانب الأكاديمى ، الأمر الذى يعنى التدخل الخاطئ فى العملية
التعليمية ، وقد استقال بالفعل عدد من رؤساء هذه الجامعات احتجاجاً على هذا
التدخل .

أما إيجابيات الجامعات الخاصة فتتمثل فيما يلى :

أولاً : تحقيق رغبات الطلاب فى الالتحاق بالكليات التى يرغبون فيها.
ومن المعروف أنه لا نجاح ولا إبداع فى أى دراسة إلا إذا كان الطالب يحبها .

ثانيًا : اجتذاب عدد لا بأس به من طلاب البلاد العربية للدراسة فى
مصر ، وبالتالي الإقامة بها . وهذا فى حد ذاته مكسب اقتصادى وثقافى كبير .

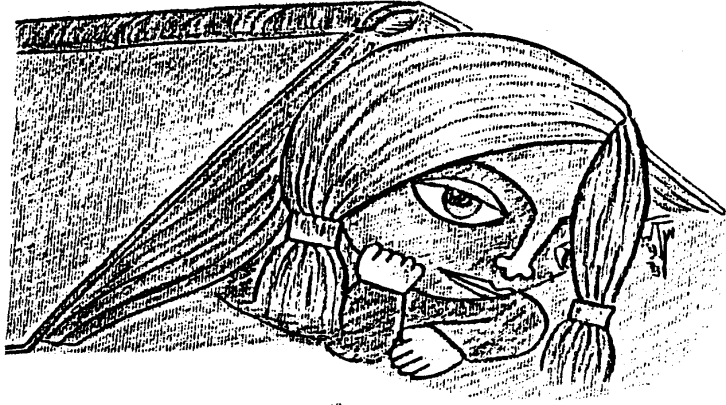
ثالثًا : وقف تغرب الطلاب المصريين الذين كانوا يضطرون للدراسة
بالبلاد الأجنبية ، وخاصة فى سن صغيرة ، مع ما كان يترتب على ذلك من
مخاطر .

رابعًا : إتاحة الفرصة أمام بعض أعضاء هيئة التدريس المصريين
لعمل إضافى ، بأجر مجز إلى حد ما .

خامسًا : رفع بعض العبء عن الجامعات الحكومية ، باجتذاب عدد من الطلاب القادرين على الدراسة بالجامعات الخاصة ، التي تجاوز مجموع طلابها أكثر من ثلاثين ألفًا .

سادسًا : تلاشى ظاهرة الدروس الخصوصية إلى حد كبير فى هذه الجامعات ، الأمر الذى يؤكد أن مكافأة المدرس بطريقة مجزية من أهم أسباب القضاء على تلك الظاهرة .

* *



الجامعات الخمسمائة وتقريرها

نزلت علينا كالصدمة أصداء التقرير الذى صنف أفضل خمسمائة جامعة فى العالم دون أن يتضمن جامعة واحدة من مصر أولاً ، أو من البلاد العربية كلها ثانياً ، وكان العجيب فى التقرير أنه اشتمل على سبع جامعات إسرائيلية (تصور !) وجامعة أو اثنتين من جنوب إفريقيا . وساعتها (لعب الفار فى عبي) وأدركت بحاستى السادسة على الفور أن وراء هذا التقرير أيد خبيثة وماكرة ، وقد صرحت بذلك أمام حشد من الإخوة الصحفيين من مختلف الصحف والمجلات فى اجتماع شهده الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة فى مبنى النادي الاجتماعى لجامعة القاهرة على نيل مصر الخالد ، لكن صوتى وحده لم يكن كافياً لإيصال الرسالة ، ورحت أتابع غضبة واستتكار الكثيرين من التقرير ، ولوم البعض لنظام التعليم الجامعى كله عندنا ، وبالفعل أحدثت أصداء (التقرير - الصدمة) ما كنت أخشاه من اهتزاز الثقة بتعليمنا الجامعى ، والشعور بالمرارة من أحوال جامعاتنا ، على الرغم من مما تبذله من جهود مضنية وسط ما تعانيه من ظروف صعبة ، تتمثل قبل كل شئ فى كثرة أعداد الطلاب ، وضعف الموارد المناسبة لها .

وأخيراً زارنا فى جامعة القاهرة نائب وزير التربية والتعليم العالى بالصين يصحبه وفد تعليمى صينى رفيع المستوى وبحضور المستشار التعليمى الصينى فى السفارة الصينية بالقاهرة . وجرى الحديث عن (التقرير - الصدمة) فأجاب الرجل بابتسام : هذا التقرير صدر من مركز أهلى فى شنغهاى ، وليس من جهة حكومية رسمية ، ولذلك لم نعره عندنا أى اهتمام ، بل إن السيد وزير التربية والتعليم العالى الصينى كتب مقالاً استذكر فيه ما توصل إليه التقرير . أما المهم - وهذا كلام الرجل نفسه - فهو ضرورة عدم اعتبار أمثال هذه

التقارير المزيفة وغير الموضوعية التى تصدر من جهات أهلية ، لأننا فى الصين لدينا 22.. جامعة تضم 13 مليون طالب وطالبة ، وفى كل عام تقريباً نسمع عن أمثال هذا التقرير تصدر من الولايات المتحدة ومن بريطانيا لتصنف جامعات العالم ، دون أن تشير إلى أى جامعة صينية ، مع أن التعليم العالى لدينا يسير بكفاءة عالية ، ويحقق متطلبات خطط التنمية الهائلة للدولة ! وأؤكد لكم (ما زال كلام نائب الوزير الصينى) أننى قد جئت إلى جامعة القاهرة - وهذه هى زيارتى الأولى لمصر - لكى أطلع على مدى التطور الموجود بها باعتبارها أعرق الجامعات المصرية الحديثة ، ونحن نكن لها فى الصين تقديرًا خاصًا (انتهى كلام السيد نائب الوزير) .

وأصارحكم بأننى تنفست الصعداء كما يقولون ، وأحسست براحة نفسية كبرى لأن الحق قد ظهر ، ولأن حدسى السابق قد تحقق . والآن : هل الجامعات المصرية بخير ؟ أقول بكل صراحة : أجل ، لكنها تحتاج إلى تطوير مستمر ، وإمكانيات أكثر ، حتى تواصل عملها فى تخريج الكوادر البشرية المؤهلة لدفع مسيرة التنمية فى مصرنا الغالية .

* *

سر الجامعات الخمسمائة

أخيرًا أظهر الحق في اجتماع مصرى - صينى بقاعة أحمد لطفى السيد بجامعة القاهرة يوم 21 مايو الماضى ضم من الجانب المصرى أ.د. رئيس جامعة القاهرة ووكيل كلية الآداب وأنا . ومن الجانب الصينى السيد زانج بوكينج نائب وزير التربية والتعليم العالى ووفدا رفيع المستوى يضم السادة مدير عام التخطيط ، ومدير مكتب الشؤون الأفروآسيوية بالوزارة ورئيس مجلس التعليم لمدينة بكين ، والدكتور لين فونج الملحق التعليمى بسفارة الصين بالقاهرة .

كان الاجتماع بمناسبة زيارة نائب الوزير الصينى لمصر ، وهى الأولى التى يقوم بها ، وقد حرص على أن يمر على جامعة القاهرة لرؤيتها والتعرف على معالمها باعتبارها أعرق الجامعات الحديثة فى المنطقة العربية كلها ، وكان الرجل كريما للغاية إذ وافق على دعم قسم اللغة الصينية بكلية الآداب عندنا بمعمل أصوات ، وتزويده بثلاثة أعضاء هيئة تدريس من الصين، وإعطاء خمس منح لطلاب القسم لزيارة الصين لمدة ثلاثة أشهر كل عام . وقد أعجبنى كثيرا السؤال الذى وجهه لسيادته أ.د. رئيس الجامعة عن التقرير الذى صدر من أحد المراكز الصينية عن تصنيف أفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم ، فى حين خلت القائمة من أى جامعة مصرية أو عربية ، وقد أضفت من جانبى أن هذا التقرير كانت له آثار سلبية من الناحية النفسية على الأوساط الجامعية فى مصر ، وتناولته وسائل الإعلام بالكثير من الدهشة والاستغراب . وراح البعض (أقول البعض) يشكك فى مستوى التعليم المصرى انطلاقا من هذا التقرير .

وقد صارحنا السيد الوزير بالتالى . قال : إن هذا المركز الذى أصدر التقرير يعد من المراكز الأهلية ، وأنه غير تابع لوزارة التربية والتعليم العالى فى الصين ، وأنهم فى الوزارة استتکروا هذا التقرير بالذات ، ونشر وزير التعليم لديهم شيئا عن ذلك الموضوع ، بل إنه زاد قائلا : إننى أرجوكم ألا تعولوا على أمثال هذه التقارير التى تصدر من جهات غير موضوعية لأنها لا تعبر عن الواقع ، وبالتالى فهى بعيدة عن الحقيقة . ونحن أنفسنا فى الصين لدينا حوالى (2200) جامعة تضم حوالى 13 مليون طالب وطالبة ، وكلها تعمل بكفاءة ، ومع ذلك فإننا نتعرض لأمثال تلك التقارير غير الموضوعية ، التى تصدرها من وقت لآخر مراكز وجهات خاصة فى أمريكا أو بريطانيا .

والواقع أننا لا نلتفت إلى شئ من ذلك ، لأننا ماضون فى طريقنا ، ونحن مؤمنون بأن حركة التطوير الشاملة التى يشهدها المجتمع الصينى تعتمد بالدرجة الأولى على التعليم ، الذى يحتاج منا دائما إلى عملية تطوير مستمرة ، وليست زيارتى هذه إلا لاطلاعى على تطوير التعليم عندكم وخاصة فى جامعة القاهرة ، التى نعتبرها فى الصين من جامعات العالم المتقدمة .. وانتهى الاجتماع ، فشعرنا براحة بالغة ، حيث جاء الحق أخيرا من مسئول صينى كبير ، أعاد الحق إلى نصابه ، وأكد الثقة لدينا فى التعليم الجامعى المصرى الذى ننتمى إليه . ونعتز به ، ونعمل بأقصى طاقتنا على المحافظة عليه وتطويره بصورة مستمرة . والواقع أن هذا التقرير منذ ظهر وأنا متشكك فى نواياه ، وقد كتبت عن ذلك أكثر من مرة ، لذلك فإننى سعدت كثيرا برأى السيد نائب وزير التربية والتعليم الصينى ، الذى أكد صحة النية ، وألقى بعض الضوء على سر هذا التقرير المضروب !!

* *

حول الرياضيات !

من أحب الأشياء إلى قلبي أمران : أن أقرأ للعلماء ، وأن أجلس معهم. وقد مضى الزمان الذي كنت أقرأ كثيراً وبنهم ، وما زلت أفعل ذلك قدر المستطاع ، لكنني الآن أحظى كثيراً بالمتعة الثانية وهي الجلوس إلى بعض العلماء من أساتذة جامعة القاهرة ، الذين أفنوا أعمارهم في الدرس والتدريس والبحث العلمي . والكثير منهم لا يحب الأضواء الإعلامية ولا يهتم بها . لكنه متابع جيد لكل ما يحدث في المجتمع المصري ، وما يجري في العالم . ولعل القراء يذكرون أنني لا أكاد أفوت فرصة لقائي مع أحد هؤلاء العلماء إلا وأسجلها في مقال ، قاصداً من ذلك أن يشاركني الجميع في معرفة أفكاره .

ومنذ فترة قصيرة ، كان لي لقاء مع الدكتور أحمد عامر ، الأستاذ المتفرغ بقسم الرياضيات بجامعة القاهرة . وتطرق الحديث كالعادة عن الطالب الجامعي المصري ، ومستوى تأهيله ، فوجدته يسرع بتحديد الأساسيات التي ينبغي أن يحصل عليها قبل دخوله الجامعة ، أي في المرحلة الثانوية التي يريدون الآن أن تطویرها مرة أخرى على عجل ، قال الرجل العالم : إن هناك أربع مواد ينبغي أن تكون هي ركائز التعليم في المرحلة الثانوية : اللغة العربية، والتاريخ والجغرافيا ، اللغة الإنجليزية ، والرياضيات .. وأن هذه المواد تستحق أن تأخذ 70% من المقررات ، وبالطبع يأتي بعدها في الأهمية مواد أخرى مثل الكيمياء والفيزياء والأحياء ، إلى جانب الفلسفة والاجتماع! وليس معنى هذا أن هذه المواد أقل أهمية ، لكن لا بأس بالطالب إذا لم يتوسع ويتعمق فيها ، لأن معلوماتها يمكن تحصيلها فيما بعد . أما الرياضيات مثلاً فإنها تحتاج بعد العلم بها إلى تدريب مستمر ومران لا يتوقف . ومن المعلوم أنها أساس العلوم كلها . وما ندعو إليه الآن من نهضة إلكترونية سوف يكون

أساسها الرياضيات . وعندما سألته عن مستوى الطلاب فى كلية العلوم أجاب بأسى : إن بعض الطلاب يأتون إلينا ولم يدرسوا سوى رياضة رقم (1) ، وبعضهم درس رياضة (1) ، (2) . ونحن مضطرون أن ندرس لهؤلاء وأولئك معا ، وهذا ما يحدث خللاً بين الطلاب . فالذين لم يدرسوا الرياضة (2) لا يستطيعون أن يتابعوا معنا بنفس قدرة الطلاب الذين درسوها فى المرحلة الثانوية .

أما المعلومة التى زودنى وأدهشنى بها فى نفس الوقت فهى أن الالتحاق بكليات الطب فى الولايات المتحدة الأمريكية مقصور على خريجي كليات العلوم ، وبذلك ليس من حق الطالب الحاصل على الثانوية أن يدخل كليات الطب هناك (لماذا لا نتحدث هنا عن هذا الموضوع !!)

أعود مع الدكتور أحمد عامر فأذكر أن الرياضيات هى أساس المعرفة التى ينبغى أن يتزود بها الجيل الحالى من أجل اللحاق بركب زملائه المنافسين له فى كل دول العالم ، وأن أى نهضة علمية فى أى مجتمع تتوقف بصورة أساسية على إتقان الرياضيات ، وأن ما تسعى إليه الحكومة الحالية من إشاعة الثقافة الإلكترونية بين جميع أفراد الشعب إنما يبدأ بتعلم الرياضيات . أما وزارة التربية والتعليم فعليها أن تعى جيداً أهمية الرياضيات ، وألا تتسرع بجعلها مادة جانبية أو هامشية ، وإنما لابد أن تكون إحدى المواد الأساسية التى ينبغى على جميع الطلاب ليس فقط أن يدرسوها ، وإنما أيضاً أن يتقنوها .. والله ولى التوفيق .

* *

حوار مع خريج جديد

- كيف أنجح فى حياتى ؟
- حدد لى أولاً مفهومك للنجاح ، لعلنى أدلك على الطريق .
- أن تتوافر لى وظيفة محترمة بدخل جيد ، وأتزوج الفتاة التى أحبها .
- وأسكن فى شقة بحى راق .
- أنت تخلط بين البدايات والنهايات .
- كيف ؟
- لأنك تريد أن تصل إلى الأدوار العليا بدون الصعود على السلم .
- يعنى ؟
- أنك تريد وظيفة محترمة بدخل جيد . وهذا تناقض ، فلا توجد مثل هذه الوظيفة إلا فى نهاية حياتك العملية .
- لكنها هى الطريق الذى يضمن لى الزواج .
- وها أنت تريد أن تصل إلى نهاية أخرى بدون مقدمات .
- إذن الموضوع بهذا الشكل مغلق !
- على العكس . أنت الذى تغلقه على نفسك .
- كيف وأنا متفتح على الحياة ، ولدى الطاقة التى تجعلنى أتحدى المستحيل ؟
- حسناً ، ولكن لابد أن تبدأ الخطوة الأولى قبل الثانية .

- ماذا تقصد ؟
- أن تبحث أولاً عن وظيفة . فقط وظيفة ، ثم تحشد طاقاتك للنجاح فيها.
- هل تقصد أن أظل أعمل لسنوات ، من أجل الحصول كل سنة على علاوة لا تتجاوز حفة من الجنيهات ؟!
- إذن لا تبحث عن وظيفة ، وإنما اتجه إلى عمل حرّ .
- العمل الحر يحتاج إلى رأس مال ، وأنا خريج جديد بلا نقود !
- ليس من الضروري أن تكون أنت صاحب العمل ، اعمل عند شخص آخر ، حتى تكون نفسك ، وتستقل .
- هذا يتطلب سنوات ..
- هل رأيت .. إنك تريد كل شيء قبل أن تبدأ .
- لكنك تتسى أن الفتاة التى أحبها لن تنتظر حتى أكون مستعداً لها .
- وهنا أيضاً خطأ آخر .. فلا يكفى أن تحب فتاة لكى تحصل عليها ، المفروض أن تحبك هى أيضاً .
- وما الفرق ؟
- عندما تحبك لن تضيع منك ، بل إنها سوف تنتظرك ، وتساندك .
- ما أصعب الحياة !!
- أبداً يا بنى .. الحياة سهلة ، ولا يصعبها سوى الإنسان !
- إننى لا أرب فى الكثير ، ومع ذلك فإن الطريق مغلق أمام تحقيق القليل !

- أؤكد لك إنه لا يوجد فى الحياة طريق مغلق .. أنت فقط الذى تغلق عينيك عن رؤية الطرق العديدة التى أمامك ..
- كيف والعصر الذى نعيشه لا توجد فيه نافذة للأمل ؟
- الأمل يولد فى قلبك وليس فى العصر .. حاول فقط أن تبدأ بتحقيق رغباتك البسيطة ، وسوف تحقق ما هو أكبر منها تبعاً ..
- ليتنى أستطيع أن أفعل ذلك !

* *



الحوار وكيف نعلمه للشباب ؟

الحوار هو إحدى السمات الحضارية التي ينتقل بها الإنسان من حالة العزلة والتوحش ، إلى الحياة المدنية والاجتماعية . وهو فى الوقت نفسه وسيلة التفاهم بين الأفراد والشعوب من أجل تبادل المصالح وتحقيق المنافع . واستمرار الحوار فى المجتمع ، وتعدد مستوياته ، وتنوع موضوعاته تعد علامة صحية على حيوية هذا المجتمع ، واتجاهه إلى مزيد من التقدم ، وتحقيق الازدهار . وفى المقابل فإن المجتمع الخالى من الحوار تسوده العزلة ، وينخر فيه الضمور ، على الرغم مما قد يبدو على سطحه من الهدوء والاستقرار .

وينبغى أن نتنبه إلى أن حوار الإنسان مع نفسه قد ينتقل إلى مستوى خيالى خالص ، وهو ما يطلق عليه عادة أحلام اليقظة أى الحوار مع النفس حول أمور غير قابلة للتحقيق ، وليس هذا المستوى مرفوضا كله ، بل إنه مطلوب بجرعات محددة ، يكون الغرض منها حفز صاحبها إلى مزيد من العمل وبذل الجهد ، أما خطورته فتتمثل فى الاستئمان له ، وإيمانه على نحو مرضى، والأكثر خطورة أن الحوار يتحول من الحديث بين اثنين إلى حديث من طرف واحد ، وإصغاء كامل من الطرف الآخر (الإنسان ونفسه) !

وتتمثل الدائرة الثانية فى حوار الإنسان مع أفراد أسرته ، وأصدقائه. وأهم ما يميز هذا النوع هو الحرص على مصلحة الإنسان وشيوع روح المودة، وتناول مختلف الموضوعات بدون حرج ، لكن أهم ما يفسده هو الاقتصاد على سماع رأى الذى يتمشى مع ميول الإنسان وأهوائه ، ونفوره من رأى الذى يتعارض معها . هنا ينقطع الحوار . ولا يبقى إلا صوت واحد ، وهو الصوت الذى يريد أو يرغب الإنسان فى سماعه ، وعند التحليل الأخير ، لن يكون هذا

الرأى إلا رأيه هو ! فالحوار الحقيقى يحتاج إلى احتكاك عقول بعضها ببعض ، وهذا الاحتكاك هو الذى يولد وجهات النظر المختلفة ، والتي لا تخلو كل واحدة منها من فائدة .

، أما الدائرة الثالثة فتتمثل فى حوار الإنسان مع زملاء العمل ، وهنا ينحصر الحوار فى مجال أو مجالات محددة ، وبحركة فى الغالب حب التغلب ، والمنافسة ، لكنه عندما يخلو من المطامع والأغراض الشخصية ، وينصب على مصلحة العمل ، وتحسين وسائل الأداء ، أو زيادة الإنتاج فإنه يكون مثمرا للغاية ، ومما يساعد على ذلك وجود القدوة على رأس العمل ، الذى يهيبى الظروف المناسبة للحوار البناء ، من خلال اجتماعات تشجيع فيها روح الديمقراطية ، وعدم الخوف من التعبير عن مختلف الآراء ، وتشجيع أصحاب الأفكار الجديدة والمبادرات .

وأخيرا نصل إلى دائرة للحوار أكثر اتساعا وتنوعا ، وهو حوار الإنسان مع المجتمع ، ولا شك من أن هذه الدائرة تشمل حشدا متنوعا من أنواع الحوار التى يجربها الإنسان مع أشخاص قد يرغب فى إقامة علاقات معهم ، أو تضعهم الظروف فى طريقة . فمثلا عندما تسافر فى قطار أو طائرة تجد نفسك بجوار شخص لا مفر من أن تتبادل معه بعض كلمات المجاملة التى قد تتحول إلى حوار ينتهى عادة بانتهاء الرحلة . فى هذا النوع من الحوار عليك أن تستخدم كل ثقافتك التى حصلتها حتى تكون على مستوى الحديث، كما يقولون . فلا ينبغى أن تبدو أقل من محاور معرفة أو اطلاعا . وعليك فى هذه إحالة أن تتقبل منه بعض الآراء التى قد لا تروق لك ، كما أن عليك أن تجعل الحديث عذبا وتحافظ على استمراره . هنا يتخلل الحوار الكثير من الابتسامات وهز الرأس موافقة ، ويكاد ينعدم الخلاف . لكنك حين تضطر لاستدعاء من يصلح لك الثلاجة أو التليفزيون فى المنزل عليك أن تجرى حوارا من نوع آخر

تمامًا ، فأنت تريد تحقيق مصلحتك بأقل مبلغ ممكن ، والطرف الآخر يبالغ في حجم الإصلاح ، وبالتالي يزيد الأجر ، وهنا يدور حوار قد تعلق نبراته وتهبط، وتستخدم فيه وسائل متعددة منها التهديد بالتعامل مع عامل آخر ، ومنها الإغراء باستمرار التعامل معه في المستقبل ، ومنها الاستعطاف والاسترضاء حتى يصل الحوار إلى الهدف المطلوب ، وهو تحقيق مصلحة كلا الطرفين .

وهكذا فإن دائرة حوار الفرد في المجتمع تتسع وتتوسع لتشمل أحيانًا حوارًا مع تلميذ في مدرسة ، أو طالب في جامعة ، أو عامل في مصنع ، أو فلاح في حقل ، أو شخص على مقهى ، أو بائع في محل ، أو شرطى فى مخفر .. وكما يتضمن حوارًا هادئًا ومعقولًا فإنه قد يشمل حوارًا صاخبًا ومتهورًا ، وهنا ينبغى على الإنسان أن يكون على وعى بمستويات الثقافة الموجودة فى المجتمع ، وأن يجيد التعامل مع كل منها دون استعلاء عليها ، أو تفريط لحقوقه فيها . ولا شك فى أن إجراء الحوار مع كل من هذه الاطراف المتنوعة يتطلب لغة خاصة ، وأسلوبًا فى الإقناع يتناسب مع صاحبه ، وهو يثبت أننا لم نعد أمام "حوار" واحد ، وإنما أمام "حوارات" متعددة ، وهذا يقودنا إلى الحديث عن أنواع الحوار .

شروط الحوار المنتج

إن النتائج لا تأتى من فراغ ، فإذا كنا نطمح فى أن تكون حوارتنا منتجة ، بمعنى أن تضعنا على طريق الفعل ، فلا بد أن نتبع نماذجها الجيدة ، وأن نفحص أسباب نجاحها ، كما ينبغى أن نرصد بكل دقة الشروط التى تساعد على هذا النجاح . ويمكن أن نسجل هنا أهم هذه الشروط فيما يلى :

- 1- توافر مرجعية يعترف بها كل من المتحاورين . وهذه المرجعية قد تكون قوانين العقل ، أو مبادئ الدين ، أو سلطة التقاليد ، أو تحقيق المصلحة .

2- وجود حكم يلتزم كل من المتحاورين بطاعة توجيهاته وتنفيذ ملاحظاته. ومن المعروف أن هذا الحكم هو الذى يقوم بدور التنظيم والفصل فى أثناء المحاورة ، وله الحق فى إنهاؤها عندما تحيد عن أهدافها .

3- إعطاء الفرص المتكافئة لكل الأطراف ، سواء فى الوقت المحدد للحديث أو فى إبداء الملاحظات والتعقيب .

4- استغلال المحاور للوقت المخصص له ، وعدم إضاعته فى مقدمات غير ضرورية ، أو استطراد غير مطلوب ، وأن يتميز حديثه بالتركيز، وترتيب المعلومات والتصريح بالنتيجة التى يريد الوصول إليها .

5- ضرورة الإصغاء الكامل عندما يتحدث الطرف الآخر ، وعدم ملاحظته بالموافقة أو مقاطعته بالمخالفة ، وهذا يعنى تسجيل الملاحظات عليه ، وإبداءها عندما تعطى له الكلمة .

6- احترام شخص المحاور ، وعدم الإساءة إليه بألفاظ أو عبارات غير لائقة ، وكذلك عدم الاستهزاء به حتى ولو بالتلميحات والنظرات .

7- أن يكون لدى أطراف الحوار الاستعداد لسماع وجهات النظر الأخرى ، والاعتراف بالحق عند ظهوره ، ولا شك أن هذا الشرط يتطلب "شجاعة أدبية" ينبغى أن تكون من أخلاقيات المحاور الحقيقى .

كيف نعلم شبابنا الحوار ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال المهم ، لابد أن نحسم الإجابة حول سؤال آخر يسبقه وهو : هل الحوار موهبة أو اكتساب ؟

والواقع أننا نشهد العديد من المفكرين الذين برعوا فى فن الحوار براعة فائقة ، إلى درجة أن براعتهم لم تقتصر فقط على إعجاب المعاصرين لهم ، وإنما استمرت لدى الأجيال اللاحقة، وحسبنا أن نشير فى هذا الصدد إلى سقراط وأفلاطون وأرسطو من العصر الإغريقى ، والأشعرى وابن قتيبة وابن حزم فى الثقافة الإسلامية ، وشكسبير وفولتير وكانط من الثقافة الغربية ، وهذه فقط مجرد أمثلة ، لكننا إذا رحنا نتتبع سير هؤلاء المحاورين العظام وجدناهم يمتلكون مقدرة فريدة على تحليل الآراء ونقدها ، والرد القوى المقنع على أصحابها . ويدهشك بالفعل أن رأى قد يبدو قويا ومتاسكا ولكنه عندما يتم تناوله على قلم واحد من هؤلاء المحاورين الكبار تجده قد تهاوى ، وسقطت حججه أمام القوة العقلية الهائلة التى يقابلها بها. فإذا ما بحثنا أقوال هؤلاء المحاورين الكبار وجدنا أنهم عاشوا فى عصور معينة ، وأنهم تعرضوا لمثل ما تعرض له معاصروهم من المفكرين والمتقنين ، وهذا يجعلنا نسرع إلى القول بأن القدرة على الحوار من المواهب التى تمنح للإنسان ، وليست من الخبرات التى يقوم باكتسابها ، وإلا لكان لكل من عاش فى بيئة سقراط أو أفلاطون ، ونهل من ثقافتهما قد أصبح على نفس مستواهما .

لكننا من ناحية أخرى نلاحظ أن البيئة الثقافية الواحدة لا تنتج دائما متقنين متشابهين (وإلا لكان الأمر بشعا للغاية) وإنما تساعد أصحاب الاستعدادات المختلفة على تنمية قدراتهم ، وتفجير طاقاتهم ، كل بحسب ما هو مستعد له. فهناك المفكر الهادئ الذى لا يحب أن يدخل فى أى معركة فكرية ، وهناك المفكر الشجاع الذى يقبل التحدى على الفور حين يفرض عليه ، كما أن هناك المفكر الجسور الذى يسعى بنفسه إلى مواطن للخلاف لكى يحركها ، ويصبح طرفا فيها . وهكذا فإن البيئة الثقافية والفكرية تقوم بدور كبير فى تهيئة الجو المناسب لظهور أصحاب القدرة على الحوار .

هنا يمكن أن نجيب على السؤال المطروح ، وهو كيف نعلم شبابنا أو نساعدهم على إجابة الحوار ؟ من المؤكد ان كل إنسان (بدون استثناء ومنذ الطفولة) لديه استعداد للتفوق في مجال ما .

، وأن البيئة التي ينشأ وينطور فيها من أهم العوامل على إبراز هذا الاستعداد ، لذلك فلا مفر من التوقف عند البيئة الأولى التي ينشأ فيها الإنسان ، وهي الأسرة ، وقد قيل بحق إنه يكتسب من خلالها أكثر من 80% من عاداته التي تصحبه حتى آخر عمره . لذلك فلا بد أن نسأل :

1-هل يتحاور الكبار في الأسرة أمام الأطفال في الموضوعات العامة وفي شئون الأسرة ؟ 2-هل يتيح الوالدان لأبنائهما فرصة التعبير عن طلباتهم بدون خوف ؟ 3-هل يمكن للطفل أن يرفض بعض قواعد الأسرة أو عليه دائماً أن يرضخ لها ؟ 4-هل يسمح للطفل بأن يجلس مع ضيوف الأسرة ويقول رأيه بصراحة ؟ 5-هل يمكن للطفل أن يستضيف أصدقاءه في المنزل ، ويتحدث معهم أمام أسرته ؟ 6-هل تنقل الأسرة في الطفل لنقل رسالة إلى أحد الجيران أو المعارف ؟

فإذا انتقلنا مع الطفل الذي أصبح صبياً ، ويا فاعاً ، وشاباً في كل من المدرسة والجامعة (متحسرين بالطبع على أولئك الذين يتسربون من التعليم ؟) كان من حقنا أيضاً أن نسأل :

- هل يتيح المعلمون والأساتذة للتلميذ أو الطالب فرصة مناسبة وبدون حرج لكي يقول إنه لم يفهم هذه النقطة أو تلك ؟
- هل تقدم له مادة علمية تحتوى على وجهات نظر متعددة ، ويكون له حق تبني واحدة منها ؟

- هل يسمح له بأن يقف بين زملائه ويعلن عن رأيه بكل صراحة فى المقرر الذى يدرس له ؟ أو فى بعض عناصره ؟
- هل يقابل عند الاعتراض بالقدر اللازم من الاحترام ، أم أنه يصبح عرضة للسخرية والاستهزاء ؟
- هل يسأل أثناء الاختبارات والامتحانات عن رأيه فى القضية المطلوب منه الحديث عنها ، أم عليه فقط عرضها كما هى ؟
- هل تتاح له ممارسة الأنشطة التى تساعد فى التعبير عن نفسه كالإذاعة المدرسية ، وصحافة الحائط والمسرحيات ، والندوات ، والمناظرات ... الخ
- ننتقل بعد ذلك إلى دائرة العمل ، ومع أن الكثيرين يغفلونها فى الحديث عن البيئة ، فإنها لا تقل أهمية عن كل من المدرسة والجامعة . لأن الإنسان يتعلم منها الكثير ، والتعلم فيها يمتاز بطابعه العملى التطبيقى . كما أن الجو الذى يسود دائرة العمل يختلف من مكان لآخر تبعاً لطبيعته من ناحية ، وللمسؤولين عن إدارته من ناحية أخرى ، وهنا يمكن أن نسأل :
- هل يتاح للعاملين مناسبات (كالاجتماعات الدورية أو غيرها) لإبداء وجهات نظرهم فى أسلوب العمل ، ونظام المكافآت والحوافز ؟
- هل يغضب المسؤولون عن الإدارة من النقد الموضوعى ؟ وكيف تكون ردود فعلهم عند سماعه ؟
- هل يسمح بطرح أفكار جديدة بتحسين الأداء ، أو رفع كفاءة الإنتاج ؟ وطريقة تقبلها من الإدارة ؟

- إلى أى مدى ، تكون وسائل الاتصال بين الإدارة والعاملين سهلة وميسورة ؟
- هل تفرض التعليمات الجديدة من الإدارة ، أم تجرى مناقشتها مع العاملين قبل تطبيقها ؟
- هل تستمتع الإدارة شفوياً لشكاوى العاملين ، أم أنها لا تقبل منهم إلا طلبات مكتوبة ؟
- هل تعقد الإدارة مع العاملين اجتماعات (أسبوعية - نصف شهرية - فصلية - سنوية)؟ وكيف يجرى الحوار فيها ؟

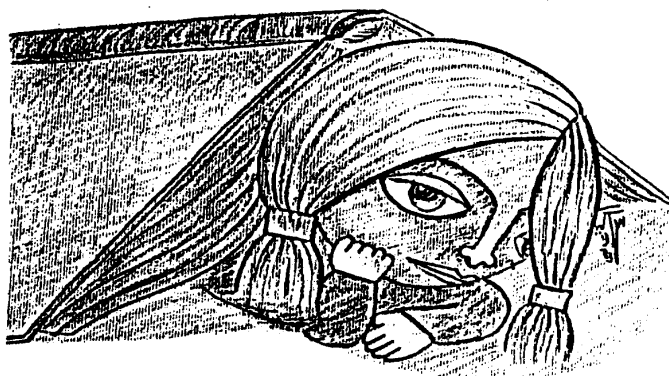
وأخيراً نصل إلى وسائل الإعلام باعتبارها قد أصبحت بالفعل ذات أثر مباشر على توجيه الرأي العام ، وتكوين ثقافة أفراد المجتمع. والواقع أن دور وسائل الإعلام ، وخاصة التلفزيون ، قد تجاوز كثيراً دور كل من الأسرة والمدرسة ، فقد دخل هو نفسه إلى الأسرة ، واحتل مكان الصدارة فيها ، ولم ينج من تأثيره حتى الأب والأم ، فكيف بالصغار ؟ أما المدرسة فقد تخلفت عن التلفزيون في شد انتباه التلاميذ ، كما عجزت عن تقديم المدهش والرائع كما تفعل صوره الملونة ، وبرامجه المتنوعة والمبهرة . وأنا أسأل المتشبهين بمواقع التعليم التقليدية سؤالاً واحداً هو : هل تستطيع المدرسة أن تحرك عقل التلميذ وتستثير خياله كما يفعل التلفزيون ؟

إن من الواجب علينا أن ندرك دور وسائل الإعلام الحديثة ، وأن نقدر إمكانياتها الهائلة في "تعليم الحوار" للشباب . ونحن هنا لا نطمح في إيجاد منظومة متكاملة لتحقيق هذا الهدف ، وإنما يكفى الاتفاق على الحد الأدنى من الأسس والمبادئ التي ينبغي مراعاتها ، والالتزام بها قدر الإمكان ، ومن أهمها :

- 1- تحديد مسئولية رؤساء تحرير الصحف ، ورؤساء قنوات الإذاعة والتلفزيون فى استبعاد أنواع الحوار الهابط والاحتفاء بالنماذج الجيدة من الحوار البناء .
 - 2- تنقية الحوار من الألفاظ البذيئة ، والعبارات أو التلميحات التى تستهزئ أو تزدرى الآخرين .
 - 3- احترام آراء الأطفال ، وتقدير وجهة نظر المرأة ، والإصغاء الكامل لكل من يريد التعبير عن نفسه من مختلف الفئات ، أيا كان مستواها الثقافى .
 - 4- تقديم ندوات الحوار المتعدد الآراء ، مع تطبيق الضوابط التى تجعله متطورا ، وبناء ، وينتهى إلى نتيجة محددة .
 - 5- يذل المزيد من الجهد للارتقاء بمستوى الحوار فى الأعمال الدرامية بين الشخصيات ، لما لذلك من أثر مباشر على ثقافة المشاهدين .
 - 6- ضرورة إتقان الصحفيين والمذيعين فن السؤال والتساؤل ، وهو الفن الذى بدونه لا يمكن إجراء أى حوار ناجح مع شخصية كبيرة أو حتى مع طفل صغير .
- إننا نؤكد أهمية كل العناصر السابقة التى تتعاون فيما بينها لتكوين البيئة اللازمة والظروف المناسبة لإنتاج الحوار الجيد ، وازدهاره فى المجتمع من أجل تحقيق أفضل النتائج له ، ومما لا شك فيه أن مثل هذه البيئة ستكون قادرة على إفراز العناصر البشرية القادرة على إجراء الحوار وإدارته ، على النحو الذى يجعل منه الوسيلة المثلى لمناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته ، بهدف تقديم الحلول المناسبة لها . إن العقل الإنسانى يستطيع وحده أن ينتج فكرة عبقرية ، لكن العقول الأخرى التى تناقشه فيها هى التى يمكنها أن تنقل تلك الفكرة من

مجال النظر إلى واقع التطبيق . وليس "الإجماع" الذى هو أحد مصادر
الشرعة سوى اتفاق العلماء على رأى واحد منهم ، بعد أن تمت مناقشته وتأكد
صوابه .

* *



الفصل الثالث

العلم ، والبحث العلمى ،
والدراسات العليا

ملاحم العالم الجديء

تشير كل الءلائل إلى أن العالم منذ مطلع القرن الحاءى والعشرين راح يءءل فى مرءلة مءلفة إلى ءء كبير عما كان عليه طوال القرن العشرين . ومن الطبيعى أن الخريطة السياسية - الاقتصادية هى التى تبرز فى البءاية لتعبر عن هذه المرءلة الجديدة ، فلم يعد هناك أقطاب ، ولا قطبان يتقاسمان النفوذ فى العالم ، وإنما أصبح هناك قطب واحد فقط هو الولايات المءءة الأمريكية ، وءفتت الاءءاء السوفيتى السابق إلى جمهوريات فقيرة ومستءية . أما أوربا فقط أءست بالخطر على نفسها ، فراحء تتجمع فى كيان واحد ، ءااول به أن تكون قوة كبرى ، لكن الوسائل من ناحية ، والظروف من ناحية أخرى لا ءساعدما على ذلك ، ويكفى أن يءلس المءءوب الأمريكى فى أءء اجتماعاها ليفرض كلمءه عليها كلها ، بل إن إءءى أهم ءولها وهى بريطانيا ءعلن صراحة الانسلاخ عن المجموعة الأوربية ملقية نفسها فى أءضان أمريكا، وقد كانت منذ عشرين أو ءلائن سنة قوة عالمية لا يستهان بها !! أما فى الشرق فهناك اليابان والصين والهند .. الأولى أثبتء وما زالت أنها عملاق اقءصاءى مءميز ، لكنها لا ءستطيع أن ءءاوز ءءوء النشاط الاقءصاءى الذى ءءكم فيه أمريكا ، والهند بلد كبير وله حضارءه وءقافءه بءأ يتقءم ءءنولوجيا ، لكن عءء سكانه يءقله عن النهوض للمشاركة فى أءاء العالم المعاصر . أما الصين فإنها ءمارس ءجربة فريءة : رأسمالية اقءصاءية فى إطار نظام سياسى شيوعى . كيف ؟ هى وءءها التى فعلى ذلك ، ونءء فى ءءى الآن ، لكن النءائء العامة ما زالت فى كف المءءبل . فإذا اسءعرضنا قارئنا السوءاء إفريقيا، وءءناها فقيرة للءاية ، ومءالكة للقوى من اسءعمار طال أمءه فى بلادها ، اسءنفء ثرواءها الطبيعية وما زال حريصا على أن ءظل مءفرقة

وضعيفة . أما المنطقة العربية ، فقد ظهر التفوق الإسرائيلي بوضوح على جميع الدول العربية ، معتمداً في ذلك على دعم أمريكى غير محدود ، وبالتالي فإن المشكلات تتراكم ، وعمليات التنمية لا تسير بالمعدل الذى كان ينبغى أن يكون عليه . فكل دولة عربية لها عين على التنمية ، وعينها الأخرى على احتمالات الصراع المحتمل على أبوابها . وفى كل يوم يفتح لها باب هنا ، ونافذة هناك ، لكى لا تتمكن من التفرغ لاستكمال مقومات النهضة بها ..

العالم الجديد يتميز بانتشار مجموعة من الاختراعات التى ساعدت على التواصل بين أبعاده ، فقط تطورت المواصلات تطوراً مذهلاً ، كما أن الاتصالات غطت تقريباً الكرة الأرضية ، وشاعت وسائل الاتصال شيوفاً جعل الإنسان فى أى ركن من العالم يستطيع أن يشاهد ما يحدث فى أبعد ركن منه . وبلغ التقدم العلمى مرحلة ، لم تعد تسعد الناس ، بقدر ما أصبحت تخيفهم . فقد تطورت التكنولوجيا حتى وصلت إلى الفضاء الخارجى للكرة الأرضية ، وتطور الطب حتى أصبح قاب قوسين من استئساخ البشر ، بعد أن نجح فى استئساخ النباتات وبعض الحيوانات ، وتطورت الهندسة إلى الارتفاع بالمباني مئات الأمتار ، وشق الأنفاق فى الجبال وتحت البحار .. لكن الذى لم يتكور بنفس المعدل هو القانون ، الذى يحكم تصرفات الإنسان ويفرض عليه الالتزام بمراعاة حقوق زملائه فى مختلف بلاد العالم .

ما زال خطر الحروب المدمرة قائماً . وكما نشاهد ، فإن السلطة تصل فى بعض الدول الكبرى إلى أيدي أشخاص لا يحسنون تقييم الأمور ، وبالتالي يخطئون فى الحكم ، ويتجاوزون فى القرارات . لكن ما يشغل الناس عن الإحساس بالخطر الكامن فى حياتهم اليومية هو ذلك التقدم الرهيب فى وسائل الإعلام وخاصة السينما والتلفزيون . فقد حلت الصورة المتحركة محل الكتاب المقروء ، ولم يعد هناك وقت للتفكير ولا التأمل . وأصبح الإنسان ينتقل من

مشاهدة فيلم إلى مشاهدة مسلسل ، إلى مشاهدة فيديو كليب ، إلى مشاهدة أناس يتحدثون ويتجادلون ولا يصلون لنتيجة ، حتى أصبح من الممكن تعريف الإنسان فى هذا العصر بأنه (حيوان مشاهد) بعد أن عرفه الفيلسوف الإغريقى أرسطو بأنه (حيوان ناطق) !

العالم الجديد يكاد يسحق الفرد ، فى نفس الوقت الذى يطمس فيه هوية الجماعة . والمأساة أنه يتخطى كل المعايير الأخلاقية التى استقرت عليها الشعوب خلال العشرين قرناً الماضية . بماذا يبشر هذا العالم ؟ لا شئ سوى أن يبهر الإنسان المسكين بتطورات العلم ويخيفه بعفاريست التكنولوجيا . وفى النهاية قد تجد الناس يجلسون على المقاهى فى باريس أو لندن ، ويحملون الكاميرات ليصوروا بها رحلاتهم بجوار الأهرامات أو برج بيزا أو سور الصين .. ولكنهم متوجسون من عمل إرهابى قد يذهب بأرواحهم ، أو يتركهم باقى حياتهم مقعدين !!

* *

عصر الأفكار

سمعت أكثر من مرة ، أننا أصبحنا نعيش عصر الأفكار ، بمعنى أن الأفكار الجديدة والمبتكرة (ومنها البرمجيات) قد تجاوزت أسعارها أسعار السلع الزراعية والصناعية مهما كانت أهميتها وقيمتها وحجمها . وقد نبهت بعض الدول النامية إلى هذا الجانب فأقدمت عليه ، وشجعت أبناءها المتميزين على التفوق فيه ، حتى أصبحت الهند أكبر بلد مصدر للبرمجيات في العالم . وطبعاً نحن نسمع عن الملياردير (المفكر) بيل جيتس الذى شيد ثروته كلها من اختراع وبيع برامج الكمبيوتر ، التى عبرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل بقاع الأرض . وميزة البرمجيات أنها لا تحتاج إلا إلى جهاز كمبيوتر ، وعقل شاب يجلس أمامه فاتحاً لنفسه آفاق الخيال المبدع ، والفكر المتجدد الذى ينشئ ولا يكرر ، ويخترع ولا يقلد . ومن المؤكد أن الابتكار الذى تتازع الحديث فيه كل من علماء النفس وعلماء الاجتماع يمثل ظاهرة إنسانية فريدة ، ومثل أى ظاهرة أخرى يمكن العثور على قوانينها الحاكمة ، وآلياتها الموصلة إلى ذروتها . بالطبع لا يقدر على الاختراع تلك العقول التى عودناها على الحفظ ، وحشوناها بالمعلومات ، كما لا تقدر عليه تلك العقول التى اعتادت أن تخضع خضوعاً كاملاً لسلطة المجتمع أو الماضى . وبالتالي فإن الابتكار مرتبط بمناهج تعليم حية ومتطورة ، مناهج تستثير فى العقل قدراته الكامنة على البحث الذاتى عن الأفكار الجيدة، وتقديم الحلول المبتكرة للمشكلات المطروحة . وبالطبع ليس المطلوب أن نعلم مائة تلميذ أو طالب لنخرج منهم مائة مخترع أو مبتكر . يكفي واحد أو اثنان على الأكثر . وعلينا أن ندرك أن المخترع الواحد يستطيع أن يرفع بأعماله أمة بكاملها من هوة التخلف إلى منصة التقدم . وإذا تأملتم معى حالة التقدم الهائلة فى الولايات المتحدة الأمريكية لوجدتموها فى أساسها

عبارة عن محاولة تجميع لعدد من المتميزين فى العالم ، من مختلف الجنسيات، تقدم لهم الامكانيات العلمية والتكنولوجية اللازمة ، ويتوافر لهم مستوى مرتفع من المعيشة ، ثم يتركون لابداعاتهم التى لا يوجد عليها أى قيد ، ولا يعوقها أى روتين . وبهذا الأسلوب استطاعت أقوى وأغنى دولة فى العالم أن (تشغف) المبدعين والمبتكرين من قارة أوروبا العجوز المتهالكة ، وكذلك من باقى قارات العالم لكى تصنع لنفسها مجتمعاً علمياً متميزاً ، أصبح يضمن لها هو الآخر المزيد من التقدم وامتلاك القوة بدون حدود .

والسؤال الآن : هل من حق مصر ، وفى مقدورها أن تدخل هذا المجال ، وأن تصمد فيه ، وأن تنافس بعقول أبنائها ابتكارات الشباب فى مختلف أنحاء العالم ؟ وإذا كان هذا ممكناً ، فكيف السبيل إليه ؟ وما هى الشروط اللازمة لوجودها ؟ والأجهزة التى ينبغى أن تتوافر ؟ والإدارة الفعالة التى يمكن أن تقود ؟ وأهم من هذا كله : كيف نضع أيدينا على الشباب ، صاحب المفكر المنتج ، من بين الكثيرين من أصحاب الفكر التقليدى ؟ وهل نضمن إذا حدث هذا ألا يأتى ولى أمر ليقول لنا : والنبي تاخذوا ابني مع هؤلاء المتميزين ؟

* *

البحث العلمى

زاد الحديث عن البحث العلمى كثيرًا فى الآونة الأخيرة ، وهى علامة صحة فى المجتمع ، لكن من اللازم أن يقابلها توجه صادق ، وعمل حقيقى تظهر من خلاله نتائج محددة ، وحلول عملية لمشكلات واقعية . أما أن نظل عند (مرحلة الحديث) ولا نخطو (لمرحلة الفعل) فمن الممكن أن يطول بنا الزمان ونحن واقفون فى مكاننا ، بينما العالم كله من حولنا يتقدم للأمام بخطى مسرعة!

فما هو البحث العلمى ؟ هو الدراسة الدقيقة لظاهرة معينة من خلال منهج محدد ينتهى إلى نتائج يمكن التحقق من صدقها فى الواقع العلمى .
ما هى متطلبات البحث العلمى ؟ كفاءات بشرية دقيقة التخصص ، يساعدهم فنيون مؤهلون ومدرّبون ، وقاعدة بيانات معلوماتية مخزنة فى الحاسب العلمى ، ومكان مناسب لإجراء البحوث ، ثم تمويل يغطى كافة النفقات الجارية والمتوقعة .

والسؤال الآن : هل نحن فى مصر مؤهلون للبحث العلمى ؟ والإجابة بكل تأكيد . فلماذا إذن نشكو من ضعف البحث العلمى ؟ لعدة أسباب أولها : غياب الإدارة الجيدة التى يمكنها أن تقوم بدور قائد الاوركسترا الذى يقود فرقة موسيقية كبيرة ، متعددة الأشخاص والآلات لكى تعزف لحناً موحّداً بدون أدنى نشاز . ثانياً : عدم توافر الاهتمام النفسى والاجتماعى لدى الباحثين وهو يختلف تماماً عن الوظيفة الإدارية ، بمعنى أنه من الممكن أن يوجد عالم فى مؤسسة علمية لكنه منشغل بأموره الخاصة وحالته الاجتماعية التى تبعده عن التفرغ الكامل والمطلوب لممارسة البحث العلمى على الوجه الصحيح .

ثالثًا : ضعف الروح الجماعية التي أصبحت لازمة لإجراء البحوث العلمية بعد أن تعددت فروع المعرفة وكثرت التخصصات الدقيقة في كل مجال من مجالات البحث العلمي . رابعًا : التواصل العلمي بين مراكز البحث العلمي، وهو الأمر الذي يؤدي غيابه إلى حدوث عيبين أساسيين هما تكرار البحث الواحد في أكثر من مركز ، وعدم استمرار التراكم المعرفي الذي يوفر الكثير من الوقت والمجهود . خامسًا : ضعف الصلة بين نشاطات البحث العلمي وثقافة المجتمع. وسوف يظل من غير الممكن قيام مؤسسات متقدمة للبحث العلمي وسط خليط هائل من الجهل ، والخرافات ، والركون إلى الآراء المسبقة ، وعدم إحساس المجتمع نفسه بأهمية البحث العلمي ودوره في عمليات التنمية وإحداث التقدم المطلوب . وأخيرًا فإن البحث العلمي ليس ترفاً أو تسلية ، إنه مهنة تستغرق بالكامل حياة الإنسان الذي ينخرط فيها ، وربما لا تدع له وقتاً للراحة أو اللهو ، كما أنه يتطلب نوعاً من حياة الزهد الخالصة ، بحيث أنك قد تجلس مع الباحث العلمي فتجده مشغولاً عن حديثك بفكرة تعبر في ذهنه ، أو بفرض علمي ينبثق في خياله . تلك فقط بعض اللحظات عن البحث العلمي ، وإذا أردت أن تقف على تفاصيله فما عليك إلا أن تتابع حياة العلماء الذين كرسوا حياتهم له، ونقلوا الإنسانية كلها بنتائج أبحاثهم من حال إلى حال . وهناك في هذا الصدد الكثير من القصص الرائعة والممتعة .

* *

البحث العلمى ومتطلباته

يخطئ من يحسب أن البحث العلمى (غاية) وليس (وسيلة). والواقع أن أى دولة تستخدم البحث العلمى فإنما يكون هذا الاستخدام لأهداف وغايات كبرى تسعى لتحقيقها ، ومنها مثلا : حل بعض المشكلات القائمة ، أو تطوير الإنجازات التى تحققت ، أو محاولة التقدم بخطوات واسعة إلى الأمام . وإذا كانت الدول المتقدمة تستخدم البحث العلمى للتطوير والتقدم ، فإن الدول النامية أحوج ما تكون إلى استخدامه فى حل مشكلاتها المزمنة ، والتى تحول الكثير منها إلى أزمات . والفارق بين المشكلة والأزمة يتمثل فى الحجم ومدى الأخطار المترتبة عليها ثم فى صعوبة حلها . ولا شك أن البنية الأساسية فى الدول النامية هى المجال الأوسع الذى يحتاج إلى البحث العلمى ، وأقصد بذلك المواصلات والاتصالات ثم المباني ومستلزماتها الأساسية بدءا من توفير المياه والكهرباء والغاز والصرف الصحى .. وانتهاء بالجراجات والمناطق الخضراء المحيطة بها .

فإذا أردنا أن نسلط أضواء البحث العلمى على تلك المشكلات كان علينا أن نبحث أولاً عن متطلبات هذا البحث ، تحقيقا للمثل الشعبى الجميل الذى يقول (اطنحى يا جارية .. كلف يا سيدى) ومن المعروف والمقرر أيضا أن أول متطلبات البحث العلمى هو توافر الكوادر البشرية المؤهلة ، والتى ينبغى أن تكون على صلة مباشرة بحركة البحث العلمى الموجودة فى العالم . ولا بد أن نعتزف بأننا نمتلك فى مصر - من هذه الناحية - قاعدة علمية جيدة ، نتيجة تاريخها الطويل فى العمل بالجامعات (7.%) من البحث العلمى يجرى فى الجامعات) لكن مشكلتها الكبرى تتمثل فى الانفصال شبه الكامل بين الأبحاث

العلمية التى يجريها علماء الجامعات وبين الواقع لأسباب عديدة ، وهو الأمر الذى جعل البحث العلمى المصرى يسير فى اتجاه مواز ، وليس متداخلاً أو مندمجاً مع احتياجات المجتمع ، وخطط التنمية التى تضعها الحكومات المتعاقبة .

ثانيًا : يتطلب البحث العلمى وجود المعامل والأجهزة والوسائل الفنية والتكنولوجيا التى يستخدمها العلماء والباحثون فى تجاربهم، كما يحتاج لبعض القوانين التى تتيح له إمكانية الحصول على المعلومات من أى مكان ، وفى أى ظرف . وهنا لابد من الاعتراف بأن كلا من الأجهزة العلمية والمعلومات المطلوبة لدينا فى وضع لا يسمح بإجراء بحوث علمية متطورة وسريعة الإيقاع والنتائج . وهنا نصل إلى المتطلب الثالث للبحث العلمى وهو الإدارة الجيدة للبحث العلمى ، أى الأجهزة التخطيطية والتنفيذية التى تهئ البيئة المناسبة للعلماء والباحثين لكى يعملوا وينتجوا فى أفضل جو علمى ممكن ، بدءاً من توفير مرتباتهم ومكافآتهم ، والاهتمام بمطالب عائلاتهم وأبنائهم ، وانتهاء بتقدير المجتمع الأدبى لهم . إن الباحث العلمى يشبه تمامًا (الملكة) فى خلية انحل ، بمعنى أن الجميع ينبغى أن يخدموه لأنهم يدركون أولاً وأخيراً أن ما يقدمه لهم هو الذى سوف يحفظ عليهم بقاءهم ، ويحقق لهم التقدم المنشود .

وأخيراً : فإن البحث العلمى ليس لغزاً ولا فزورة غير قابلة للحل . إنه عبارة عن (وصفة) عالمية تحتاج إلى متطلبات ، وخطة تتضمن عدداً من المراحل والخطوات . ومن مزاياه أنه لا يحتل الجدل العقيم ، ولا الخطب الإنشائية ، ولا الخصومات والتجاوزات الشخصية ، لأن (التجربة) هى معيار الصواب والخطأ فيه . ومن شروط البحث العلمى أن يعمل بعيداً عن الأضواء الإعلامية حتى لا يجرى التشويش عليه أثناء عمله ، أما عندما ينتهى من تحقيق أحد إنجازاته فلا بد أن يقدم له الإعلام ما يستحق من الإشادة والتقدير ، وهنا

ملاحظة لابد أن يشار إليها ، وهى أن العاملين فى مجال البحث العلمى من علماء وباحثين ينبغى أن يتوافر لديهم الرغبة الحقيقية فى ممارسته ، والتجرد من الرغبات التى يسعى إليها الآخرون ، مثل الثروة والمنصب وأمثالهما ، لأن هذه الأغراض تشوش اهتمامهم ، وتصرفهم عن المثابرة والكشف والإبداع التى هى خصائص أساسية للمشتغلين بالبحث العلمى .

* *



علماء النمل والنحل

فى البحث العلمى

يقسم علم المنهج العلماء المشتغلين بالبحث العلمى عموماً إلى طائفتين ، إحداهما تشبه النمل والأخرى تشبه النحل . والفارق بينهما أن طائفة النمل تقوم بدور الجمع والتكديس والتصنيف والحفظ واستعادة المعطيات العلمية عند اللزوم . ويمكن القول إن هذه الطائفة تبلغ أكثر من 98% من المشتغلين بالبحث العلمى . أما طائفة النحل ، فهى عادة أقل عدداً ، وربما لا تبلغ نسبة الـ 2% وهى تتميز بأنها تقوم بإنتاج الأفكار الجديدة أو تصحيح المفاهيم الخاطئة ، وهما الأمران اللذان يتوقف عليهما تقدم البحث العلمى خطوة أو خطوات إلى الأمام . وكما أن النحل لا يكتفى بجمع الرحيق من مختلف الزهور ، وعلى مسافات شاسعة ، فإن أمثاله من الباحثين لا يكتفون بالقراءة والاطلاع على مختلف المعلومات والتجارب العلمية السابقة ، وإنما يهضمونها ثم يضيفون إليها من ذاتهم شيئاً جديداً بحيث تخرج للناس فى صورة مختلفة عما تعودوا عليه فى الحاضر ، أو توارثوه عن أجدادهم من الماضى .

إن البحث العلمى يقوم فى أساسه على محاولة الإنسان حل مختلف المشكلات التى تواجهه فى حياته الفكرية والعملية . وقد قام الإنسان الأول بحل المشكلات التى كانت تعترضه من خلال (إعمال العقل) فى إيجاد حلول مناسبة لها ، وبالإمكانات التى أتاحتها له الظروف حينئذ . وإذا كانت تلك الحلول الأولى تبدو لنا الآن بدائية وساذجة إلا أنها عند التحليل تحتوى على عملية بحث علمى مصغرة ، تتكون أساساً من ثلاث مراحل هى مرحلة البحث ، ومرحلة الكشف ، ومرحلة البرهان . وهى نفسها خطوات ومراحل البحث

العلمى فى آخر تطوراتہ التى تطبقها أكثر مراكز البحوث تقدما فى العصر الحاضر .

فى مرحلة البحث ، يقوم الباحث بجمع كل ما يمكن الحصول عليه من معلومات مباشرة وغير مباشرة عن المشكلة أو الظاهرة التى يقوم بدراستها . وفى هذه المرحلة لا ينبغى إغفال أدق التفاصيل ، ولا الاستهانة بأى معلومة حتى ولو صغر شأنها . ثم تعقب ذلك عملية تصنيف هذه المعلومات تبعاً لنشأة الظاهرة أو المشكلة ، وتطورها ، وتأثيراتها المختلفة فى الواقع المحيط بها . ومن الواضح أن تلك المرحلة هى التى يمكن أن يعمل فيها الباحثون من طائفة النمل ، أى الذين يجمعون المعلومات بلا كد ولا ملل ، ثم يقومون بتصنيفها فى قوائم أو فى ملفات حتى يسهل استرجاعها .

أما مرحلة الكشف فهى من نصيب طائفة النحل ، التى تتلقى هذه المعلومات ، وتقوم بفحصها ، وكثرة التفكير فيها ، وتقليبها على مختلف وجوها .. ثم (ينقدح) فى ذهنها حل افتراضى للمشكلة ، قد يكون صحيحاً وقد يكون خاطئاً . ولا شك أن (اقتراح) أو (افتراض) هذا الحل يعتبر نوعاً من الابتكار والإبداع لا يقدر عليه أى باحث ، بل إنه يتوقف فقط على بعض العقول التى منحها الله تعالى نفحة خاصة من عنده . ويدخل فى ذلك كبار المكتشفين والمخترعين والرواد الذين جاءوا للإنسانية بحلول غيرت مجرى حياتها ، ونقلتها من حالة إلى حالة أخرى مختلفة عنها تماماً .

وأخيراً يمكن أن تعود طائفة النمل للتحقق من مدى صحة أو خطأ ذلك الفرض العلمى من خلال المختبرات أو المعامل أو على الطبيعة إذا كانت تسمح بذلك . فإذا تبينت صحة الفرض تم اعتماده وصار قانوناً علمياً ينطبق على كل الحالات المماثلة ، ويصبح قادراً على حل أى مشكلة مشابهة فى أى مكان فى

العالم . وإذا تبين خطأ، أعيد لطائفة النحل لكى تبحث عن حل بديل ، بعد أن تأخذ فى الاعتبار خطأ الفرض الأول ..

المهم من هذا كله أن تدرك إدارة البحث العلمى فى أى دولة قيمة كل من علماء النمل وعلماء النحل ، وأن تضعهما فى مكانهما المناسب تمامًا ، لأن الخلط بينها يودى بالضرورة إلى احداث عرقلة فى حركة البحث العلمى تشبه تمامًا عملية خلط قضبان السكة الحديد أمام القطارات المتجه كل منها إلى ناحية..

* *



عراقيل الابتكار

سألت بعض أساتذة الجامعة عن السر في عدم ظهور ابتكارات مصرية صميمة في مجال الدواء والأمصال واللقاحات بالقدر الكافي الذي يوفر على الدولة استيراد مثيلاتها من الخارج بالعملة الصعبة وخاصة في الظروف الحالية ؟ فأجابوني بأن مصر بخير ، وأن علماءها قادرون على الكثير ، وأن المبتكرين والمبدعين في المجال العلمي موجودون ، وبعضهم له ابتكارات يتم تسجيلها علميًا في الخارج ، ومن الغريب أن الدول الأجنبية تقوم باستخدامها تجاريًا ، ثم تعيد تصديرها لنا على أنها مبتكرات خاصة بها في حين أن صاحبها مصري أصيل !

وقد قيل لي إن معوقات الابتكار تكمن في أمرين ، الأول يرجع إلى أصحاب المصالح الذين يستوردون المنتجات من الخارج ، ويقومون ببيعها للناس بأسعار مرتفعة ، وهم في ذلك يحصلون على مكاسب تفوق التصورات . هؤلاء هم الذين يقفون عقبة ومن وراء ستار أمام المبتكرين المصريين المستعدين للمساهمة من إنتاج وتصنيع الأدوية والأمصال وألبان الأطفال الخ . وقد أكد لي العديد من علماء الجامعة قدرتهم الكاملة على القيام بهذا العمل على أفضل وجه . وعندما سألتهم : ولماذا لا تقومون به ؟ صمتوا بحزن ، ثم قالوا متحسرين : المصالح الخاصة للشركات المستفيدة ! سألتهم : ثم من أيضًا ؟ قالوا : ثانيًا العقلية المتحجرة التي تتعامل مع المبتكرين بالأوراق والأختام ، وقد أكدوا لي أن أي فكرة منتجة يمكن أن تقضى عليها بالروتين ، الذي يجلس على مقاعده موظفون ضيقوا الأفق ، لا يدرك الواحد منهم مدى الفائدة الكبرى التي قد تأتي للمجتمع من فكرة جيدة قد يقدمها شاب في مقتبل العمر ! وهنا

أضرب المثال بالإدارة المسئولة فى وزارة التعليم العالى والبحث العلمى عن براءات الاختراع : ماذا تفعل بهذه الابتكارات التى يقال إنها تبلغ الآلاف كل عام ؟ أليست فيها فكرة واحدة يمكن تطبيقها فى المجتمع ، وإذا كانت كلها غير صالحة للتطبيق فما الداعى لتسجيلها بأسماء أصحابها ؟ أم أن المسألة مجرد ملء استمارات ، وتسديد خانات ، ثم وضعها فى دوسيهات وتكديسها على الرفوف ، وإخفائها فى غياهب الظلمات ، لا نعرف عنها شيئاً !

لقد قامت فكرة جائزة نوبل ، وخاصة فى مجال العلوم ، على منحها لكل من يبتكر شيئاً جديداً فى العلم يفيد الإنسانية . وقد التزم أصحاب الجائزة فى السويد بهذا المبدأ خلال مائة وسبعة أعوام حتى الآن ، لم يمنحوا فيها تلك الجائزة الدولية المرموقة إلا لمن يتحقق فيه هذا الشرط . ولم نسمع أبداً عن أحد قد حصل عليها بالمجاملة أو الوساطة ، وإنما هى تتويج لعمل جاد ، وابتكار حقيقى . وهذا نموذج لمن يريد أن يستفيد من الأفكار الجديدة ، والابتكارات التى تنفع الناس ، وينتقل بها المجتمع عادة من حالة إلى أخرى .

* *



الطريق إلى الاختراع

أو

هل يمكن أن نعلم الاختراع ؟

كان الاختراع وما يزال مرتبطا أشد الارتباط بالحياة الإنسانية ، بل إنه يعد من سماتها الأساسية . ونظراً لأن الناس قد تعودوا أن يحصروا مفهوم الاختراع فى المجال العلمى فقط ، فإنهم يهملون كثيراً من مظاهر الاختراع التى تصحب الإنسان فى مختلف الظروف والمواقف التى يتعرض لها . إن الاختراع يبدأ فى النمو مع الطفل منذ ألعابه الأولى ، التى ينفرد بها أحياناً ، أو يشارك فيها زملاءه فى أحيان أخرى . يقول كلاباريد : "إن الطفل الذى يلعب لعبة الطعام يخترع تشكيل الأطباق والشوك ، وأيضاً السلطة وشرائح اللحم" ، بل إن الطفل لا يبرهن على الاختراع فى ألعابه فقط ، وإنما فى كل لحظة يخترع حلاً لمشكلاته العملية ، التى تفرضها عليه مواقف الحياة المتنوعة . ومن أوضح الأمثلة على ذلك استخدامه لفن التعذيب بالمعنى الذى قصده بسكال : أى فن استغلال مشاعر الآخرين للوصول إلى أهدافه كالبكاء بصوت عال فى تحقيق رغباته . وعندما يكبر الإنسان قليلاً ، نجده يبحث فى قاموسه اللغوى لكى يختار الكلمات التى تؤثر فى الآخرين عند كتابة خطاب لهم . كذلك فإن لاعب كرة القدم الذى يقوم بلعبة مفاجئة أمام منافسه فى الملعب يبرهن هو أيضاً على روح الاختراع .

وهناك تفرقة ضرورية بين الاختراع والكشف . والواقع أن الفكرة التى يصل إليها الإنسان لحل مشكلة ما ، أو لتحقيق عما ما ، تعد اختراعاً ، لكنها لا

تصبح كشفًا إلا إذا تمت تجربتها ، وثبتت صحتها ، وعلى ذلك فإن الاختراع هو الطريق إلى الكشف .

وقد تنازع كل من علماء الاجتماع وعلماء النفس طاقة الاختراع ، وأرجعها كل فريق إلى مجاله . ولا شك أن الاختراع يعتمد على عناصر اجتماعية كثيرة . فالإنسان ابن بيئته ، حتى ولو جاء بفكر جديد عن هذه البيئة ، فإنه يظل محكومًا بظروفها ، وأحيانًا ما تكون الفكرة الجديدة رد فعل لشيوع مفاهيم قديمة في المجتمع . كذلك لا يمكن تجريد الاختراع من الجانب السيكولوجي ، على أساس أن انبثاق فكرة جديدة في العقل لا ينفصل عن الجوانب الشعورية الأخرى مثل عشق مجال التخصص ، والتجرد الكامل للبحث . وكما يقول برجسون بحق : "إن العمل العبقري يخرج في الغالب من انفعال فريد من نوعه" .

وقد أدرك علماء المنهج أهمية الاختراع في تقدم العلوم ، وبالتالي في تطور البشرية ، وكان لهم فضل إيزاز دوره الحيوي في كل أنشطة الإنسان . ومن أهم القضايا التي بحثوها : إمكانية "تعليم الاختراع" بمعنى : هل يمكن أن نعلم إنسانًا أن يخترع فكرة جديدة ، أو علاقة جديدة ؟

السائد أن الاختراع موهبة . وقد جرى العرف على أن مصطلح "موهبة" يقابل مصطلح "تعلم أو كسب" بمعنى أن الإنسان لا يتدخل في اكتسابها . فالناس هكذا يخلقون : بعضهم قادر على أن يخترع ، وأغليبيتهم لا يستطيعون ذلك . والواقع أن هذا الرأي السائد يؤيده بعض العلماء الذين ذهبوا إلى أن تعليم الإنسان الاختراع عمل غير ممكن بل إنه مستحيل .

لكن استقراء حالات الاختراع ، وتحليل هذه الحالات أدى ببعض العلماء إلى أن يتبينوا حركة هذه الطاقة الكامنة في الإنسان ، وأن يستخلصوا

الظروف التى تنشأ فيها غالباً ، وتساعد على تحقيقها ، وقد وضعوا لذلك بعض الشروط ، منها :

أولاً : استيعاب المعرفة السابقة فى مجال معين ، بصورة فعالة وديناميكية مع اتقان المهارات اليدوية اللازمة لذلك . فلا يمكن لإنسان أن يخترع فى مجال اللغة مثلاً دون أن يتقن استخدامها وكتابتها ، ولا يمكن لمهندس السيارات أن يخترع جديداً دون أن يلم بتاريخ السيارات ، وأن يكون متقناً قيادتها وإصلاحها ، ثم كيف نتوقع اختراعاً من طبيب لا يعرف كيف يحقن مريضاً ، أو يضمد له جرحاً ؟ وهكذا يبدو أن تطبيق المعرفة بهذا الشكل يعتبر نوعاً من إعادة اختراعها . وقد نصح ديكارت فى قواعده قائلاً : لكى يحصل العقل الحكمة ، عليه أن يدرب نفسه على اكتشاف الأشياء التى تم اكتشافها من قبل .

ثانياً : عدم الإغراق فى التخصص الدقيق ، وهذا يعنى أن يظل الباحث على صلة بالتخصصات المجاورة ، وحتى البعيدة . وهنا يؤكد لنا علماء المنهج ، أن كثيراً من المشكلات فى مجال معين لا تتضح حلولها إلا عند مقارنتها بما يتصل بها فى مجالات أخرى .

ثالثاً : امتلاك عقل مهياً لتقبل الجديد . وقديماً قال مونتاني : ينبغى أن يحك الإنسان عقله بعقول الآخرين . وهذا يتضمن أهمية نقد الأحكام التى يتلقاها الإنسان عن طريق العادة ، وتبدو له أنها أكيدة . وقد أثبت لنا تاريخ العلوم أن نقد الفكرة المسلم بها غالباً ما يكون بداية لتقدم علمى جديد . وفى هذا الصدد ، دعا كورزبيسكى إلى نوع من التعليم ، يقوم أساساً على نقد العادات الفكرية السائدة . فمن هذا النقد الذى يجب أن يشارك فيه الطلاب يمكن أن تخرج تصورات أخرى جديدة ، وذلك من خلال استثارة الطاقات الإبداعية الكامنة لديهم .

رابعًا : عدم الانغلاق فى إطار منطق صارم ، لا يقبل إلا ما هو واضح جدًا ، وعقلى جدًا. لأنه كما يقول لوروى : إن الاختراع يتم فى الضباب والظلمة واللامعقول ، وتقريبًا فى التناقض . والواقع أن الاختراع أشبه بحالة الولادة . والولادة - كما هو معروف - قد يصحبها الموت ، وقد يكتب لها النجاح ، فتتم على أكمل وجه . لهذا فإن المخترع يظل دائمًا على خطر ، وفى موقف أقرب إلى الشك منه إلى اليقين .

خامسًا : تطوير الإنسان لقدرته على بذل الجهد . وهنا يكمن الحديث عما يسمى بزهد الاختراع ، أى الانقطاع بالكامل إلى محاولة تحقيق شىء جديد . ومع ذلك فإن الجهد الشديد والمتواصل قد يقف عقبة فى سبيل انبثاق الفكرة الجديدة . ونحن نلاحظ فى حياتنا العادية أننا قد نبذل أحيانًا جهدًا شاقًا لتذكر كلمة أو اسم شخص ، ثم عندما نتوقف عن بذل المجهود نجده قد ورد إلينا بكل بساطة . وهنا يصبح على الباحث أن ينتهز فرصة الاسترخاء والراحة بين مجهودين ، فقد يتحقق فى تلك اللحظة ما يعجز الجهد العنيف عن تحقيقه فى ساعات العمل المتواصل . وهذا هو نفسه ما حدث لنيوتن عندما شاهد سقوط التفاحة ، وهو مستلق على ظهره فى حديقة !

وهكذا فإن الحديث بتلك الصورة عن شروط الاختراع يضعنا أمام مسئولية كبرى تجاه الأجيال الصاعدة من شبابنا ، الذين من حقهم علينا أن نوفر لهم تلك الشروط ، فى إطار منظومة تعليمية وثقافية متكاملة . وليس معنى هذا أن نقول لهم : تعالوا نعلمكم الاختراع ، وإنما المقصود أن نضعهم على الطريق الذى يؤدى بهم إلى ذلك ...

* *

قناة للثقافة العلمية

من بين مئات القنوات الفضائية الأوروبية ، توجد قناة باسم (انسكلوبيديا) أى دائرة معارف ، وهناك أيضًا قناة أخرى بعنوان (ديسكفرى) أى اكتشاف ، كما أن هناك قناة ثالثة بعنوان (سر التاريخ) . وهذه القنوات الثلاث موجهة للمشاهد العادى ، وتتميز بأنها تقدم له المعلومات العلمية بصورة جذابة ومشوقة، كما أنها تتابع تاريخ الاكتشافات التى غيرت وجه العالم ، والتى ما زالت تحدث حتى الآن ، أما قناة التاريخ فإنها تختار مراحل أو أحداثًا أو شخصيات معينة وتلقى عليها الضوء من مختلف الجوانب حتى تظهر صورتها الأقرب إلى الحقيقة . ولا شك أن الجمع بين العلم والتاريخ من أهم ركائز الثقافة التى ينبغى أن يتزود بها إنسان العصر الحديث ، حتى يكون على بينة من الماضى ، وعلى وعى بما يحدث فى الوقت الحاضر ، وكذلك ما يمكن أن يحدث فى المستقبل . فى قناة (دائرة المعارف) شاهدت فى جلسة واحدة ثلاثة برامج مختلفة الأول : عن الأعشاب الضارة التى تهدد شاطئ البحر المتوسط عند مدينتى فيس الفرنسية ، وإمارة موناكو ، وهى من أجمل وأصفى المناطق البحرية فى العالم . والبرنامج الثانى عن الألغام الأرضية وما تسببه من إزهاق للأرواح وفقدان لأعضاء الإنسان ، وكيفية إزالتها بالطرق العسكرية ، وكذلك بالطرق البيولوجية . أما البرنامج الثالث فيتحدث عن اختراع كرسى متحرك للأطفال المعاقين يمكن للطفل بواسطة أى حركة من جسمه ، وليس بالضرورة يده ، أن يحرك الكرسى فى الاتجاه المطلوب داخل المكان !

لماذا أقول ذلك ؟ لأننا فى أشد الحاجة إلى أمثال هذه القنوات التى تشيع الثقافة العلمية بين النشئ والشباب ، كما تزودهم بصورة حية من تاريخ العالم . وبالطبع لا ينبغى أن تكون هذه القنوات فضائية أو مشفرة ، لكنها ينبغى أن

تكون ضمن منظومة (القنوات الأرضية) لكي يستفيد منها المجتمع كله بصرف النظر عن إمكانية من يملك الدش من عدمه . ولست أدري هل فى إمكان التلفزيون المصرى أن يقوم بهذا العمل ، حتى ولو كان على حساب إحدى قنواته الثلاثة المتشابهة ، والتي لم تعد لأى منها شخصيتها المتميزة . وفى تصورى أن مثل هذه القنوات العلمية والتاريخية هى التى تكون الأرضية اللازمة لاستقبال التحديث المنشود الذى تسعى له الدولة فى كل مجالات الحياة المصرية المعاصرة .

* *



أخلاقيات العلم

على هامش احتفالية مصر بافتتاح مكتبة الإسكندرية عقد مؤتمر عام بعنوان (المستويات الأخلاقية والاجتماعية فى العلوم والتكنولوجيا) لمناقشة الضوابط التى ينبغى أن يتحلى بها المشتغلون بالبحث العلمى ، حتى لا ينفلت من بين أيديهم هذا المارد العملاق ، فيحطم الإنسانية كلها بدلاً من أن يقدم إليها المساعدة أو يحقق لها الرفاهية .

والواقع أن العلم كان وما يزال وسيلة وليس غاية . فالإنسان يتعلم ليعرف قوانين الكون ، وبالتالي يتمكن من الاستفادة منها ، كما يتمكن من تجنب ويلاتها . والإنسان يتعلم ليصنع الوسائل التى تساعده على توفير وقته ومجهوده العضلى ، والاستمتاع إلى أكبر قدر بخيرات الطبيعة . والإنسان يتعلم ليطور لمجمعه السلاح الذى يحميه من جشع أعدائه ويوفر له الأمن والسلام .

ولا شك أن العلم قد وصل خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين إلى درجة تفوق بها على ما أنجزه خلال عشرين قرناً كاملة ، فقد برزت وتطورت واستخدمت فى هذه السنوات نتائج الثورة التكنولوجية ، و ثورة الاتصالات ، و ثورة المعلومات . وقد أتاحت هذه الثورات الثلاث للإنسانية كلها ما لم تحققه لها الثورة الصناعية الكبرى . ويكفى أن ننظر إلى أسلوب العمل فى مصنع سيارات أو طائرات لنشاهد ، ما يفعله الكمبيوتر والروبوت دون أى تدخل من الإنسان . ومن ناحية أخرى ، فقد نتج عن خروج الإنسان إلى الفضاء والهبوط على القمر الأبواب لعمل الصواريخ الضخمة ، والأجهزة بالغة الدقة ، التى أصبحت تقيس نبضات قلوب رواد الفضاء وهم فى مراكزهم على بعد آلاف الأميال !

لكن العلم لا يقف فيما بدو عند حد . فهو مستمر فى خطواته السريعة والمتلاحقة ، وفى كل يوم ، بل فى كل لحظة يفاجئنا بالجديد والمدهش . وفى مسيرته المندفعة بدون حدود ، راح يتدخل فى تحسين التربة ، واستخدام سلالات محسنة من النباتات ، واختراع العديد من الأدوية لمعالجة الكثير من الأمراض والأوبئة التى كانت تفتك بالناس . وفى هذا المجال ظهرت الهندسة الوراثية ، واقترب العلم من مناطق خطيرة لم يكن يحسب الإنسان أنه سيصل إليها . فراح يجرى تجارب على الاستنساخ الحيوانى بعد أن نجح فى نقل وزرع الأعضاء البشرية فى جسد الإنسان . وأصبح المجال مفتوحاً أمامه لى يستنسخ إنساناً بدون لقاء جنسى بين رجل وامرأة ! وهنا تتبعت المجتمعات للخطر فراحت تقول للعلم : قف عند هذا الحد . فنحن لا نريد منك أكثر من ذلك . وحسبنا ما أوصلتنا إليه من تقدم وازدهار . وعندما تلفت العالم حول نفسه وجد أن العلم الذى أخرجه من حالة الهمجية إلى حالة التحضر والتمدن لم يوفر له ما كان يأمل فيه . وها هى أكبر دول العالم وأقواها تسلخاً تعيش فى قلق ، ولم تعد تأمن وهى نائمة على نفسها ومنجزاتها !

وعندما تقول لى : ما السبب فى ذلك ؟ أجيبك على الفور بأننا ركبنا حصان العلم بدون لجام ، أى بدون أخلاق ، وقد آن الأوان لنضع حول رقبتـه هذا اللجام !

* *

العلم والمال

سئل أحد الحكماء : لماذا نرى العلماء يترددون على بلاط الأمراء ولا نرى الأمراء يرتادون مجالس العلماء ؟ فأجاب : لمعرفة العلماء بقيمة المال ، وجهل الأمراء بقيمة العلم ! وهذه إجابة ظلت صحيحة إلى حد كبير في العصور الماضية ، أما الآن فقد أدرك الأمراء - والمقصود الحكام عموماً - قيمة العلم ، وأثبتت لهم التحارب أن العلم هو مصدر القوة ، وأن القوة هي التي تحمي استقرار المجتمع في الداخل ، وتصور أمن الدولة من أي عدوان قد يتعرض له من الخارج .

وليس العلم شبكة معقدة من الألغاز والفوازير ، وإنما هو ببساطة عبارة عن منهج يتمثل في خطوات متدرجة ، تبدأ بدراسة أي مشكلة ، من جميع جوانبها ، وفي مختلف تفصيلاتها ، ثم تقترح لها حلاً ، وتقوم بتنفيذه على نموذج مصغر ، فإذا نجح كان بها ، وإذا لم ينجح أعيدت الدراسة مرة أخرى ، وكذلك أعيد اقتراح حل آخر . وكلما جربنا حلاً خاطئاً حفظناه في صندوق ، حتى لا نقع في تجربته مرة أخرى . وهكذا تتعدد التجارب حتى نصل بعون الله تعالى إلى الحل الصحيح للمشكلة .

على أساس هذه الخطوات نما العلم الحديث وتطور وازدهر حتى وصل إلى ما نشهده حالياً في مجالات الطب ، والفضاء ، والسلاح النووي .. ولو قرأت مسيرة نجاح أي عالم في الغرب لوجدته قد سار على هذا المنهج ، واتباع نفس الخطوات . والسؤال الآن : هل نتبع هذا المنهج في بلادنا ؟ ليس تماماً ، لأننا ما زلنا ندخل في مرحلة الدراسة بعض آرائنا الشخصية ، أو نخضع لبعض الآراء الشائعة أو المشهورة ، وأحياناً عندما ندرس مشكلة نركز على

بعض جوانبها بينما نهمل بعضها الآخر ، أو نهتم بنشأتها أو نتائجها دون أن نحدد خصائصها الثابتة والمتغيرة ، ولأننا لم نعود أبناءنا على ملاحظة الأشياء من حولنا فإنهم ينشأون على إطلاق الأحكام العامة دون الوصف التفصيلي . فمثلاً عندما تطلب من تلميذ أن يصف مدرسته فإنه يسرع بأن يقول إنها جيدة أو رديئة ، دمها ثقيل أو خفيف ، دون أن يذكر مساحتها ، وعدد فصولها ، وشكل فنائها ، وهكذا يسرع إلى الحكم قبل الفحص ، ولا يعتمد فى الفحص على الخصائص الذاتية والظروف المحيطة .

بالطبع تحتاج تجارب العلم إلى المال . وهى تختلف من موضوع لآخر.فالتجارب التى تقوم بها مؤسسة ناسا الأمريكية للفضاء تحتاج أكثر مما يحتاج إليه مركز أبحاث فى شركة سيارات يابانية ، وما تحتاجه بحوث الطب أكثر بكثير مما تحتاجه البحوث الاجتماعية مثلا ، لكن كل التجارب العلمية بدون استثناء تحتاج فى كل مراحلها إلى المال ، ليس فقط لتوفير الأجهزة والأدوات وتهيئة ظروف المعامل ، وإنما أيضاً للإنفاق بسخاء على العلماء ، والفنيين ، والإداريين الذين يتكون منهم جسم البحث العلمى .

وإذا كان مما يؤخذ على البلاد العربية كلها قلة ما تنفقه على البحوث العلمية ، فقد شهدنا فى الآونة الأخيرة بعض الأمراء وأصحاب الثروات ينشئون الجوائز والجمعيات الفكرية ، وهى بادرة طيبة لكنها تحتاج إلى ترشيد يتمثل فيما يلى : أولاً : تحديد مشكلة فى إحدى الدول ورصد الأموال اللازمة لحلها ، ثانياً : إنشاء المراكز التى تطبق المنهج العلمى ، ثالثاً : إنشاء الصناديق التى تنفق على مشروعات البحث العلمى ، رابعاً : تبنى طلاب الجامعات الموهوبين علمياً، وتمويل بعثاتهم إلى الخارج ، وأخيراً : العمل بكل الوسائل على إشاعة الروح العلمية بين الأجيال العربية الحديثة ، حتى تنشأ على حب العلم والتفوق فيه .

كيف نسأل لنعرف ؟

أفضل طريقة لمعرفة أى شئ هى أن نراه ونلمسه ، وأفضل أسلوب للتعرف على أى بلد أن نساfer إليها ونقيم فيها لفترة ، فإذا لم يتيسر لنا هذا وذلك لم يبق إلا أن نلجأ لمعرفة الأشياء والأماكن من خلال أحاديث الآخرين ، أو القراءة ، أو الإجابات التى نتلقاها على أسئلتنا . وكلما كانت أسئلتنا محددة ، والذين يجيبون عنها على قدر كاف من المعرفة أمكننا أن نحصل على معلومات صحيحة ومؤكدة .

فى علم المنطق ، الذى وضعه أرسطو ، منذ أكثر من ألفى عام ، يوجد فصل هام ، يعلمنا كيف نسأل لكى نحصل على إجابة دقيقة عن الشئ المسئول عنه ؛ وقد حدد لذلك عشرة أسئلة هى التى يمكنها أن تبين لنا حقيقة أى شئ نسأل عنه . السؤال الأول : ما هو هذا الشئ ؟ أى ما طبيعته وما هيته ؟ الثانى : كم هو ؟ أى حجمه أو وزنه أو كميته ، الثالث : كيف هو ؟ أى الكيفية التى هو عليها ، الرابع : متى هو ؟ أى زمانه وتاريخه ، الخامس : أين هو ؟ أى مكانه ، السادس : فى أى وضع هو ؟ السابع ؟ فى ماذا يؤثر ؟ الثامن : بماذا يتأثر ؟ التاسع : هل يضاف لشيء آخر ؟ أى يرتبط به كما نقول عمود النور مثلاً ، العاشر : لمن هذا الشئ ؟ أى من الذى يمتلكه ؟

وقد اعتقد أرسطو أنه من خلال هذه الأسئلة العشرة ، كلها أو بعضها، يمكن أن نتعرف على أى شئ ، بشرط أن تقدم لنا إجابات صحيحة ومحددة . أما أن نسأل عن ماهية الشئ فيتحدث المسئول عن كميته أو عن وضعه فإن هذا يعد نوعاً من التهويم ، والبعد عن المطلوب الحقيقى ، وفى هذا إضاعة للوقت ، وتشتيت للذهن .

والواقع أن الأسئلة ضرورية جدًا لاستخراج المعرفة من أصحابها أو من مصادرها . جاء في الأثر ﷺ : العلم خزائن ومفتاحها السؤال . لذلك فإن التلاميذ الأذكياء هم الذين يكثرّون طرح الأسئلة على المدرسين ، ولا ينبغي لهؤلاء أن يسكتوهم أو يحرموهم من الإجابة على أسئلتهم ، مهما كانت بسيطة وساذجة ، لأن العقلية المتسائلة هي العقلية المقدر لها أن تحصل على إجابات ، بل هي التي يمكنها أنت تكشف ألغاز الطبيعة ، وتكتشف قوانينها .

لقد تعودنا أن نعلم أبناءنا أدب الصمت ، الذي يعنى الاستماع الدائم إلى الكبار ، وعدم إقلاقهم بالأسئلة . وهذا خطأ بالغ . فالطفل المتسائل هو نموذج جيد ينبغي تشجيعه وتقديم الإجابة المقنعة له ، وإذا لم يكن لدينا مثل تلك الإجابة ، فعلينا أن نصحبه معنا للحصول عليها من مصادرها الأصلية ، حتى يتعلم بنفسه كيفية الوصول إلى الحقيقة .

وتحضرني في هذا الصدد نكتة فرنسية تقول إن رجلاً وامرأته اصطحبا ابنهما في رحلة بالقطار . وعندما مر على بحيرة سأل الطفل أباه : ما اسم هذه البحيرة ؟ فقال لا أعرف يا بني . ثم مروا على جبل فسأل الطفل : ما اسم هذا الجبل يا أبى ؟ فقال للوالد : لا أعرف بالضبط يا بني ، ثم مر القطار على غابة فسأل الطفل : وما اسم هذه الغابة يا أبى ؟ عندئذ تدخلت الأم - لإحساسها بالحرّج من جهل الوالد المتكرر - قائلة : دع والدك يا عزيزى ولا ترهقه بالأسئلة ، فأسرع الرجل قائلاً لها : كلا ، دعيه يسأل ، لكى يتتقّف !

* *

المنهج العلمى

المنهج بصفة عامة هو مجموع الخطوات التى يتبعها الإنسان للوصول إلى نتيجة معينة . والمنهج العلمى هو الخطوات التى يتبعها الباحثون للتوصل إلى القانون الذى يتحكم فى الظواهر ، سواء كانت طبيعية أو إنسانية .

وقد كان لليونان القدماء فضل التوصل إلى المنهج العقلى المعروف بمنطق أرسطو ، وهو منهج يقوم على تحديد قوانين عامة يمكن أن تتدرج تحتها كل الظواهر الجزئية ، وينتقل العقل فيه من خطوة إلى أخرى تبعاً لنظام محدد هو النظام القياسى . مثال :

(سقراط إنسان - كل إنسان عاقل - إذن سقراط عاقل)

وقد ظل هذا المنهج العقلى القياسى مسيطراً على الفكر البشرى ما يقرب من ألفى عام ، وكان له تأثيره الواضح على معظم العلوم الإسلامية ، وساد فى أوربا سيادة مطلقة ، حتى بدأ المفكرون الجدد يوجهون له بعض الانتقادات ، وتظهر الاكتشافات العلمية المتتالية قصوره عن تحقيق التقدم العلمى المنشود .

وما أن جاء القرن السادس عشر الميلادى حتى بدأ منطق أرسطو يتهاوى تحت انتصارات المنهج الجديد . فما هو هذا المنهج : إنه يقوم على ملاحظة الظواهر ، ووضع الفروض لتفسيرها ، ثم التحقق منها عن طريق التجربة . فهو بحث وكشف وبرهان . وهكذا فإن القانون يأتى بعد الصعود من الظواهر الجزئية ، على عكس منطق أرسطو الذى كان يضع القانون أولاً ثم يطبقه بعد ذلك على تلك الظواهر .

- كان هذا التوجه البسيط انقلاباً في الفكر العلمي ، وبالتالي في تاريخ البشرية كلها . فقد تقدم العلم على أساسه تقدماً هائلاً ، وتفرعت العلوم إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم ، والتي يبدو بالفعل أنها لن تتوقف أبداً ..
- والسؤال الآن : أين نحن من هذا المنهج العلمي ؟ إنه يدرس في المدارس والجامعات ، وتجرى على أساسه الكثير من البحوث العلمية ، ولكنه ما زال غائباً عن "العقلية المصرية" بل والعربية بصفة عامة ، ومن ذلك :
- أن المنهج العلمي يعلمنا ملاحظة الظواهر والمشكلات ملاحظة مباشرة، لكننا ما زلنا نغفل هذه الملاحظة المباشرة ، ونأخذ أحكامنا وآراءنا عن الآخرين .
 - أن المنهج العلمي يعلمنا دقة وصف الظواهر ، والتزام الحيدة الكاملة والموضوعية في ذلك . لكننا ما زلنا نسرع بإقحام آرائنا الخاصة ، وأحياناً عواطفنا في هذا الوصف .
 - أن المنهج العلمي يعلمنا أن تفسير الظواهر يحتاج إلى وثبات من الخيال النابع من الواقع . لكننا ما زلنا فقراء جداً في هذا المجال . فما أقل الأفكار والرؤى الإبداعية التي يبدئها الباحثون ، والمتقنون بصفة عامة !
 - أن المنهج العلمي يعلمنا الانتقال من مرحلة إلى أخرى بنظام محدد ، وتدرج محسوب . لكننا ما زلنا ننتقل بين المراحل في فوضى ظاهرة . وكثيراً ما نبدأ بالنهايات ، وننتهي بالبدايات .
 - أن المنهج العلمي يعلمنا الدقة والوضوح في استخدام اللغة ، وتحديد المصطلحات . لكننا ما زلنا نسرف في استخدام اللغة ، ولا نحترم المفاهيم المحددة للمصطلحات .

مرحلة الدراسات العليا

جرت العادة فى الجامعات المصرية على اعتبار مرحلة الدراسات العليا امتداداً طبيعياً لمرحلة الليسانس أو البكالوريوس . ولعل أحداً لم يتوقف حتى الآن ليفرق تفرقة واضحة وحاسمة بين مرحلة من التعليم الجامعى يتخصص فيها الطالب فى (مجال معين) وبين مرحلة أخرى من البحث العلمى يتخصص فيها الباحث فى (موضوع محدد) . المرحلة الجامعية الأولى يكون فيها الطالب جزءاً من منظومة كبرى ، يتلقى فيها المعلومات ، ويستمع إلى تحليلها وتقييمها من الأستاذ ، فى حين أنه فى المرحلة الثانية يكون فرداً متميزاً بشخصيته ، يبحث بنفسه عن المعلومات ، ويناقشها ، ويقف منها موقفاً نقدياً يمكن أن يحاسب عليه ، بل إنه مطالب بكتابة بحث خاص به ، يحمل اسمه ، ويتحمل مسئولية كل ما جاء فيه . أى أنه فى النهاية يؤلف كتاباً ، فى حين أنه فى المرحلة الجامعية الأولى يتلقى الكتاب من الآخرين ، وتقاس درجاته بمقدار ما استوعب منه ، وأحياناً ما حفظه عن ظهر قلب . فى المرحلة الجامعية الأولى الطالب يكون متلقياً للمعرفة ، أما فى مرحلة الدراسات العليا فإنه يكون منتجاً للمعرفة . وفرق كبير بين استقبال المعرفة ، وبين إنتاجها أو المشاركة فى إنتاجها .

وعلى الرغم من أن التجارب قد أثبتت أن البحث العلمى فن يتطلب قدرات خاصة فقد حددت جامعاتنا شروط الملحقين به بضرورة الحصول على تقدير (جيد) على الأقل ، وهنا نقطة جديرة بالتأمل وإعادة النظر . فإن التفوق الدراسى فى المرحلة الجامعية الأولى لا يعنى بالضرورة التفوق فى مرحلة البحث العلمى . والدليل على ذلك أن هناك العديد من الطلاب المصريين الذين حصلوا من الجامعات المصرية على تقدير (مقبول) ثم عندما سافروا إلى

الجامعات الغربية المتقدمة التى لا تشترط مثل هذا التقدير التحقوا بالدراسات العليا ، وأثبتوا جدارتهم فيها ، وحصلوا على أعلى الشهادات منها ! وبالتالي لابد أن يفصل بين التفوق الدراسى والتفوق البحثى ، وأن نفتح أبواب الدراسات العليا لكل من يرغب فيها ، تاركين المنافسة حرة أمام الجميع ، ومننظرين من يثبت فيها جدارته .

الأمر الآخر الذى أود أن ألفت النظر إليه أن الدستور المصرى قد قرر مجانية التعليم . ونص المادة العشرين التى تتضمن ذلك تقول إن (التعليم بكل مراحله فى كل مؤسسات الدولة بالمجان) والعجيب أن جامعاتنا فهمت هذه العبارة حتى الآن على أنها تتضمن مرحلة الدراسات العليا ، التى هى فى حقيقتها بحث علمى ، وليست تعليمًا ، وبالتالي فإن مظلة المجانية لا تنطبق عليها ، وهو الأمر الذى أدى - ضمن عوامل أخرى - إلى تدهور أحوال البحث العلمى وعرقلة تقدمه ، مع تكديس رسائل الماجستير والدكتوراه التى لا تفيد حركة التنمية فى شئ . ومن المؤسف أن الباحث فى الدراسات العليا يقضى من عمره ما يقرب من عشر أعوام دون أن تكون لها أى نتيجة عملية فى المجتمع ، باستثناء حصوله على شهادة تمكنه من التدريس فى الجامعات فقط !

هذا مثال واحد على غلبة العادات والتقاليد الموروثة على أفكارنا ، وما تفعله أحياناً من حجب حقائق فى غاية الأهمية ، وضياح فوائد عملية يمكن أن تتحقق للمجتمع .

* *

رسائل الماجستير والدكتوراه

هذه الرسائل عبارة عن أبحاث علمية موثقة ومحكمة يتم اختيارها وتخطيطها وتنفيذها تحت إشراف أساتذة كبار ، وتجرى مناقشتها بواسطة أساتذة متخصصين ، وتتناول كل واحدة منها موضوعاً أو مشكلة ، تقوم بدراستها من زاوية معينة ، وتوضح في آخرها النتائج التي توصل إليها الباحثون .

هذه الرسائل العلمية إذن خلاصة جهد ووقت كبيرين ، والباحث الذى ينجز إحداها يمكن اعتباره متخصصاً فى موضوعها ، عارفاً بإيجابياتها وسلبياتها، مدرّكاً لصعوباته وإمكانياته ، متأكداً من فوائده التى يمكن أن تعود على المجتمع ، ولذلك يمكننا أن نلجأ إليه طالبين منه المشورة ، مقدرين رأيه ونصيحته .

ولا شك أن تلك الرسائل العلمية تمثل ثروة علمية وفكرية فى غاية الأهمية وتتطلب اهتماماً خاصاً ورعاية من حيث تصنيفها وتقسيمها إلى مجالات، بهدف الاستفادة القصوى منها . وهنا تبرز ضرورة المشاركة بين الجامعات وبين الوزارات والمؤسسات التى يتصل عملها بموضوعات تلك الأبحاث . وهذه المشاركة تبرز من خلال خطوات عملية تتمثل فيما يلى : أولاً العمل على طبع هذه الرسائل العلمية بهدف تعريف المجتمع بها ، ثانياً القيام بتلخيصها للمستولين بهدف الإفادة السريعة منها . ثالثاً محاولة تجريب نتائجها للاستفادة منها فى حياتنا العملية . ومن المؤكد أن العديد من تلك الرسائل العلمية تحتوى على نتائج قابلة للتطبيق ، ولكنها مع الأسف تنتهى عادة على أرفف المكتبات ، ولا يكاد يطلع عليها أحد !!

إن رسائل الماجستير والدكتوراه هي بكل المقاييس جزء لا يتجزأ من حركة البحث العلمى فى المجتمع . ومن هنا تبرز أهمية التخطيط الجيد لها ، بمعنى أن توضع لها سياسة عامة تحدد توجهاتها تبعاً لما يحتاجه المجتمع ، وتتطلبه خطة التنمية .. وأحسب أننا لسنا الآن بحاجة إلى البحوث النظرية ، أو تلك التى تناقش القضايا بأسلوب جدلى لا ينتهى إلى نتيجة محددة ، وإنما المطلوب هو بحث مشكلات محددة من تلك التى تواجه سير العمل فى المؤسسات ، والمصانع ، إلى جانب بحث الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج وجودته، بعد أن ثبت أن صمودنا فى مجال المنافسة العالمية يتوقف على قدرتنا على إنتاج وفير وجيد فى نفس الوقت . وليس من الضرورى أن تكون نتيجة الرسالة العلمية ضخمة أو مدوية ، فيمكنها أن تبحث مشكلة صغيرة لكنها مؤرقة ، أو عقبة بسيطة لكنها تحول دون التقدم السريع . وإننى أتعجب مثلاً من عدد الرسائل التى تجرى مناقشتها فى كليات التربية : هل استفاد منها التعليم فى شئ ؟ ونفس الأمر ينطبق على كليات الهندسة أيضاً : أين الرسائل التى تحل لنا مشكلات المباني ، ورشح المواسير ، وتآكل السلام ، وتعطل الأسانسيرات ؟

* *

طلاب البحث بالجامعات

أولاً مَنْ هم ؟ إنهم الطلاب الذين يحصلون على تقديرات عالية جداً في السنوات النهائية بكلياتهم ، ولم يتم تعيينهم معيدين ، إما لعدم توافر درجات لهم، أو لأن الكلية اختارت الأول فقط بينما تركت الثاني والثالث والرابع .. الخ . وأحياناً يكون الفرق بين الأول الذى عين معيداً ، وبين أحد هؤلاء : نصف درجة أو درجة واحدة . فماذا يحدث لهم ؟ تقوم الكلية بتعيينهم فى وظيفة (طالب بحث) لكى تتيح لهم فرصة الالتحاق بالدراسات العليا . أما المكافأة التى يتقاضوها تبعاً للوائح الجامعية فهى (47ر60) وسوف أكتبها بالحروف لمزيد من التأكد (سبعة وأربعون جنيهاً وستون قرشاً) . ومن الملاحظ أن هؤلاء الطلاب المتميزين لا يقلون فى أى شئ عن زملائهم الذين تم تعيينهم معيدين ويبلغ مرتب الواحد منهم ثلاثمائة جنيه . ومن العجيب أن طلاب البحث قد أثبتوا فى كثير من الأحيان تفوقهم حتى على المعيينين ، وخاصة فى سرعة إنجاز رسائلهم لدرجة الماجستير . وعندما حصلوا عليها كانوا يتوقعون تعيينهم فى وظيفة (مدرس مساعد) لكى تستقيم أحوالهم المعيشية ، ولكن كلياتهم لم تحقق لهم ذلك ، فراح اليأس يدب إلى نفوسهم ، وزاد إحباطهم إلى حد أنهم فى كثير من الأحيان لم يواصلوا دراسة الدكتوراه . ولا شك أنها خسارة ، لإهدار هذه الكفاءات العلمية الشابة من ناحية ، ولعدم تزويد البحث العلمى بهم من ناحية أخرى .

وفى رسالة تقطر مرارة ، بعث بها عدد كبير منهم ، يقولون : فى ظل الزيادة التى قام بها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك لجميع العاملين بالدولة ، سواء ذوى المرتبات الصغيرة حتى ذوى المرتبات الكبيرة ، فإن هذه الزيادة لم تشملنا . ويضيفون بأن هناك أيضاً قراراً للسيد رئيس الجمهورية (رقم 164

لسنة 1..2 من اللائحة التنفيذية للجامعات) يقضى بإعفاء المعيدين والمدرسين
المساعدين وسائر القائمين بالتدريس فى الجامعات والمعاهد العليا من أداء
الرسوم الخاصة بالخدمات الجامعية كاستخدام المكتبات ، والتسجيل فى
الدراسات العليا ، وطبع الرسائل العلمية .. الخ . ومع ذلك فإنه مستبعدون أيضاً
من تطبيق هذا القرار الحكيم والعادل عليهم .

الموضوع إذن مطروح على الجامعات فى مصر . ونقتى كبيرة فى
أنها لن تعدم حلاً لهؤلاء الطلاب الأوائل الذين لم يسعدهم الحظ بتعيينهم فى
درجة معيد ، والتي لم تعد الكليات تعين فيها سوى طالب واحد فقط هو الأول ،
بينما تترك الثانى والثالث والرابع ، وقد يكون الفارق بين مجموع درجاتهم
ومجموع درجات الأول نصف درجة أو درجة واحدة . فإذا أضفنا إلى ذلك أنهم
شباب جادون فى دراستهم العليا أصبح من حقهم علينا أن نهتم بهم ، وأن نزيد
مكافآتهم الشهرية إلى الحد الذى يمكن أن يقبله العقل ويتمشى مع الواقع فى
عصرنا الحاضر .

* *

أمريكا والبحث العلمى

ما الذى جعل أمريكا سيدة العالم بدون منازع ؟ الإمكانيات الهائلة التى خضعت للبحث العلمى فنظمها وصنفها واستخرج منها أعظم النتائج . والذى يريد أن يقف على منشأ تلك القوة الأمريكية عليه أن يرجع إلى قرارها التاريخى بإنتاج القنبلة الذرية ، التى استقدمت لها مجموعة من العلماء الألمان (ومنهم يهود) فى مجالى الرياضيات والفيزياء ، ثم أقامت لهم (مع عائلاتهم) معسكرًا فى غاية الصرامة ، ووضعت تحت أيديهم كافة الإمكانيات وأدوات البحث اللازمة حتى توصلوا إلى إنتاج القنبلة التى غيرت مجرى الحرب العالمية الثانية ، وحسمتها بصورة قاطعة لصالح أمريكا وحلفائها فى أوروبا . ومنذ ذلك التاريخ وأمريكا حريصة على تطوير البحث العلمى الذى ارتبط لديها ارتباطًا مباشرًا بتطوير قدراتها العسكرية ثم انتشر فى كافة المجالات الأخرى التى تخدم المجتمع المدنى بدءًا من إنشاء الطرق والكبارى وبناء ناطحات السحاب حتى إنتاج البرمجيات وتعميم شبكة الإنترنت (التي كانت هى الآخر من ممتلكات وزارة الدفاع الأمريكية : البنيتاجون) .

وهكذا يتضح أن البحث العلمى فى أمريكا قد نشأ وتطور فى أحضان المؤسسة العسكرية الأمريكية ، ولأن هذه لديها صلاحيات واسعة ومصادر تمويل لا حدود لها ، فقد حظى البحث العلمى بالدعم اللازم لانطلاقه إلى آفاق أوسع ، تجاوز فيها الكرة الأرضية إلى آفاق الفضاء الخارجى ، وتعتبر مؤسسة (ناسا) أبرز مثال على التعاون الوثيق بين العسكرية الأمريكية والبحث العلمى ، ومن المعروف أنه لولا الدعم العسكرى الهائل لتلك المؤسسة لما استمرت فى تحقيق إنجازاتها التى ما زالت تبهر العالم ، وإذا كان الأمريكان قد كانوا أول من وضعوا أقدامهم على القمر ، فقد سبق ذلك إطلاقهم للعديد من أقمار

التجسس التى ترصد تحركات الجيوش على سطح الأرض ، وكذلك فى باطنها .

الأمر الهام فى البحث العلمى الأمريكى أنه ليس منغلَقاً على نفسه أو متعصباً للقومية الأمريكية وحدها ، فهو يقوم على أن كل عقول العالم يمكنها أن تشارك فيه : كل عالم حسب جهده ومقدرته ، وكذلك عبقريته . لذلك فإنهم يستقطبون لديهم أفضل العقول (ومنها العديد من العقول المصرية) ويحسنون ضيافتهم ، ويفتحون أمامهم آفاق الترقى فى حياتهم العلمية والاجتماعية . ومن العجيب أننا كنا فى عهد محمد على (1805-1848) قريبين جداً من هذا التوجه ، الذى نجح فى تحقيق نقلة نوعية لمصر فى المجال العسكرى ، والذى تبعه بالضرورة عدد من المجالات الأخرى أهمها المجال الطبى الذى كان يحتاجه الجيش المصرى ، ومجال الطرق والكبارى التى كان يتحرك فوقها ، وتحسين شبكة الرى لى توفر له الطعام اللازم .

البحث العلمى إذن يحتاج إلى دعم لا محدود من الدولة ، وإذا شارك بعض الأفراد فيه فأهلاً وسهلاً ، لكن من المعروف أن هؤلاء لا يهتمهم سوى مصالحهم الجزئية والفردية ، أما الدولة فإن خططها تكون عادة من العمومية بحيث تمد مظلتها على المجتمع كله . ولذلك فإننى أستمع بحزن شديد إلى دعوة رجال الأعمال عندنا لتشجيع البحث العلمى : كيف ؟ ولماذا ؟ وما الذى سيعود عليهم ؟ وقد أخبرنى أحدهم بكل صراحة قائلاً : لماذا أنفق أموالى على البحث العلمى عندنا بينما أستطيع أن أحصل على أفضل مما سينتجه من الخارج ، ويسعر أقل ؟! هذا - كما يقول شكسبير - هو السؤال .

* *

الفصل الرابع

أفكار جديدة فى التعليم

لمن يريد ..

فكرة التعليم الموازى

سبق أن طرحت فى الصحف والإذاعة ، ولم يبق إلا التلفزيون ، فكرة التعليم الموازى ، والتي هى ببساطة عبارة عن التعليم بسعر التكلفة ، للقادرين عليه ، مع الاحتفاظ الكامل بالمجانة لأصحابها . والدافع لهذه الفكرة هو البحث عن موارد أخرى إضافية لمساعدة التعليم المجانى على أن يستمر فى عصر أصبحت فيه تكلفة التعليم عالية للغاية ، ولا تقدر عليها حتى الدول الغنية نفسها، بل إن الطالب فى الصين الشيوعية يدفع مصاريف الجامعة بما يعادل 4.. دولار فى العام . وهذا سمعته بنفسى من نائب وزير التعليم العالى الصينى عندما زار جامعة القاهرة منذ عدة شهور فقط .

تقوم الفكرة أساساً على أن نعرض (أقول نعرض ولا نفرض) التعليم بسعر التكلفة فى الكليات التى يرغب فيها الطلاب الذين لم يحالفهم الحظ فى مكتب التنسيق بالالتحاق بها ، وخصوصاً كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والعلاج الطبيعى .. الخ ، وكذلك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والتجارة باللغة الإنجليزية ، وبعض أقسام اللغات بكليات الآداب .. ولا تكون هذه الفرصة متاحة لمن هب ودب ، بل تقتصر على الحاصلين على مجموع أقل بنسبة 5% حتى 10% من أقل مجموع تقبله الكلية المعنية ، بل يمكن للكليات أن تحدد العدد الذى ترغب فيه وتقف عند عدد محدد . وسوف أقدم مثلاً : الطالب الذى مجموعه 94% ولم يسعده الحظ بدخول كلية الطب ، لأنها أخذت 95% يكون أمام أحد طريقتين لا ثالث لهما : إما أن يلتحق بكلية لا يرغب فيها، وبالتالي فإنه لن ينتج فيها أبداً ، لأن الذى يكره نوعية دراسته لا يتفوق فيها ، وإما أن يلتحق بجامعة خاصة لا يقل ما يدفعه أهله فيها عن ثلاثين ألف جنيه

سنويًا .. هنا يقدم التعليم الموازي داخل الجامعة الحكومية ، وفي فترة ما بعد الظهر ، فرصة ثالثة لهذا الطالب ، الذى يمكن أيضًا أن يصل ما يدفعه من سعر التكلفة إلى عشرة آلاف جنيه فقط فى الكليات العملية ، وخمسة آلاف جنيه فقط فى الكليات النظرية .

وهنا سؤال : كيف يوزع هذا العائد ؟ أولاً لمكافأة هيئة التدريس والعاملين معهم . ثانيًا لإحلال وتجديد المكان والأجهزة أولاً بأول مما يعود بالنفع أيضًا على التعليم المجانى الصباحى ، وأخيرًا يمكن أن تخصص نسبة 5% إلى 10% للإنفاق على التعليم المجانى ، ومشاركة الدولة فى تحمل عبء المجانية الكاملة لأعداد غفيرة من الطلبة .

المشكلة أننى سمعت عن أن هذه الفكرة قد نوقشت فى بعض الجهات التشريعية والسياسية دون أن أستدعى للرد على عيوبها إذا كانت لها عيوب ، كما أن بعضهم حاول أن يوصى بها وزارة التعليم العالى دون أن ينسبها لى .. وغفر الله للجميع ، فالمهم هو تحقيق فكرة إيجابية تنفع جميع الأطراف ، ولا يضار بها أحد على الإطلاق !

* *

التعليم الموازى

حقيقته وآفاقه

نظرًا لكثرة ما ثار فى الآونة الأخيرة حول فكرة التعليم الموازى من جدل وآراء وصلت أحيانًا إلى حد التضارب . فهناك المؤيد بحماس ، وهناك المعارض بشدة . وبينهما وقف الكثير مترددين ، فإن من حقى - كصاحب فكرة هذا النوع من التعليم فى مصر - أن أكتب اليوم موضحًا ، بل وزائدًا فى التوضيح ، حتى تكتمل الصورة أمام الجميع .

لقد طرحت فكرة التعليم المفتوح فى حوار مع صحيفة ومجلة مصريتين منذ عامين بالتمام والكمال. وفى خلالهما كتبت عن الموضوع بنفسى، كما عرضته من خلال حوارات صحفية ، وتحدثت عنه فى كل من الإذاعة والتلفزيون، وأستطيع أن أقول بأن أولياء الأمور كانوا أكثر الأطراف قبولاً للفكرة وتشجيعاً لها .

والواقع أن فكرة التعليم المتوازى نبعث فى ذهنى استجابة لدعوة السيد رئيس الجمهورية بضرورة البحث عن موارد جديدة لتمويل التعليم ، نظرًا لأن متطلباته تتزايد باستمرار على الرغم من الميزانية الضخمة المخصصة له من الدولة .

وخلاصة الفكرة تتمثل فى أن الطلاب الذين لم يحصلوا على المجاميع العالية جدًا ، التى تؤهلهم للكلية التى يرغبون فيها ، يمكنهم (أقول يمكنهم ولا يفرض عليهم) أن يلتحقوا بالتعليم الموازى ، وهو التعليم بسعر التكلفة الذى يتم فى الفترة المسائية بعد أن يكون طلاب التعليم المجانى المدعوم بالكامل من

الدولة قد انتهوا من محاضراتهم الصباحية . ومن مزايا هذا النوع من التعليم أنه يجرى بنفس الأساتذة ، ونفس المناهج والمقررات ، فهو لن يكلفنا منشآت جديدة، ولا معامل وأجهزة عالية السعر ، كما سيحدث فيما يسمى بالجامعة الأهلية .

وقد سبق أن أجرينا دراسة فى جامعة القاهرة عن الكلفة الفعلية للطلاب فوجدناها حوالى عشرة آلاف جنيه فى الكليات العملية ، ونصف هذا المبلغ فى الكليات النظرية . وهى مبالغ معقولة جدًا إذا قيسَت بما تتقاضاه الجامعات الخاصة المصرية ، أو الجامعة الأمريكية بالقاهرة !!

هذا هو الشق الأول من فكرتى ، لكن لها شقًا آخر ، أو وجهًا آخر للعملة كما يقولون ، يتمثل فى مصارف المتحصل من عائد التعليم الموازى ، وقد حددتها فى ثلاثة مصارف رئيسية ، هى مكافآت الأساتذة والعاملين ، وإحلال وتجديد المنشآت والأجهزة ، ونسبة قد تصل إلى 1.1% للإنفاق على التعليم المجانى الصباحى .

وتعالوا معى الآن لنرى فوائد هذا النوع من التعليم إذا أضيف إلى التعليم المدعوم ، والتعليم الخاص . أولاً : سوف يحقق أحلام الكثير من الطلاب الذين كانوا يرغبون فى الالتحاق بكليات معينة ولم يسعفهم الحظ لمجرد حصولهم على نصف درجة أو درجتين أو حتى عشر درجات أقل من مجموع الدرجات التى أغلقت عليها تلك الكليات نتيجة تكدس الأعداد وارتفاع مجاميع الثانوية العامة على نحو غير مسبوق وأيضًا غير معقول . ثانيًا : تخفيف العبء عن أولياء الأمور الذين يضطرون أمام رغبة أبنائهم إلى إلحاقهم بالجامعات الخاصة ، مرتفعة التكلفة إلى حد مبالغ فيه ، أو تسفيرهم إلى دول أجنبية يتعرضون فيها لمخاطر الغربة ومجاهلها . ثالثًا : رفع مكافأة أساتذة الجامعات الذين لم تعد رواتبهم تكفى متطلباتهم ، فيلجأون إلى البحث عن موارد

إضافية ، إما فى أعمال بعيدة عن المجال الجامعى ، أو فى جامعات خاصة !
رابعاً : تخفيف العبء عن ميزانية الدولة فى الحصول السريع على متطلبات
العملية التعليمية (منشآت - صيانة - أجهزة حديثة - وسائل تعليمية .. الخ) .
خامساً : إمداد التعليم المجانى بجزء من عائد التعليم الموازى لمساعدته على
تحمل أعباء الأعداد الكبيرة التى أصبح ينوء بها وتعجز ميزانيته - غالباً -
عن الوفاء الكامل بها ، ومن أمثلة ذلك : بند الرحلات العلمية وما يتطلبه من
تكلفة تضطر الكليات المعنية أن تدعو الطلاب أنفسهم إلى المساهمة المالية
فيها !

وأخيراً ، فإن التعليم الموازى سوف يكون مدخلاً طبيعياً لترشيد الدعم ،
بمعنى أن نقصره على المستحقين بالفعل ، وأن ندعو القادرين إلى المساهمة فى
تكلفة تعليمهم .

أما ما يقال أحياناً عن (الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص) فهذا قول لا معنى
له . فالتكافؤ موجود أمام الجميع ، ولن يحد منه افتتاح التعليم الموازى أو
تشغيله . فكل مجاله ومنافساته الخاصة به كما هو الحال الآن فى شعب اللغات،
أو التعليم المفتوح . كما أن (المجانية) مصانة تماماً بحيث أن كل من يحصل
على المجموع الذى يؤهله للكلية التى يرغب فى الالتحاق بها يدخلها على الفور
بدعم كامل من الدولة . وأما ما يقال عن (قلة أعضاء هيئة التدريس) فإن أى
كلية لا يوجد بها العدد اللازم من السادة أعضاء هيئة التدريس لتشغيل التعليم
الموازى لا تقوم به . وكذلك الحال بالنسبة للكلية التى لا ترغب فيه . وهكذا
ينبغى أن يكون الأمر متروكاً للجامعات ، وما تقرر مجالسها المتدرجة ابتداء
من مجلس القسم ، ومجلس الكلية ، وأخيراً مجلس الجامعة .

وأما الذين يتلاعبون بالشعارات ، ويلوحون أحياناً بالدستور فإن
احترامنا له لا تشوبه شائبة . وقد أقيمت الجامعات الخاصة إلى جوار الجامعات

الحكومية فكانت إضافة لها ، كذلك يمكن للتعليم الموازى أن ينهض بعد أن يكمل التعليم المجانى الصباحى وقته المحدد والذى ينبغي عدم إهدار أى لحظة منه . فالوقت ثمين ، والمجتمع كله مقبل على منافسة عالمية ، وعلينا أن نكون مستعدين لذلك بكل ما نملك من طاقات وأفكار جديدة ، كما أن علينا أن نحل مشكلاتنا بأنفسنا ، وأن نشارك جميعاً فى مناقشتها وتحليلها بصورة موضوعية، بريئة من الهوى ، والتحامل ، والمصالح الشخصية .

• •



التعليم الابتكارى

أعتقد أنه قد آن الأوان لإعادة النظر فى نظامنا التعليمى ، الذى مضى عليه دهر طويل ، وهو ما زال يتكىء على مجموعة من الأسس ، ويتسم بعدد من الخصائص التى توارثها عبر أجيال متعاقبة ، ومحاولات تطوير نجاح بعضها ، وباء بعضها بالفشل ، حتى أنه أصبح من الممكن أن نطلق عليه ببساطة مصطلح "التعليم التقليدى" ، ونعنى به التعليم الذى يعتمد فى المقام الأول على تلقين المعلومات وشرحها ، ثم المساعدة فى الامتحانات عن مدى قدرة المتعلم على حفظها وتكرارها .

ويقوم التعليم التقليدى على أساس مخاطبة العقل ، دون إعطاء اهتمام مماثل لتدريب الحواس ، أو استثارة قوى الخيال والوجدان . وهكذا يهمل التعليم التقليدى جانبين أو أكثر من جوانب الإنسان ، وينتهى الأمر بتخريج أفراد قد يحفظون فى عقولهم أشياء كثيرة ، دون أن يكونوا قد تدربوا على استخدامها الفعلى ، أو ارتبطوا وجدانيا بالمجالات التى درسوها ، مما ينتج التقليد ، وركود الفكر ، وغياب الإبداع والابتكار .

وفى المقابل من ذلك ، يقوم التعليم الابتكارى - الذى أدعو إليه هنا - على فلسفة أخرى مغايرة تماماً لفلسفة التعليم التقليدى ، فهو بالأساس يتجه إلى مخاطبة عقل الإنسان ، وتدريب حواسه ، واستثارة خياله ووجدانه ، كل ذلك فى منظومة متكاملة ، ودون الفصل الحاد بين جوانبها . ولكى يتضح الفارق بين كل من التعليم الابتكارى والتقليدى فى هذا المجال ، يمكن ملاحظة أن التعليم التقليدى عندما يزعم أنه يحرك الحواس والوجدان فإنه (يلحق) بنظام التعليم مجموعة اختيارية من الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية لكى يمارس

فيها الطلاب هواياتهم . أما التعليم الابتكاري فإنه يجعل هذه الأنشطة (جزءًا لا يتجزأ) من عملية التعليم ذاتها ، بمعنى أن تصبح هذه الأنشطة مقررات أساسية يمارسها جميع الطلاب ، وليس طائفة منهم فقط ، ويحصلون في امتحاناتهم على درجات فيها ، وبذلك يضمن التعليم الابتكاري إطلاق طاقات جميع التلاميذ والطلاب ، دون قصر ما يسمى بالنشاط الطلابي على عدد قليل منهم .

ومن أهم مزايا التعليم الابتكاري في هذا الصدد التخلص من حشو عقول التلاميذ بالمعلومات فقط ، دون التدريب على استخداماتها في مختلف مجالات الحياة ، وكذلك تطبيقاتها على البيئة المحيطة . فليس من المعقول أن يتخرج مهندس سيارات دون أن يكون ملماً بقيادة السيارة أو إصلاحها ، أو طبيب دون أن يعرف كيف يحقن مريضاً ، أو محام دون أن يكون متمرساً بإجراءات المحاكم ، أو محاسب دون أن يتدرب على إعداد ميزانية ، أو التعامل مع مصلحة الضرائب ..

ولا شك أن التعليم الابتكاري يتطلب بيئة مناسبة له ، ومشجعة عليه . وأنواع التشجيع متعددة ، وليس أفضلها - كما يظن البعض - هو الجزاء المادي ، بل إن التشجيع الأدبي قد يفوقه بمراحل ، وخاصة إذا جاء من أستاذ محبب إلى الطلاب ، قريب من نفوسهم .

ويتميز التعليم الابتكاري بالتركيز على توجيه التلاميذ والطلاب نحو "ملاحظة" الأشياء المحيطة بهم ، وكذلك الظواهر التي تحدث في بيئتهم . ومن المعروف أن الملاحظة تعتبر من أهم مراحل البحث العلمي . وأهميتها تتمثل في تعويد التلاميذ على التوصل إلى المعرفة المباشرة بأنفسهم ، كما أنها تساعد على تكوين الآراء الصحيحة ، غير المتأثرة بآراء الآخرين أو أهوائهم .

ومن أهم ركائز التعليم الابتكارى ضرورة مشاركة التلاميذ والطلاب فى إجراء التجارب (فى العلوم العملية) ونقد المعارف المشهورة أو المتداولة (فى العلوم النظرية) وهذا يعنى أن يتحولوا من مقاعد المتفرجين الذين يستقبلون فقط ، إلى المشاركة الفعالة فى عملية المعرفة ، واستخلاص النتائج من مقدماتها .

كذلك يقوم التعليم الابتكارى على تشجيع التلاميذ والطلاب على طرح الأسئلة والتساؤلات ، مع التوجيه إلى المصدر أو المصادر التى يمكن أن يجدوا فيها الإجابات الخاصة بها . وليس من الضرورى أن يجيب المدرس أو الأستاذ عن السؤال المطروح ، بل يفضل أن يدل التلميذ أو الطالب على الأماكن التى توجد فيها الإجابة ، والطريقة التى يصل إليها ، بل إنه ينبغى ألا يوجد خجل على الإطلاق من اعتراف الأستاذ أحياناً بأنه لا يعرف الإجابة ، ومن الأفضل فى هذه الحالة أن يقوم بالاتفاق مع التلميذ أو الطالب بالبحث سوياً عنها. إن ممارسة فن السؤال والتساؤل من أهم ديناميات التعليم الابتكارى ، وكما قيل بحق : إن العلم خزائن ، ومفتاحها السؤال .

وأخيراً يدفع التعليم الابتكارى إلى استثارة طاقة الخيال لدى التلاميذ والطلاب ، وهى تلك الطاقة الهائلة التى يمكن - عندما يتم استغلالها بصورة صحيحة - أن تخلق بهم فى آفاق أكثر رحابة من الأفق الذى يحصرهم فيه التعليم التقليدى ، بل ومن الممكن أن يتوصل هؤلاء التلاميذ والطلاب أنفسهم إلى حلول مبتكرة للكثير من المشكلات التى يصعب أحياناً على الكبار إيجاد حلول لها . إن الطفل ينمو وتنمو معه طاقة الخيال ، لكننا تعودنا أن نقص له أجنحة هذه الطاقة ، ونقول له : عليك أن تكون عاقلاً ، ولا ندري أننا حين نقول له ذلك ، فإنما نشده إلى الأرض ، فلا يتمكن من رؤية ما هو أبعد من موضع قدميه . وعلى العكس من ذلك ، إذا شجعنا فيه طاقة الخيال ، وتركناه

طليقاً في أفاقها أمكن أن نحصل منه في النهاية على مبدع أو مخترع . والذي يتابع تاريخ البحث العلمى وما نتج عنه من اكتشافات كبرى سوف يجد أنه عبارة عن سلسلة تتصل فيها حلقات الخيال بالعقل ، والتطلعات الإنسانية بالتجارب المادية .

بقى أن أشير إلى نقطة هامة ، وهى أن التعليم الابتكارى لا يتطلب إيجاد معلمين أو أساتذة من العدم ، لأن الكثير منهم موجودون بيننا بالفعل ، وهو يحاولون قدر جهدهم أن يرتفعوا فوق أرضية التعليم التقليدى ، ولكنهم لا يستطيعون أن يخرجوا من أطره وإجراءاته ، لذلك فإنه إذا ما اقتنع المجتمع بأهمية التعليم الابتكارى ، واستقر رأيه على الأخذ ، فسوف يكون هناك الكثيرون من المدرسين والأساتذة الذين ينتظرون إشارة البدء لتنفيذه .

* *

حوار صحفى

حول التعليم الابتكارى (*)

• هل يمكن أن نحدد لنا ماهية التعليم الابتكارى ، وما هو الفرق الأساسى بينه وبين التعلم الحالى ؟

- التعليم الابتكارى مصطلح يمكن إطلاقه بسهولة على التعليم الذى يتجه فى منظومة متكاملة إلى مخاطبة عقل الطالب ، واستثارة خياله ، وتدريب حواسه . وهى الجوانب الثلاث التى تتكامل بها شخصيته . وهنا يتمثل الفارق الرئيسى بين هذا التعليم والتعليم التقليدى السائد حالياً الذى لا يركز إلا على حشو عقل الطالب فقط بالمعلومات ثم استعادة هذه المعلومات منه فى ورقة الامتحان .

• كيف تفسر المنظومة المتكاملة فى مخاطبة العقل واستثارة الخيال وتدريب الحواس ؟

- عند وضع البرنامج الدراسى ، ينبغى أن يفسح المجال فيه لكل من التدريب اليدوى ، وممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية التى تتفتح فيها مواهب مختلف الطلاب ، وإطلاق طاقاتهم الإبداعية فى الميادين التى يقبلون عليها ، ويسجلون فيها . وكل من التدريب العملى والأنشطة يكون جزءاً أساسياً من البرنامج الدراسى ، وتكون له درجات تقييم تصعد مع الطالب حتى يتخرج من الجامعة . ومرة أخرى يظهر الفارق بين التعليم الابتكارى والتقليدى فى أن الثانى يقصر الأنشطة على عدد محدود من

(*) أجرى الحوار الأستاذ محمد حبيب ، ونشر بجريدة الأهرام .

الطلاب ، بينما الأول يفتحها بل ويقررها بدون استثناء على جميع الطلاب .

• هل يمكن أن تلخص لنا الهدف من التعليم الابتكاري ؟

- واضح تمامًا من اسمه أنه يركز على تخريج جيل تم اختبار قدراته قبل أن يتخرج ، جيل مؤهل لمواجهة مشكلات الواقع ، واستشراف المستقبل بعقلية مرنة ، وعدم تردد أو خشية أمام معطياته التكنولوجية ، أو تحدياته غير المتوقعة . ومن المؤكد أن مثل هذا الهدف لا يتحقق إلا باستثارة الطاقة الإبداعية لدى الطلاب ، ودفعهم إلى المشاركة في إنتاج المعرفة وليس فقط في مجرد استقبالها واجترارها . في هذا التعليم يتحول المدرس من ملقن إلى موجه أو مراقب ، يتابع تطور الطلاب ، ويسجل حركة هذا التطور .

• على أي المراحل الدراسية يمكن تطبيق هذا النوع من التعليم ؟

- على كل المراحل ، بداية من مرحلة الحضانة حتى الجامعة . في الحضانة يكون التركيز على تدريب الحواس للقيام بوظائفها ، وذلك من خلال ملامسة اللعب والأشياء ، ورسم الخطوط ، وتلوين الفراغات ، وترديد الأناشيد . وفي المرحلة الابتدائية ، يتم التخلص من تلك الحقيبة الضخمة التي أصبحت تنقل كاهل التلاميذ ، والأخذ بأيديهم إلى عالم الكمبيوتر للتعرف على أزراره واستعراض ما يظهر على شاشته من صور ومعلومات ، إلى جانب الإكثار من الرحلات التي يشهد فيها التلميذ المعالم والأماكن بدلاً من أن يسمع عنها .. واسمح لي أن أقدم هنا مثالاً : الرحلة إلى الأهرامات يمكن أن يكتب عنها التلميذ وصفاً يبين فيه انطباعه (لغة وتعبير) كما يمكن أن تكون مادة حية لجزء من (تاريخ) مصر القديمة ، وإمكانات معالمها (السياحية) إلى جانب كونها مادة جيدة

(للرسم) .. وعلى هذا المنوال تكون الرحلات والزيارات العلمية مجالاً
خصباً للملاحظات والتجارب التى يجرى فيها إنتاج المعرفة واستخراجها
من التلاميذ أنفسهم ، وبمجرد إشراف أو توجيه بسيط من الأساتذة .

• هل يعنى ذلك أن الكتاب المدرسى يمكن الاستغناء عنه ؟

- ليس بالضبط ، وإنما ستتحرك أهميته إلى الدرجة الثانية . لكنه سيظل
مرجعاً يمكن للتلميذ أن يعود إليه للتأكد من معلومة ، أو التثبت من حقيقة
معينة .. وهنا ينبغى أن يحدث تطور كبير فى تأليف الكتاب المدرسى
بحيث يتمشى مع توجهات التعليم الابتكارى ، ومن الممكن حينئذ أن
يصبح شريط كاسيت ، أو فيديو ، أو CD ..

• ما هى مرجعيتك فى الدعوة للتعليم الابتكارى ؟ وبمعنى آخر هل هناك دول

تطبقه بالفعل ؟

- فكرتى عن التعليم الابتكارى نابعة من حصيلة ملاحظاتي عن سلبيات
التعليم التقليدى السائد حالياً . وأعتقد أنه لم يعد أحد يرضى عن استمرار
هذا التعليم نتيجة تراكم تلك السلبيات ، والمعاناة التى تحس بها كل أسرة
لديها تلميذ أو طالب فى أحد مراحل التعليم . أما تطبيقات التعليم
الابتكارى فهى موجودة فى كل البلاد المتقدمة سواء فى الغرب (أوروبا
والولايات المتحدة) ، أو فى الشرق (اليابان) . صحيح أنهم لا يطلقون
عليه هذا المصطلح ، ولكن عناصره التى أشرت إلى بعضها متوافرة
عندهم بصورة كبيرة . فالأنشطة الرياضية تدخل فى تقييم الطالب
الأمريكى ، والرحلات جزء من نظام التعليم اليابانى ، كذلك فإن إطلاق
العنان لخيال الطلاب ، مع إتاحة الفرصة لأستلثهم ، وتوجيههم لاستخراج
المعرفة بأنفسهم بدلاً من تلقينهم إياها .. كل هذه أمور موجودة فى أنظمة
التعليم بالدول المتقدمة .

فى فرنسا مثلاً ، يظل التلميذ فى الحضانة عاماً كاملاً يتعلم فيه : كيف يرسم زهرة ؟ وقد اندهشت لذلك فى البداية ، لكننى أدركت فيما بعد أن التلميذ - وهو يرسم - يتعود على الإمساك بالقلم ، والطريقة الصحيحة لتحريكه على الورق ثم إجادته لمد الخط المستقيم والمائل لكى يكون أشكالاً ودوائر .. وعندما ينتهى من رسم الزهرة بصورة جيدة ، يكون قد وضع يده على أفضل الطرق للكتابة بخط جيد .

• ما علاقة التعليم الابتكارى بالوسائل التكنولوجية الحديثة وخاصة الكمبيوتر والإنترنت ؟

- العلاقة قوية جداً . لأن الكمبيوتر إذا لم يوضع فى أيدى طلاب لديهم القدرة على الابتكار سوف يتحول إلى مجرد آلة كاتبة أو طابعة . وهذا هو السبب فى أن عدداً من طلابنا يجيدون استخدام الكمبيوتر ، لكنهم لا يجيدون إنتاج برمجيات .. السر يكمن فى عقلية مستخدم الكمبيوتر ! هل هى تقليدية أم إبداعية ؟ ولذلك فإننى أؤكد أن التعليم الابتكارى هو وحده القادر على تعظيم العائد من استخدام الكمبيوتر ، والإفادة القصوى من شبكة الإنترنت . والمسألة أولاً وأخيراً مسألة ألفة مع هذا الجهاز الساحر . ولا بد أن تبدأ من المراحل الأولى للطفولة [لاحظ أن لدى إسرائيل خطة تكتمل سنة 2005 لتخصيص جهاز كمبيوتر لكل طفل فى مرحلة الحضانة] .

• ألا ترى أن الكثافة الطلابية تشكل عائقاً دون تحقيق هذا النوع الابتكارى من التعليم ؟ كيف نتغلب على هذا العائق ؟

- أتوقع أن الكثافة الطلابية ستظل موجودة لعشرات السنين القادمة ، ولكننا ينبغي ألا نجعلها دائماً الشماعة التى نعلق عليها تكاسلنا وإبقاءنا على نمط تعليمى لم يعد قادراً على مجاراة العصر . وفى رأى أنه مع الاستمرار

فى إنشاء مدارس جديدة ، بموارد الدولة أو بالقطاع الخاص أو بمساعدة كبار رجال الأعمال أو حتى من أموال الزكاة (وهى بالمناسبة أموال طائلة) فإن الإدارة الجيدة للإمكانيات المتاحة بإمكانها أن تتغلب على عقبة الكثافة .. وهنا لابد أن أشير إلى ما يمكن أن تقوم به تكنولوجيا الاتصالات من فائدة كبرى فى هذا المجال . ودعنى أتساءل : لماذا لا نبث من خلال التليفزيون مقررات معينة يستغنى بها الطلاب عن الذهاب إلى المدرسة فى بعض أيام الأسبوع ؟

• كيف يمكن لهذا النظام التعليمى الجديد أن يقضى على ظاهرة الدروس الخصوصية؟

- مشكلة الدروس الخصوصية ترجع لعوامل متعددة ، أهمها فى رأى محاولة التغلب على صعوبة الامتحان أو فك ألغازه ! وفى التعليم الابتكارى لا توجد صعوبة أو ألغاز فى الامتحانات ، وإنما مجرد أسئلة مبسطة لقياس القدرات الحقيقية لكل طالب على حدة . فالامتحان هنا لا يتطلب سرد معلومات ، أو تلخيص صفحات طويلة ، أو حل فزورة - كما يحدث حالياً - وإنما يتطلب تقديم انطباع الطالب أو رآيه فيما درسه أو مر به . وهنا لن يستطيع إنسان آخر (مدرس خصوصى) أن يقوم بهذا العمل نيابة عن الطالب ، بل إن الرأى الموجود فى الكتاب المقرر قد لا يصبح مجدداً عند الإجابة ، لأنه قد يكون موضع مراجعة ونقد .

• أين مكان التعليم الفنى من التعليم الابتكارى ؟

- الواقع أن هذا التعليم الذى كنا نعلق عليه آمالاً كبيرة قد تراجع كثيراً ، مع أنه التعليم الذى يمكن أن يقلل الأعداد الكبيرة المقبلة على الجامعات (ومن المؤسف أننا أصبحنا نفتح أمام الخريجين منه أبواب الجامعات ، مع أنه يمثل - فى ذاته - منظومة المهارات اليدوية ، وهو أمر لازم لخطه

ال تنمية التي يحتاجها المجتمع) . ومن خلال هذا التدريب يتم صقل المواهب ، وتشجيع أصحاب الكفاءات القادرين على التطوير والتحديث في مجالات الإنشاءات والصيانة .. أذكر أنني قرأت منذ فترة كتاباً بالفرنسية عنوانه "التفكير بالأيدى" أى أننا لكي نبدع في العمل ، لابد أن نفكر وأيدينا في قلب الأجهزة والأشياء . والتعامل مع الكمبيوتر من أوضح الأمثلة على ذلك .

• كيف يمكن تطبيق التعليم الابتكاري عندنا ؟ وما هي العوائق التي تحول دون ذلك ؟

- في البداية لابد من إدخال بعض عناصره في التعليم التقليدي ، والسرعة هنا مطلوبة ، حتى لا نحرم جيلاً بأكمله من مزايا هذا التعليم ، الذي يتمشى مع سرعة ايقاع العصر الحديث ومنجزاته المتسارعة . لكن على المدى الطويل ، لابد من التخطيط له منذ مرحلة الحضانه ومروراً بكل مراحل التعليم حتى التخرج من الجامعة .. بل إن هذا النوع من التعليم لا يترك الخريج وحيداً في ميدان الحياة العملية ، وإنما يظل مرتبطاً به من خلال البرامج التدريبية ، وورش العمل وملتقيات التأهيل وإعادة التأهيل .

• ماذا عن المعلمين أو الأساتذة الذين يتولون مسئولية التعليم الابتكاري ؟

- الكثير منهم موجود بالفعل ، ولا يتطلب الأمر سوى البدء بإدارة عجلة هذا التعليم حتى تتخطى الغالبية فيه . إنه يوفر الكثير من الجهد ، ويمنع إهدار الوقت ، ويزيد من ارتباط الأساتذة بالطلاب وتفاعلهم معهم . وفي كل الأحوال يظل إيمان المعلمين والأساتذة بجدوى هذا النوع من التعليم حجر الزاوية في نجاحه .

فكرة جديدة فى التعليم (المدارس التخصصية)

يبدو أننا قد أصبحنا محتاجين بالفعل إلى نوع جديد من التعليم يقوم أساسًا على الارتباط الوثيق بحاجات المجتمع فى مجال التنمية ، ويعمل فى نفس الوقت على حل مشكلاتها . ولن يتحقق ذلك (فيما يبدو) من خلال أنظمة التعليم التقليدية التى قامت فى الأساس على الانفصال بين الدراسة والمجتمع ، وحتى حين تحاول الالتحام أو حتى الاقتراب منه فإنها تصطدم بالكثير من المعوقات ، ولذلك فإننى أطرح هنا فكرة جديدة للمناقشة قبل التطبيق ، وهى تتمثل فى أن تقوم كل مؤسسة كبيرة بفتح مدرسة ملحقة بها ينحصر تخصصها الرئيسى فى المجال الذى تعمل فيه تلك المؤسسة ، وما تنتجه ، وما يصادفها من مشكلات ، وما تتطلع إليه من تحسين أو تجويد . ومن أهم مزايا إنشاء هذه المدرسة أنها سوف تفتح المجال لخريجها للعمل فى نفس المؤسسة نظرًا لمؤهلاتهم الدراسية وخبرتهم التعليمية والتدريبية التى اكتسبوها . وهكذا نضمن الاستمرار فى تخريج كوادر مدربة ومتخصصة فى مجال معين ، يمكنها من العمل بكفاءة ، ويضعها على طريق التطوير والابتكار فى مجالها .

بالطبع لن تكون مثل هذه المدارس المتخصصة سوى رافد واحد من روافد التعليم . وهذا معناه أن التعليم العام بحالته الراهنة سيظل مفتوحًا لكل أو لمعظم أبناء المجتمع ، لكننا من خلال تلك المدارس التخصصية أو التجهيزية نستطيع أن نوفّر على الدولة والمجتمع الكثير مما تنفقه على جزء من التعليم العام ، الذى يحتاج خريجوه بعد ذلك إلى مرحلة تدريب وتأهيل تمكنهم من العمل فى المؤسسات الصناعية والتجارية . ولعلنا بذلك نقضى على شكوى

رجال الأعمال ، وأصحاب المؤسسات الصناعية الكبرى من ضعف مستوى الخريجين ، وهم يذكرون دائماً أنهم كانوا يودون الاستعانة بهم لكنهم يجدون قدراتهم أقل من المستوى المطلوب !

لا شك أن تلك المدارس التخصصية التي أقترحها تحتاج إلى وضع مناهج عملية تخدم كل واحدة منها جزئية خاصة في نشاط المؤسسة التي تتبعها . كذلك فإن المدرسين في هذه المدارس لابد أن يخلعوا الكرافات ، ويرتدوا الأقنعة والخوذات ، ويقفوا مع التلاميذ في فناء المدرسة ، يعلمونهم ويدربونهم ، ويدفعونهم لمزيد من الإجابة والتحسين . أما التلاميذ فإنهم سوف يكونون على ثقة من أن جهودهم لن تضيع هباء ، فلن يتعرضوا للبطالة ، وإنما سوف يلتحقون فور تخرجهم بالمؤسسة التي فتحت لهم مدرستهم ، واستقبلتهم فيها .

وفي تصوري أن هذا النوع الجديد من التعليم سوف يكون له أثر مباشر وغير مباشر على التعليم العام ، الذي بحث أصواتنا من أجل أن يقترب من الواقع ، وأن يلتحم بالمجتمع ، ولكنه ما زال مترفعاً عن ذلك . وأكبر دليل على ذلك هو هروب طلاب الثانوى من القسم العلمى الذى يحتاجه المجتمع الآن، إلى القسم الأدبى الذى لم يعد يسمن ولا يغنى من جوع !!

* *

مقرر الأمثال الشعبية

أقترح على وزارة التربية والتعليم أن تخصص مقررًا للأمثال الشعبية المصرية ، وهى تلك العبارات المختصرة والمسجوعة ، التى استخلصها حكماء الشعب المصرى من تجاربه خلال القرون الطويلة التى عاشها على ضفاف النيل ، وهو يبنى حضارته الرائعة ، أو يتعرض لحكم الغزاة ، أو يعانى من مشكلات الحياة ، أو يتأمل دوران العصور ، واختلاف الليل والنهار ..

هذه الأمثال التى تتجاوز الألف وثلاثمائة مثل يمكن اختيار عدد منها يغطى مختلف جوانب الحياة . وميزة هذه الأمثال أنها نابعة من ضمير الشعب ، وما زالت دائرة على لسانه . يعرفها الكبار ، ولا بد أن يتعلمها الصغار . إنها سوف تقدم لهم ببساطة نظرة آباءهم للأمور ، وتكشف لهم صدق الكثير منها . ومن الواضح أننا لا نعرف بالضبط من قال هذه الأمثال أو من صاغها ، لكننا نعرف بالتأكيد ما تهدف إليه ، والطريق الذى تدلنا عليه .

إننا حين نعلم أبنائنا هذه الأمثال فإننا نربطهم أولاً بتراث الشعب المصرى الأصيل ، وثانيًا نختصر لهم طريق المعرفة ، فنقدم خلاصتها المركزة لهم ، حتى إذا خرجوا للحياة طبقوها فوجدوها صائبة . فإذا أردنا أن نتقدم خطوة إلى الأمام قمنا بمقارنة الأمثال المصرية بأمثال الشعوب الأخرى . وفى هذا العمل من المتعة الثقافية والفائدة ما يجعل التلاميذ يفتحون على مختلف التجارب الأخرى ، ويستقبلون تراث العالم وهم متسلحون بتجربة مجتمعهم الغنية . وفيما يلى باقة من الأمثال المصرية الأصيلة :

- ابن آدم ما يملأ عينه إلا التراب .
- ابن يومين ما يعيش ثلاثه .

- صاحب بالين كذاب .
- اقعد أعوج واتكلم عدل .
- اللي من نصيبك يصيبك .
- اللي يخاف من العفريت يطلع له .
- اللي يعمل ضهرة قنطرة يستحمل الدوس .
- اللي يعيش يا ما يشوف ، واللى يمشى يشوف أكثر .
- إن غاب القط لعب يا فار .
- إن مال عليك الزمان ميل على ذراعك .
- توب الغير ما يدق .
- جه يكحلها عماها .
- جبال الكحل تفنيها المراود ،
- وكنز المال تفنيه السنين .
- جحر ديب .. يساع ميت حبيب .
- الجوع كافر .
- حاميها حراميها .
- حرس من صاحبك ، ولا تخونه .
- حمارتك العرجا ولا سؤال اللثيم .
- مال الكنزى للنزهي !

* *

كتاب يعلم الانتماء

هل يوجد لدينا حتى الآن كتاب مصرى واحد يتحدث عن تاريخ مصر وأهم معالمها الحضارية ، وأبرز الشخصيات التى ظهرت فيها ؟ وإذا كان هناك بالفعل بعض الكتب القليلة جدًا فى هذا المجال ، فهل هى مكتوبة بأسلوب مبسط، بحيث تتمكن الأجيال الصاعدة من قراءته ، أو الرجوع إليه عند الضرورة ؟ وفى كل الأحوال ، هل يوجد مثل هذا الكتاب الذى تعرض فيه الحقائق ، وتقدم فيه الصور ، وتتوالى فيه الحجج والبراهين على صدق القضايا، وصحة المعلومات ؟

إننى أكاد أزعم أن مثل هذا الكتاب لم يكتب حتى الآن ، وقد اقترحتَه ذات يوم على إحدى الجهات القادرة ، فتعقدت الأمور ونشأت اللجان التى انتهت إلى لا شئ ، ثم فكرت وحدى ، وما زلت أفكر فى تأليفه ، لكن الوقت لا يسعف ، والمشغل أكثر ما أتحمّل . وأخيرًا قلت لنفسى لماذا لا أطرح الفكرة من جديد لعل وعسى تصل إلى قلب إنسان مصرى متحمس ، فتتحول إلى مشروع يقوم به ، وهو فى مقتبل العمر ، وفورة الشباب .

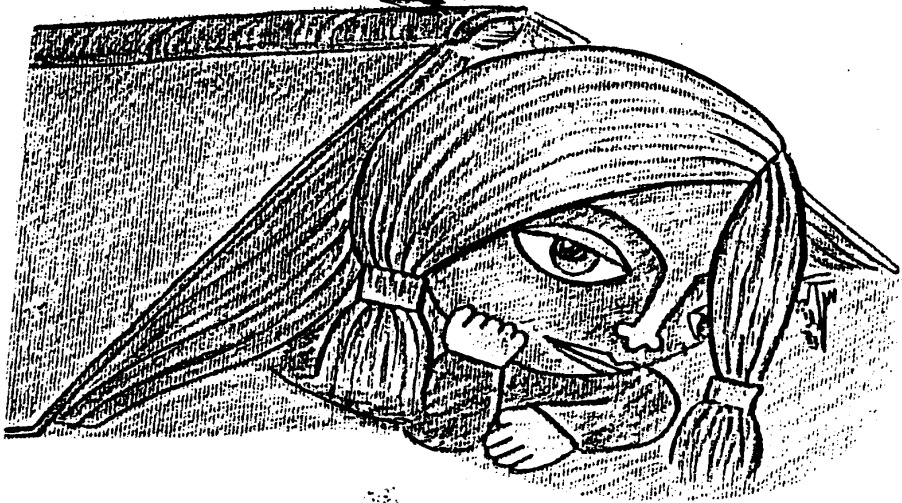
ولكى أقدم له كل التسهيلات فى هذا الصدد ، فإننى أستطيع أن أقترح عليه أن يكون الباب الأول عن جغرافية مصر أى موقعها بالنسبة للعالم ، ثم بالنسبة إلى المنطقة المحيطة ، ثم خريطتها التى تمتد من السودان جنوبًا حتى البحر المتوسط شمالاً ، ومن ليبيا غربًا حتى البحر الأحمر ونهاية سيناء شرقاً .. أما الباب الثانى فيتناول باختصار واضح تاريخ مصر الفرعونية ، والقبطية ، والإسلامية ، وما تعرضت له من غزو أجنبي على أيدي الهكسوس والفرس والإغريق والرومان ، ثم الفتح العربى ، والاستيلاء التركى عليها حتى

العصر الحديث الذى بدأ بحملة نابليون ، وانتهى بالاحتلال الإنجليزى . وفى كل ذلك لابد من إظهار الوجه المشرف للكفاح ضد الأجنبي ، ومحاولات التخلص من الاحتلال فى مختلف صورته ، وكافة مظاهره . أما الباب الثالث فيركز على المدن المصرية وأهم معالمها الأثرية والسياحية . ويمكن تخصيص الباب الرابع للريف وكيفية الحياة فيه ، وطريقة الفلاح المصرى فى العمل بالحقول ، وأسلوب حياته فى القرية . كما يمكن أن يخصص الباب الخامس لصحراء مصر ، وما تحتوى عليه من جبال وسهول وكثبان ، وكذلك ما يرقد باطنها من معادن وكنوز وأما الباب السادس فيرصد أهم المعارك التى خاضتها مصر لتحرير أرضها بدءاً من طرد الهكسوس على يد أحمس ، ومروراً بدحر التتار فى عين جالوت ، وانتهاء بعبور أكتوبر المجيد . وأما الباب السابع فيمكن تخصيصه لزعماء الإصلاح فى مصر سواء كانوا حكاماً أم عسكريين أم مفكرين أم أدباء أم فنانيين . ولا شك أن لدينا الكثير من تلك الشخصيات التى برزت فى مختلف المجالات ، وكان لها أثر واضح على الحياة المصرية عبر العصور .

ثم بعد ذلك : هل يمكن أن تضاف أبواب أخرى ؟ نعم بكل تأكيد . يُضاف كل ما من شأنه أن يقدم للنشئ نماذج وطنية يفخر بانتمائه إليها ، ويمكن أن يحاكيها إذا ما عاش فى نفس ظروفها . لكن الشرط الأساسى هو أن يكتب الكتاب بلغة سهلة ، ذات طابع أدبى وعلمى فى نفس الوقت ، وأن يخلو من المبالغات ، ويتجنب الموضوعات المختلف حولها ، والشخصيات التى تعرضت للقليل والقال . وألا يتحدث إلا بالحقائق ، وعن الحقائق ، كما لابد أن يستعين بالصور الجيدة من الناحية الفنية حتى يكون مشوقاً للقارئ والناظر فيه على السواء .

إن مصر بها من الكنوز ما لا يحصى ، لكن أهلها حتى الآن لا يتقنون
عرض تلك الكنوز ، وفي اليوم الذى سيتعلمون فيه فن العرض سيجعلونها درة
من درر العالم الحديث ، وليس فقط درة المنطقة التى تحيط بها !

* *



إعادة التأهيل

هذا المصطلح الذى بدأ يتردد على ألسنة المسؤولين ، وخاصة أولئك الذين فى أيديهم أمر توظيف الشباب ، وإتاحة فرص العمل المناسبة لهم ، ماذا يعنى بالضبط ؟ يعنى أن شخصاً حصل على ليسانس آداب مثلاً يمكن أن نعقد له دورة تأهيلية فى إصلاح الكمبيوتر لكى (يتأهل) للعمل فى هذا المجال . وهذا يصدق أيضاً على خريجي الحقوق ، والتربية .. الخ .

وطبعاً الدورات التأهيلية التى تعقد لهذا الغرض تتكلف الكثير بدءاً من ضرورة توافر أماكن ، وكفاءات بشرية ، وتمويل .. والسؤال الآن ؟ لماذا ننتظر حتى يتخرج الشاب من الجامعة لكى نعيد تأهيله فى عملية تدريب أخرى ؟ وهنا يبرز سؤال آخر : لماذا لا تتم عملية إعادة التأهيل ذاتها فى الجامعة نفسها بما لديها من إمكانياتها ، بحيث توفر تلك التى ننفقها فى إعادة التأهيل ، وهو غالباً ما يكون سطحيًا ، وغير معمق ؟

وقبل هذا وذاك ، سؤال أساسى يتمثل فى أهمية التعليم بسوق العمل ، عن طريق مؤشرات تقوم بها الحكومة وقطاع الأعمال الخاص لما يحتاج إليه المجتمع من كفاءات بشرية فى سائر التخصصات . وعلى أساس هذه المؤشرات ، التى ينبغى أن يتعرف عليها التلاميذ فى مرحلة الثانوية العامة وكذلك أولياء أمورهم ، بقصد توجيه الأبناء إلى المجالات التى تكون فى حاجة حقيقية للعمالة ، أو التى لديها متسع لها . لكن أن نترك التلميذ فى المدرسة ، أو الطالب الجامعى (على عماء) حتى يتخرج ويفاجأ بانسداد سوق العمل الذى تخصص فيه ، فهذا ما لا يليق بدولة عصرية ، تسعى حكومتها إلى أن تكون حكومة إلكترونية !

ولدينا فى ذلك أمثلة . منها أن السياحة عندما بدأت تزدهر عندنا ، راحت الجامعات ، والمعاهد العليا تتسابق فى فتح كليات للسياحة ، ثم فوجئ الخريجون بأن الباب موصد فى وجوههم ، نتيجة لضعف السياحة من ناحية ، أو لامتلاء سوق العمل بالخريجين السابقين من ناحية أخرى .

ونفس الحال تكرر - وما يزال - فى كليات الإعلام ، التى يجرى حالياً الإقبال الشديد عليها ، على الرغم من أن وسائل الإعلام الرئيسية ، وهى الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، مكتظة بمن فيها ، وأحسب أنها لا ولن تتحمل المزيد فى المستقبل القريب !

إن المسألة تتلخص فى مسألة بسيطة جداً ، وهى أن تقوم أى جهة فى الدولة أو المجتمع بتحديد احتياجاتها من التخصصات والأعداد المطلوبة ، وأن تنشر ذلك على المجتمع من خلال وزارة القوى العامة ، التى ينبغى أن يتركز جهدها فى هذا المجال ، بعد أن تخلت عن دورها فى تعيين الخريجين ، وهكذا توفر على أبنائنا وأولياء الأمور هموم التعليم ، وهموم البحث عن وظيفة ، كما توفر الكثير مما يتم أو سيتم إنفاقه على "إعادة التأهيل" .

* *

جامعة للتميز العلمى

أعتقد أنه لا يكاد ينكر أحد أن جامعاتنا قد لعبت دوراً كبيراً فى مجال التنمية البشرية ، التى قامت على أكتافها نهضة مصر فى العصر الحديث . وأن التوسع فيها يستجيب بحق لمطلب شعبى جارف ، لا ينبغى على الإطلاق أن نحد منه أو نقف فى سبيله . لكننا فى المقابل لابد أن نعترف بأن الجامعات المصرية تعاني من ازدهام هائل بالطلاب ، قد لا تواكب فى نفس الوقت أعداد كافية من هيئة التدريس أو الإمكانيات التعليمية ، وبالتالي فإن مستوى الخريجين لا يحقق ما يتمناه الحريصون على الجودة المنشودة ، كما أنه لا يتماشى مع المستوى العالمى وخاصة فى جامعات الدول المتقدمة . ومن هنا شاع القول بأن الشهادة الجامعية قد أصبحت عبارة عن (شهادة اجتماعية) أى أنها تؤهل الشاب إلى التقدم إلى خطبة فتاة جامعية أو غير جامعية وهو رافع الرأس ، حتى وإن لم يحصل على وظيفة فى المجال الذى تخصص فيه !

لكن هذه الأحكام العامة لا تنطبق بالتأكيد على عدد لا بأس به من الشباب الجامعى ، الذى يحب الكلية التى التحق بها ، ويعشق التخصص الذى كرس له جهده خلال أربع أو خمس سنوات ثم حصل فى النهاية على تقدير متقدم ، يؤهله عادة لمواصلة الدراسات العليا ، وإجراء البحوث المتعمقة من أجل التوصل إلى حلول محددة لبعض مشكلات المجتمع .

ولا شك أن هذا العدد المحدود هو الذى ينبغى أن يتجه إليه اهتمام الدول ، لأنه يمثل (الخميرة العلمية أو البحثية) التى يتكون منها فيما بعد كبار العلماء والباحثين . ومن المقرر أن رصيد أى دولة من العلماء الباحثين هو

الذى يمكنها من أن تصمد فى المنافسة مع باقى الدول ، كما يفتح أمامها آفاقاً واسعة من التقدم والازدهار .

من هنا فإن فكرة إنشاء جامعة للتميز العلمى ينبغى أن تطرح من جديد ، وأن يشترك فى مناقشتها كل نوى الشأن ، والحريصون على تحديث مصر ، ووضع أساس مكين لمستقبلها .

تصورى المتواضع لهذه الجامعة يتمثل فى عدم الإسراف فى منشأتها ، وإنما يتم التركيز فقط على توفير تجهيزاتها العلمية المتقدمة ، واختيار أفضل الكفاءات التدريسية لها ، ثم وضع نظام دقيق لالتحاق الطلاب ، الراغبين من الجامعات المصرية فى البحث العلمى (فعلاً) إليها . وهنا لا ينفع تهاون أو تفيد واسطة ! وإنما يكون معيار الكفاءة والأهلية والقدرة على المواظبة والاستمرار هو المعيار السائد والمحترم من الجميع . أما الجانب الإدارى فلا يقل عن الجانب الأكاديمى أهمية ، وليس بمستحيل على مصر أن تقتبس أى نظام إدارى فى أى جامعة من جامعات أوروبا وأمريكا ، ثم تقوم بتطبيقه دون خلل أو تسبب! إننى على ثقة من أن هذا العمل - إذا ما تم بهذا للتصور البسيط - يمكنه أن يقدم للوطن بعد أربعة أو خمسة أعوام عدداً من الخريجين الذين لا يقلون فى شئ عن أمثالهم فى الدول المتقدمة ، كذلك فإنه سيعيد تجديد الدم فى قلب الجامعات المصرية ، ويدفع بقوة حركة البحث العلمى خطوات واسعة إلى الأمام .

بقى أن أشير إلى أن مثل هذه الجامعة لا ينبغى أن تبدأ مكتملة الكليات والأقسام ، بل يمكن أن تبدأ ببعض الكليات ذات الأهمية الأولى فى احتياجاتها ، أو حتى ببعض الأقسام العلمية ، ولا عيب أبداً من أن تبدأ العمل فى شقة ، أو دور من مبنى حتى لا تبتلع المنشآت الضخمة ما يمكن أن يخصص لها من تمويل .

معهد للتجاوز الدولي

يسعدنى أن أتقدم من هنا باقتراح إنشاء معهد جديد ، تكون (مهمته التعليمية) تزويد الطلاب ،الذين يتم اختيارهم من حملة الشهادات الجامعية ومتفوقى الثانوية العامة ، بمجموعة المعارف والمهارات اللازمة للدخول فى حوار مع الآخرين ، وذلك بالاعتماد على حسن الإصغاء ، وفهم وتفهم وجهات النظر المخالفة ، والرد على الأسئلة والاستفسارات فى الوقت المطلوب وبالطريقة المناسبة ، وعدم رفع الصوت أو التشويح بالأيدى ، أو الانسحاب من الجلسات عندما يواجه المحاور المصرى بمعارضة لראيه أو استخفاف به ، بل إن المعهد يمكن أن يزوده بالأسلوب الأمثل لمواجهة الشخص العدوانى ، أو المستفز .

أما (مهمة المعهد البحثية والحضارية) فتتمثل فى الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية ، ودراسة المناهج وإجراء البحوث والدراسات ، وعقد ندوات الحوار التى يجرى فيها تدريب الجانب المصرى على الحوار الفعلى من أجل تحقيق المصلحة العليا لمصر ، والتعامل على قدم المساواة مع المحاور الأجنبى.

لماذا أَدعو إلى إنشاء هذا المعهد ؟ أولاً : لأن الأوضاع العالمية أصبحت تتطلب أشخاصاً يكونون مؤهلين على مستوى رفيع للدخول فى مفاوضات ، وعقد صفقات ، والاشتراك فى صياغة معاهدات ، وتحرير اتفاقيات فى ظل نظام عالمى لم تعد فيه أى دولة تستطيع التواجد بمفردها ، أو التوقع داخل حدودها . وبالطبع لا حدود لعلاقات مصر مع سائر دول العالم

فى مختلف المجالات : السياسية والاقتصادية ، والعسكرية والفنية ،
والاجتماعية والثقافية.

ثانيًا : لأن الذين يقومون بهذا العمل حاليًا عبارة عن كفاءات شخصية
علمت نفسها بنفسها ، أو وضعت فى ظروف معينة ساعدتها على حسن
التصرف والإجادة ، ولكن الأجيال الصاعدة لم تتوافر لها نفس القدرات
والامكانيات ، لذلك لابد أن يتم تعليم وتدريب جيل جديد من المحاورين الذين
يدرسون إلى جانب اللغات الأجنبية الاقتصاد وعلم النفس واجتماعيات الشعوب ،
وأن يكونوا على إلمام كاف بقضايا مجتمعهم ، وبأحوال العالم المعاصر .

ثالثًا : لأن الدراسة فى الجامعات لا يوجد بها حتى الآن ، وحسب
معلوماتى ، مثل هذا التخصص النادر الذى تتطلبه الظروف الحالية ، والذى
سوف نظل محتاجين إليه لفترة طويلة قادمة .

رابعًا : أن الذين يظهرون فى وسائل الإعلام لا يبدو أنهم يجيدون فن
التحاور ، بل كثيرًا ما نجدهم يتهاوشون ويتناشون حتى يصل بهم الأمر إلى
التشويش على أنفسهم وعلى المشاهد ، الأمر الذى ينبغى إيقافه من خلال إنشاء
معهد ، يمكن أن يتلقى فيه أمثال هؤلاء (آداب البحث والمناظرة) وهذا
هو عنوان علم قديم كان علماؤنا الأفاضل يستخدمونه عند الحوار العلمى فيما
بينهم .

وتبقى أخيرًا تبعية هذا المعهد المقترح لجهة ما .. وطبعًا لابد أن تكون
جهة محترمة تليق بمكانته . فمن الذى يقبل الاقتراح ؟ ومن الذى يا ترى يتبنى
تنفيذه ؟

* *

أكاديمية للمرور

على الرغم من أنني قد سبق أن هاجمت إطلاق لفظ (أكاديمية) على بعض المعاهد الخاصة التي تهدف إلى الربح ، حفاظاً على هذا المصطلح الرفيع القيمة أن يهبط إلى هذا المستوى ، فإنني أدعو اليوم إلى إنشاء أكاديمية تعلم التلاميذ بعد حصولهم على الثانوية العام أصول مهنة المرور وآدابها بهدف الارتقاء بها ، وتفعيل دورها في شوارعنا داخل المدن ، وطرقنا الصحراوية والزراعية . وطبعاً لابد أن يسند الإشراف على هذه الأكاديمية لوزارة الداخلية، وفيها من الكفاءات من يستطيعون التدريس فيها ، كما يمكن أن تستعين ببعض الخبرات من الدول المتقدمة ، لتكوين جيل جديد من رجال المرور ، ونسائه أيضاً ، وذلك لسد النقص الشديد في هذا المجال ، وعدم رضا المواطنين وخاصة أصحاب السيارات ، عن مستوى الجنود المجندين الذين يكاد تتعدم صلاحيتهم تماماً عند حدوث مشكلة مرورية في الشارع !!

إن الحاجة إلى مثل هذه الأكاديمية تأتي - في تقديري - قبل الحاجة إلى إنشاء كليات للسياسة . فالمرور هو عنوان الدول المتحضرة . وحكمه ينبغي أن يكون قاطعاً ومحترماً من الجميع . ويكفي أن تتابع منظر مفترق طرقات عندما يخلو من عسكري المرور . ماذا تجد ؟ الفوضى والتسيب والاحتمال الكبير لوقوع حوادث مؤسفة .

أما الحاجة العامة لمثل هذه الأكاديمية المقترحة فتتمثل في ضرورة تكوين أجيال جديدة من رجال المرور ، لا تقتصر مهمتهم فقط على تنظيم عملية مرور السيارات ، وإنما أيضاً إرشاد المارة إلى الأماكن التي يرغبون في

الذهاب إليها ، ومساعدة أصحاب السيارات التائهة أو العطلانة ، وإعطاء الأولوية فى الطريق للعجائز والمكفوفين وتلاميذ المدارس .

فإذا جئنا إلى مظهرهم ، ينبغى أن يكون لائقًا بسمعة مصر كلها ، لأنهم هم ممثلو سلطة الأمن الأولى ، ووجودهم لابد أن يطمئن ويريح المواطنين والسياح على السواء .

تبقى مسألة درجاتهم الوظيفية ، وهى مسألة يمكن لوزارة الداخلية أن تضع لها اللائحة المناسبة ، على أن يكون من أهم بنودها أن من يحصل على شهادة من أكاديمية المرور لا يعمل فى أى عمل آخر سوى المرور ، سواء كان دورية متحركة أو فى المكاتب المركزية .

وفى تصورى أننا من خلال إنشاء أكاديمية للمرور سوف نستغنى عن حشد كبير من أمناء الشرطة التى لم تكن مهمتهم موجهة أساسًا لهذا العمل ، وكذلك الجنود المجندين الأدنى من المستوى . ونكون بذلك قد استجبنا لحاجة حقيقية من حاجات المجتمع فى الوقت الحاضر ، ولفترة طويلة قادمة .

* *

التليفزيون التعليمى

هل يريد المجتمع فعلاً حل مشكلة الدروس الخصوصية ؟ هناك حل حاسم وسريع ، يمكن أن يتعاون كل من المجتمع والدولة لإنجازه على أن يبدأ من العام الدراسى القادم . ويتمثل هذا الحل فى إنشاء تليفزيون تعليمى متكامل ، يكون منفصلاً تماماً عن التليفزيون الموجود حالياً فى ماسبيرو . ويحتاج إلى خمس قنوات أولاً للحضانة ، وثانيتها للابتدائى ، وثالثتها للإعدادى ، ورابعتها للثانوى ، وخامستها للجامعة . فى كل قناة تشرح مفردات المنهج الدراسى على مدار العام ، بواسطة مدرسين وأساتذة متخصصين ، يعاونهم فنيون ومخرجون على مستوى عال ، وممثلون مدربون يقومون بالأعمال الدرامية التى تخدم المناهج الدراسية ، بل ومطربون ومطربات للأناشيد والأشعار المراد تحفيظها للتلاميذ . ومن الضرورى أن يصدر هذا التليفزيون التعليمى مجلة أسبوعية أو شهرية لتحديد مواعيد إذاعة البرامج ، على أن تراعى الدقة الكاملة فى إذاعتها .

وكما فعلت اليابان ، فإن برامج الحضانة والابتدائى يمكنها أن تذاع فى الفترة الصباحية لكى تثبت مباشرة فى كل دور الحضانة ، أو المدارس الابتدائية لتصبح برامجها هى أساس المادة التعليمية التى يجرى الحديث عنها طوال اليوم للتلاميذ بواسطة المدرسين والمدرسات .

أما الفوائد العظيمة لإنشاء مثل هذا التليفزيون التعليمى فسوف تتحقق على المدى الطويل ، لأنها ستفتح الطريق واسعا أمام الذين يريدون إكمال تعليمهم لكى يتابعوا هذه البرامج ، بل ويمكن أن يحصلوا على الشهادات التى يرغبون فيها من خلالها . وهذا العمل هو الذى سيققق ما تهدف إليه الدولة من

إشاعة الأنماط الحديثة فى التعليم ، كالتعليم الذاتى ، والتعليم المفتوح ، والتعليم المستمر ، والتعليم عن بعد ..

ثم يأتى السؤال الهام : من الذى سوف يمول هذا التلفزيون ؟ وأسارع فأقول : أولا كل المواطنين من خلال ائكتتاب عام ، كما فعل المصريون عندما تمت دعوتهم إلى إنشاء جامعة أهلية فقاموا بذلك على أفضل نحو ممكن ، ثانيا : رجال وسيدات الأعمال الذين ينبغى أن يدركوا جيدا أن تعليم أبناء الشعب المصرى هو صمام الأمان لاستقرار مشروعاتهم وزياد ازدهارها ، ثالثا : توجيه جزء من عائدات الزكاة التى لا يعرف أصحابها أين تذهب بالضبط ! وأخيرا : لابد أن تدعم الدولة هذا المشروع ، لأنه بدون دعمها المادى والمعنوى لن يتحقق له النجاح المنشود .

أما أن نظل فى دائرة مغلقة نشكو من سوء حال التعليم ، وما أصبح يهدد مستواه ، وتفريغ جيوب العائلات المصرية على الدروس الخصوصية (10 مليار جنيه تنفقها الأسر المصرية عليها) ، فهذا ما لم يعد مقبولا ، فى ظل ما أصبح يتيح التقدم التكنولوجى الهائل فى مجال البث التلفزيونى من وسائل توضيح وتشويق وجذب .

* *



مطلوب إيجاد تخصص دراسي فى الجامعات يتولى تحقيق المخطوطات ونشر كنوزنا الثقافية(*)

• ما العوائق من وجهة نظرك التى تقف حائلا أمام تحقيق التراث الإسلامى؟
- العوائق عديدة وأهمها عدم تكوين قاعدة شبابية علمية مؤهلة لهذا العمل
فتحقيق التراث فن ، وصناعة يتم تعلمها بالخبرة والتجربة والعلم .
وهناك رموز عملوا فى هذه المهنة أمثال أحمد أمين ومحمود شاكر،
والسيد صقر، ومحمد أبو الفضل ، وعبد السلام هارون وغيرهم .
وقد اقتربت من هؤلاء الأعلام وتزايد حبى لهذه المهنة فبدأت أقدمهم فى
هذا المجال ، ولكن كل الناس لا تتاح لهم مثل هذه الفرصة .
ومن هذا المنطلق أدعو إلى إيجاد تخصص فى الجامعات تحت اسم
"تحقيق التراث" .

• هل للغرب دور فى إهمالنا لتراثنا ؟

- لا أحب أن أعلق تقصيرنا على شناعة الغرب الذى قام بتحقيق الكثير من
تراثنا قبلنا وإن كان قد حققه بصورة لا نرضى عنها تماما .
ومن هنا فنحن نعيد تحقيقه مرة أخرى لأن الغرب لم يقدمه بالصورة
الصحيحة تماما، وقد يكون السبب فى ذلك هو عدم معرفتهم التامة باللغة
العربية . فصاحب اللغة ادرى الناس بالكتاب المكتوب بلغته .

(*) حوار اجراه الأستاذ عبده زكى ، ونشر بملحق الأنباء الكويتية 2001/1/26 .

والمستشرق لا يعرف اللغة العربية بالصورة التي يعرفها العربى ،
وعموما فالغرب لا يستطيع التدخل حتى يمنعنا من تحقيق كتاب أو نشره .
فالإمكانات فى الدول الإسلامية والعربية متوافرة وإن افتقر بلد إلى الإمكانات
المادية فكثير من بلادنا العربية والإسلامية لديها هذه الإمكانات .

ومن هنا ينبغى التعاون بين البلاد الإسلامية ذات الخبرة والإمكانات
العلمية المتعلقة بتحقيق التراث مع البلاد التى تمتلك الإمكانات المادية .

• ما اللغات التى كتب بها تراثنا الإسلامى ؟

- التراث الإسلامى يتضمن نوعين ، الأول مادى مثل المساجد والمدارس
والمستشفيات وغيرها .

أما الثانى فيشمل المخطوط وهو أعظم تركة ورثناها عن الأجداد وهو
متناثر فى مكتبات العالم الإسلامى بل والغربى أيضا ، ومنها مكتبة الاسكوريال
فى اسبانيا ومكتبة الكونجرس الأمريكى إلى جانب مكتبات الكثير من الدول
الأجنبية مثل فرنسا وبريطانيا والمانيا ، ثم الدور التى كانت تابعة للاتحاد
السوفيتى السابق .

وهذه المكتبات مليئة بالمخطوطات العربية والإسلامية وقد يكون السبب
فى ذلك هو إدراك الغرب قبلنا لقيمة تراثنا .

والتراث الإسلامى عموما كتب بثلاث لغات هى العربية والفارسية
والتركية وإن كانت غالبية كتبت بالعربية .

• ما واقع طبع التراث الإسلامى الآن ؟

- هذا التراث العظيم بما فيه من مميزات لم يطبع منه للأسف الشديد سوى
العُشر بينما البقية الأخرى ما زالت مدفونة لا يعرف المسلمون عنها شيئا

بينما طبع من التراث اليونانى الأقدم عهدا الأعمال الكاملة لأرسطو وأفلاطون وغيرهما فى الوقت الذى لم يطبع سوى النصف أو أقل من أعمال علماء مسلمين.

والاهتمام بالتراث الإسلامى يجب أن يمر بعدة مراحل ، الأولى تتمثل فى اعادة نشره بمعنى اخراجه من حالته المخطوطة إلى حالته المطبوعة ، والمرحلة الثانية تتمثل فى دراسة التراث وتحليله فنأخذ منه الجيد ونترك الرديء ، فالتراث شأنه شأن ما نكتبه الآن ليس كله جيدا . أما المرحلة الثالثة فتتركز فى تبسيطه لأن بعض الكتب التراثية يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام وتحمل لغة وفكرا يختلف تماما عن لغة وفكر ومنهج العصر الحاضر . وهذا يتطلب تقريب هذا التراث إلى الانسان المعاصر .

• وكيف نستفيد من التراث ؟

- ليس الغرض من تحقيق كتب التراث أن نضعها مجلدة على الأرفف وإنما يجب الاستفادة منها فى مختلف المجالات . فمثلا فى مجال الطب نجد أن اطباء العرب والمسلمين لعبوا دورا كبيرا فى تاريخ هذه المهنة وظل هذا الدور مقدرا فى انحاء العالم لفترات طويلة . فكتاب القانون فى الطب لابن سينا كان يدرس حتى القرن السابع عشر فى أوروبا إذن فابن سينا يمثل مرحلة تاريخية فى مسيرة الطب وعلينا أن نقدر ابن سينا على أنه كان أحد اطباء العالم فى فترة معينة .

ومن هنا يجب أن نعلم أبناءنا فى كليات الطب أن جدهم ابن سينا كان متفوقا وقائدا لحركة الطب فى العالم حتى يشعروا بنوع من الاعتزاز يدفعهم إلى بدء المسيرة من جديد فى ظل المستحدثات والانجازات والتكنولوجيا الحديثة فى الطب . ويمكن الاستفادة من تحقيق التراث فى اتقاننا اللغة العربية. فالنحو مثلا وهو علم عظيم جدا من علوم اللغة العربية ألقت فيه مجموعة كبيرة من

الكتب وله أعلامه وحتى نستفيد منه فى أحسن صورة يجب تبسيطه حتى يستوعبه أبناؤنا بشكل جيد .

• وما دور تحقيق التراث فى تدعيم الثقافة الإسلامية فى نفوس المسلمين عامة ، والأطفال خاصة ؟

- التراث بعد تحقيقه وتبسيطه ينبغى نشره حتى يصبح جزءا من ثقافة المسلم المعاصر ابتداء من مرحلة الطفولة . فهناك آيات قرآنية وأحاديث نبوية يجب أن يحفظها الطفل ولا بد أن تقدم تفاسير العلماء القدماء لهذه الآيات والأحاديث . وهناك أيضا إبيات شعرية وقطع نثرية من حكايات من التراث تمجد الفضيلة والبطولة وحب الوطن والوفاء بالوعد وكل ذلك موجود فى تراثنا العربى والإسلامى . فعندما يرتبط الطفل وهو صغير بعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز الحاكمين العادلين ، وصلاح الدين الأيوبي البطل الإسلامى الكبير وغيرهم فإن هذه القصص تثير فى نفسه الكثير من عناصر الاعتزاز وتشجعه على التقدم للأمام .

• هل تحقيق ونشر التراث يقلل من انبهار بعض شبابنا بالغرب ؟

- من حقنا أن ننبره أمام كل انجاز إنسانى كبير لأن الله سبحانه وتعالى هو الذى أعطى إمكانات أى انجاز للإنسان بصرف النظر عن هويته وديانته . ومن هنا وجب علينا أن ننحنى احتراما أمام كل إنجاز من شأنه أن يفيد البشرية ما دام لا يتعارض مع شريعتنا الإسلامية وقيمنا ، فعندما نسمع عن إنجاز ما من الغرب لابد أن نحترمه ولكن من دون الشعور بأن الغير هو موطن العلم والإنجازات فقط .

* *

إعادة ورقة الإجابة للطالب

جرى العرف فى كل مراحل التعليم عندنا أن التلميذ فى المدرسة والطالب فى الجامعة لا يجوز له أن يطلع على ورقة إجابته فى الامتحانات بعد تصحيحها . وكل ما يسمح به هو إعلان الرقم أو التقدير الذى حصل عليه . أما إذا أراد أن يعرف أين أخطأ ، ومتى قصر ؟ وإلى أى حد لم يكن موفقاً ؟ فإن هذه الأمور كلها ممنوعة ، ومحاطة بدرجة عالية من السرية التى لا تحظى بها وثائق وزارة الخارجية البريطانية أو الأمريكية ! لأن هذه الوثائق يجرى الإفراج عنها ، أى طرحها للقراء والباحثين بعد عدة سنوات محددة ، أما أوراق الإجابة عندنا والتى يودع فيها الطالب المسكين حصيلته من المعلومات التى تلقاها خلال العام الدراسى فإنها تحجب عنه إلى الأبد ، ولا يطلع عليها مهما كانت الظروف .

لماذا هذه السرية المطلقة ؟ فى تصورى أنه لا يوجد قانون تعليمى يمنع التلاميذ من الإطلاع على أوراق إجاباتهم بعد تصحيحها . وكما سبق أن أشرت أنه فقط مجرد (عرف) أى تقاليد توارثها الخلف عن السلف ، وجزى الله هؤلاء السلف الذين تعارفوا على ذلك ، واتفقوا أن يصونوا تلك الخطوط والتعليقات والأرقام التى يكتبها المصححون عادة باللون الأحمر ، وأعتقد أنها تعدم بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تصحيحها . لماذا ؟ لاحتمال أن تحدث شكوى قضائية فتطلبها المحكمة من المدرسة أو الجامعة لإثبات الحق ، أما بعد هذه المدة فإن الأمور تكون قد تلاشت ، وعفا الله عما سلف !

لكن الملاحظ فى الآونة الأخيرة ، ومنذ عدة سنوات معدودة ، بدأ تملأ أصوات الشكوى من عدم دقة التصحيح ، أو عدم إنصاف المعلمين ، وذهب

بعض الطلبة إلى القول بالصوت العالى : لقد أجبنا على كل الأسئلة بصورة صحيحة ثم فوجئنا بالرسوب ؟ أجل بالرسوب وليس بتقليل الدرجات . وأمام هذا الادعاء سمحت وزارة التربية مؤخرًا بإطلاع تلميذ الثانوية العامة على ورقة إجابته المشكوك فيها مقابل دفع مبلغ معين ، أما الجامعة فإنها تكتفى بالتأكد فقط من رصد الدرجات ، وجمعها جمعًا صحيحًا ، ونقلها كما هي من ورقة الإجابة إلى بيان الطالب .

والأمر الذى يستحق الوقوف عنده للتساؤل هو : ماذا يجرى لو أعدنا للطالب ورقة إجابته بعد تصحيحها ؟ ! يقول البعض : سوف يحدث فيها تزوير ، بمعنى أن يحاول الطالب إضافة بعض أجزاء الإجابة ثم يدعى أن المصحح هو الذى نسيها أو أهملها . والبعض الآخر يقول : سوف يفتح هذا علينا بابًا من الجحيم ، فإن كل طالب سيأتى للأستاذ ويقول له : لماذا أعطيتنى هذه الدرجة مع أننى أستحق مثل درجة زميلى هذا أو ذاك !

وهنا يتبين أن أجدادنا ، عليهم رحمة الله ، عندما تعارفوا على سرية ورقة الإجابة قد أراحوا أنفسهم وأراحونا . لكن هل سوف يسمح نظام التعليم فى تطوره القادم ، إن عاجلاً أو آجلاً ، باستمرار هذه السرية ، وبالتالي بترك الراحة ؟!

* *

الكتاب المدرسى

مرة أخرى ، راحت الهمهمات تدور حول الكتاب المدرسى : من يخصصه ؟ ومن يؤلفه ؟ ومن يطبعه ؟ ويبدو أن هذه الأسئلة الرئيسية الثلاثة أصبحت مترابطة ، وإذ حاولت أن تفصل بينها وجدت خيوطاً وحبلاً متشابكة ، كما أن الاقتراب منها يكاد يكون مغامرة محفوفة بالمخاطر ، ومع ذلك لابد من إبداء رأى فى الموضوع من أجل مستقبل الأجيال القادمة ، والتي إذا علمناها اليوم بصورة جيدة فسوف تتحمل المسئولية غداً على النحو المأمول ..

الملاحظ أن (الكتاب المدرسى) يخرج فى كل عام للتلاميذ ويوزع عليهم ، لكنهم ما يلبثون أن يتركوه فى ركن مهجور من البيت ، ويسرعوا بشراء (الكتب المساعدة) ، والتي أصبحت الآن متعددة . لماذا ؟ لأن التلميذ يجد فيها نفس المادة العلمية التى توجد فى كتاب الوزارة ، مضافاً إليها المزيد من التبسيط ، والشرح ، والأسئلة والمصحوبة بإجاباتها الصحيحة ، وهنا أتساءل : لماذا لا يتم تقرير هذا الكتاب المساعد بدلاً من كتاب الوزارة ؟ ولماذا نصر على أن يظل لدينا وسيلتا مواصلات تؤديان إلى نفس الهدف بدلاً من وسيلة واحدة أبسط وأسهل وأكثر وضوحاً ؟ ثم من الذى يؤلف الكتاب المساعد ؟ لو تأملت الأسماء لوجدتها لعدد محترم جداً من كبار الموجهين السابقين فى مختلف المواد المدرسية ، يعنى ناس عندهم خبرة وكفاءة وتجربة طويلة فى تقدير عقل التلميذ ، ومعرفة ما يحتاج إليه وما لا يحتاج .. وفى نفس الوقت لو تأملت كتاب الوزارة لوجدت أسماء مؤلفيه مجموعة من المدرسين ، والمدرسين الأوائل ، الذين اجتاز كتابهم المسابقة التى يحكم فيها كبار الموجهين بالوزارة ، وأحياناً

من خارجها . يعنى لدينا هنا جهد مكرر يمكن أن يختصر بساطة إلى جهد واحد ، وسوف يؤدي إلى نفس النتيجة، ومن أقصر الطرق .

ليت المسألة تقف عند هذا الحد ، فإن (المدرس الخصوصي) قد أتقن هو الآخر مهنته ، وأصبح على معرفة كاملة بمفردات المقرر الدراسي ، بحيث يمكنه أن يلخصه للتلميذ في وريقات معدودة ، ومن العجيب أن التلميذ يكتفى بهذا القدر ويدخل الامتحان وينجح .. وهكذا أصبحنا نجد أنفسنا أمام ثلاث مراحل : مرحلة كتاب الوزارة الذي يتم استلامه وإهماله ، ثم الكتاب المساعد الذي قد يعتمد عليه بعض التلاميذ من ذوى الدخل المحدود ويساعدهم في قراءته أولياء الأمور ، وأخيرًا مرحلة الدروس الخصوصية التي تقفز فوق المرحلتين السابقتين ، وتقدم خلاصة المعرفة المدرسية للتلميذ في شكل حبوب مركزة تشبه الفيتامينات !

إننى أمام هذه المأساة أكاد أقف حائرًا . فلا الوزارة تستطيع إلغاء الكتاب المدرسى . ولا أى جهة غيرها يمكنها أن تمنع الكتاب المساعد . أما محترفو الدروس الخصوصية فإنهم قد أصبحوا مثل النمل أو الصراصير التي غزت المطبخ ، ولم يعد يوجد حل لها إلا فى التطهير الكامل للمكان ، بما فى ذلك رش جميع أركانه بالمبيدات ، أو إحراق جميع الأماكن التي تختبئ فيها !!

* *

طلاب المجاميع المتواضعة

ليست نهاية العالم أن يحصل أى طالب فى الثانوية العامة على مجموع من الدرجات لا يُتيح له أن يلتحق بما يسمى خطأ "كليات القمة" لأن هذه الكليات قد حصلت على هذا اللقب الزائف من التفاخر بين بعض أولياء الأمور ، وكذلك من التوقعات بأن خريجها يحصلون عادة على وظائف راقية فى المجتمع ! ومما يؤسف له أننا لم نستطع حتى الآن أن نكرس الفكر الذى يقوم على أن كل العلوم بدون استثناء مفيدة ، كما أن كل الوظائف بدون تمييز محترمة ، وأن أى عمل - أيا كان نوعه والعائد منه - يعتبر شرفاً لصاحبه ، لأنه يستجيب لحاجة من حاجات المجتمع ، ويسهل صعوبة من صعوبات الحياة .

شاهدت ابن صديق لى وهو يبكى بحرقة لأن مجموعه جاء متواضعا فى الثانوية العامة ، ولم يكن لدى ما أقوله له سوى أن يختار بين أحد حلين : إما أن يكرر المحاولة من أجل الحصول على مجموع أعلى (والمخاطرة هنا قائمة ، فمن الممكن ألا يحقق نفس النتيجة ، بل من المحتمل أن تسوء الظروف فيحصل على مجموع أقل ، وربما رسب) وإما يختار بكامل إرادته الكلية التى تتمشى مع ميوله من بين الكليات المتاحة أمامه (وهنا احتمال كبير للتفوق فى دراسته ، وهذا التفوق قد يضعه ضمن هيئة التدريس بالجامعة ، أو يوفر له وظيفة تماثلها) .

إذن المسألة ليست دموغاً وعواطف ، وإنما هى بالدرجة الأولى وعى بالإمكانات ، وتخطيط جيد للمستقبل . وينبغى أن يدرك أبناؤنا أن العصر الذى نعيش فيه الآن هو عصر المنافسة المفتوحة ، ليس فقط بين أبناء الوطن الواحد، وإنما بين شباب العالم كله . وأن قيمة الإنسان تتمثل فيما يجيده بالفعل ، وليس

فيما تحمله سمعة العمل الذي ينتسب إليه . وقديماً قال أجدادنا "قيمة كل امرئ ما يحسن" وهي عبارة تصلح تماماً لعصرنا الحاضر ، الذي ينبغي أن يتجه فيه أبناؤنا جميعاً وبدون استثناء إلى مختلف التخصصات العلمية المتاحة أمامهم ، بشرط أن يجيدوا - إلى جانب إتقان اللغة العربية - لغة أجنبية ، تمكنهم من التواصل مع العالم الخارجى ، وأن يحسنوا استخدام الكمبيوتر الذى أصبح أسرع وسيلة للمعرفة فى الوقت الراهن .

وسوف يظل من المؤكد أن الطالب الذى لا يحب نوعية الدراسة فى الكلية التى يلتحق بها سوف يتعثّر فيها ، وإذا اجتازها بنجاح فإنه لن يبدع فيها. ولو أنا تتبعنا جميع المخترعين فى العالم لوجدناهم عشاقاً لتخصصاتهم ، مغرمين بها إلى حد الهوس ، ولولا ذلك ما تحملوا تجارب الانكسار ، ونتائج الفشل فى العديد من المرات ، حتى أتاحت لهم أخيراً الفرصة الحقيقية فحققوا من خلالها أروع الاكتشافات .

إن النصائح ثقيلة دائماً على النفس ، وخاصة فى مواطن الحزن ، لكننى حريص على أن أهمس لأبنائنا الطلاب الذين (لم يحالفهم الحظ) فى الالتحاق بالكلية التى عاشوا يحلمون بها ، أو التى كان أولياء أمورهم يتمنون أن يلحقوهم بها . أقول لهم : لا تغلقوا صدوركم على الحزن ، وحاولوا فقط أن تتذوقوا فى كليتكم الجديدة لذة العلم ، وأن تجربوا محاولة التفوق ، فربما كان فى ذلك الخير لكم ، والسعادة لأولياء أموركم .

* *

جائزة للخط العربى

من أجمل ما أفرزته الحضارة العربية والإسلامية ذلك الفن الجميل للغاية ، والمعروف بفن الخط العربى ، الذى تميز فيه جماعة من الفنانين المبدعين ، وضعوا أصوله ، ونوعوا فروعوه ، وأضاف كل منهم له لمسة خاصة ، حتى أصبح هو (الزينة) التى تحلى بها المساجد والقصور ، وكل المنشآت المعمارية ، وأكد أقول إنهم اكتفوا به عن الرسوم والتصاویر التى ذهب بعض الفقهاء إلى تحريمها ، فكان الخط العربى هو (المتنفس) لأولئك الفنانين ، الذين راحوا يبدعون فيه ويبتكرون ، حتى تركوا لنا منه ثروة ثمينة ، لم نستطع حتى الآن أن نقدر كل ثرائها وقيمتها الفنية العالية .

لقد نما الخط العربى وتطور ابتداء من كتابة المصحف الشريف ، وحاول بعض الفنانين زخرفة الصفحات فأضافوا لها بروازا من ماء الذهب ، جاء تحفة هندسية فائقة الحسن والدقة ، كما أنهم تفننوا فى تزيين الغلاف الخارجى المصنوع عادة من الجلد ، مما أضفى على المصحف الشريف ما يستحقه بالفعل من عناية واهتمام . وقد تطور الخط العربى بسرعة بالغة فى كل مكان وصلت إليه الحضارة الإسلامية ، فأصبح يكتب من الجص فى واجهة المساجد ، وعند القبلة ، وحول الأعمدة ، بل إنه كتب أيضا على قناديل الإضاءة فى المساجد ، وانتقل من ذلك إلى زخرفة القصور ، والمنشآت المعمارية الأخرى . والعجيب أن العرب وحدهم لم يتفوقوا فى فن الخط العربى، بل إن كلاً من الشعين الفارسى والتركى قد نبغ فيه ، وأضاف إليه الكثير من الخصائص والسمات الجمالية البارزة .

لقد درسنا ونحن صغار مقررًا خاصًا بالخط العربى ، وكانت مصر كعادتها تستقدم بعض الأتراك والأفغان لتدريسه فى المدارس ، وكانوا لا يجيدون اللغة العربية ، ولكنهم يجيدون (رسم) الخطوط الجميلة على السبورة ، وفى كراسات التلاميذ .. كان يكفى أن تبدأ حصة الخط لتتعلم منها الذوق والجمال ، والنسب المنضبطة ، ومن ذلك ندرك أن فى الكون أن فى الكون نظامًا ، وأن وجه الدنيا ليس قبيحًا . ومر الزمن ، فاختلف الخط العربى من المدارس ، وأهملناه ضمن ما أهملنا من أشياء جميلة ، حتى أخبرنى الفنان الكبير جمال قطب أن أمريكا بدأت تهتم بالخط العربى ، كفن جمالى تخصص فيه أحد فنانيها الكبار ، وأصبح يرسم لوحاته على أساسها ، وهو يلقى ترحيبا واعجابا من كل من يشاهد معارضه العالمية .

أما نحن فقد وقعنا فريسة بين من يقول لنا إن الفن حرام ، وبين من أهمله من حياتنا بدون أى سبب يذكر ، اللهم إلا أن مناهج التربية الغربية لا تحتوى على ما يماثله !! والآن هل أستطيع أن أدعو المجلس الأعلى للثقافة أن يخصص جائزة تشجيعية وإبداعية وتقديرية للخط العربى .

* *

مشروع السنايل

أعرف بعض أهل الخير ، الأغنياء ، الذين رزقهم الله من حيث يحتسبون ومن حيث لا يحتسبون ، وكثيراً ما سمعتهم يشكون من عدم معرفتهم معرفة دقيقة بالأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الحقيقية . وبالطبع جرب هؤلاء تقديم جزء من أموالهم إلى جهات متعددة ، تعلن عن نفسها أنها تقبل التبرعات والزكاة ، ولكنهم أدركوا بعد وقت طويل أن ما يقدمونه لا تظهر نتائجه أمامهم . لذلك فإننى أقترح على هؤلاء وأمثالهم مكاناً ينفقون فيه (فائض أموالهم) وهم واثقون تماماً من نماء شجرتها ، وظهور ثمارها فى موسمها الذى لا يزيد عن أربع أو خمس سنوات .

أقترح أن يتكفل كل إنسان قادر مالياً بنفقات الدراسة الجامعية لأحد الطلاب أو الطالبات منذ بداية دخوله الجامعة إلى حين تخرجه منها ، على أن توافيه الكلية التى يلتحق بها خلال فترة الدراسة بنتائج امتحاناته فى كل عام ، وهكذا يصبح لدى الشخص المتبرع بيان بحالة الطالب الذى يرعاه ، ويكون على معرفة كاملة بمستوى أدائه ، وكذلك بالعقبات التى قد يتعرض لها . وبهذا الشكل سوف يجد أنه بعد أربع أو خمس سنوات (حسب الكليات النظرية والعملية) قد ساهم فى تخريج أحد أبناء المجتمع ، بعد إعداد الإعداد العلمى والثقافى الذى يؤهله للعمل المنتج فى المجتمع . وفى تصورى أن مثل هذا الطالب سيظل يذكر بالعرفان ذلك الإنسان الكريم الذى تكل بنفقاته ومصروفاته خلال المرحلة الجامعية ، دون منة أو استعلاء ، وبعيداً عن الدعاية والإعلان. بهذا الشكل يمكن أن يتقارب أبناء المجتمع الواحد ، وأن يتعاونوا على البر والتقوى ، وأن يوضع المال الفائض من حاجة شخص فى مكانه المناسب تماماً

لدى شخص آخر محتاج . وليس أثقل فى ميزان الحسنات من الإنفاق على طلب العلم ، وتسهيله لأبنائه الراغبين فيه ، وتحصين المجتمع بالمتخرجين منه .

وبالمناسبة ليست هذه فكرة خيالية ، وإنما هناك نموذج تطبيقي لهذا شهدته بنفسى فى جامعة القاهرة . طبيب عظيم توقف منذ سنوات عن ممارسة المهنة ، وقام بتوزيع أمواله على مستحقيها من أسرته ، ثم وجد لديه فائضاً ، فتكفل بمصروفات عدد من طلاب كليتى الطب والهندسة ، تجاوزوا حتى الآن الثلاثين ، وبمناسبة تخرج عدد منهم ، زارنى الرجل وزوجته وهما فى غاية السعادة من رؤية الثمرة التى زرع شجرتها يانعة ومزدهرة . وعندما عرضت عليه فكرة لقائه بهم رحب كثيراً ، وأقيم حفل شاي حضره كل الطالبات والطلاب الذين أنفق عليهم ، وقام بعضهم فتكلم وشكر صنيع الرجل ، وعندما نظرت فى عينيه لاحظت دمعتين صافيتين تترددان فيهما ، فكانتا أبلغ تعبير عن رده على كلمات الشكر والعرفان . ساعتها تحققت من صدق قوله تعالى (كمثل حبة أنبتت سبع سنابل ، فى كل سنبله مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء) لذلك فإننى أقترح أن يطلق على هذا المشروع اسم برنامج أو "مشروع السنابل" ..

* *

مقرر دراسى لفلسطين

أسفرت حملة القمع الإسرائيلية الأخيرة بقيادة الجنرال شارون للانتفاضة الفلسطينية ومحاولة حكومته المتعصبة إهدار كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى إلى استنفار حالة غضب شديدة فى سائر أنحاء الوطن العربى كله ، عبرت عن نفسها فى العديد من المظاهرات ، والمؤتمرات ، والتبرعات ، وكان الملاحظ هو تأييد الحكومات للحركة الشعبية التى خرجت منددة بممارسات إسرائيل ، ومعلنة عن تأييد الشعب الفلسطينى تأييداً كاملاً على الرغم من تصريح الولايات المتحدة بالغضب ، وصمت الاتحاد الأوروبى المتخاذل !

وفى غمرة تلك الفورة الشعبية ، والمظاهرات الطلابية الحاشدة ، برزت بعض الأمور التى كان من أهمها عدم الوعى الكافى بنشأة القضية الفلسطينية (المأساة) وتطورها ، وتداعياتها . وظهر بوضوح أن شبابنا بحاجة حقيقية إلى الوعى العميق بهذه القضية ، التى هى فى واقع الأمر قضية قومية تهم كل عربى من المحيط إلى الخليج ، بل إنها تهم كل مسلم فى العالم .

ولهذا فإننى أتقدم هنا باقتراح وضع مقرر دراسى يختص بالقضية الفلسطينية ، ويتم تدريسه فى مختلف مراحل التعليم ، بحيث تتدرج مستوياته من المرحلة الإعدادية حتى الجامعية ، أما مفردات هذا المقرر فيمكن أن تكون كالآتى :

فصل أول : عن الوضع السياسى للعالم العربى فى نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين .

فصل ثان : حول المؤتمر الصهيوني الذي عقد سنة 1898 والذي دعا فيه هرتزل إلى إنشاء وطن قومي لليهود .

فصل ثالث : الطرق المشروعة وغير المشروعة التي قامت بها الصهيونية لتحقيق هدفها في إقامة ذلك الوطن حتى صدور وعد بلفور لليهود سنة 1917 .

فصل رابع : دور بريطانيا أثناء انتدابها على فلسطين ، وتمهيدها لليهود بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين ، والتضييق على هؤلاء الأخيرين حتى صدور قرار التقسيم سنة 1948 .

فصل خامس : حول أنواع الدعم الذي حصلت عليها إسرائيل من مختلف دول العالم التي كانت تدعى أنها صديقة للعرب ، وخاصة الاتحاد السوفيتي السابق ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

فصل سادس : الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد العرب في سنوات 48 ، 56 ، 67 ، مع التركيز على حرب أكتوبر 73 ، وعوامل نجاحها .

فصل سابع : معاهدة السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن ، واستمرار احتلالها لكل من هضبة الجولان السورية ، ومزارع شبعا اللبنانية .

فصل ثامن : حركة المقاومة الفلسطينية ، وقصائلها المختلفة وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ثم قيام السلطة الفلسطينية ، والإمكانيات الفلسطينية في داخل الأراضي المحتلة ، وخارجها .

فصل تاسع : الانتفاضة والأسباب والتي دعت إلى قيامها ، مع تصاعد الممارسات العدوانية المخجلة لإسرائيل ، وعدم انصياعها لقوانين وأحكام الشرعية الدولية .

أما الفصل العاشر والأخير : فيتضمن تحديد موقف فلسطيني الواضح من القضية ، والذي يتمثل في ضرورة قيام دولة فلسطين على أرضها المخصصة لها ، على أن تكون عاصمتها القدس (الشرقية) ، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أبعدوا عنها ، وعقد اتفاقية سلام يحترم فيها كل طرف حقوق الطرف الآخر كاملة ، ودون انتقاص .

وهكذا يصبح هذا المقرر الدراسي جرسًا يدق دائمًا في آذان الوطن العربي كله ، ويسمع إسرائيل وحليفاتها صوت الحق العربي ، الذي على أساسه سوف تتكون الأجيال القادمة ، حتى تكون على وعى مستمر بواحد من أهم حقوقها في الوجود .

* *



الجامعات وشخصياتها (نحو إلغاء المجلس الأعلى للجامعات)

الفارق الأساسى بين الجامعة والمدرسة أن الثانية تعتبر وحدة طبق الأصل من مثيلاتها فى أى بلد يعتبر تعميم التعليم فى مراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ، ولا يشذ عن ذلك بالطبع سوى بعض المدارس الأجنبية . وهذا معناه أن مناهج الدراسة والمقررات التى يتلقاها التلاميذ فى أى مرحلة تتطابق فى كل المدارس بدون استثناء . أما الجامعة فهى التى تضع مناهجها ومقرراتها الدراسية بنفسها ، وبالتالي فإن كل جامعة تتميز عن غيرها من حيث كمية ونوعية تلك المناهج والمقررات ومن حيث توجه البحث العلمى واهتماماته ، بل ويمتد التمايز ليشمل مختلف الأنشطة التى يمارسها الطلاب أنفسهم، وهذا ما نراه بوضوح فى الجامعات الأمريكية حيث يغلب على جامعة مثل هارفارد طابع يكاد يختلف كثيراً عن جامعة مثل برنستون ، أو ميامى ، أو تكساس .

ولا شك أن استقلال كل جامعة بأمورها المالية والإدارية ، وبالطبع الأكاديمية ، هو الذى يدعم هذا التمايز ويبرزه ، وبذلك تحصل البلد الذى توجد فيه تلك الجامعات المتميزة على قدر من التنوع يتيح الفرصة المناسبة تماماً أمام مختلف الميول والمواهب لكى يحصل كل منهم على نوع ومستوى التعليم الذى يناسبه .

أما عندنا فى مصر فإن التمايز بين الجامعات قد بدأ خافتاً ثم ما لبث أن اختفى أو كاد ، نتيجة لعدة عوامل ، كان فى مقدمتها سد النقص فى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الوليدة مثل عين شمس والإسكندرية اللتين استعانتا بأساتذة جامعة القاهرة ، وجامعة أسيوط التى أخذت الكثير من أساتذة القاهرة

وعين شمس ، وقد انعكس ذلك مباشرة على مناهج تلك الجامعات الحديثة ، حيث نقل هؤلاء الأساتذة لوائح ومناهج الجامعة الأم التى أوفدتهم ، كما حملوا أيضا خبراتهم الأكاديمية وثقافتهم العلمية والأدبية التى سبق أن زودتهم بها .

أما العامل الثانى والأهم فى انعدام تمايز جامعاتنا المصرية فيرجع إلى إنشاء المجلس الأعلى للجامعات الذى تركز فى يديه اعتماد اللوائح والمناهج الدراسية لكل الجامعات المصرية مع الحرص على أن تتشابه فيما بينها ، كما أضيف إلى ذلك اختيار وتعيين أعضاء لجان ترقيات أعضاء هيئة التدريس ، وهو الأمر الذى جعلهم كلهم تقريبا نسخاً مكررة من بعضها ، كما تدخل المجلس الأعلى للجامعات كذلك فى تعيين لجان معادلة الشهادات واعتمادها لى تكون هى الأخرى واجبة التنفيذ على سائر الجامعات المصرية، وأخيراً فإن المجلس الأعلى للجامعات هو الذى يتولى حالياً تدريب وتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بصورة نمطية لا يختلف فيها من يعمل فى قطاع الطب أو الهندسة عن قطاع الآداب والعلوم الاجتماعية . وهكذا بدأ المجلس الأعلى للجامعات واستمر حتى الآن فى عملية التوحيد بين الجامعات (ما أمكن)، وهو الأمر الذى ترتب عليه أن تتشابه كثيراً جامعة مثل جنوب الوادى أو قناة السويس مع جامعة مثل القاهرة أو عين شمس . وبدلاً من أن تتميز كل جامعة بطابعها الخاص ، ومعاشتها للبيئة التى وجدت فيها (حضرية صحراوية، ساحلية .. الخ) تشابهت الجامعات فى الخصائص ، وانعدم بينها التمايز ، حتى أصبحت أشبه بالمدارس الثانوية ، التى تتلقى مناهجها من وزارة التربية والتعليم المركزية !!

إن كلمة جامعة نفسها تعبر عما أريد أن أؤكد عليه هنا ، وهى أنها مؤسسة تعليمية وعلمية وبحثية متكاملة الأركان ، قادرة على أن تضع لنفسها التوجه الذى يتناسب مع إمكانياتها المادية والبشرية ، دون أن تنتقل بالطبع عن

البيئة المحيطة بها ، أو عن المجتمع الذى تعيش فيه ، وتتشط من أجل خدمته وتحقيق أهدافه .

وسوف يقال أخيراً إن المجلس الأعلى للجامعات ضرورى لأنه برئاسة وزير ، والوزير هو المسئول أمام مجلس الشعب . والرد بسيط للغاية، فكل رئيس جامعة يمكنه أن يكون مسئولاً أمام مجلس الشعب ، خاصة وأن قرار تعيينه يصدر مباشرة من السيد رئيس الجمهورية ، ويكاد يكون هو نفسه برتبة وزير .

لكن الذى يبقى هو ضرورة أن تتاج لكل جامعة فرصتها فى تكوين شخصيتها بنفسها ، وعدم التدخل فى جعلها نسخة طبق الأصل من أى جامعة أخرى ، حتى لو كانت معها فى نفس المدينة .

* *

احترام العمل اليدوى

لا شك على الإطلاق فى أن شيوع ثقافة النظرة الدونية للعمل اليدوى جاءت إلينا من الخارج ، لأننا لو رجعنا إلى الحضارة المصرية القديمة لوجدنا أن العمل باليد موضع تقدير ، ويكفى أن أشير هنا إلى أن الموروث الشعبى من الأمثال المصرية وهى التى تحتوى على حكمة الشعب المتراكمة تؤكد أن (اليد البطالة نجسة) ، أما الأديان السماوية فقد أكدت على هذا المعنى ، ودفعت أتباعها إلى استعمار الأرض أى تعميرها ، ولا يتم ذلك بالعمل الذهنى فقط ، وإنما أيضا بالعمل اليدوى الذى حول الأرض الصحراوية إلى مساحات خضراء. والرسول ﷺ يقول : إذا قامت القيامة وفى يد أحدكم فسيلة (نخيل) فإذا قدر أن يخرسها فليخرسها . وجاء فى التوراة أنك ستأكل خبزك من عرق جبينك ، وكذلك : من لا يريد أن يعمل لا يجب أن يأكل .. فمن أين جاءت إذن تلك الثقافة الكسول التى راحت تنظر إلى العمل اليدوى على أنه أقل قيمة من العمل الذهنى ، أو المكتبى ؟ يبدو والله أعلم أن ذلك يرجع إلى عهد الأتراك فى مصر، الذى بدأ أعماله بجمع أصحاب الحرف والفنون الصناعية من العمال المهرة المصريين وتحويلهم إلى عاصمة السلطنة فى تركيا ، ثم تبع ذلك الاحتلال البريطانى الذى أبقى المصريين فى فلاحه الأرض وحرهم من الانطلاق فى ميادين الصناعة ، كما أبعدهم عن التجارة ، ومع مرور الوقت جعل الموظف ، وهو المتعلم حينئذ تعليما متوسطا فقط ، لعدم وجود جامعة ، يرتفع مستواه الاجتماعى عن الفلاح المسكين الذى كانت الحياة وما تزال تقوم على جهده وعرقه .. وهكذا ورثنا من العهد التركى وفترة الاحتلال البريطانى مجموعة سيئة من الأفكار والتصورات الخاطئة ، كان أبرزها وأكثرها تأثيرها تلك الفكرة التى رسخت فى أذهان سائر فئات المجتمع أن العمل باليد لا يليق

بالطبقة الراقية من المجتمع . وإذا كانت ثورة يوليه سنة 1952 قد حاربت هذه الفكرة ، وحاولت أن تشجع الشباب على اقتحام مختلف ميادين العمل ، بصرف النظر عن نوعيته ، فإن اقتلاع الموروث الشعبى لم يكن أمراً سهلاً ، بل إنه مع الأسف ظل سارياً ، حتى أفسد علينا التعليم الفنى الذى كان الغرض منه تخريج شباب يجيد مهارات العمل اليدوى فى مجالات الصناعة والزراعة وسائر الحرف والمهن التى يحتاج إليها المجتمع ، فراح هؤلاء الشباب يطالبون بضرورة التحاقهم بالجامعة ، لكى يخرجوا موظفين يجلسون على مكاتب ، ولا يتعاملون إلا بالأوراق !

والسؤال الآن : كيف نعيد الاعتبار للعمل اليدوى الذى بدونه لن تتحقق النهضة الشاملة للمجتمع الذى نريده ؟ أولاً بالإطلاع على حركة العمل فى الغرب والشرق على السواء ، وثانياً برفع أجره حتى لو زاد عن أجر العمل المكتبى ، وثالثاً بالقنوة التى يشاهدها الشباب من الكبار ، وأخيراً بتكريم المجتمع للمتميزين فى العمل اليدوى ، تماماً كما نكرم المتميزين فى العمل الفكرى .

* *

الفهرس

63	الوسائل التعليمية	3	تقديم
65	مطالب مدرس		الفصل الأول
67	الإملاء والإنشاء	7	التعليم من الحضارة لمكتب التنسيق
69	تراثنا العربى إلى أين ؟	9	أهمية تنظيف المكان
71	الدروس الخصوصية	12	فن التعليم
73	كيف نحل أزمة الدروس الخصوصية	14	التعليم والتعلم
75	التغذية فى المدارس	16	ركائز عملية التعلم
77	الامتحانات السهلة	18	عملية التعليم المتكاملة
79	الامتحانات وضجتها الإعلامية	20	روح التعليم
81	لا لإلغاء الامتحانات	23	مدرستى فى الخمسينات
83	حوار حول إلغاء المواد الفلسفية	26	التعليم منظومة متكاملة
86	بالثانوية العامة	28	تكون العقل فى مرحلة الحضارة
88	الثانوية العامة مهلا !	30	حول تطوير التعليم
90	الثانوية العامة المقترحة .. قف	32	التعليم ونصر أكتوبر 1973
92	لا للثانوية الثلاثية	34	الارتقاء بالتعليم
94	مكتب التنسيق كفى !	36	سين وجيم حول التطوير
96	نافذة فى جدار مكتب التنسيق	38	قبل تطوير التعليم
98	أوائل الثانوية : أين ؟	40	العقبات السبع أمام تطوير التعليم
100	روشته للنجاح	43	تحديد أهداف التعليم
103	كيف تذاكر للمتفوق	45	الاستعمار والتعليم
105	المذاكرة والميكروفونات	47	الإرهاب والتعليم
107	انقاذ التعليم الفنى	50	تاريخ احترام المدرس
109	تنقية المناهج الدراسية	52	حقبة المدرسة
112	حضارتنا فى ثقافتنا	54	العقاب بالفلقة
114	التاريخ وحاجتنا إليه	56	أسوار المدارس
116	تدريس التاريخ	58	أطفالنا وثقافتهم
	مختصر تاريخ مصر	61	كيف نقوى الانتماء

179	ديمقراطية التعليم فى خطر	119	اللغة آخر الحصون
181	كليات التربية	121	خطة قلفط
183	تطوير كليات التربية	123	اللغة العربية
185	10% من التربية يكفى	125	كيف نتعلم العربية ؟
187	كازخستان وجامعاتنا	127	حقيقة النهوض باللغة العربية
189	نظام التعليم فى الصين	131	الأدوية السبعة للنهوض باللغة العربية
191	التعليم عن بعد	133	الفصحى والعامية
193	مهرجان المسرح الجامعى	135	اللغة الأجنبية فى الابتدائى
195	الطلاب وانتخاباتهم	137	اللغة الإنجليزية
197	اتحاد الطلاب ونظام الأسر	139	لغتنا المصرية القديمة
199	الجمعيات العلمية	141	التعليم كالماء والهواء (1)
201	الشهادة الكرتون	143	التعليم كالماء والهواء (2)
203	ملتقيات التوظيف	145	الثورة ومجانبة التعليم
205	مقرر جديد فى آداب القاهرة	147	حوار حول مجانية التعليم
207	نفاق الأساتذة (تحذير من نشأة ظاهرة)	149	تطوير التعليم وتمويله
209	السياسة فى الجامعة		الفصل الثانى
212	الجامعات والعمل الحزبى		حول إصلاح الجامعات
214	حقيقة الدعوة للجامعة الأهلية	151	والتعليم العالى
216	النصب بالتعليم الجامعى	153	أيام الجامعة
218	هوجة الأكاديميات	156	العام الجامعى وفرحته
220	الجامعات الخاصة مهلا	158	جامعاتنا بفكر جديد
222	الحظ للجامعات الخاصة	162	النظام الجامعى المحكم
224	إجابتى عن الجامعات الخاصة	164	من يدعم من ؟
227	خلاصة القول فى الجامعات الخاصة	166	لجنة علمية مستأنفة
230	الجامعات الخمسمائة وتقريرها	168	الجامعات فى محافظاتنا
232	سر الجامعات الخمسمائة	170	تحويل الفروع لجامعات
234	حول الرياضيات	172	مطالب أساتذة الجامعات
236	حوار مع خريج جديد	174	وقفة مع المعاهد العليا الخاصة
239	الحوار وكيف نعلمه الشباب	176	تسيخ الجامعات المصرية

316	جامعة التميز العلمي	الفصل الثالث
318	معهد للتحاور الدولي	العلم ، والبحث العلمي ،
320	أكاديمية للمرور	والدراسات العليا
322	التلفزيون التعليمي	ملاحم العالم الجديد
324	تخصص جديد في الجامعات: تحقيق التراث	عصر الأفكار
328	إعادة ورقة الإجابة للطالب	البحث العلمي
330	الكتاب المدرسي	البحث العلمي ومتطلباته
332	طلاب الجامعات المتواضعة	علماء النمل والنحل في البحث العلمي
334	جائزة للخط العربي	عراقيل الابتكار
336	مشروع السنابل	الطريق إلى الاختراع
338	مقرر دراسي لفلسطين	قناة للثقافة العلمية
	الجامعات وشخصياتها :	أخلاقيات العلم
341	حول إلغاء المجلس الأعلى للجامعات	العلم والمال
344	احترام العمل اليدوي	كيف نمال لنعرف
		المنهج العلمي
		مرحلة الدراسات العليا
		رسائل الماجستير والدكتوراه
		طلاب البحث بالجامعات
		أمريكا والبحث العلمي
		الفصل الرابع
289	أفكار جديدة في التعليم لمن يريد ..	
291	فكرة التعليم الموازي	
293	التعليم الموازي : حقيقة وآفاقه	
297	التعليم الابتكاري	
301	حوار صحفي حول التعليم الابتكاري	
307	فكرة جديدة في التعليم :المدارس التخصصية	
309	مقرر الأمثال الشعبية	
311	كتاب يعلم الانتماء	
314	إعادة التأهيل	